بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

لآية 32 سورة البقرة.

التشكرات

أسهب بشكري العظيم للخالق الكريم الذي منّ أغدق عليّ برحمة واسعة لا تعد و لا تحصى و الذي أتمنى أن يتقبل خلاصة جهدي خالصاً لوجهه الكريم. كما أحمده حمداً دائماً يليق بجلال وجهه و عظيم سلطانه.

أتقدم بشكري الخاص إلى كل من:

أستاذي الكريم: الدكتور بختي ابراهيم لإشرافه على هذا العمل و الذي كان محجة للعطاء المبذول.

الأساتذة: بن عيشة باديس، كماسي محمد الأمين ، دويس محمد الطيب.

أستاذي الفاضل: الدكتور بن قرينة محمد حمزة الذي كان نبراساً علمياً، محجة للعطاء المبذول.

إلى لجنة المناقشة الموقرة التي تبنت مسؤولية مناقشة هذا العمل.

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل.

إلى كل أسرة مكتب آفاق للخدمات الإعلام الآلي على كل المساعدات المبذولة لأجل إنجاز هذا العمل.

جامعـــــة ورقلـــــة
كليـة الحقـوق والعلـوم الاقتصـاديـة
قسـم العلـوم الاقتصـاديـة

رقم الترتيب:.....
رقم التسلسل: .....

مذكـــرة

مقدمـــــــة لنيـــــل شهـــــــادة

الماجستيـــر

الفرع: العلوم الاقتصاديـة

التخصص: دراسـات اقتصاديـة

من طرف الطالبة: مسغوني منى

تحت عنـوان:

علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 1970 -2001

نوقشت علنا بتاريخ: 06 جويلية 2005

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الدكتور/ رحماني موسى	أستاذ محاضر(جامعة بسكرة)	رئيسـاً
الدكتور/ قدي عبد المجيد	أستاذ تعليم عالي (جامعة الجزائر)	ممتحنـاً
الدكتور/ بـختي إبراهيم	أستاذ محاضر(جامعـة ورقلة)	مقـرراً
الدكتور/ سعيد وصاف	أستـاذ محاضر(جامعـة ورقلة)	ممتحنـاً
الدكتور/ بن بلغيث مداني	أ. م. مكلف بالدروس(جامعة ورقلة)	ممتحناً

السنة الجامعية 2005/2004

الإهـــداء

أنحني إجلالاً و تقديراً إلى من لا يرضى القدير إلا برضائهما "والديّ الكريمين"

قبلة سعادتي و حصن طاقتي.

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى من كان بمثابة أب ثان

– عمي حسان –

إلى إخوتي: دلال, رباب, أسماء، عبد القادر, عبد الكريم, إلينة.

إلى عائلة مسغوني, فريجات.

إلى أصدقائي الأعزاء: منيرة، ليلى، أمينة، نورة، شريفة, حمادة, فراح, جميلة

إلى زملائي في الدراسة و العمل

إلى دفعة ماجستير دراسات اقتصادية 2005 ، بدون استثناء

منـــــــــــى

الملخص:

تهدف السياسات و الإصلاحات القائمة إلى المواصلة في إدارة حكيمة للاقتصاد الكلي للحفاظ على استقرار هذا الاقتصاد، وتحسين نسبة النمو الاقتصادي الوطني. هذا انطلاقا من السعي نحو توسيع دائرة الصادرات خارج المحروقات، بالاعتماد على سياسة استيرادية راشدة، تهدف إلى تنمية وتطوير البنية التحتية للاقتصاد خاصة في المجال الصناعي، وهذا برفع مرونة الإنتاج بالمقارنة مع الواردات، بناءا على اتفاقية تسهيل التمويل الموسع الحجم، كذا الانتقال من النمو الاقتصادي التوسعي الذي يرتكز على أساس حقن مكثف لرؤوس الأموال واليد العاملة، إلى النمو الاقتصادي التكثيفي الذي يرتكز على تنمية الإنتاجية.

من خلال البحث، حاولنا تبيان العلاقة بين سياسة الواردات والنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 1970-2001. من خلال التعرض إلى مسار السياسة التجارية التي أخذت عدة أشكال، أبرزت الانسجام والتوافق مع استراتيجية التنمية، كما تعكس بدورها مسعى و أهداف التنمية الاقتصادية.

كما تم تحليل معطيات الواردات الجزائرية، هذا التحليل ابرز أصناف الواردات في مجموعات متجانسة، تعكس نسب الاستيراد خلال الفترة 1970-2001، وفق السياسة التنموية المتبعة. ولتوضيح اثر سياسة الواردات على النمو الاقتصادي، أبرزت العلاقات و التأثيرات المتبادلة التي لاحظناها وقمنا بتحليلها خلال هذه الدراسة تبيان مدى الترابط والتداخل بين النمو الاقتصادي ومختلف أصناف الواردات المستوردة. و قد توصلنا إلى إثبات العلاقة الموجودة بين نمو الناتج الداخلي الخام وبين إجمالي الواردات ومختلف أصناف السلع المستوردة، وقياسها بطريقة كمية.

الكلمات الدالة : التجارة الخارجية، السياسة التجارية، النمو الاقتصادي، الواردات، الصادرات، سعر الصرف، إحلال الواردات، الناتج الداخلي الخام.

Résumé :

Vu les fluctuations rapides et radicales, qui se sont opérées en matière d'économie aussi bien à l'échelle national qu' international, l'Algérie a adoptée différentes politiques et réformes afin, d'une part, d'assurer un management judicieux de sa macro économie, d'autre part, de réaliser une certaine croissance et stabilité économiques.

Lesdites politiques visent à élargir le champ de l'exportation en dehors du domaine des hydrocarbures, en mettant en place une politique d'importation pertinente assurant une certaine consolidation de l'infrastructure de l'économie nationale, notamment dans le domaine de l'industrie (redressement du "E" en comparaison avec les importations suivant l'accord du financement étendu).

Dans cette optique, le présent travail de recherche met le point, de façon tant qualitative que quantitative, sur la nature des rapports existant entre la politique des importations et la croissance interne de l'économie nationale durant la période de 1970 au 2001; et ce en abordant l'évolution de la politique commerciale, sous ses différentes formes, en rapport avec le changement du PIB.

En effet, l'analyse des données relatives aux importations en Algérie durant ladite période a permis de les catégoriser en groupes homogènes en fonction de la politique du développent adoptée. Il s'est avéré, par ailleurs, à partir de l'application de l' ACP sur les données, que chaque catégorie de biens importés ainsi que l'ensemble des importations influence considérablement le PIB.

Mots clés : commerce extérieur, politique commerciale, croissance économique, importations, taux de change, stratégies de développement, substitution aux importations.

Summary:

View of the rapid and radical fluctuations that were occurred in the field of economy whether in national or international scale, Algeria have adopted different politics and reforms in order to, on one hand, assure a judicious management of its macro economy, in another hand, realize certain economic improvement and stability.

These politics aim to extend the exportation outside the hydrocarbures field, by making in acts a pertinent importation politic that assures a certain consolidation of the national economy infrastructure, mainly in the industry field (inhancing of E in relationship with Importation and according to the development of the PIB) .

In this optic, the present research paper shed point, quantitatively and qualitatively, on the nature of the relationship that exist between the importation politic and the intern progress of the national economy during 1970 and 2001; that is by tackling the evolution of the commercial policy, under his different forms, in relation with the PIB variation.

Hence, the analysis of data relative to importation in Algeria during the same period has allowed categorizing them into homogenate groups according of the development policy adopted. It has appeared whatever, via the PCA application on the data, that every category of imported goods and the whole Importations influence considerably the PIB.

Key word: external trade, commercial policy, economic Improvement, Importation, exchange, development strategies, substitution to Importation

الفـهـرس

الإهداء II
الشكر III
المحتويات IV
قائمة الجداول V
قائمة الأشكال VIII
قائمة الملاحق X
المقدمة ..... أ

الفـصل الأول: التجارة الخارجية وسياستها 1

تمهيد 2
المبحث الأول : التجارة الخارجية ونظرياتها 3
المطلب الأول : مدخل للتجارة الخارجية 3
الفرع الاول : **أهمية التجارة الخارجية و أهم جوانبها** 3
الفرع الثاني : **آثار التجارة الخارجية على الاقتصاد** 6
المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية 9
الفرع الاول : النظريات النيوكلاسيكية 9
الفرع الثاني : المناهج الفكرية الحديثة في التجارة الخارجية (النظريات الجديدة) 12
المبحث الثاني:السياسة التجارية في الجزائر 16
المطلب الأول: السياسة التجارية 16
الفرع الاول : السياسة التجارية مفهوم وأهداف 17
الفرع الثاني : أنواع السياسات التجارية 19
الفرع الثالث : الأدوات و الأساليب المستخدمة في تحقيق أهداف السياسة التجارية 24
المطلب الثاني: مسار السياسة التجارية في الجزائر 32
الفرع الاول : السياسة الاحتكارية للتجارة الخارجية (1970 - 1989) 33
الفرع الثاني : إجراءات تحرير التجارة الخارجية 37
الفرع الثالث : الجزائر ونظام التبادل الدولي 42
خلاصة الفصل الأول 46

الفصل الثاني: التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي 47

تمهيد 48

المبحث الاول: مكانة التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي 49
المطلب الأول: علاقة التجارة الخارجية بالتنمية الاقتصادية 49
الفرع الاول : نظرية التجارة الخارجية و التنمية الاقتصادية 49
الفرع الثاني : علاقة التجارة الخارجية بالتنمية الاقتصادية 50
الفرع الثالث : أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي 56
المطلب الثاني : التجربة الجزائرية في التنمية الاقتصادية 59
الفرع الاول : استراتيجية التنمية خلال السبعينات 60
الفرع الثاني : إستراتيجية نمو المتوازن 1980-1989 64
الفرع الثالث : مسار الاصلاح الاقتصادي بعد سنة1989 69
المبحث الأول : النمو الاقتصادي و نماذجه. 72
المطلب الأول: طبيعة و مقاييس النمو الاقتصادي والعوامل 72
الفرع الاول : مفهوم النمو الاقتصادي وطبيعته 72
الفرع الثاني : مقاييس النمو الاقتصادي 75
الفرع الثالث : العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي 78
المطلب الثاني: نماذج وإستراتيجيات النمو الاقتصادي 83
الفرع الاول : مفاهيم أساسية 83
الفرع الثاني : نظرية إستراتيجية النمو المتوازن 88
الفرع الثالث : نظرية النمو غير المتوازن 98
خلاصة الفصل الثاني 99

الفصل الثالث:الاستيراد و سياساته 100

تمهيد 101
المبحث الأول: سياسة الاستيراد في الجزائر 102
المطلب الأول: السياسة الاستيرادية 102
الفرع الاول : نظرية الواردات 102
الفرع الثاني : السياسة الاستيرادية 107
الفرع الثالث : اثار السياسة التجارية على الاستيراد 117
المطلب الثاني : التطورات السياسية الاستيرادية في الجزائر 123
الفرع الاول : احتكار الدولة لعمليات الاستيراد (1970-1993) 123
الفرع الثاني : السياسة التحريرية (التحرير) لعمليات الاستيراد منذ 1994 130

المبحث الثاني: تحليل معطيات الواردات الجزائرية في الفترة الممتدة بين 1970-2001 138
المطلب الأول: تحليل نسب الواردات حسب الأصناف 139
الفرع الاول : مصدر البيانات 139
الفرع الثاني : تحليل المتوسطات و الانحرافات المعيارية 141
الفرع الثالث : تحليل تطور نسب مساهمة أصناف الواردات إلى إجمالي الواردات 142
المطلب الثاني: التحليل إلى المركبات الأساسية كطريقة للتحليل العاملي 150
الفرع الاول : مدخل إلى المركبات الأساسية كطريقة للتحليل العاملي 150
الفرع الثاني : التحليل بطريقة المركبات الأساسية (ACP) 153
خلاصة الفصل الثالث 163

الفصل الرابع: الواردات و علاقتها بالنمو الاقتصادي 164

تمهيد 165
المبحث الأول : إستراتيجية النمو من خلال الواردات 166
المطلب الأول : إستراتيجية إحلال محل الواردات 166
الفرع الأول : مدلول ومقاييس إحلال الواردات 166
الفرع الثاني : إستراتيجية إحلال الواردات 169
الفرع الثالث : سياسة إحلال محل الواردات 173
المطلب الثاني : إستراتجية التنمية في الجزائر بمعيار التجارة الخارجية 176
الفرع الأول : إستراتجية إحلال محل الواردات 176
الفرع الثاني : الأوضاع الاقتصادية خلال فترة تطبيق الإستراتيجية 177
الفرع الثالث : الترجمة التطبيقية لإستراتجية إحلال الواردات في الجزائر 179
المبحث الثاني : قياس اثر نمو الواردات على النمو الاقتصادي. 181
المطلب الأول : تحليل أثر نمو (تطور) الواردات على النمو الداخلي للاقتصاد الوطني 181
الفرع الأول : تقويم مساهمة الواردات في الناتج الداخلي الخام خلال فترة السبعينات 181
الفرع الثاني : تحليل تطور الواردات خلال فترة الثمانينات وبداية التسعينات 186
الفرع الثالث : تقويم مساهمة الواردات في الناتج الداخلي الخام بداية سنة 1994 192
المطلب الثاني : قياس أثر نمو الواردات على النمو الاقتصادي 196
الفرع الأول : دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات 197
الفرع الثاني : تقدير النماذج المتعلقة بنمو الواردات. 203

خلاصة الفصل الرابع 211
الخاتمة 212
المراجع 216
الملاحق 223
الفهرس 228

إن الاتجاه لدراسة موضوع التجارة الخارجية أو التبادل الدولي حاليا بصفة عامة، و الواردات بوجه خاص، نظرا لما تكتسيه من أهمية بالغة في تسيير النشاط الاقتصادي، ودورها في التنمية الاقتصادية من حيث كونها أداة هامة لتموين العملية الإنتاجية بالمواد الأولية، وتجهيزات الانتاج من جهة، ومن جهة أخرى فهي وسيلة لتصريف الإنتاج الموجه للتصدير، كما أنها تعتبر مصدرا مهما للعملة الصعبة .

كما تهدف الدولة من خلال إصلاح سياستها التجارية إلى إنهاء العزلة التجارية لإنتاجها المحلي في الأسواق العالمية، وتحسين كفاءة حصصها التصديرية والاستيرادية في إطار من الحرص، كي لا يتم الأضرار بالقطاع الإنتاجي، ويتم الحفاظ على التوازن المالي من خلال سعر الصرف حتى لا تحدث هزات تضخمية.

لهذا فإن إعطاء التجارة الخارجية مكانتها، وتجسي د سياسة تجارية ملائمة مع السياسة الاقتصادية، ضرورية لنجاح عملية التنمية وبعث النمو الاقتصادي.

لعل اهتمام الدول النامية بالتجارة الخارجية نابع من سعيها الكبير إلى التخلص من مظاهر التخلف الاقتصادي الذي تعانيه، ودفع عجلة التنمية ورفع تنافسية الاقتصاد، وإكسابه قوة ذاتية كفيلة وكافية لاستمراره وصموده في ظل المنافسة العالمية المتأتية من الاقتصاديات المتقدمة عن طريق التجارة الخارجية، وفي ظل الزحف المتسارع لظاهرة العولمة.

إن النمو الاقتصادي كظاهرة عامة، هو وسيلة لتحقيق مختلف الأغراض، لهذا فإن معظم الدول تسعى إلى تعظيم معدل التوسع، أو على الأقل تحسينه بإدخال كل الشروط التي تفرضها التنمية الاقتصادية.

حسب hoberler[1] يمكن أن نميز بين نوعين من التغيرات أثناء عملية التنمية الاقتصادية، هناك مجموعة من التغيرات تكون مستقلة عن التجارة الدولية، وهناك مجموعة أخرى تكون محددة بالتبادلات الخارجية. ضمن المجموعة الأولى يمكن أن نذكر التحسين التدريجي لنوعية العمل، أيضا التطور المستمر للإنتاج الذي ينتج عن تطبيق تقنيات جديدة وعن تراكم رأس المال. هذه التغيرات التلقائية تؤدي إلى زيادة الإنتاج من السلع المعتادة، وإلى تنظيم انتاج سلع جديدة. التغيرات التي تحددها التجارة الدولية تظهر كنتيجة لعملية استيراد التجهيزات، الخبرات التقنية ورأس المال، وكأثر لحرية المنافسة، وكذلك للميزات المباشرة (الستاتيكية) للتقسيم الدولي للعمل، تضاف إليها الآثار غير المباشرة، أي الدوافع الديناميكية التي تغير تدريجيا دوال الإنتاج.

[1] G.heberler, "**l'échange international et le développement économique**", paris, IDE, bird, 1963, P10.

باعتبار أن قوة النشاط الاقتصادي يمثل جزء هاما منه في تحديد نوعية ونسبة الواردات، لما لذلك من تأثير كبيرا على مسار التنمية الاقتصادية. فيمكن أن تكون الواردات مصدرا لتموين الجهاز الإنتاجي بالمواد الأولية الضرورية لسيره، وكذا التجهيزات الإنتاجية التي تمكن من زيادة الكفاءة الإنتاجية والتنافسية؛ هكذا فإن الواردات في هذه الحالة ضرورية و إستراتيجية وتعمل على زيادة في الصادرات، ونفس الشيء في حالة التخلي عن المشروعات غير الكفؤة فيكون استيراد هذه المنتجات أولى من إنتاجها. وفي هذا توفير للموارد وتوجيهها إلى قطاع آخر حيث يكون تخصيصها أمثل، فرغم كون الواردات تسربا غالبا، إلا أنه في هذه الحالة تعتبر حقنا بالنظر إلى الآثار طويلة المدى على الجهاز الإنتاجي وتنمية الصادرات.

في خضم التحولات الاقتصادية السريعة التي يشهدها العالم، نجد الجزائر- سعيا منها للانخراط في الاقتصاد العالمي- تشهد هي الأخرى تحولات اقتصادية شاملة بتعبئة وتوجيه قطاعاتها الاقتصادية لمقتضيات الانتقال إلى الاقتصاد السوق، بالاعتماد على ترشيد واقتصاد ثروتها النفطية من ناحية، والنهوض بالقطاعات التجارية والإنتاجية من ناحية أخرى، وتشجيع وتوسيع دائرة الصادرات خارج المحروقات، ولعل السياسة الاقتصادية ونموذج التنمية المتبع له آثاره التي دفعت إلى التغيير الذي وصلت إليه الجزائر اليوم.

عرف الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال، وخاصة في نهاية الستينات وبداية السبعينات تغييرات جذرية من خلال إتباع استراتيجية شاملة للتنمية، تميزت خصوصا باستثمارات ضخمة وبمعدل عال للاستثمارات و حققت نتائج معتبرة، بنمو سريع للناتج الحقيقي، نمو الاستهلاك و الدخل الحقيقي الفردي... الخ. هذا المجهود الاقتصادي قد سمح بإنشاء عدة قواعد صناعية، و إذا أردنا تجسيد ذلك ببعض الأرقام، فإنه يمكن للاستثارة إلى أن نسبة التراكم قدر بمعدل 40 % خلال كامل الفترة، أما نسبة نمو المنتوج الداخلي الخام فقد بلغت خلال هذه الفترة معدلا سنويا قدر بـ 47%، اما بخصوص نسبة البطالة فقد تراجعت من 32.7. % عام 1966 إلى 22.3 % عام 1977[1] .هذه الاستراتيجية التنموية لعبت فيها التجارة الخارجية دوراً مهما، سواء من ناحية الواردات أو من ناحية الصادرات . الواردات التي تتكون أساسا من السلع التجهيز و المنتجات النصف المصنعة، كانت ضرورية لعمل الجهاز الإنتاجي، و ظلت دائماً تشكل نسبة كبيرة من الدخل الوطني. إلا أن هذا النمو الاقتصادي كان من النوع التوسعي، بمعنى أنه يرتكز أساساً على حقن مكثف أكثر فأكثر لرؤوس الأموال، و اليد العاملة و ليس من النوع التكثيفي الذي يرتكز على التنمية الإنتاجية.

حدث تراجع مستمر في بداية الثمانينات لمعدل الاستثمار، و بدأت تظهر مؤشرات ضعف نمط تسيير الاقتصاد الوطني الذي كان سائداً، كما بدأت تظهر علامات تشير إلى تراجع " استراتيجية التنمية" التي كانت مطبقة في السبعينات، و قد زادت الصعوبات المالية الخارجية بعد سنة 1986، فانهيار أسعار البترول سنة 1986، أدى إلى

[1] عبد المجيد بوزيد، **" تسعينات الاقتصاد الجزائري"**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 7.

انخفاض حصيلة الصادرات (انخفاض بحوالي 40% بين 1985 -1986) و قد ترجم هذا الانخفاض بتقليص حجم الواردات، الذي كان له أثار سلبية على الجهاز الإنتاجي، فمعدل استعمال الطاقات المتوفرة انخفض بشدة بسبب تقلص الواردات من المدخلات، و قد أدى هذا إلى انخفاض كبير في حجم الإنتاج الاجمالي.

أدت بالجزائر هذه الوضعية إلى مباشرة مجموعة من الإجراءات بهدف القضاء على الاختلالات المالية و الداخلية و الخارجية، و إصلاح هياكل الاقتصاد، و هذا بالتعاون مع الهيئات المتعددة الأطراف (صندوق النقد الدولي و البنك العالمي) لاسيما ابتداء من سنة 1991.

لقد أظهرت الجزائر تقدما من التطبيق بالنسبة لبرنامج تحقيق الاستقرار، و التكيف الهيكلي التي بدأت عام 1994 م، بدعم الصندوق النقد الدولي و البنك الدولي في إطار اتفاقية ساندباي، واتفاقية التسهيل التمويل الموسع. و قد أرسى الاستقرار الناجح على مواجهة أسعار البترول المتقبلة، وتحقيق بعض التقدم في مجالات الاصلاحات الهيكلية الاساسية للنمو الاقتصادي. فقد حققت إجمالي الناتج المحلي نموا بـ 3 % سنويا منذ عام 1999 حتى عام 2003، تحقق أداء مماثل في النمو من القطاع خارج المحروقات تصدره نمو حقيقي في القيمة المضافة من الصناعات التحويلية التي تقوم بها القطاع الخاص بنسبة 5% .وبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي 4.1 % في عام 2003.

تهدف السياسات و الإصلاحات القائمة إلى المواصلة في إدارة حكيمة للاقتصاد الكلي للحفاظ على استقرار هذا الاقتصاد، وتحسين نسبة النمو الاقتصادي الوطني. كل هذا انطلاقا من السعي نحو توسيع دائرة الصادرات خارج المحروقات، بالاعتماد على سياسة استيرادية راشدة، تهدف إلى تنمية وتطوير البنية التحتية للاقتصاد خاصة في المجال الصناعي، وهذا برفع مرونة الإنتاج بالمقارنة مع الواردات، بناءا على اتفاقية تسهيل التمويل الموسع الحجم، كذا الانتقال من النمو الاقتصادي التوسعي الذي يرتكز على أساس حقن مكثف لرؤوس الأموال واليد العاملة، إلى النمو الاقتصادي التكثيفي الذي يرتكز على تنمية الإنتاجية.

تبعا لما سبق تبرز لنا معالم المشكلة التي نعمل على معالجتها من خلال الإجابة على السؤال التالي:

ما هو تأثير سياسة الواردات على النمو الداخلي للاقتصاد الوطني ؟.

ولتوضيح هذا التساؤل نقوم بطرح عدد من الأسئلة الثانوية وهي:

1 -هل توجد علاقة متبادلة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي؟

2 -ما مدى التوافق بين سياسة التجارة الخارجية للجزائر، والسياسة التنموية المتبعة؟

3 -ما هي السلع المستوردة التي يمكن أن تدفع أو تعرقل النمو الاقتصادي؟

4 -هل الإجراءات المتبعة في سياسة الواردات تتماشى ومسار النمو الاقتصادي؟

5 -هل توجد علاقة متبادلة بين الواردات (مختلف الأصناف)، والنم و الناتج الداخلي الخام، وهل بإمكاننا إثبات هذه العلاقة وقياسها بطريقة كمية ؟

على ضوء العرض السابق لمشكلة البحث، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1 -هناك علاقة وثيقة بين المبادلات الخارجية، والنمو الاقتصادي ويمكن التعبير عنها في صورة علاقات دالية بين المتغيرات الاقتصادية.

2 -على اختلاف أهداف السياسات الاقتصادية خلال مراحل التنمية في الجزائر، فقد عرفت السياسة الاستيرادية عدة تغيرات وتطورات خلال الفترة الممتدة ما بين 1970-2001.

3 -يمكن تحليل ودراسة مختلف سياسة الاستيراد العام للجزائر وتوزيعها في مجموعات متجانسة تعكس السياسات الحكومية التي تعاقبت خلال مراحل الدراسة.

4 -نتوقع وجود اختلاف في متوسط نسب الاستيراد على مختلف الأصناف باختلاف مراحل استراتيجية التنمية والسياسة الاستيرادية.

5 -هل توجد علاقة متبادلة بين الواردات والنمو الناتج الداخلي.

نسعى من خلال هذا البحث إلى بلوغ الأهداف التالية:

1 -شرح وتحليل التداخل بين السياسة التجارية واستراتيجيات التنمية الاقتصادية.

2 -ضرورة إعطاء أهمية كبيرة لتجارة الخارجية، تنسجم واستراتيجية التنمية المتبناة بما يخدم هذه الأخيرة ويضمن تواصلها في المستقبل.

3 -محاولة إبراز أهمية الأدوات والأساليب الإحصائية في البحث العلمي، كذا محاولة معرفة انتشار عينة الدراسة (السنوات)، ومتغيرات العينة (الأصناف) في مجموعات جزئية تعكس مدى تجانس السياسات المتبعة خلال فترة الدراسة.

4 -محاولة إبراز دور وأثر سياسة الواردات في دفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحليل هذا التأثير المتبادل ومحاولة التأكد من وجوده بطريقة كمية انطلاقا من المعطيات الإحصائية المتوفرة، وباستخدام طرق وأساليب القياس الاقتصادي تحاول تصوير العلاقة الدالية بين المتغيرات الاقتصادية موضوع البحث.

ترتكز حدود الدراسة على ما يلي:

1 -توضيح مسار السياسة التجارية في الجزائر (واقع وآفاق).

2 -التعرض للاستراتيجيات التنموية المتبعة في الجزائر ونتائجها.

3 -مسار السياسة الاستيرادية في الجزائر.

4 -تحليل معطيات المتعلقة بالسلع المستوردة في الجزائر خلال الفترة 1970 إلى 2001.

5 -قياس وتقدير وتقييم أثر نمو الواردات على النمو الاقتصادي لمعطيات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970 – 2001.

تتمثل مبررات ودوافع اختيار هذا الموضوع إجمالا في:

1- الأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع من خلال الاهتمام المتزايد من قبل الاقتصاديين في ظل التحولات التي تشهدها وتعرفها عدد من الدول النامية وخاصة الجزائر.

2- اعتقادنا بأن موضوع الواردات موضوع جدير بالبحث نظرا لحداثته من جهة، ولسد النقص الملحوظ في المكتبة الجزائرية من جهة أخرى.

تمكنا من خلال البحث من الإطلاع على عدة دراسات حول موضوع التجارة الخارجية و التنمية الاقتصادية، و التي نشير إليها فيما يلي:

1- رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية للباحث سعيدي وصاف، الذي تناول أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية. بالتطرق إلى أحد الأدوات الهامة في تنمية الصادرات و تبيين موقع الصادرات في نماذج النمو، و تحليل أثر نموها على النمو الاقتصادي.

2- رسالة ماجستير للطالب تاوتي جمال الذي ركز في هذه الدراسة على تحديد عوامل و مصادر النمو الاقتصادي و تحليل و قياس التداخل بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي.

3- رسالة ماجستير للطالب عبد العال بورويس الذي بين دور النظام الجمركي بإعتباره اداة من أدوات السياسة التجارية في تحرير التجارة الخارجية.

4- رسالة ماجستير للطالب عبد الله موساوي الذي تناول مكانة التجارة الخارجية و دور و اهم جوانبها (الصادرات و الواردات) في استراتيجية التنمية الاقتصادية.

و كان بإطلاعنا على هذه الدراسات أثره في تصورنا بجوانب موضوع هذه الدراسة، المتمثل في ضرورة إعطاء أهمية أكبر للتجارة الخارجية و خاصة الواردات في ضل الإصلاحات التي تشهدها الجزائر، و الاستراتيجية الجديدة للتنمية المنتهجة.

ولأجل معالجة الموضوع محل الدراسة سنعتمد على أدوات الاقتصاد الكلي ، لتعرف على أهمية التجارة الخارجية وسياستها في التنمية الاقتصادية، ودور أدوات ووسائل السياسة الاستيرادية في تحقيق السياسة الاقتصادية.

ونتخذ من المنهج التاريخي- الوصفي لسرد مسار السياسة التجارية في الجزائر، نماذج التنمية المعتمدة في الجزائر، تطور السياسة الاستيرادية في الجزائر.

بالإضافة إلى ذلك سنتعمد على المنهج التحليلي و الاستنتاجي في تحليل معطيات واردات الجزائر، لتبيان موقع الواردات في استراتيجيات النمو، ومدى أثر نموه على النمو الاقتصادي.

محاولة منا للإجابة على إشكالية البحث،عمدنا إلى تبويب وتقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول نوجزها على النحو التالي:

1- نطرح في الفصل الأول اهمية التجارة الخارجية، ونوضح أثرها على الاقتصاد. بالإضافة إلى نظريات التجارة الخارجية، والتي يمكن مناهجين : النيوكلاسيكية، المناهج الفكرية الحديثة. ثم تعرضنا إلى السياسة التجارية وأهم الوسائل والأدوات المعتمدة في تجسيدها، وسنسلط الضوء على السياسة التجارية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1970 إلى 2001 ، وأهمية كل سياسة في تحقيق الأهداف المسطرة.

2- ثم نتعرض في الفصل الثاني إلى مكانة التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي، وتوضيح أثرها على النمو الاقتصادي. و سنعرض تطور التجربة الجزائرية في التنمية الاقتصادية موضحين أهم النماذج المتبناة خلال فترة الدراسة.ثم تعرضنا إلى مفهوم النمو الاقتصادي وطبيعته، مقاييس النمو والعوامل المؤثرة فيه، أهم نماذج واستراتيجيات النمو الاقتصادي، والتي يمكن تقسيمها إلى نماذج استراتيجية النمو المتوازن ونظرية النمو غير المتوازن.

3- في الفصل الثالث فسنوضح نظرية الواردات، تحليل أثر الواردات على التدفق الدائري للدخل الحقيقي، توضيح السياسة الاستيرادية وتحليل أثرها الجزئي والكلي على السلع المستوردة، ثم عرض مسار السياسة الاستيرادية في الجزائر في الفترة الممتدة بين 1970-2001. في الأخير نقوم بتحليل معطيات الواردات الجزائرية باستخدام طرق التحليل العاملي، التي تهتم بإبراز العوامل الأساسية التي تؤثر في الظاهرة المدروسة، انطلاقا من معطيات هذه الظاهرة.

4- في الفصل الرابع سنتطرق إلى أثر سياسة الواردات على النمو الاقتصادي، وذلك بالتعرض لاستراتيجية إحلال الواردات كنظرية تعتمد على السياسة الاستيرادية في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة و مستمرة. انطلاقا من هذه المعطيات النظرية اعتمدنا التجربة الجزائرية نموذجا في تحديد موقع استراتيجية إحلال الواردات في نماذج النمو.ولتقدير وتقييم مدى العلاقة بين سياسة الواردات والنمو الاقتصادي قمنا بدراسة قياسية توضح العلاقة الدالية بينهما.

من الناحية التطبيقية تعرضنا لجملة من العوائق المتعلقة بـ:

1- جمع المعطيات الإحصائية الخاصة بفترة الدراسة (1970-2001)، و التي مثلت في جداول بقيم الأسعار الجارية التي تستدعي إلى تحويلها إلى نسب لاستبعاد أثر التضخم.

2- اختلاف أساليب التصنيف الإحصائي من طرف الديوان الوطني للإحصائيات لمعطيات الدراسة (أصناف الواردات).

المحتويات

الإهداء II
الشكر III
المحتويات IV
قائمة الجداول V
قائمة الأشكال VIII
قائمة الملاحق X
المقدمة ..... أ

01
الفـــصل الأول: التجارة الخارجية وسياستها

المبحث الأول : التجارة الخارجية ونظرياتها 03
المبحث الثاني:السياسة التجارية في الجزائر 16

47
الفـــصل الثاني: التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي

المبحث الاول: مكانة التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي 49
المبحث الثاني : النمو الاقتصادي و نماذجه 72

100
الفـــصل الثالث:الاستيراد و سياســـاته

المبحث الأول: سياسة الاستيراد في الجزائر 102
المبحث الثاني: تحليل معطيات الواردات الجزائرية في الفترة الممتدة بين 1970-2001 138

164
الفـــصل الرابع: الواردات و علاقتها بالنمو الاقتصادي

المبحث الأول : إستراتيجية النمو من خلال الواردات 166
المبحث الثاني : قياس اثر نمو الواردات على النمو الاقتصادي 181
الخاتمة 212
المراجع 216
الملاحق 222
الفهرس 228

المقدمة

الفصل الاول

التجارة الخارجية وسياستها

الفصل الثاني

التجارة الخارجية والنموالاقتصادي

الفصل الثالث

الاستيراد وسياساته

الفصل الرابع

الواردات و علاقتها بالنموالاقتصادي

الخاتمة

الملاحق

الفهرس

تمهيـد:

حضي موضوع التجارة الخارجية باهتمام بالغ منذ مطلع هذا القرن، و ذلك بسبب الحاجة إلى التخلص من الآثار السلبية التي تركتها الحرب العالمية الثانية، و التي تتمثل في العوائق التجارية و الركود الاقتصادي؛ مما أدى إلى ظهور اتفاقية برتن وودز، التي دعت إلى ضرورة بلورة الإطار الجماعي للدول المشتركة في التجارة من خلال الاتفاقيات الدولية التي تتيح مجالات أوسع نطاقا لتبادل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج.

نتيجة لتطور نظم المعلومات و الاتصالات الدولية، فقد تزايدت أهمية هذا القطاع باعتباره أهم محددات النمو الاقتصادي.وتحقيق الرفاهية للشعوب لبلوغ المستويات المتقدمة من التنمية الاقتصادية.

بمرور الزمن تعاظمت أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية، بسبب ارتفاع نسبة ما يشكله قطاع التجارة الخارجية من الناتج القومي الإجمالي لكثير من الدول المشتركة في التجارة.

نهضت التجارة الخارجية بصفة خاصة مكانها المؤثر والحيوي في دائرة النشاط الاقتصادي، وذلك بظهور التكتلات الاقتصادية الدولية الرامية إلى تحرير التجارة الدولية، و إزالة العوائق التي تقف أمامها، وتحقيق المكاسب المرجوة منها.

من هذا المنطلق، آثرت افتتاح هذا البحث بفصل أبين فيه أهميتها ودورها الفعال في الاقتصاد، وهذا بالتطرق الى النقاط التالية:

- تبيان أهمية التجارة الخارجية، ومدى ارتباط الاقتصاد بها، وتأثيرها على النمو الاقتصادي.
- التعرض إلى النظرية البحتة للتجارة الخارجية و السياسة التجارية.
- مسار التجارة الخارجية في الجزائر، والسياسة المعتمدة خلال 1970-2001.

المبحث الأول: التجارة الخارجية ونظرياتها

المطلب الأول: مدخل للتجارة الخارجية

الفرع الأول : أهمية التجارة الخارجية و أهم جوانبها

1- أهمية التجارة الخارجية :

تعود أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية، أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية. فمن الحقائق المسلم بها في عالم اليوم أنه مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة، فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة و لفترة طويلة من الزمن. و ذلك لآن إتباعها يدفع الدولة أن تنتج كل احتياجاتها برغم أن ظروفها الاقتصادية و الجغرافية لا تمكنها من ذلك. و مهما يكن ميل أي دولة إلى تحقيق هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى. و من هنا تبدو أهمية التخصص و تقسيم العمل بين الدول المختلفة المرتبطة ارتباطا وثيقا بالتجارة الخارجية.

فالتجارة الخارجية تعد من القطاعات الحيوية في أي مجتمع- اقتصادي- من المجتمعات، سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا. فالتجارة الخارجية تربط الدول و المجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، و تساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص الاستهلاك و الاستثمار و تخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.[1]
كما أنها تعتبر مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولين، و ذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، و قدرة الدولة في العملات الأجنبية، و ماله من آثار على الميزان التجاري.

يمكن للتجارة الخارجية أن تلعب دورا للخروج من دائرة الفقر، و خاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس مال أجنبي جديد يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع و إنشاء البنية الأساسية، و يؤدي ذلك إلى زيادة التكوين الرأسمالي و النهوض بالتنمية الاقتصادية.

إن أهمية التجارة الخارجية يمكن أن يلمسها العون الاقتصادي، سواء كان مستهلكا نهائيا أو وسيطا — المنتج- و هذا للارتباط الوثيق و الكبير للنشاط الاقتصادي بالسوق الخارجية، و التي تعكس الترابط الوثيق بين اقتصاديات مختلف الدول. و لعل المستهلك يلمس ذلك جليا من خلال أمثلة بسيطة بما ينتج في الخارج، و يستهلك

[1] رشاد العصار، عليان الشريف، **" التجارة الخارجية"**، (ط (1)، عمان، دار المسيرة للنشر، 2000)، ص 13.

محليا، و قد لا تنتج السلعة في الخارج و لكن يستورد مكوناتها بصورة كاملة أو جزئية، ثم يتم تصنيعها أو تجميعها محليا لتقدم للاستهلاك أيضا.

تظهر الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في اقتصاد بلد من جانب تبعية الاقتصاد الوطني للتجارة الخارجية؛ فكما زادت التجارة الخارجية بالنسبة إلى الدخل القومي، كلما زاد أثر الاتجاهات العالمية على التنمية. فالبلد الذي يصدر للخارج نسبة مرتفعة من إنتاجه الكلي، يقال أنه أكبر تبعية من البلد الذي يصدر نسبة أقل. و منه يكون أكثر حساسية للظروف الاقتصادية الدولية. كما أنه يعتبر بلد أكثر تبعية للخارج كلما كانت وارداته أكثر أهمية بالنسبة لإنتاجه.

لقياس الأهمية النسبية للتجارة الخارجية، نأخذ كمؤشر نصف مجموع الصادرات و الواردات من السلع كنسبة من الناتج المحلي الخام. و يسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية **e**.[1] يسمى أيضا بدرجة انفتاح الاقتصاد الوطني.

$$e = \frac{(X + M)/2}{PIB} x100$$

حيث:

M: الواردات

X : الصادرات

PIB: الناتج الداخلي الخام

إلا أن هذه النسبة لا تدل- في حد ذاتها- على درجة التطور أو التخلف الاقتصادي لدولة ما ، إذ يمكن لدولة متخلفة و أخرى متطورة أن تكون لهما نفس النسبة. و عموما نجد هذه النسبة كبيرة جدا في الدول النامية التي قد تلجأ إلى الاقتراض لتمويل وارداتها. بيد أن هذا لا يعني أن النمو الاقتصادي في هذه الدول لا يعتمد على التجارة الخارجية، و يظهر ذلك بشكل واضح في مجال الاستثمارات التي تحكمها إلى حد كبير القدرة الاستيرادية.

كما أنه يمكن قياس مدى اعتماد البلد على الاستيراد من العالم الخارجي بمؤشر متوسط ميل الاستيراد:[2]

$$\text{متوسط ميل الاستيراد} = \frac{M}{(PIB)}$$

إلا أن هذا المؤشر لا يعكس أهمية أو خطر التجارة الخارجية، لأن زيادة الاستيراد يمكن أن تؤدي إلى زيادة كبيرة في الدخل بمعدل أسرع مما يحدث في اقتصاد مغلق، و هذا يرجع إلى طبيعة هذه الواردات.

---

[1] Michel Zerbato, **"Macroéconomie élémentaire",** (paris, Armand colin, 1996), p 84

[2] عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولى، **" أساسيات الاقتصاد الدولي"**، (الإسكندرية، دار الجامعية الجديدة للنشر، 1998)، ص 109.

2- أهم جوانب التجارة الخارجية :

يمكن تقسيم جوانب التجارة الخارجية إلى ثلاث موضوعات:[1]

أولا: أنماط التخصص الدولي في الإنتاج و التبادل: حيث يؤدي التخصص على المستوى الدولي إلى زيادة الكفاءة و الإنتاج في الاقتصاد العالمي، مثلما يؤدي إلى زيادة الكفاءة و الدخل الحقيقي لدولة معينة. وبالتالي يقوم التبادل أساسا على مبدأ التخصص الدولي، حيث تتخصص كل دولة في إنتاج سلعة أو مجموعة من السلع و تتبادلها مع غيرها من الدول. و ترتبط ظاهرة التخصص بين الدول المختلفة بظاهرة التجارة الخارجية ارتباطا وثيقا.

بذلك يمكن القول أن التخصص بين الدول، هو الأساس القوي لقيام التبادل الدولي، إلا أنه يوجد عدة عوامل تؤثر في قيام و تشكيل هيكل التخصص الدولي، نذكر منها: المناخ باعتباره عامل أساسي في تحديد تكاليف و نوعية الإنتاج، التفاوت في الموارد الطبيعية، التفاوت في القوة البشرية، التفاوت في حجم رؤوس الأموال، نفقات النقل، فروق الأسعار....الخ.

ثانيا: ظروف و شروط التجارة و معدلات التبادل الدولي : بعد التعرف على أنماط التجارة الخارجية، يثور مباشرة التساؤل عن الظروف و الأسعار و الكميات و النسب و المعدلات التي يتم بمقتضاها التبادل؛ كما يصبح من الضروري تحديد حجم المنافع أو الخسائر التي تعود على الدولة من جراء التبادل، بدلا من محاولة الاكتفاء الذاتي.

ثالثا: لا بد من التعرف على القيود و الحواجز التي تعكس السياسات التجارية الدولية المتبعة، و التي بدورها تعوق هذا التبادل و آثارها و بواعث فرضها.

3- تركيبة التجارة الخارجية :

يمكن النظر إلى التجارة الخارجية بعدة معايير، نذكر منها:[2]

أ- الهيكل الكلي : يتم تقسيم التجارة الخارجية حسب المجموعات السلعية، الطبيعية، الجغرافية، الاقتصادية و النقدية للميزان التجاري...، و هذا للتمكن من شرح التغييرات و الاتجاهات في التجارة الخارجية.

ب- الهيكل الاقتصادي : يتم التصنيف حسب ما هو مصدر و ما هو مستورد, و يتم كمايلي:

- سلع غذائية مستوردة، - سلع غذائية مصدرة، - سلع مصنعة مصدرة، - سلع مصنعة مستوردة،
- سلع للصناعة مستوردة، - سلع للصناعة مصدرة.

[1] رشاد العصار، مرجع سابق، ص ص 14-15.

[2] Henri, Chiten et Gererd Bromoulle,**" Economie politique"**, (France, Dalloz éd, 1984), P376.

ج- هيكل السلع حسب المناطق : يتم التصنيف حسب المناطق و المجموعات الكبرى للدول المتعامل معها.

د- الهيكل حسب المناطق النقدية : و هنا يتم التقسيم حسب المناطق التي تتميز بالتعامل بعملة نقدية موحدة مثل: منطقة الدولار "Zone S "، منطقة الأورو حاليا " Zone E"، منطقة الدينار " Zone D".

الفرع الثاني : آثار التجارة الخارجية على الاقتصاد

هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية و الاقتصاد، و لها آثار حاسمة عليه باعتبارها من أهم القطاعات الحيوية فيه، فقد تكون محفزة كما قد تكون مدمرة. و يظهر هذا بوضوح من خلال آثارها على المتغيرات أو المؤشرات الكبرى للاقتصاد، و هذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

1- النمو الاقتصادي :

ترتبط التجارة الخارجية ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية و خططها، فالتنمية الاقتصادية و ما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي تؤثر في حجم و نمط التجارة الخارجية، كما أن التغيرات لتي تحدث في ظروف التجارة الخارجية تؤثر بصورة مباشرة في مؤشرات النمو الاقتصادي، باعتبار الصادرات إضافة أو"حقن" في الاقتصاد حسب التعبير الكنزي "Injection"[1].

للصادرات دور كبير في النمو الاقتصادي، فمن ناحية تساهم في زيادة الدخل القومي من خلال الموارد المعطلة، و علاقات المدخلات و المخرجات و التقدم التكنولوجي. و من ناحية أخرى، يؤدي نمو الصادرات بمعدلات متزايدة إلى التوازن في ميزان المدفوعات في مراحل التنمية الاقتصادية.

كما أن الواردات تساهم في توفير متطلبات النمو الاقتصادي، و هي بمثابة عملية تسرب " Leakage"[2].إلا أنها تساهم في نمو الدخل القومي بشكل غير مباشر عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من مواجهة أعباء التنمية ، من حيث التموين بالمواد و السلع الصناعية، و كذلك السلع الاستهلاكية، و هذا بهدف زيادة و توسيع الإنتاج و توزيعه.

كما أن أهم ميزة تضيفها التجارة الخارجية لدولة ما مع العالم الخارجي، هي أن قيام هذه التجارة يسمح لها بسد العجز الذي تعاني منه محدودية مواردها خاصة، الطبيعية و البشرية. و تركيز جهدها الإنمائي في المجالات التي تكون لها فيها ميزة. و بهذا يتضح أن التجارة الخارجية عصب التنمية الاقتصادية، خاصة في الدول النامية نظرا لاعتمادها الكبير على السوق العالمي، و طبيعة تركيب اقتصادها.

---

[1] نفس المرجع، ص 110

[2] عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولى، مرجع سابق، ص 109

2 – الدخل القومي :

نظرا للعلاقة الوثيقة بين التجارة الخارجية و التنمية الاقتصادية، فالتجارة الخارجية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي و في مستواه، و تزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت. أما تأثير التجارة الخارجية على الدخل القومي، فيمكن أن تبينه من خلال الإجابة على السؤال الآتي:

أي تجارة تأتي للدولة بدخل إضافي، و أيها تؤدي لإنقاص الدخل الموضوع تحت تصرفها ؟

الظاهر أن صادرات البلد تعود عليه بدخل إضافي، فهي تعني زيادة الطلب على إنتاجه، و بالتالي تجلب له دخلا إضافيا من الخارج، ضمن هذه الناحية يعتبر التصدير كالاستهلاك، كلاهما يجر طلبا على السلع؛ أما الواردات فهي لا تعود على البلد بدخل مباشر، بل تنقص الدخل المعد للتصرف فيه و الموجود بصورة مباشرة من خلال استيراد السلع و يدخل في البنية النحتية للاقتصاد. و من هنا يعتبر الاستيراد كالادخار، فهو إبعاد بجزء من الدخول عن التداول.

و هكذا يمكن تصور معادلة الدخل القومي كما يلي:

الإنتاج – الصادرات + الواردات = الاستهلاك + الاستثمار

أو الدخل القومي = الإنفاق المحلي (الاستهلاك المحلي + الاستثمار المحلي)+ النفاق الحكومي + الصادرات – الواردات[1]

و السؤال الذي يستوجب الإجابة عنه هو إلى أي مدى يزيد الدخل بزيادة صادراته، و إلى أي مدى ينقص بزيادة وارداته ؟

يمكن الإجابة عنه بالتطرق إلى ما يسمى "**بمضاعف التجارة الخارجية**"، حيث يوضح كل زيادة صافية في الدخل القومي و كل نقص صافي فيه، و بالتالي المضاعف هو عبارة عن عدد المرات التي يجب أن نضاعف فيها مقدار الحقنة الأصلية لمعرفة الزيادة الكلية في الدخل. و كل زيادة أصلية في الدخل تؤدي في العادة إلى زيادة في الاستهلاك و زيادة أخرى في الادخار، و زيادة ثالثة في الاستيراد.

3– استغلال الموارد :

[1] نفس المرجع، ص 108.

تمكن التجارة الخارجية من استغلال أكفأ الموارد الطبيعية و المكتسبة، فالتصدير استيراتجية و بدونه لا تستطيع المشروعات تحقيق وفورات الإنتاج، و ربما تبقى بعض الموارد عاطلة، و لكن من خلال التجارة الخارجية يمكن تصديرها مصنعة أو على حالتها.

كما أن سياسة تقدير و معرفة الواردات تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يتخذ كذريعة للحد من التعامل مع العالم الخارجي، إلا أن هذا يعتبر أمر مستحيل، و كذلك خسارة اقتصادية فادحة، لأنه يتجاهل المزايا الناتجة عن تقسيم العمل و التخصص الدولي.[1].

4- توزيع الدخل :

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة تتمثل في إعادة توزيع الدخل القومي و العمل الاجتماعي، و لكنها لا تعمل بالضرورة على المساواة بين جميع دول العالم، و يرجع ذلك إلى التباين مستوى التنمية الاقتصادية بين الدول الصناعية و الدول المتخلفة، و عليه فان المزايا النسبية للتجارة الخارجية تعود بصفة أساسية إلى الدول التي تتمتع بإنتاجية عالية.

لا تستطيع الدول النامية أن توقف عمليات التصدير و الاستيراد، نتيجة عدم حصولها على المزايا التي تخص بها الدول المتقدمة، فهي تعاني نقصا في بعض السلع الرأسمالية تحول بينها و بين استغلال مواردها و تنمية اقتصادياتها، و ليس من سبيل إلى ذلك إلا عن طريق الاستيراد.[2]

كما أنها تعمل على إعادة توزيع للدخل من خلال عمليات التصدير و الاستيراد و الإنتاج، فتعمل على تغيير هيكله و تركيبه لهذه الدخول و نسبتها بين المنتج و الناتج و المستهلك...، و تعمل على تعديل هذه التركيبة من خلال التفصيل بين فائض المستهلك و فائض المنتج، أو بين المنتجين أنفسهم و المستوردين.

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية

تبحث نظريات التجارة الخارجية في دراسة و تحليل المشكلة الاقتصادية في إطارها الدولي، و في أسس التبادل التجاري الذي يعود بالفائدة على طرفي المبادلة ، و كيفية تفاعل مجموعة من الاقتصاديات القومية المتباينة و المتداخلة مع بعضها البعض الآخر، من أجل تخصيص الموارد المحدودة على الحاجات الإنسانية المتعددة.

[1] أحمد ناشد، **" التجارة الخارجية و الداخلية: ماهية و تخطيط"**، (دمشق، دار الطبع مجهولة، 1997)، ص ص 11 - 13.
[2] نفس المرجع، ص ص 11 - 13.

فيما يلي سنعرض أهم المناهج و المدارس الفكرية في نظرية التجارة الدولية، متخذين من تقييم و عرض الفكر النيكلاسيكي نقطة الانطلاق، ثم عرض المناهج الفكرية الجديدة في نظرية التجارة الدولية.

الفرع الاول : النظريات النيوكلاسيكية

أوضحت النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية أن التبادل الدولي يقوم عندما تختلف النفقات النسبية للإنتاج في البلدان المختلفة ، سواء تمثلت في نفقات العمل وحده أو عناصر الإنتاج مجتمعة . لكن هذه النظرية لا توضح أسباب اختلاف النفقات النسبية بين هذه البلدان ، أي أن النظرية الكلاسيكية تفسر السبب في قيام التجارة الخارجية بين الدول.

يرجع ظهور فكرة النظرية النيوكلاسيكية في تفسير هذا الاختلاف، أي اختلاف النفقات النسبية، كذا توجيه الانتقاد إلى مبدأ قياس القيمة على أساس العمل. و بصفة عامة فإن هذه النظرية تعتمد في تفسير ظاهرة التخصص و قيام التجارة الدولية على عاملين أساسيين هما:

- وفرة و ندرة عناصر الاقتصاد داخل كل دولة.
- تناقص النفقة و تزايد الغلة بالتوسع في الإنتاج.

1- نظرية وفرة و ندرة عوامل الإنتاج (هيكشر- أولين) Hecksher- Onlin :

ترجع هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي هيكشر و تلميذه أولين ، حيث هذا الأخير ألف الكتاب و اشتهر باسمه -نظرية أولين للتجارة الخارجية - الذي نشره عام 1933م. حيث اعتمد أولين على أن التجارة الدولية هي الامتداد الطبيعي للتجارة و التبادل الداخلي ، و قد بدأ أولين نظريته بالنقد للنظرية الكلاسيكية على أن العمل أساس القيمة و افترضها اختلاف التجارة الدولية و الداخلية.

يسعى نموذج هيكشر- أولين لنسب عناصر الإنتاج إلى إثبات أن اختلاف النسب التي تتوافر بها عناصر الإنتاج يؤدي إلى اختلاف النفقات ، و الأسعار النسبية للسلعة الواحدة بين الدول الأمر الذي يمكن الدولة من استيراد السلعة من الخارج بنفقة إنتاج أقل مما لو تم إنتاجها محليا . و لإثبات صحة هذه القاعدة فلقد بدء هذا النموذج بالبحث عن العوامل المحددة للأسعار في اقتصاد ما ، و في هذا الصدد يرى أولين أن الأسعار في النهاية تتحدد بالطلب عليها و المعروض منها ، أي تعتمد على العوامل الأربعة التالية: حيث يكون العاملان الأول و الثاني جانب العرض، بينما يتحدد جانب الطلب بالعاملين الثالث و الرابع:[1]

[1] حاتم سامي عفيفي، **" التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم"**، (ط(1)، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1991)، ص20.

1- مدى توافر الكميات المختلفة أو دالة الإنتاج.

2- الشروط الفنية للإنتاج أو دالة الإنتاج.

هذان العاملان يكونان لجانب العرض.

3- مستوى الدخل، و على الأخص هيكل توزيع هذا الدخل.

4- تفضيلات و أذواق المستهلكين.

و هذان العاملان يكونان لجانب الطلب.

بمقارنة هذه العوامل الأربعة بالفروض الأساسية للنظرية ، يتضح لنا أن دوال الإنتاج لسلعة متشابهة في دول العالم المختلفة، و أن هيكل توزيع الدخل ثابت ، و أن دوال تفضيلات و أذواق المستهلكين بين الدول بدورها متماثلة، لذلك لم يبقى من هذه العوامل الأربعة سوى العامل الأول الذي يتعلق بمدى الوفرة النسبية لكميات عناصر الإنتاج، كمصدر لاختلاف المزايا النسبية باعتباره العامل المفسر لقيام التجارة الخارجية بين الدول ، و على هذا الأساس فإن العرض هو المتغير المستقل، و الطلب هو المتغير التابع.

1-1- وفرة و ندرة عوامل الإنتاج :

إن وفرة وندرة عوامل الإنتاج ، يعني الكمية الموجودة من كل عنصر من عناصر الإنتاج ، و التي تتمثل في العمل، رأس المال، الأرض، التي تختلف هذه الأخيرة باختلاف الدول . فلقد لاحظ هيكشر بداية أن الدول تختلف فيما بينها من حيث الوفرة في عوامل الإنتاج ، و هذه الاختلافات المطلقة في عرض عوامل الإنتاجية ينتج عنها اختلافات في الوفرة النسبية لهذه العوامل . فمثلا هناك وفرة في عنصر العمل في دول جنوب شرق آسيا ، ووفرة في عنصر الأرض في السودان، ووفرة عنصر رأس المال في اليابان و ألمانيا.

هذا التحليل يفسر أنماط التجارة بالتركيز على اختلاف وفرة عوامل الإنتاج عبر الدول ، و التنبؤ الرئيسي لهذه النظرية أن صادرات الدولة تشتمل سلعا تستخدم بكثافة مواردها الوفيرة نسبيا ، في حين أن مستورداتها ستشمل سلعا تستخدم بكثافة مواردها النادرة نسبيا.[1]

يجب ملاحظة أن الميزة الرئيسية لهذه النظرية تك م ن في قدرتها على تفسير أسباب اختلاف الميزة النسبية بين الدول، و بالتالي في قدرتها على التنبؤ بأنماط التجارة الدولية الحرة . بالإضافة إلى ذلك فإن هذه النظرية تشير إلى أن مفهوم الميزة النسبية هو مفهوم ديناميكي يتغير مع الزمن، فالعرض المتاح من عناصر الإنتاج في دولة ما يتغير مع الزمن بسبب تغير العوامل المحددة له.[2]

---

[1] رشاد العصار، عليان الشريف، مرجع سابق، ص ص 30-31.

[2] نفس المرجع، ص 31.

1-2- حجم الإنتاج :

أما الأساس الثاني، لقيام التبادل الدولي حسب النظرية السويدية هو التوسع في الإنتاج ، و أن هذه الأخيرة يؤدي بدوره إلى خفض نفقة إنتاج السلع و خفض ثمنها ، و هذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب عليها من الدول الأخرى و من ثمة زيادة صادراتها. و لهذا فإن الإنتاج الكبير يؤدي إلى الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج في دول المختلفة ، و أن اختلاف في الوفرة النسبية لمختلف عناصر الإنتاج في مختلف الدول يؤدي إلى اختلاف في العوامل وذلك حسب الكفاءة، و من ثمة اختلاف النفقات و اختلاف الأسعار في الداخل عن الخارج . و لهذا تسعى الدولة إلى استيراد السلع من الخارج التي تكون أقل من الأسعار المحلية ، و بالتالي التوسع في الإنتاج يؤدي إلى قيام التخصص و التبادل الدولي بين الدول.

2- لغز ليونتيف (Leontief) :

كان من المعروف بوجه عام أن الولايات المتحدة تتمتع بوفرة نسبية في رأس المال ، و بالتالي حسب نظرية هيكشر- أولين فإنها سوف تعتمد في صادراتها على السلع كثيفة رأس المال ، و لقد أهتز هذا الاعتقاد في بداية الستينات على أثر تحليل قام به " ليونتيف" لهيكل التجارة الخارجية الأمريكية. فحسب إحصائيات التجارة الخارجية لعام 1947 فإن الولايات المتحدة لديها ميزة نسبية في السلع كثيفة العمل ، و أنها تقوم بتصدير هذه السلع لأوروبا، بينما تستورد من هذه الأخيرة سلع كثيفة رأس المال.[1]

فطبقا لتلك النتيجة فإن الولايات المتحدة لديها وفرة العمل بالنسبة لرأس المال ، لأن العامل الأمريكي يحيط به تجريب و خبرة و تنظيم، فإن عنصر العمل هو المتوفر في الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لعنصر رأس المال، إذن على أمريكا أن تصدر سلعا ذات كثافة في عنصر العمل عالية بالنسبة لرأس المال، و تستورد سلعا ذات كثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل.

نقد النظرية النيوكلاسيكية:

رغم الإجتهادات التي قام بها كل من هـ يكشر و أولين ثم ليونتيف في تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية ووفرة و ندرة عوامل الإنتاج، إلا أنها تعرضت للنقد في مختلف الاتجاهات و التي نلخصها فيما يلي:

- الانتقادات الموجهة إلى نظرية هيكشر – أولين:

[1] عبد الرحمان يسري أحمد، **"الاقتصاديات الدولية"**، (القاهرة، الدار الجامعية للطبع و النشر، 2001)، ص 86.

1- صعوبة قياس الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج: فلقد اعتمدت النظرية على الاختلاف في درجة وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج ، مُغْفلة بذلك الفروق النوعية لعناصر الإنتاج ، و ما يترتب عنه من ميزة نسبية . فاستخدام النموذج لمتغيرين فقط هما العمل و رأس المال، لا تحدد بصفة فاصلة أي السلع الداخلة في التجارة الدولية كثيفة العمل أو كثيفة رأس المال، و لا شك أن ما تقدم هو نتيجة منطقية مرتبطة بالفرض الخاص بتجانس عناصر الإنتاج.

2- إهمال النظرية لإمكانيات انتقال عناصر الإنتاج في المجال الدولي ، حيث اشتركت نظرية هيكشر أولين مع نظرية النفقات النسبية في إهمال إمكانيات انتقال عناصر الإنتاج دولي اً، و بالطبع هناك استحالة في انتقال بعض عناصر الإنتاج.

3- تعتبر النظرية أن الهيكل الاقتصادي في كل البلدان واحد ، دون تفرقة بين البلدان المتقدمة و البلدان المتخلفة؛ في حين أن الهيكل الاقتصادي يتفاوت بين هذه الأنواع من البلدان من حيث درجة مرونته و قدرته على التكييف ، و هذا التفاوت يترتب عليه نتائج كبيرة في التجارة الخارجية.[1]

4- اختلاف الأساليب الفنية للإنتاج بالنسبة لسلعة واحدة ، حيث ترى نظرية هيكشر – أولين أن السلع المختلفة تحتاج إلى تضافر عناصر الإنتاج و بنسب مختلفة ، و لكن بالإضافة إلى هذا تصف النظرية على ضرورة تماثل دالة الإنتاج لسلعة الواحدة ، و على ذلك لا يمكن أن يتم إنتاج سلعة معينة بكميات كثيفة من العمل و كميات قليلة نسبيا من رأس المال في بلد ما ، و أن يتم إنتاج نفس السلعة في بلد آخر بكميات كثيفة من رأس المال و كميات قليلة نسبيا من العمل ، ولقد أوضحت النظرية أن بالإمكان تغيير أسلوب إنتاج السلعة الواحدة و لكن في حدود ضيقة، و التي لا يؤثر في الأسعار نسبيا . و لكن هناك أدلة تشير إلى عدم صحة هذا التقرير ، أن دالة الإنتاج لسلعة الواحدة قد تختلف اختلافا كبيرا وفقا لظروف التكنولوجيا.[2]

الفرع الثاني : المناهج الفكرية الحديثة في التجارة الخارجية (النظريات الجديدة)

اجتهدت النظرية الكلاسيكية ثم النظرية النيوكلاسيكية بعديد من المحاولات لتفسير التجارة الدولية و كانت كل محاولة تحاول تفادي سلبيات سابقتها ، و الاقتراب من واقع التبادل التجاري. لكن الواقع كان يؤكد دائما خلاف ما قدمته تلك المحاولات، ألزم هذا الواقع الاقتصادي بضرورة التقصي، و البحث من أجل محاولة تقديم تفسير للتجارة الدولية، أكثر ملائمة و اتفاقا مع التطبيق السائد.

في هذا الصدد فإنه يمكن تمييز ستة مناهج نظرية و تطبيقية جديدة، يمكن تقسيمها إلى مجموعتين منفصلتين هما:

1- المجموعة الأولى : و تشمل المناهج الثلاثة التالية :

---

[1] مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 72.
[2] عبد الرحمان يسري احمد، مرجع سابق، ص 83-84.

1-1- ظاهرة انعكاس كثافة العمل :

أجرى منحاس B.S.Minhas، أبحاثا تطبيقية لإثبات ظاهرة تبديل أو انعكاس كثافة الإنتاج ، و هذا انطلاقا من نقد إحدى أهم فروض نظرية هيكشر- أولين لنسب عناصر الإنتاج.

لقد بين منحاس تفسيره لحدوث ظاهرة تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الإنتاج ، بتقدير ما أطلق عليه اسم المرونات الثابتة لدالات الإنتاج الأحلالية من الصناعات ، شملت إحدى و عشرون صناعة من مختلف الدول ، للبرهنة على حدوث هذه الظاهرة ، و دلت النتائج التي توصل إليها هذا الكتاب إلى أن اختلاف مرونات الإحلال بين الصناعات المختلفة تؤدي إلى حدوث ظاهرة انعكاس كثافة عناصر الإنتاج عند مستويات مختلفة لأسعار النسبية لهذه العناصر.[1]

و طبقا لهذه النتائج يمكن القول باختلاف كثافة عناصر الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة ، الأمر الذي أدى إلى سقوط الأعمدة التي ترتكز عليها نظرية هيكشر- أولين في التجارة الخارجية.

1-2- هيكل الحماية التجارية :

طبقا لهذا المنهج فإن أي نظرية تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول ، يجب أن تدخل في اعتبارها الآثار الممكنة لحماية التجارية القائمة ، و الممثل في وجود عقبات جمركية و غير جمركية . و استنادا إلى هذه النتيجة حاول الاقتصادي تريفو W.P.Travis تفسير لغز ليونتيف، بالإشارة إلى أن الرسوم الجمركية لها تأثير على التجارة الخارجية في سلع هـ يكشر- أولين في الولايات المتحدة الأمريكية ، و يرجع ذلك إلى ما تخضع إليه الواردات الأمريكية من السلع الكثيفة العمل من حماية جمركية و غير جمركية من أجل حماية الصناعات الأمريكية الوطنية ، و المعتمدة على عنصر العمل، و في الوقت ذاته فإن الواردات الأمريكية الكثيفة رأس المال لا تخضع لأي من هذه القيود الحمائية الأمر الذي ترتب عليه زيادة الواردات هذا النوع من المنتجات.[2]

1-3- نظرية الطلب النموذجي (ليندر) Linder :

أولا- تفسير لندر لقيام التجارة الدولية [3]: يرى لندر أن تغيير التجارة الدولية باختلاف نسب عناصر الإنتاج مبالغ فيه بدرجة كبيرة، حيث أنه يقوم التبادل الدولي إلا بالنسبة لبعض أنواع السلع فقط، و هذا لا يعني أن اختلاف نسب عناصر الإنتاج لا قيمة له على الإطلاق في تفسير التبادل الدولي ، و لقد فرق لندر بين نوعين من السلع: المنتجات الأولية و السلع الصناعية ، فبالنسبة للمنتجات الولية يرى ليندر أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية ،

[1] حاتم سامي عفيفي ، مرجع سابق، ص 38.
[2] نفس المرجع.
[3] حاتم سامي عفيفي ، مرجع سابق، ص ص 87-88.

أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية فيرى أن الأمر أكثر تعقيدا ، فهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات المحتملة و الواردات المحتملة، و هناك مجموعة أخرى من العوامل تحدد الصادرات الفعلية و الواردات الفعلية كحجم الطلب المحلي الذي يحدد الصادرات المحتملة، أما الواردات المحتملة لبلد ما، يتحدد بالطلب المحلي عند الأسعار الجارية، في حين أن الصادرات و الواردات الفعلية هي محصلة ما يسميه القوى الخالقة للتجارة و القوى المعوقة للتجارة.

بخصوص القوى الخالقة للتجارة، تتمثل في:

- عنصر المنافسة الاحتكارية.
- الاختلافات في درجة تمثيل الطلب للمنتجات المختلفة في البلدان المختلفة.
- اختلاف نسب عناصر الإنتاج بالنسبة للسلع ذات الطلب المتداخل في البلدين.

أما القوى المعوقة للتجارة، هي:

- عامل المسافة.
- نفقات النقل.
- القيود المفروضة على التجارة.

ثانيا– الطلب النموذجي عند لندر: إن شروط الإنتاج حسب " لندر" ليست مستقلة عن شروط الطلب ، لأن كفاءة الإنتاج تزداد بازدياد الطلب، كما أن شروط الإنتاج المحلي يؤثر عليها– أساسا– الطلب الداخلي.

و الطلب المحلي النموذجي يعتبر ركيزة الإنتاج و الشرط الضروري و غير الكافي الذي يجعل سلعة ما قابلة للتصدير، و عليه فإن السوق الخارجي إنما هو امتداد للسوق الداخلي، في حين أن المبادلة الدولية لا تمثل سوى توسع للمبادلات الإقليمية.[1]

2– المجموعة الثانية : و تشتمل المناهج الثلاثة التالية :

2–1– نظرية اقتصاديات الحجم :

تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويرا ، و تعديلا آخر لنظرية هـ يكشر– أولين لنسب عناصر الإنتاج، بإدخالها وفرات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسب.ة. فهذه النظرية تعتبر توافر سوق داخلي ضخم شرطا أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم ، و المتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج، و بتعبير متكافئ تنشأ وفرات الإنتاج الكبير نتيجة لانخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية. و بالتالي تم التفريق بين المنتجات الصناعية التامة الصنع (السلع الاستهلاكية) و المنتجات النصف مصنعة (السلع الوسيطية) ، و بين الدول الصناعية الصغيرة (ذات سوق داخلي صغير) ، و الدول

[1] جمال الدين لعويسات، **"العلاقة الاقتصادية الدولية و التنمية"**، (الجزائر، دار هومة للطباعة، 2000)، ص 35.

الصناعية الكبيرة (ذات سوق داخلي كبير)، ومن هنا يمكن القول أن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير ، و بين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير.[1]

2-2 – نموذج دورة المنتج :

و الذي و ضع أصوله كلا من فيرنون R.Vernon و هيرتش S.Uirsh، حيث يركز على عوامل السوق أو جانب الطلب. و يوضح بصفة أساسية العلاقة بين المبيعات من المنتوج كل فترة(سنة، شهر...) و عمر هذا المنتوج، و بالإضافة إلى أهمية هذا النموذج من الناحية العلمية كطريقة للتنبؤ و لتقسيم حجم المبيعات و الظروف التكنولوجية و التنافسية التي تواجه المنتوج لتخطيط التجارة (تغيير اختلاف المستوى التكنولوجي الذي يسند إليه اختلاف ألاثمان كأساس للتجارة).

و يعكس منحنى دورة حياة المنتج مراحل ثلاث:- مرحلة المنتج الجديد، - مرحلة المنتج الناضج، - مرحلة المنتج النمطي.

الشكل رقم (01): يوضح مسار دورة المنتج

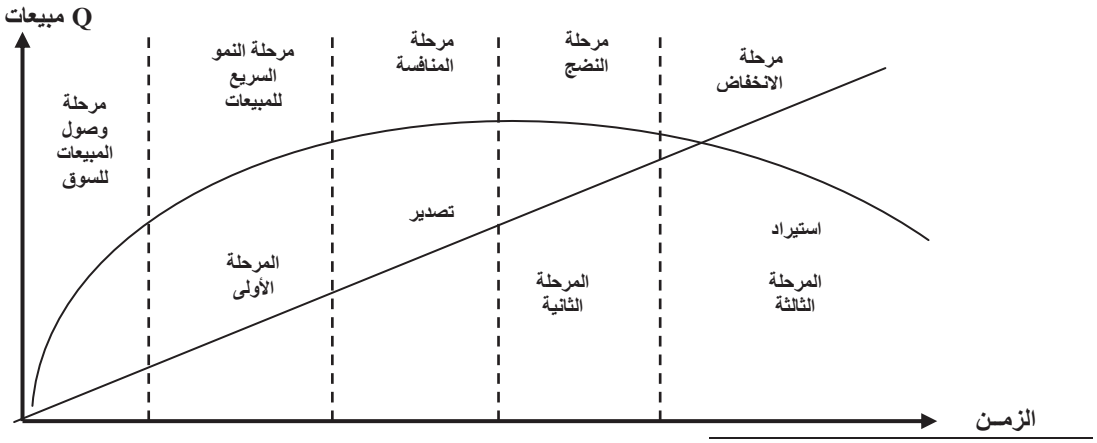

[1] حاتم سامي عفيفي، مرجع سابق، ص 48.

المصدر: مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 104.

2-3- نظرية الفجوة التكنولوجية :

يركز نموذج الفجوة التكنولوجية [1]، في تفسير لنمط التجارة الخارجية بين الدول على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرق فنية متقدمة للإنتاج، تمكنها من إنتاج سلع جديدة, أو منتجات ذات جودة أفضل أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل، مما يؤهل هذه الدول إلى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول و يعتمد Posner، و هو مؤسس نموذج الفجوة التكنولوجيا على مصطلحين، " فجوة الطلب" و "فجوة التقليد" حيث يقصد بفجوة الطلب تلك الفترة الزمنية بين ظهور إنتاج سلعة خلال دورة المنتج.

المبحث الثاني: السياسة التجارية في الجزائر

المطلب الأول: السياسة التجاريـة

رأينا فيما تقدم كيف يرجع قيام التبادل الدولي، بصفة أساسية إلى انتشار ظاهرة التخصص وتقسيم العمل على النطاق العالمي، إذ تميل كل دولة إلى التخصص في إنتاج السلع التي تتلاءم مع الأساليب الفنية لإنتاجها مع مقتضيات الوفرة النسبية لمختلف عوامل الإنتاج لديها. ويرجع إقبال دول العالم المختلفة على الأخذ بأساليب التخصص إلى ما يدره التخصص الدولي على أطراف التبادل من نفع. ومدى التخصص، يتوقف على نطاق السوق الذي يتبادل فيه المنتجون المتخصصون لمنتجاتهم، وبالتالي اتساع نطاق التجارة الدولية شرط لازم لاتساع مدى التخصص الدولي وتقسيم العمل.

من الواضح أنه لو كان التحليل المتقدم صحيحاً، لأصبح من المتعين أن تعمل مختلف دول العالم على توثيق أواصر التبادل الدولي وعلى تحرير التجارة الدولة من القيود، إذ يؤدي ذلك إلى زيادة مقدرة الدولة على اتساع حاجات سكانها، وبالتالي إلى ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية فيها، وعلى العكس يؤدي فرض القيود على التجارة الخارجية على توزيع الموارد الإنتاجية على مختلف فروع الإنتاج على نحو لا يتفق مع اعتبارات الإنتاجية في الداخل والخارج، بما يترتب على ذلك من التخلي عن المزايا الاقتصادية التي تعود على الدول، وعلى العالم أجمع من وراء اتساع نطاق التخصص العالمي والتبادل الدولي.

[1] حاتم سامي عفيفي ، مرجع سابق، ص ص 62-64.

ومع ذلك تعددت الاتجاهات بين الحد من حرية التجارة الدولية وفرض العقبات، وتحرير التجارة الخارجية و إزالة هده عقبات. وبأخذ هذه الدعوة بالحسبان فإن المواقف والآراء تجاه المبادئ الحاكمة للتبادل الدولي تفسح المجال لتعدد السياسات التي يمكن إتباعها، وهذا ما يدعونا للوقوف على مضمون السياسة التجارية وأنواعها والأدوات المتبعة في تجسيد هذه السياسة.

الفرع الاول : السياسة التجارية مفهوم وأهداف

1- ماهية السياسة التجارية :

بغض النظر عن نوع السياسة التجارية الخارجية المتبعة في إطار التجريد العلمي، يمكن تعريف السياسة التجارية على أنها السياسة الاقتصادية [1] التي تطبق في مجال التجارة الخارجية: "هي عبارة عن مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير، التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الخارجية، لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم. في إطار تحقيق التوازن الخارجي، ضمن منظومة تحقق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع، خلال فترة زمنية معينة".[2]

هذا يعني أن السياسة التجارية تنطوي على مجموعة الأدوات والوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية، بقصد تحقيق أهداف معينة حيث تختلف هذه السياسة من دولة إلى أخرى، ومن فترة إلى أخرى وكذلك من حالة الحرية عن حالة الحماية.

في الواقع، أن سياسة التجارية ليست إلاّ وسيلة إلى جانب الوسائل الأخرى كالإجراءات المالية والنقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق أهداف معينة، لذلك لا بد من إجراء تنسيق لهذه الوسائل حتى تعزز بعضها البعض ولا تتعارض فيما بينها.

2- أهداف سياسة التجارة الخارجية :

هناك أهداف متعددة لسياسة التجارية، ولعلّ الهدف الرئيسي الذي ترمي إليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن، وقد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية، مثل تحقيق التوظيف الكامل، الاكتفاء الذاتي، تثبيت سعر الصرف وإقرار التوازن في ميزان المدفوعات وما إلى ذلك.

وسنذكر هذه الأهداف دون تفريق عما إذا كانت تقوي حرية التجارة الخارجية أو تقييدها.

---

[1] يقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **" السياسات الاقتصادية"**، (القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 1997)، ص 319.

أ- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: تختلف إجراءات تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات باختلاف نوع الاختلال في هذا الميزان، ففي حالة العجز —وهي الحالة التي تسبب الكثير من القلق والاهتمام- تكمن هذه الإجراءات في زيادة المعروض من الصرف الأجنبي ؛ أي تعظيم الصادرات والموارد من النقد الأجنبي، وتقليل الطلب على الصرف الأجنبي من خلال ترشيد الواردات. [1]

ب- تحقيق موارد للخزينة (للخزانة) العامة: قد يكون الحصول على موارد الخزانة العامة لتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية، وعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزانة عند مرور السلع عبر الحدود. وبذلك يتم الحصول على نفقات التحصيل. [2]

ج- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية : والمقصود بذلك عزل المؤثرات الخارجية، التي يمكن أن تؤثر سلباً على الإنتاج المحلي في بعض الفروع. وتشتد الحاجة على الحماية عندما تكون التكلفة الحقيقية للإنتاج في الداخل اكبر منها في الخارج، مثل حماية دول غرب أوروبا للإنتاج الزراعي من منافسة إنتاجها الزراعي في الدول النامية. [3]

د- حماية الاقتصاد القومي من خطر سياسة "الإغراق" : الإغراق هو تطبيق لنظرية التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية، ويقصد بسياسة الإغراق بيع السلع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج في السوق الخارجية، على أن تعوض الخسارة بسعر مرتفع في السوق المحلية. وهي وسيلة ملتوية لكسب حصص في السوق الخارجية، على حساب المنتجين المحليين فيها، وخاصة بعض المحتكرين الأجانب بشكل مؤقت أو دائم. وتعمل مواثيق OMC "المنظمة العالمية للتجارة" على محاربة مثل هذه السياسة.

هـ- حماية الصناعة الناشئة : تعتبر حجة حماية الصناعة الناشئة من أقوى الحجج لتدخل الدولة في التجارة الخارجية. والمقصود بها كما جاء ذلك عن الألماني فريدريك ليست " Frederic List" عام 1841، والأمريكي ألكسندر هاميلتون "Alexander Hamilton" عن الصناعات الأمريكية عام 1771 لحماية الصناعة الحديثة والمتوقع أن تصل إلى درجة النضج إذا ما توفرت لها البيئة الملائمة، والحصول على ميزة نسبية في المستقبل، فإذا كانت هناك ميزة نسبية كامنة أو احتمالية في فرع جاز اعتباره (الفرع الإنتاجي) ناشئاً، وتجب حمايته.

---

[1] مجدي محمود شهاب، المرجع السابق ، ص ص 118-119.
[2] المرجع نفسه.
[3] عبد الحميد عبد المطلب، المرجع السابق، ص 321-326.

و- حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية: قد تحدث تقلبات اقتصادية عنيفة خارج الاقتصاد الوطني كتضخم عنيف أو انكماش حاد، ولا شك أن مثل هذه التقلبات -أياً كانت العوامل المسببة لها- غير مرغوب فيها. ومن الضروري التعامل معها بأدوات ملائمة.

ي- إيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية: حيث يشهد القرن الجديد مجموعة من التحولات في البيئة الاقتصادية، ولعلّ أهم هذه التحولات هو التسارع نحو تحرير التجارة الخارجية من خلال المنظمة العالمية للتجارة، واتجاه العالم في تشكيل التكتلات الاقتصادية، وتضاؤل دور الاقتصاد القومي الواحد، ليحل محله "الاقتصاد الإقليمي". وكذلك تعميق اقتصاديات المشاركة في العلاقات اقتصادية الدولية، والتحول في الكثير من دول العالم – خاصة النامية- إلى استراتيجية الإنتاج من الأجل التصدير.[1]

من هنا أصبح لزاماً على السياسة التجارية الخارجية إيجاد آليات والأدوات المناسبة والفعالة، التي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف المرجوة بالموازاة والتنسيق مع أهداف السياسات الاقتصادية الأخرى مثل السياسة المالية والنقدية وسياسة العمالة...إلخ.

الفرع الثاني : أنواع السياسات التجارية

قسم الاقتصاديون السياسات التجارية إلى نوعين رئيسيين، سياسة حرية التجارة وسياس ة الحماية، و يطلق اصطلاح حرية التجارة على الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية، أما سياسة الحماية فتعني الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريقة أو بأخرى على اتجاه المبادلات الدولية، و على حجمها أو على طريقة التي تستوي بها المبادلات أو على هذه العناصر متجمع ة. و في الواقع هذا التقسيم رغم سهولته لا يفرق بين الدرجات المختلفة لكل من الحماية و الحرية.

نشير فيما يلي إلى كل نوع من هذه السياسات مع التطرق إلى حجج أنصار كل سياسة.

1- سياسة حرية التجارة الخارجية :

1-1- ماهية سياسة الحرية التجارية :

يمكن تعريف حرية التجارة بأنها عبارة عن" مجموعة القواعد و الإجراءات و التدبير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة, لتعمل على زيادة تدفق التجارة عبر الحدود لتحقيق أهداف معينة" [1] .وتسمى أيضا السياسة التحررية أو الحرية التجارية، و هي بمعنى إطلاق الحرية للتبادل و عدم تدخل الدولة فيه.

[1] المرجع نفسه، ص 321-326.

و تطبيق هذه السياسة يعنى قيام التخصص و تقسيم العمل على أساس اختلاف النفقات النسبية، أي على أساس الكفاءات النسبية أو الميزات النسبية. و تخصص دولة ما في إنتاج سلعة أو السلع التي تنخفض لديها نفقات إنتاجها نسبيا يعني أن الموارد الاقتصادية قد وضعت في الاستخدامات الممكنة لها داخل الاقتصاد. و من ثم تتحقق أكبر إنتاجية لعناصر الإنتاج، وبالتالي تحقيق أكبر ناتج قومي ممكن.

1-2 - سياسة الحرية التجارية من القيود لدى أنصار التبادل الدولي :

ينادى أنصار سياسة حرية التجارة بأن تكون التجارة الدولية حرة خالية من القيود و العقبات، فلا يجوز فرض أي قيود تعوق من تدفق السلع عبر الحدود سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات. وينظر المؤيدون لهذه السياسة بنفس نظرتهم إلى التجارة الداخلية؛ أي على أساس أنها مظهر من مظاهر التعاون البشري، بصرف النظر عن الحدود الجغرافية و السياسية التي تفصل بين البشر. ويعتمد أنصار مذهب تحرير التبادل الدولي من القيود على عدة حجج، في تأييد وجهة نظرهم، أهمها مايلي:[1]

أ-الحرية تساعد على التخصص في الإنتاج: يرى أنصار أنها تيتح للدولة التمتع بمزايا تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج. حيث أن إطلاق تيارات التبادل يجعل كل منها متخصصا في إنتاج السلع المناسبة لظروفه الطبيعية و التاريخية وتكاليف منخفضة.في هذا التخصص ما يزيد من الحجم الكلي للسلع المنتجة، وهذا بدوره يؤدى إلى حسن استغلال موارد الدولة و تعظيم الدخل القومي لدول أطراف التبادل. [2]

ب-الحرية تؤدى إلى انخفاض أسعار السلع الدولية:طبقا لمبدأ تقسيم العمل و التخصص الدولي، فإن أسعار المستوردة التي لا يمكن إنتاجها في الداخل أو يصعب ذلك، تكون منخفضة و بذلك يعود النفع على المنتج والمستهلك، فالمستهلك يستطيع أن يحصل على أجود أصناف السلع بأحسن ثمن، أم ا المنتج فيمكنه التوسع إلى أقصى حد في نواحي الإنتاج، و يستفيد من أسعار معقولة للمداخلات.

ج-الحرية تشجع التقدم الفني : تؤدى الحرية إلى تنافس الدول في إنتاج السلع، وهذا بدوره يعمل على زيادة و تنشيط الإنتاج، و تشجيع التقدم الفني و تحسين و سائل الإنتاج. وبذلك يرفع من الكفاءة التنافسية للمنتوج و يقلل من التكلفة.

د-الحرية تحد من قيام الاحتكارات: يرى البعض أن حرية التجارة تمنع الاحتكارات، أو على الأقل تجعل قيامها أكثر صعوبة مما لو كنا في حالة الحماية.

---

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق ص 203

[2] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 326.

2- سياسة تقييد التجارة الخارجية :

يطلق عليها السياسة الحمائية، تبلورت من خلال أفكار التجاريين، و انتعشت حسب الظروف الاقتصادية العالمية و توجهات الدول.

في هذا الإطار، تعرف سياسة حماية التجارة الخارجية على أنها: [1]" مجموعة من القواعد و الإجراءات والتدبير، التي تضع قيودا مباشرة أو غير مباشرة كمية أو غير كمية، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارية الخارجية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية".

لقد ظهرت نظريات الحماية في الوقت نفسه التي ظهرت فيه نظريات حرية التجارة الدولية، فأنصار النظام الرأسمالي نادوا بنظريات الحرية لحماية سياستهم القومية، وقد نتج عن نمو لهذا النظام ازدهار الاقتصاد القومي للدول التي طبقته مثل الدول الأوروبية. إلا أن هذا الازدهار كان على حساب دول أخرى لم تكن قد تطورت بعد، مثل دول إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، و عندها شعرت هذه الدول بوطأة الاستغلال، رأت ضرورة حماية اقتصادها القومي.[2]

– خاصيات الحماية: [3] إن الحماية مفهوم نسبي، يعبر عن درجة التقييد في التعامل الخارجي، و لعل أقصى درجات الحماية هي الانغلاق "Autarcie"، وه ي الغرض المضاد مطلقا لحرية التبادل؛ و الهدف منه الوصول إلى الاكتفاء الذاتي. كما أنه توجد عدة أشكال ثانوية للانغلاق و التي تشكل الحمائية.

– انغلاق انكفائي "Autarcie de Repliement" : وهذا ينطلق من غايتين:

1– التشغيل التام للقوى الإنتاجية، حتى تلك التي تعتبر في وضعية جد سيئة.

2- الوقوف في وجه تسرب الثروة إلى الخارج، والتأثير على اقتصاديات العدو.

– انغلاق توسعي"Autarcie D'extension" : يؤدى إلى غزو في المجال أو الأراضي.

– الحمائية التحولية: و يهدف من خلالها إلى الحصول على موارد للدولة لتغطي بها نشاطاتها الحكومية دون النظر إلى الجوانب الأخرى.

– الحمائية التعويضية "Protectionnisme compensateur": ويظهر أن نظرية الرسوم التعريفي ة تقدم قاعدة رشيدة معتدلة و مجزية يهدف منها إلى وضع مساواة للظروف بين المنتجين في الداخل و الخارج، والتي بدونها المنافسة تكون غير عادلة. فعدم المساواة تنتج عن الميزات من كل نوع التي يتمتع بها المنتجون الأجانب، مثل سعر المنخفض للموارد الأولية، أو تعويض مقدم للمصدرين من طرف الدولة، أو احتكار كارتل، أو إغراق...

---

[1] المرجع نفسه.

[2] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق ص 203.

[3] H.Guitten et G.Bramoulle **,"Economie politique ",** (Paris, Dalloz, 1984), p p 431-438

2-1- الحجج الاقتصادية للحماية :

أ- حماية الصناعة الناشئة:لقد اشتهرت هذه الحجة نسبتها إلى الكاتب الألماني(فريديك ليست)، و قد بسطها في كتابه المشهور النظام الوطني للاقتصاد السياسي عام 1841م، و تتلخص هذه النظرية في أنه يجب على الدولة أن تقوم بحماية الصناعات الناشئة فيها، و الإ لما استطاعت هذه الصناعة الصمو د في وجه المنافسة الصناعات الأجنبية البالغة, التي تمتاز عليها بالتجربة الطويلة و التنظيم الأيادي العاملة. المدربة و الظروف الملائمة مما يمكنها من التمتع بمزايا الإنتاج الكبير و بنفقة أقل.

وقد اشترط "ليست" عدة قيود لتطبيق مبدأ حماية الصناعات الناشئة أهمها الشروط التالية: [1]

أولا: يجب أن لا تحمي الدولة الإنتاج الزراعي من المنافسة أجنبية، لأن الدولة إما أن تكون متهيئة بطبيعتها للتخصص في إنتاج زراعي معين، وإما ألا تكون كذالك. و فرض الحماية بالطبع لن يؤدي إلى جعل الدولة أقدر على الزراعة إذا لم تكن مهيأة لها.

ثانيا: أن الحماية تجب ألا تفرض إلا بالنسبة للصناعات المهيأة بطبيعة الظروف الاقتصادية في البلد للتقدم و للبقاء و المقدرة على منافسة الصناعات الخارجية مستقبلا. فلا يجوز مثلا حماية الصناعات التي لن نستطيع أبدا منافسة الصناعة الخارجية المتطورة. فالنظرية توجب حماية الصناعة الناشئة في طور نشأتها فقط حتى يستكمل نموها.

ثالثا: يجب أن تكون الحماية مؤقتة، و أن تغطي فقط الفترة اللازمة لنمو الصناعة الناشئة، و أن تلغى بمجرد وصول هذه الصناعة لمرحلة اكتمالها. ويمكن في هذه حالة تخفيض القيود بتدريج و بنسبة تتماشى مع درجة تحسن الصناعة الناشئة، و هذا التحسن يتوافق مع المزايا المتوفرة للصناعات الأجنبية.

ب-اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية: [2]قد تشجع سياسة حماية الأسواق الوطنية الشركات الأجنبية على إنشاء فروع لها في الداخل، لتتجنب عبء الرسوم الجمركية المفروضة. فإذا كان بلد ما في حاجة إلى رؤوس الأموال لتنمية صناعة ما، فمن الممكن أن يفرض الحماية لهذه الصناعة لتشجيع الاستثمار الأجنبي فيها. وهذا من خلال إغرائها بتجنيب الرسوم الجمركية المفروضة و حمايتها من المنافسة من الدول الأخرى، و هذا بهدف زيادة العمالة و إنشاء صناعات محلية و تطوير الأساليب التقنية.

---

[1] عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص 206.
[2] المرجع نفسه.

ج– تنوع الإنتاج و تخفيف الاستقرار الاقتصادي: [1] يتمسك أنصار الحماية بهذه الحجة على أساس تنوع الاقتصاد القومي. و عدم تخصصه في ناحية واحدة من نواحي الإنتاج يعتبر ضمانا لأخطار الهزات الاقتصادية العنيفة التي تزعزع مركز الدولة المالي. فاعتماد الدولة على نوع واحد، أو بضعة أنواع من المنتجا ت تصدرها و تستورد باقي احتياجاتها من الخارج، تحمل خطر إخضاعها لحالة الأسواق العالمية، و يعرضها للتأثير بما يطرأ على هذه الأسواق من تقلبات. و قد تعود حالة التخصص على الاقتصاد القومي بالنفع في بعض الأحيان، كحالة زيادة أسعار الصادرات، ولاسيما إذا أضفنا ما قد يكون لهذا الإقصاد من مزايا في فروع الإنتاج المتخصص فيها كالقدرة على الإنتاج بنفقات أقل نسبيا. و لكن في نفس الوقت قد يلحق التخصص بالاقتصاد القومي ضررا كبيرا في أحوال أخرى مثل **كساد أسواق تصريف المنتجات في الخارج.**

د– معالجة البطالة و تحسين مستوى العمالة[2]: الحماية تزيد من الطلب المحلي على السلع المحلية، وعليه يزداد طلب فروع الإنتاج على اليد العاملة، أما في حالة الحرية التجارية فإن رجال الأعمال داخل الدولة الذين يستخدمون عمال لإنتاج بعض السلع المحلية بأسعار مرتفعة بالنسبة لمثيلاتها في الخارج، و بالتالي يضطرون تحت ضغط المنافسة الأجنبية أن يتخلوا عن الإنتاج كلية، وهنا تظهر البطالة في هذه حالة. كذلك يرى البعض أن الحماية تخلق أنواعا جديدة من الصناعات التي تستخدم المزيد من العمال كما أن التوسع في سياسة الاكتفاء الذاتي داخل الدولة يؤدي إلى زيادة فرص العمل و التوظيف بها.

هـ– الحماية من الإغراق والمنافسة غير المشروعة: يطالب البعض بحماية الصناعة ضد الإغراق "Antidumping" و الأسعار المخفضة للواردات، التي توافق استمرار الإنتاج محليا في الفرع، و تقضي عليها و ذالك بسبب الدعم الكبير في الخارج للصادرات من هذه السلع، بهدف تحطيم المنافسة و قيام احتكارات مستقبلية، و سنتعرض لهذا الأسلوب عند ذكر أدوات السياسية التجارية.[3]

و– الحماية لتعويض التفاوت في ظروف الإنتاج: و يرى البعض أن تستخدم الحماية كوسيلة للمساواة بين تكاليف الإنتاج المحلية المرتفعة و تكاليف الإنتاج المنخفضة في الخارج. فقد تطالب بعض فروع الإنتاج بالحماية بحجة أن الخارج يتمتع بميزة تجعلها لا تقدر على منافسته، و تكون وظيفة الحماية في هذه حالة هو تحميل المنتج الأجنبي من العبء عن طريق الرسوم الجمركية، مما يجعله على قدم المساواة مع الصناعة الوطنية في الأسواق المحلية.أو عن طريق دفع إعانة للإنتاج الوطني لكي يستطيع منافسة السلع المستوردة.[4]

---

[1] المرجع نفسه، ص 207.
[2] عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، ص 208-211.
[3] محمد عبد العزيز عجمية، **" الاقتصاد الدولي "**، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1978)، ص155 .
[4] أحمد عادل حشيش، أسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص 209.

ز- الحماية بغرض الحصول على إيراد: فالحماية تزيد من إيرادات الدولة، وهذا يعكس وزن الحماية الجمركية في إيرادات الحكومة، خاصة في العديد من الدول النامية؛ لكن المبالغة في فرض الرسوم كثيرا ما تؤدي إلى تقليل الواردات و إلى نقص حقيقي في الإيراد الكلي، على حد نص المقولة الشائعة "الضريبة تقلل الضريبة".

ح- الحماية كوسيلة لتحسين معدل التبادل: يمكن الدولة أن تستفيد من فرض الضرائب الجمركية على وارداته ا وذلك لأن الطرف الأجنبي المصدر لهذه الواردات، هو الذي سيقع عليه في النهاية عبء مثل هذه الضريبة، لأنه سيضطر إلى تخفيض أثمان صادراته إلى الدولة، و بهذا تحصل الدولة على وارداته ا بأثمان أقل من ذي قبل. مما يعني تحسينا في تبادلها التجاري الخارجي. وذلك طالما أنها ستتمكن من الحصول على كمية معينة من الوردات، في مقابل كمية من الصادرات أقل من ذي قبل.[1]

الفرع الثالث : الأدوات و الأساليب المستخدمة في تحقيق أهداف السياسة التجارية

تستخدم الدولة لتطبيق سياستها في مجالات العلاقات الاقتصادي ة الدولية.و على الأخص في ميدان التجارة الخارجية عدد من الوسائل يمكن ترتيبها وفقا لمعايير مختلفة، مث ل التطور التاريخي، معيا ر النظام الاقتصادي السائد،أو الهدف المنشود ...الخ، و المعيار المفضل و المعمول به في عرض أدوات السياسة التجارية، هو الأخذ بمعيار آخر يركز على مضمون الوسيلة المستخدمة إظهارا لطبيعته الوسائل ذاتها.و على ذالك يمكن التفرقة بين الوسائل السعرية التي تؤثر في تيارات التبادل الدولي، عن طريق التأثير في أسعار الصادرات أو الوردات؛ و الأساليب الكمية المكيفة لتلك التيارات تكيفا كميا مباشرا، والأسالي ب التنظيمية التي تتعلق بتنظيم الإطار الذي تتحقق داخله هذه التيارات. و ستتناول تحليل آثار مختلف أدوات السياسة التجارية.

1- الوسائل الفنية السعرية:

تؤثر هذه الوسائل في تيارات التبادل الدولي عن طريق التأثير في أسعار الصادرات أو الواردات، ويمك ن التميز في شأن هذه الوسائل بين كل من الرسوم الجمركية، الإعانا ت، الإغراق، و تغيير سعر للصرف. و فيما يل ي فإننا نتناول كل وسيلة من هذه الوسائل، و ما يترتب عنها من أثار اقتصادية.

1-1- الرسوم الجمركية أو القيود التعريفية : "الرسوم الجمركية ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك و التداول تفرض على السلع عبر الحدود الجمركية دخولا و خروجا، أي على الواردات و الصادرات. [2]

[1] أحمد عادل حشيش، أسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص 209.

[2] J.DE MELO, **"commerce internationale : théories et Application"**, (Belgique, ED De Boeck, 1999), p424

أما الرسوم على الصادرات[1] فنادرة نسبيا في العصر الحديث فقد تفرض هذه الرسوم في ظروف خاصة مثل المحافظة على توفير السلع التموينية في الداخل، ومنع تسرب المنتجات الأساسي ة في الأسواق الأجنبية، كما قد تستخدم أحيانا في بعض الدول المنتجة للمواد الأولية والغذائية، بقصد مكافحة التضخم وتراكم الأرصدة الأجنبية لديها نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية و زيادة الصادرات.

ويطلق تعبير الرسوم الجمركية عادة على الرسوم المفروضة على الواردات، و هي الوسيلة التقليدية المفضلة لتطبيق الحماية التجارية.و موضوع الرسوم على الواردات موضوع واسع يمثل فرعا أساسيا من فروع البحث في نطاق العلاقات التجارية الدولية.لذا سنتطرق إليه في الفصل الثالث من هذا البحث.و سنقتصر هنا على بعض الجوانب فقط هي: التعريفة الجمركية، – أنواع الرسوم الجمركية، – أثار الرسوم الجمركية.

– التعريفة الجمركية : تتواجد الرسوم الجمركية في قائمة تسمى التعريفة الجمركية [2] فالتعريفة الجمركية إذن هي:" قائمة أو جدول يتضمن بيان السلع المختلفة و الرسوم المقدرة عليها، و تشمل على جميع الرسوم سواء تقررت على الصادرات أو على الواردات".

ويفرق الكتاب عادة بين التعريفة المستقلة التي يتم إعدادها من طرف الدولة أ ي بمفردها، و تعريفة الاتفاقية التي تعد بالاتفاق مع غيرها من الدول.ومن حيث سعر الضريبة المفروضة[3] يفرق عادة بين كل من التعريفة البسيطة و المزدوجة و المتعددة.أما التعريفة البسيطة فلا نميز في تطبيقها بين الدول أخرى. أم ا التعريفة المزدوجة فقد تفرق بين سعرين، سعر عادي ينطبق عموما و سعر اتفاقي يطبق في حالة وجود اتفاق معين، و قد نفرق في هذه الحالة بين سعر أقصى يسرى على جميع الدول، وسعر أدنى تخص به بعضها. وأما التعريفة المتعددة فتشمل عدة مستويات منها المرتفع و منها الأقل ارتفاعا.

أنواع الرسوم الجمركية : يمكن أن نفرق بين أنواع الرسوم إما على أساس كيفية تقدير الرسم؛ و إما على أساسها الغرض المنشود من غرضه أو طبقا لمعيار الحماية.

أ– فأما من حيث **كيفية تقدير الرسم** [1] فيفرق عادة بين الرسوم القيمية و الرسوم النوعية و الرسوم المركبة

– الرسوم القيمية تفرض كنسبة مئوية من قيمة السلعة.

– الرسوم النوعية تفرض كمبلغ معين على وحدة السلع.

– أما الرسم المركب فهو يتضمن رسما نوعيا يضاف إليه رسم قيمي معين، ويكو ن ذلك عادة بغرض التفاوت في الأنواع المختلفة للسلعة الواحدة.

---

[1] عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص 214.

[2] مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 132.

[3] عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص ص 215 -216.

ب– أما من حيث **الغرض المنشود من الرسم**[1] فإن الرسوم الجمركية تقسم عادة إلى رسوم مالية و رسوم حماية.

– الرسوم المالية فهي التي يكون الغرض منها إيجاد مورد دخل لخزينة الدولة، أ ي الغرض منها توفير إيرادات للخزينة العامة للدولة، فيتم اختيار السلع التي يتمتع الطلب عليها بمرونة سعرية منخفضة مما يعظم الحصيلة منها مثل الرسوم على التبغ.

– الرسوم الحمائية فهي التي تهدف إلي حماية الأسواق المحلية من المنافسة الخارجية.

ج– أما طبقا **لمعيار الحماية**، يمكن التفرقة بين نوعين تعريفية الاسمية و التعريفية الفعلية.

– تعريفية الاسمية: يطلق عليها أيضا الحماية الاسمية " Nominal Protection"، وتمثل الرسوم الجمركية الواردة في جدول التعريفية المعلن عنها.

– تعريفية فعلية: ويطلق عليها الحماية الفعلية "Effective Protection"، وتمثل الحماية الممنوحة لسلعة معينة أو صناعة، بموجب هيكل الحماية السائد.

– أثار الرسوم الجمركية : للرسوم الجمركية أثارها؛ والأصل أنها تفرض بقصد حماية المنتجات المحلية من منافسة الأجنبية، ولكنها في نفس الوقت تدر للدولة إيرادا ماليا، فكأن للرسوم أثرين : أثر حمائيا وأثرا ماليا. [2]

أ– الأثر المالي: كل رسم جمركي يفرض يعبر عن رغبة الدولة في تحصيل إيراد مالي من وراع تجارتها الخارجية.إلا أنه لا تنجح الرسوم الجمركية في تحقيق هذا الغرض، إلا إذا كان هدف الحماية مستبعدا. وذلك لأنه إذا نجحت الرسوم الجمركية في تحقيق الحماية للصناعات الوطنية فإن معني ذلك تخفيض الوردات بشكل كبير؛ ولا تستطيع الدولة بذلك أن تحصل على موارد مالية كبيرة منها.و لهذا تختار الدولة سلعا تتميز بعدم مرونة الطلب عليها و تؤثر برسومها العالية.

ب– الأثر الحمائي : المفروض في الرسوم الجمركية أنها نظام لحماية المنتجات المحلية، وذلك يكون من الطبيعي أن تحمي الدولة صناعتها أو مواردها من السلع المماثلة التي تريد أن تعرض في أسواقها الداخلية.و يتوقف أثر الحماية على مدى مرونة عرض الإنتاج المحلى.فإن كانت لهذه مرونة كبيرة فإن أكثر الحماية سيكون كبيرا والعكس بالعكس.وبعبارة أخرى فإنه يشترط تتمتع الدول بنوع من القدرة على زيادة الإنتاج في السلعة التي ترغب في حمايتها، إذا كانت إمكانيات الزيادة محدودة فإن الرسم الجمركي لن يؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي، و إنما قد يكون له أثر على الاستهلاك.

1-2– الإعانات :

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص ص 238-263.

[2] مجدي محمود شهاب، **" الاقتصاد الدولي"**، (بيروت، الدار الجامعية، 1988)، ص ص 138-139.

نظام المنح أو الإعانات [1] : يمثل في تقديم الدولة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين والمنتجين بهدف تشجيعهم وتمكنهم من الصمود أمام المنافسة في الأسواق العالمية. فالإعانة إذن نظام يشجع الصادرات ؛ إذ يحقق للمنتجات المحلية نوعاً من الحماية بغير رسوم جمركية. فالواقع أن الإعانة عكس الرسم، فالرسم يقع عبؤه على مستهلكي السلعة أساساً، أما الإعانة فيقع عبؤها على المحمولين أي دافعي الضرائب التي تقدم الدولة منها الإعانة؛ فهي بذلك تمثل عبئاً مالياً على الدولة، وقد تؤدي هذه الإعانة إلى إضعاف نسبة التبادل؛ ولكنها تدعم ميزان المدفوعات. كما أن هذا الإجراء تنتج عنه خسارة للخزينة والمستهلك وربحاً للمنتج؛ إلاّ أنه جد فعال وأكثر فعالية من الرسم الجمركي في حالة زيادة الإنتاج المحلي، إلاّ أنه يجب أن تكون مؤقتة؛ وأن لا تكون جد مرتفعة حتى لا تحدث إجراءات انتقامية ومضادة من المستوردين.[2]

- **أنواع الإعانات:** يمكن لنا أن نفرق بين نوعين من الإعانات:[3]

أ– إعانات مباشرة: تتمثل في أداء مبلغ معين من النقود يحدد إما على أساس قيمي؛ وإما على أساس نوعي تماماً كالحال فيما يتعلق بالرسوم الجمركية.

ب– إعانات غير مباشرة: تتمثل في منح المشروع بعض الإمتيازات، الغرض منها تحسين حالته المالية، ومن الأمثلة على ذلك:

– **الإعانات الضريبية** : كاستثناء من بعض الضرائب أو الخفض من معدلاتها أو رد ما دفع منها؛ أو إعفاء جزء من الأرباح من الضرائب إذا ما استخدم في أغراض معينة هدفها زيادة إنتاجية المشروع أو تمييزه من حيث معدلات استهلاك الأصول.

– **التسهيلات الائتمانية** : سواء ما يتعلق منها بالقروض قصيرة الأجل أو بالقروض طويلة الأجل؛ وذلك بخفض أسعار الفائدة وزيادة حجم السلفيات والتسامح في آجال الدفع... الخ.

– **تقديم بعض الخدمات:** التي تعود على المشروعات بالنفع، ومثال ذلك الاشتراك في الأسواق والمعارض الدولية، وتحمل جزء على الأقل من النفقات (نقل البضائع المعروضة، مصاريف دعائية...الخ).

1 –3– نظام الإغراق (سياسة الإغراق) :

نظام الإغراق :[4] يقصد به انتهاج دولة معينة أو تنظيم احتكاري معين لسياسته، تعمل على التمييز بين الأسعار السائدة في الداخل والسائدة في الخارج، وذلك بخفض أسعار السلع المصدرة في الأسواق الخارجية عن المستوى الذي تحدده قيمة السلعة في الداخل مضافاً إليه نفقات النقل.

---

[1] مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق، ص151.
[2] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 223.
[3] المرجع نفسه.
[4] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 223.

والغرض الواضح من الإغراق، هو كسب أسواق خارجية للقضاء على كل منافسة محتملة. إلاّ أن البيع في الأسواق الأجنبية بغير ربح، أمر لا يمكن أن يقدم عليه المنتجون بغير أن يكون لهم مصدر آخر للربح مضمون. ومن هنا يفترض الأخذ بنظام الإغراق شروطاً معينة هي[1]:

أولاً: يفترض نظام الإغراق إنتاجاً تسيطر عليه الاحتكارات الصناعية الضخمة؛ أي يفترض وضعاً احتكارياً بين المنتجين للسلعة، فبغير هذا الاحتكار لا يمكن بيع السلعة في الخارج بثمن قد يقل عن نفقة إنتاجها.

ثانياً: كما يفترض نظام الإغراق أمكان البيع في السوق الداخلي بثمن يحقق أقصى ربح، مما يتطلب إلى –جانب الوضع الاحتكاري– فرض الرسوم الجمركية الشديدة على الاستيراد، على النحو الذي يمنع الاستيراد ويرفع أثمان السلع المحلية.

- **أنواع الإغراق:** يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من الإغراق:[2]

أ– الإغراق العارض: يكون عادة في ظروف طارئة خاصة، مثل الرغبة في التخلص من فائض سلعة معينة في آخر موسم من المواسم، فتلقى في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة.

ب– الإغراق قصير الأجل: والغرض منه خفض مؤقت لأسعار البيع، بقصد فتح سوق أجنبية، وتثبيت أقدام المغرق فيه، كذلك تخفيض الأسعار في سوق الدفاع ضد منافسة أجنبية طارئة، أو لمنع إقامة مشروعات جديدة. إلاّ أن هذا النوع قد يحمل المغرق خسائر كبيرة، ولكنه يقبل تحملها حتى يتحقق غرضه.

ج– الإغراق الدائم: ويتعلق الأمر في هذه الحالة، سياسة دائمة لا يمكن بطبيعة الحال أن تقوم على أساس تحمل الخسائر، ويفترض بهذا النوع وجود احتكار في الأسواق الوطنية، مع وجود حماية يتقى بها شر المنافسة الأجنبية فالحواجز الجمركية كما يقول دوبلن:" تولد الاحتكار والاحتكار يولد الإغراق".

1-4- الرقابة على الصرف و التأثير على سعر الصرف :

تعتبر الرقابة على الصرف الأجنبي أحد الوسائل الهامة للتأثير في كل المدفوعات و التجارة الخارجية و ينصرف اصطلاح الرقابة على الصرف[3] إلى القواعد التي تصنفها السلطات العامة في الدول لتنظيم عرض و طلب الصرف الأجنبي، و الشروط التي تحددها من أجل فرض سعر معين أو أسعار معينة.

يتميز نظام الرقابة على الصرف، بإيجاد نوع من المركزية فيما يتعلق بالصرف الأجنبي بحيث يعهد إلى سلطة مركزية معينة بتوزيع كافة موارد الصرف الأجنبي وفقاً لقواعد خاصة تصنعها على مختلف حاجات الطلب هذه الرقابة قد تتضمن التدخل في ظروف عرض و طلب الصرف الأجنبي، لا لفرض سعر صرف معين. و لكن لفرض

[1] مجدي محمد شهاب، مرجع سابق، ص ص 151-152.
[2] عادل احمد حشيش، مرجع سابق، ص 224.
[3] عادل احمد حشيش، مرجع سابق، ص 224.

عدة أسعار مختلفة بحسب الأحوال للتميز بين الاستخدامات المختلفة للنقد الأجنبي من تصدير و استيراد و كذلك حسب السلع، و عادة ما تطبق أسعار صرف مخفضة للواردات الضرورية و للصادرات من السلع التي تزيد الدولة تشجيع صادراتها. و تطبيق سعر صرف مرتفع على غير ذلك من الواردات و الصادرات التي تزيد الدولة تقييدها.

تجدر الإشارة إلى أن هذا النظام ظهر على نطاق واسع بعد الحرب العالمية الثانية، وتم اللجوء إليه بسبب نفاذ أو نقص للعملة الصعبة، وكذلك في حالة غياب قانون لمحاربة الإغراق أو غياب آليات لمواجهة المنافسة غير القانونية. كما يستعمل لتقليل آثار عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي على الشركاء التجاريين مثل التضخم و تدهور قيمة العملة.

2- الوسائل الكمية :

من أهم الوسائل المستخدمة في هذا المجال نظام الحصص و نظام تراخيص الاستيراد.

2-1- نظام الحصص:

يقصد بنظام الحصص فرض قيود الاستيراد -و نادراً على التصدير- خلال مدة معينة، بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات المسموح باستيرادها أو بتصديرها. و يرجع النظام بصفة خاصة إلى فرنسا التي بدأت باستخدامه؛ وأولى الأسباب التي دعت كثيرا من الدول إلى الاتجاه إلى نظام الحصص هو عدم مرونة عرض الواردات, حيث إذا كان عرض الواردات عديم المرونة- أو ضئيلها- فإن فرض رسم جمركي عليها لا يؤدي إلى ارتفاع ثمنها في الداخل، و إلى تطور معدلات التبادل في صالح الدولة، بمعنى أنه يؤدي فرض الرسم إلى انخفاض ثمن الواردات بالنسبة للصادرات، و بذلك تحصل الدولة على فرق انخفاض الائتمان، وكأنها فرض ضريبة يتحملها المنتج الخارجي. و رغم أن هذه النتيجة في صالح الدولة إلا أن الغرض من السياسة التجارية قد لا يكون مجرد تحسين معدلات التبادل، و إنما توفير دخول مناسبة للمنتجين المحليين لزيادة أسعار الواردات.

- **أنواع الحصص**:فهناك نوعان من الحصص:[1]

حصص ثابتة "Fixes " نفرض حداً أعلى لحجم الواردات، والحصص المتغيرة تستعمل خاصة في حالة اتفاقيات السوق، حيث أن جزء من الطلب يجب أن يلبي من المنتجين المحليين.

[1] J.DE Melo, Op.Cit, p p 424-425.

و هناك طرق متعددة لتطبيق نظام الحصص نلخصها كما يلي:

– نظام الحصة الإجمالية، حيث تحدد الدولة الكمية التي يسمح باستيرادها من سلعة ما خلال مدة معينة، دون توزيع لها بين المستوردين أو على الدول المصدرة لها.

– نظام الحصة الموزعة، حيث توزع الحصة الإجمالية بين مختلف الدول المصدرة للسلعة، و هذا للمفاضلة بين الدول، كما يمكن أن توزع على المستوردين.

– نظام الحصة الضريبية، حيث تفرض ضريبة جمركية بسعر منخفض على كمية محدودة من السلع المستوردة خلال مدة معينة، أما ما يفوق هذه الحصة فتفرض عليه رسوم جمركية أعلى.

تفرض هذه القيود بحسب الغرض من تطبيقها، فمثلا لحماية الصناعة الناشئة تفرض قيود على الفرق بين العرض المحلي و الطلب المحلي. أما لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات، فيتم إختيار بعض السلع الكمالية أو شبه الكمالية و يطبق عليها.

2-2- تراخيص الاستيراد :

قد تخضع الدولة لاستيراد لنظام التراخيص، فلا يسمح لتاجر باستيراد سلعة من الخارج، إلا إذا حصل مقدماً على إذن من السلطة العامة يصرح له بالقيام بالعملية، والمعتاد أن يكمل نظام الحصص بفرض نظام التراخيص، فيكون الغرض تنظيم عملية الاستيراد، و توزيع الحصة المصرح بها بين مختلف التجار. و يتم تقسيم الحصة الكلية بين مختلف المستوردين على أسس عقلانية، مثل الاسترشاد بحجم النشاط الخاص بكل مستورد أو متوسط الحصة لفترة السابقة. و هذا مفيد في حالة عدم رغبة الدولة في الإعلان عن حجم الحصة لسبب أو لآخر و كذلك في حالة وضع الرقابة على مستوردي السلعة.

و الفكرة في نظام رخص الاستيراد هي مع الاندفاع على الواردات [1] فعندما ترى الدولة قصور مابينها من عملة أجنبية مخصصة للشراء من الخارج، أو إسرافا في استيراد سلعة معينة، و غالباً ما تكون سلعة ترفيه فيمكنها عندئذ أن تفرض نظام الرخص و تمنع الإسراف في الاستيراد، أو نحدد الاستيراد و تنظيمه بما تقتضي ضرورته. و تظهر أهمية ذلك عندما يتبع نظام الرخص بدون نظام الحصص، و لعل الفكرة الأساسية عندئذ هي جعل تجارة الواردات تابعة لتجارة الصادرات حتى لا يختل التوازن على نحو يمثل ضغطاً على العملة الأجنبية.

[1] مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 147.

3- الوسائل و الأساليب التنظيمية:[1]

نجمع تحت الوسائل و الأساليب الحالية، عدداً من الموضوعات المتعلقة بالسياسة التجارية، بربطها جميعاً اتصالها المباشر بالهيكل المنظم للمبادلات الدولية، بالإطار التنظيمي الذي تحققه في داخله هذه المبادلات.

3-1- المعاهدات التجارية : المعاهدة التجارية عبارة عن اتفاق تعقده الدولة أو دول أخرى، يكون الغرض منه تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيماً عاماً، يشمل في العادة طابعين الطابع السياسي و منها تحديد مركز الأجانب و أهليتهم لمباشرة مختلف أنواع النشاط، و الطابع الاقتصادي مثل تنظيم شؤون الرسوم و الإجراءات الجمركية، و إنشاء المشروعات و مكاتب التمثيل التجاري...الخ.

و تستوحي المعاهدات التجارية في كل ذلك مبادئ معينة أهمها:

- مبدأ المساواة.
- مبدأ المعاملة بالمثل.
-مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

3-2 – الاتفاقات التجارية : يتميز الاتفاق التجاري عن المعاهدة التجارية بأمور منها : أولاً أجله الأقصى (فالاتفاقات تعقد عادة لسنة واحدة) ؛ وثانيا : أنه يتناول أمور معينة بالذات في تفصيل يزيد عما نجده في المعاهدات التجارية، و تتضمن الاتفاقات التجارية عناصر تتفاوت بحسب الأحوال، و لكنها لا تخرج عادة عن :

- تعزيز المعاهدة السابقة بين دولتين و الرغبة في تدعيم ما يربط بينهما عن علاقات تجارية و اقتصادية.
- إشارة إلى المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين (سجل في قوائم التصدير و الاستيراد)، كما يتم تحديد أنواع السلع إما تحديداً للكميات أو القيم.
- تعهد من الدولتين بعدم إقامة العوائق في وجه مبادلة السلع المذكورة، و منح ما قد يلزم ذلك من تراخيص أذون للتصدير أو الاستيراد.
- ذكر ما تتطلبه العملية التجارية بين الدولتين من إجراءات و مساندات.
- تحديد فترة الاتفاق و طريقة امتداده، و كيفية التصديق عليه.

3-3 – اتفاقيات الدفع : يقصد أنه تنظيم كيفية أداء الحقوق و الديون، الناجمة عن العلاقات التجارية و المالية بين الدولتين.

3-4 – الاتحاد ات الجمركية : هو عبارة عن معاهدة دولية، تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد، و ذلك بحيث :

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 241-251.

1- تلغي الرسوم المفروضة على تبادل المنتجات فيما بين الدول، و كذلك مختلف القيود الأخرى كالحصص مثلاً أو التراخيص.

2- توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج.

3- العمل على تنسيق سياستها التجارية.

4- يتفق على إنشاء جهاز أو أكثر ذات الاختصاص الاستشاري، الهدف منه تنظيم العلاقة بين الأعضاء و فض ما ينشأ من خلافات، و رسم ما ينبغي عليها اتخاذه من تدابير...الخ

المطلب الثاني: مسـار سياسـة التجارة الخارجية في الجزائر

تهدف الدولة من خلال إصلاح سياستها التجارية، إلى إنهاء العزلة التجارية لإنتاجها المحلي في الأسواق العالمية، وتحسين كفاءة حصصها التصديرية والاستيرادية في إطار من الحرص؛ حتى لا يتم الإضرار بالقطاع الإنتاجي، ويتم الحفاظ على التوازن المالي من خلال سعر الصرف حتى لا تحدث هزات تضخمية.

وفي خضم التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم، نجد الجزائر – سعيا منها الانخراط في الاقتصاد العالمي– تشهد هي الأخرى تحولات اقتصادية شاملة، بتعبئة وتوجيه قطاعاتها الاقتصادية لمقتضيات الانتقال إلى اقتصاد السوق الحر، اعتمادا على ترشيد اقتصاد ثروتها النفطية من ناحية، وتشجيع الصادرات خارج المحروقات من ناحية أخرى. ولقد عرفت السياسة التجارية المتبعة في الجزائر عدة تحولات، من خلال الوسائل و الأدوات ودرجة الحرية....الخ منذ الاستقلال إلى غاية اليوم. ولعل السياسة الاقتصادية ونموذج التنمية المتبع، كانت له آثاره التي دفعت إلى التغيير الذي وصلت إليه الجزائر اليوم.

الفرع الأول : السياسة الاحتكارية للتجارة الخارجية (1970 – 1989)

غداة الاستقلال ورثت الجزائر اقتصادا شديد التبعية إلى الخارج، ما دفع بها إلى الانتقال التدريجي من الأبواب المفتوحة أمام ممارسة التجارة، إلى بداية ممارسة الدولة عن طريق مؤسساتها وأجهزتها، والذي تعزز في الثمانينات، وهذا في ظل مخططات التنمية. وفي مايلي سوف تدرس الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية بخصوص تجارتها في النقاط المختصرة التالية:

- توضيح المظهر أو الإطار التنظيمي والإداري للإحتكار.
- احتكار التجارة الخارجية.
- تعزيز احتكار الدولة لتجارة الخارجية.

1- المظهر التنظيمي والإداري للاحتكار :

ابتداء من سنة 1966، بدأت تظهر الشركات الوطنية التي أنشئت انطلاقا من عمليات تأميم، أو تبعا لمخططات التنمية. وعندها وقع نزاع حاد في الاقتصاد – الذي تميز بانفتاح كبير على الخارج – بين قطاع إنتاجي تسيطر عليه الدولة، وهيئات تجارية غرضها الربح الخاص.

لقد تم تجاوز هذا النزاع الذي دار بين التجمعات المهيمنة للشراء، والتي تتولى إدارة التجارة الخارجية والمؤسسات والقطاعات العمومية الإنتاجية التابعة للدولة. ابتداء من جويلية 1971، تم وضع مجموعة من القرارات منحت حق احتكار عمليات التجارة الخارجية إلى المؤسسات العمومية.

في سنة 1970، كان قد تم إلغاء التجمعات الاحترافية للشراء (G.P.A) بصفة رسمية، وفي سنة 1971 أصبح هناك احتكار شبه تام من قبل الدولة للتجارة الخارجية، حيث أن ما يقارب 20 شركة عمومية كانت تمارس احتكار ومراقبة حوالي 80% من التبادلات الخارجية.[1]

على المستوى التنظيمي، خولت للمؤسسات احتكار استيراد المنتجات، ومواد فروع هذه المنتجات، مثل شركة الميكانيك (SONACOME)، الشركة الوطنية للأروقة الجزائرية الجديدة (SNNGA)، الشركة الوطنية لمواد البناء (SNMC)، الشركة الوطنية للمواد الحديدية (SNS)، أين تداخل توزيع الاحتكار بين احتكارات الاستيراد المرتبطة بالإنتاج، وأخرى مرتبطة بالتوزيع للمنتجات متماثلة ومتجانسة يتم استيرادها من الخارج.[2]

إن إسناد عمليات الاستيراد لاحتكارات المؤسسات العمومية، يمنح المؤسسة المحتكرة تنفيذ الصفات التجارية الخاصة بفرع بصفة فردية، بعيدا عن كل منافسة من المؤسسات (عمومية أو خاصة)، ويتم ذلك بواسطة نصوص وتشريعات. وهكذا تم وضع قائمة بالمنتجات الخاضعة لاحتكار المؤسسة العمومية ضمن قائمتين: القائمة (A) تخص المنتجات التي تمارس احتكار فعليا (الاحتكار العملي) من طرف المؤسسة العمومية؛ أما القائمة (B) فتضم المنتجات التي تحتكرها المؤسسة، بشرط أن توجه المنتجات فقط لاحتياجاتها الداخلية.

إن توكيل الاحتكار للمؤسسات العمومية، يهدف – على الأقل من الناحية النظرية– إلى التحكم في تنظيم وضبط أحسن للتدفقات التجارية للدولة الجزائرية مع الخارج، بفضل تعميم صفة الدولة على التجارة الخارجية.[3]

ولقد أخذ احتكار الدولة طابعه الرسمي منذ 1974، ضمن البرنامج العام للاستيراد (PGI) بمقتضى الأمر رقم 12/74 (1974). وبالمقابل كانت عمليات التصدير حرة، وفقا للأمر 74-11 المؤرخ في 1974/01/30، ولم تكن تخضع لاحتكار المؤسسات العمومية (عدا بعض المنتجات توجد في قائمة أعدتها وزارة التجارة بالتعاون مع الوزارة الوصية).

---

[1] H.Benissad,**" La reforme économique en Algérie"**, (Alger, OPU, 1991), p 77.

[2] محمد بالقاسم حسن بهلول، **"الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي"**، (الجزائر ،المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990)، ص 287.

[3] H.Benissad, Op.Cit, p 79.

2- احتكار التجارة الخارجية:

قبل صدور قانون المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، كانت المحتكرات الخاصة بالاستيراد قد أسندت إلى المؤسسات العمومية، وبشكل نادر تمنح للمؤسسات الخاصة تراخيص وتأثيرات تمكنها من مباشرة الاستيراد، وعلى الرغم من ذلك فقد كانت تجارة تصدير المنتجات حرة غير خاضعة للاحتكار. لكن ابتداءاً من سنة 1978 بمقتضى الأمر 02-78 نص على أن الصادرات والواردات كلاهما يخضع لاحتكار الدولة. ومنه إضفاء طابع الدولة على تجارة التصدير، وبالتالي إقصاء المصدرين الخواص والوسطاء من ممارسة نشاطاتهم التجارية، أي أن تصدير السلع ونشاطات التموين والخدمات تقتصر وتخضع لسلطة الدولة فحسب. نرى من ذلك أن كل اتفاق مع المؤسسات الأجنبية، لا يمكن أن يتم إلا بالدولة أو بمؤسساتها (المؤسسات الاشتراكية، الدواوين والمؤسسات الصناعية أو التجارية أو الإدارية)؛ بالإضافة إلى أن هذا القانون يحل كل المؤسسات الخاصة التي تمارس نشاطات تصدير واستيراد، يكون هدفها الرئيسي التفاوض، وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية، مما أضر بشدة بالمؤسسات الصناعية الخاصة، التي كانت قبل ذلك تعاني من التصنيف الممارس عليها.[1]

أما من جهة الواردات، فإن القانون أعلاه يلغي ويحضر تماما المستوردين الخواص من خلال المادة الأولى من القانون نفسه. إن تدخل الدولة الصارم في العلاقات التجارية الخارجية تدعم بفضل هذا القانون الذي يكرس مبدأ إضفاء طابع الوطنية (Etatisation) على الاحتكارات لصالح المؤسسات التي يعزي إليها احتكار النشاطات التجارية من استيراد وتصدير.

إن النتائج المترتبة عن خاصية تأميم المطلق لصالح احتكارات الدولة، يمكن إجمالها في نقطتين أساسيتين وفقا لأحكام القانون المتعلق بالاحتكار كالتالي:

1- إلغاء كل السبل المختلفة لتدخل المستوردين الخواص، الذين يمارسون نشاط الاستيراد لحسابهم الخاص، أين تنص المادة 18 بصراحة على حل كل مؤسسات الاستيراد بقوة القانون، وكل المؤسسات التي يكون هدفها الرئيسي متعلق بتحضير أو تنفيذ عمليات التجارة الخارجية، على أن المؤسسات الخاصة الوطنية تستفيد من الأحكام المخالفة المعلن عنها في المادة 22، التي نصت عليها بصراحة وبصفة انتقالية، في انتظار تعميم الاحتكار إلى كل المنتجات المستوردة، كذلك المؤسسات الخاصة الأجنبية إذ تمنح لها تراخيص استيراد معتمدة.

2- إلغاء نشاطات الوسطاء والتجاريين في التجارة الخارجية، وهذا ما أكد عليه القانون في المادة 10، كتوضيح لماهية الوسيط وحظر دور الوسطاء في التجارة الخارجية، بناءا على المادة رقم 02 من نفس القانون.

3- تعزيز احتكار الدولة للتجارة الخارجية:

[1] Ibid, P 84.

في السنوات الأولى للثمانينات عرف الاحتكار الخاص بالاستيرا د بعض الليونة، وتم تصنيف الواردات التي تستورد في إطار الاحتكار بترخيص من الوزارة الوصية (القائمة A)، والمنتجات التي يتم استيرادها من قبل المؤسسات العمومية غير المحتكرة (القائمة B) في إطار احتياجات النشاط من استغلال واستثمار. كما سمح للقطاع الخاص من أجل تحقيق استثماراته المعتمدة للحصول على تراخيص استيراد.[1]

في حين اهتمت الدولة في مجال الصادرات بترقية الصادرات خارج المحروقات، هذا الاهتمام ابتداء من عام 1986؛ أين عرفت السوق النفطية الدولية تقهقرا. مما دفعها إلى البحث و النظر في القنوات التي تشجع الصادرات غير النفطية ونذكر في هذا السياق، ما يتعلق بالجانب الضريبي حيث قد سمح قانون المالية لسنة 1986 بإدخال إعفاء على الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية على جزء من رقم الأعمال المؤسسات العمومية و الخاصة الذي تحققه بالخارج هذا من جهة، ومن جهة ثانية يتعلق بالإعفاء الثاني بالدفع الجزافي، كما صدر المرسوم المتعلق بدعم وترقية المنتجات المصدرة(AMPEX). هذا المرسوم يتم تطبيقه وفقا للأساليب التطبيقية التي ينص عليها القرار الصادر عام 1986 عن وزارة التجارة و وزارة المالية ووزارة التخطيط، هذا بالإضافة إلى فتح حسابات للمصدرين بالدينار الجزائري القابل للتحويل (EDAC) الذي يعمل على تسهيل تحقيق عمليات التصدير. و بقدوم عام 1990، وفي إطار تحريك الصادرات وتشجيعها خارج المحروقات، أصبح بإمكان المصدرين للسلع غير التقليدية الاحتفاظ بكل مدا خيله م من الصادرات بالعملة الصعبة (100%). أخيرا في مجال التأمين فإنه أسند ضمان التصدير إلى الشركة الجزائرية للتأمينات(CAAR)التي تغطي الأخطار التجارية وغير التجارية.[2]

وبالرغم من هذه الإجراءات الهادفة إلى تشجيع التصدير، فإن احتكار الدولة للتجارة الخارجية قد استمر بصدور القانون المتضمن ممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، و الذي تلاه المرسوم التنظيمي المتعلق بشروط برمجة المبادلات الخارجية، و تكوين ميزانيات بالعملات الأجنبية لفائدة المؤسسات العمومية.[3]

بوجه عام، فقد استمرت الدولة في ممارسة احتكار التجارة الدولية. غير أنه يمكن ملاحظة بعض التطور بخصوص منح امتيازات التصدير للمؤسسات العمومية، وفسح المجال أمامها في ممارسة نشاطها في إطار دفتر الشروط، كذلك فإن الدولة تراجعت بخصوص إلغاء دور المؤسسات الخاصة في التجارة الخارجية من استيراد وتصدير السلع والخدمات، كما تراجعت في قرارها القاضي بإلغاء دور الوسيط، أين سمحت بممارسة هذا النشاط لكن تحت إطار تنظيمي.[4]

---

[1] Décret n°84/390 du 22/12/1984 portant l'application du monopole de l'état sur le commerce extérieur.

[2] عبد العال بورويس، **" دور النظام الجمركي في تحرير التجارة الخارجية (حالة الجزائر)"**،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1997 ص 117.

[3] نفس المرجع، ص117.

[4] نفس المرجع، ص118.

من جهة أخرى، خلال السبعينات والثمانينات تولى البنك المركزي تخصيص النقد الأجنبي العائد في معظمه من الصادرات الهيدروكربونية، من خلال النظام المركزي لتراخيص الاستيراد الممنوحة للوكلات التجارية المعتمدة. و بالإضافة إلى نظام معقد التفويضات الاستيراد، احتفظت الجزائر بمجموعة من علاوات الصرف للتحويلات الزائدة عن الحدود المقررة مسبقا، مما شكل ممارسات متعددة للعملة.

وهكذا فإن مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، والتي بدأت كما رأينا من أوائل السبعينات واستمرت حتى نهاية الثمانينات (1970-1989)، شهدت بصورة كلية وشاملة اتجاه قوي من قبل الدولة إلى إتباع سياسة الحمائية في ممارسة التجارة الدولية، أين أخضعتها إلى إجراءات رقابية صارمة باستثناء الاحتكارات المؤسسات العمومية. وكانت من وراء ذلك محاولة ترشيد الاستيراد- بالقضاء على الوسطاء و الخواص- لدفع بعجلة التنمية الوطنية في إطار المخططات الوطنية المتبعة في إطار سياسة تنموية شاملة، و بالتالي تحمي الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية من جهة، و تعمل على تنمية و النهوض به من جهة أخرى.[1]

الفرع الثاني : إجراءات تحرير التجارة الخارجية منذ 1990

بدأت تغيير سياسة التجارة الخارجية مع أزمة النفط في عام 1986، حيث أبرزت الإختلالات الاقتصادية الكلية المحلية الناشئة، وكذلك جوانب الضعف في الاقتصاد. حيث انخفضت صادرات النفط الخام الجزائري بمقدار النصف بين عامي 1985 و 1986، وانخفاض إيرادات الصادرات الكلية بنسبة 38 %؛ مما دفع الجزائر إلى التفكير في إصلاح قطاع التجارة الخارجية، و الحد من الإجراءات السابقة المتخذة في ظل الاحتكار من جهة، و إلى تبني جملة من الإصلاحات من جهة أخرى، وبالتالي أخذت تنتهج سياسة تجارية خارجية أكثر وضوحا وتفتحا على العالم الخارجي، في ظل متغيرات دولية كثيرة توحي أنه لا مجال فيها للانغلاق، والاعتماد على قطاع أحادي (المحروقات)، وغلق المجال أمام القطاع الخاص ولعب دورا كاملا في التجارة الدولية.

ضمن هذا المسعى، وفي عام 1990 برزت إجراءات و قوانين تعمل على تحرير التدريجي للتجارة الخارجية والصرف. ثم جاء عام 1991، ليشهد التحرير التام للتجارة الخارجية. ولقد كانت تهدف الحكومة الجزائرية من إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني عن طريق تحرير التجارة الخارجية إلى ما يلي:[2]

- تعريض الإنتاج الوطني للمنافسة الأجنبية، وهذا لزيادة كفاءة استخدام وتنافسية الجهاز الإنتاجي وعصرنته من حيث الفن الإنتاجي و تدنئة التكاليف، و تحسين النوعية وتنوع الإنتاج.
- التمكن من التخصص الأمثل للموارد النادرة من العملة الصعبة، ورفع فرص استعادة الاقتصاد الوطني إلى نموه.
- كبح القوة التضخمية التي ترافق نظاميا الانتقال إلى الاقتصاد الرأسمالي.

---

[1] نفس المرجع، ص 119.

[2] Ben Achenhou, **"Réformes économiques"**, (Alger, Ed. IARJ, 1992), pp14 -16.

- اتجاه نحو تحرير الأسعار، حيث تصبح الأسعار خاضعة لقانون العرض والطلب، وضمان المنافسة في الأسواق.
- تشجيع الصادرات خارج المحروقات.
- تسريع إجراءات تداخل الاقتصاد الوطني في التقسيم الدولي للعمل.

والنتيجة هي تحطيم الاحتكارات التي كانت في أيدي الدولة ومؤسساتها.

1- مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية :

تبدأ هذه المرحلة بصدور القانون المتعلق بالنقد والقرض في شهر أفريل 1990، الذي يدعم حرية الاستثمار الأجنبي بالجزائر، بالإضافة إلى أنه يسمح ب:[1]

1- إعطاء فرصة وفتح الأبواب أمام مشاركة الرأسمال الأجنبي بكل أشكاله في التنمية الاقتصادية، و العمل على تشجيع كل أشكال الشراكة الأجنبية.

2- رفع كل قيود القوانين السابقة المتعلقة خصوصا بميدان تدخل الرأسمالي الأجنبي، الذي يمكن أن يضم أشخاصا معنوية عامة أو خاصة، لهذا الرأسمال يمكنه الاستثمار في كل القطاعات.

3- فتح وتمثيل البنوك و المؤسسات الأجنبية في الجزائر من قبل مجلس النقد والقرض.

مع صدور القانون حول النقد والقرض في افريل 1990، تم الشروع في تفكيك الاحتكارات الخاصة بالاستيراد. وسمح هذا القانون بفتح نشاط الاستيراد والتصدير على المتعاملين الخواص الجزائريين، ويرخص للوكلاء الأجانب المعتمدين الاستقرار في الجزائر.

أما عن الإجراء الرسمي الملموس – على الرغم من محدوديته – في تحرير التجارة الخارجية، نصت عليه أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 1990، الذي أدخل نظاما يضم شركات الامتياز، وشركات البيع بالجملة [2] ووفقا للمادتين 40 و 41 تم إعادة الاعتبار لتجار الجملة، إذ للمرة الأولى بعد مرحلة الاحتكار يسمح للمتعاملين التجاريين استيراد البضائع من أجل إعادة بيعها وإعفاءها من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية و الصرف. ومن أفريل 1991[3] أصبح لأي كيان مدرج في السجل التجاري الجزائري الحق في استيراد السلع لإعادة بيعها كشركة للبيع بالجملة، مما ساعد على المنافسة. و مستوردوا البضائع الحق في الحصول على النقد الأجنبي بالكامل بالسعر الرسمي. وهذا وفقا للأنظمة (90-02، 90-03، 90-04) التي أصدرها بنك الجزائر في سبتمبر 1990. كما أدى هذا التنظيم إلى إلغاء الإجراءات التنظيمية المتعلقة بحسابات المصدرين بالدينار القابل لتحويل.

---

[1] الجريدة الرسمية 16، القانون المؤرخ في 1990/04/14.

[2] يقضي نظام الامتياز بحصول شركة الامتياز على حق خالص بتمثيل مورد أجنبي، وهذا بموافقة مجلس النقد والقرض للاستيراد، أو بقبول أي استثمار أجنبي. وكان الهدف من هذا النظام نمو وتحسين العرض والخدمات ما بعد البيع في الاقتصاد.

[3] كريم النشاشيبي، **"تقرير صندوق النقد الدولي"**، الجزائر: تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، 1998، ص110.

كما أزيلت جميع القيود على تراخيص الاستيراد، بالرغم من أن بعض الواردات ظلت خاضعة للرقابة الإدارية بسبب القيود التجارية المحلية. وكانت كل عملية استيراد تتم من خلال أحد البنوك لمساعدة المستورد على الحصول على ائتمان بالنقد الأجنبي بشروط ملائمة، في حين ظلت القيود على تجارة الخدمات، السياحة و المصروفات الصحية والتعليمية في خارج القائمة.

إن تمكين القطاع الخاص، من الحصول على العملة الصعبة منذ هذا التاريخ، أدى إلى ظهور متعاملين خواص كثريين في مجال التجارة الخارجية. إلا أن كان له اثر سلبي على قطاع المنتج، فقد ظهرت ظروف لا تساع د على الاستثمار في إنتاج السلع، بل أن شروط المردودية بين القطاع التجاري والقطاع المنتج غير مواتي لهذا الأخير. فالمنتجون الخواص يتحولون إلى التجارة حيث حظوظ الكسب اكبر، والمخاطر اقل مما عليه في الصناعة.

الجدول رقم (01): يبين المتعاملون الخواص والعموميين في عمليات التجارة الخارجية في نهاية 1995.

تعيين المنتوج	المتعاملون الخواص	امتعاملون العموميين	المبلغ بملايين الدولارات
المواد الغذائية	338	30	2296
الأدوية	115	65	507
مواد البناء	120	24	649
البذور	49	12	396
المنتوجات الصحية والنباتية	80	27	17
المجموع	702	158	3885

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي:"**تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**"، 1998، ص 103.

2- مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية :

2-1- إصلاح نظام الصرف :

حتى سنة 1988، يتم تحديد أسعار الصرف عن طريق البنك الجزائر، كما تتمركز العملات الأجنبية عن طريقه، ولا يمكن للبنوك التجارية عموما الاحتفاظ بالعملات الأجنبية في حسابها الخاص. وبموجب اتفاقين عقد مع صندوق النقد الدولي بين عامي 1989و1992، اعتبرت قابلية العملة للتحويل عنصرا أساسيا لتحقيق المزيد من الكفاءة الاقتصادية والنمو المستمر. إلا أن الاختلالات المالية إلى جانب ارتفاع مدفوعات خدمة الدين، قد أدت إلى تشديد القيود على المعاملات الدولية في الفترة 1992-1993، إذ طبقت حدود دنيا لأجال السداد على الائتمانات التجارية، مع رفض طلبات المستوردين على نحو متزايد للحصول على النقد الأجنبي أو الائتمانات. وانصب الاهتمام الفوري للسلطات على خفض نسبة خدمة الدين وتفادي اللجوء إلى إعادة جدولة الديون.

من المؤكد أن تصحيح سعر الصرف كان من الإجراءات الرئيسية المتخذة في إطار التعديل الهيكلي؛ ابتدءا من أكتوبر 1994، أصبح تتبع سياسة مرنة لإدارة سعر الصرف، من خلال عقد تحديده لجميع المعاملات يوميا بناء على عروض مقدمة من البنوك التجارية. كما أن السعي إلى تحقيق التوازنات الخارجية أرغم السلطات العمومية على تخفيض قيمة الدينار بنسبة 7،3% في شهر مارسن و بـ 40،17 % في شهر افريل من نفس السنة. وقد حدد البرنامج الأهداف التالية:[1]

- رفع القيود على الصرف منذ سنة 1992، ومواصلة تحرير نظام الصرف، قصد تحقيق قابلية تحويل الدينار في جميع المعاملات التجارية العادية.
- إنشاء سوق مصرفية مشتركة للعملات الصعبة تسمح للبنوك التجارية بان تمتلك بكل حرية العملة الصعبة التي تحصل عليها من زبائنها. ومنذ شهر جانفي 1996، تم التخلي عن جلسات تحديد القيمة، ويشكل ذلك خطوة حاسمة نحو نظام أسعار صرف عائمة.
- إنشاء مكاتب للصرف.

كما جرى بعض التخفيض الاسمي حتى منتصف عام 1996، ومنذ ذلك الوقت أدت السياسات المالية المتشددة وتقوية المركز الخارجي للجزائر إلى تعزيز استقرار سعر الصرف الاسمي، مما ساعد بدوره على تثبيت التوقعات بانخفاض التضخم. وقد اتخذت في ديسمبر 1996 خطوة أخرى لإصلاح نظام الصرف بعد إنشاء مكاتب الصرافة لتعميق السوق وتسهيل الحصول على النقد الأجنبي.

2-2- تحرير عمليات الاستيراد :

في عام 1992، أدى تجدد الإختلالات المالية إلى القيام السلطات بتشديد القيود على النقد الأجنبي، وتوسيع نطاق حضر الواردات. هذا الإجراء الأخير ترجم بإلغاء التعليمة رقم 625 الصادرة في 1992/08/18 والنصوص التطبيقية لها، وبالتالي تم إلغاء اللجنة المكلفة بالمراقبة المسبقة لعمليات الاستيراد.[2]

منذ عام 1994، بدأ تنفيذ تدابير واسعة لتحرير التجارة الخارجية، حيث صدرت التعليمة رقم 20 في أفريل 1994 من طرف بنك الجزائر تنص على:

- حرية ممارسة التجارة الخارجية لكل شخص طبيعي أو معنو ي، مسجل قانونيا في السجل التجاري ويملك الضمانات المالية.
- عدم الإلزام باللجوء إلى التعديل باستثناء عمليات استيراد التجهيزات.

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، نفس المرجع، ص ص 62-63.

[2] تواتي جمال، **" دراسة تحليلية و اقتصادية قياسية للتداخل بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي"**؛ (تطبيق حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1998)، ص 90.

– عدم الإلزام بالدفع بواسطة حسابات مدين العملة الصعبة بالنسبة للواردات ماعدا السيارات.

كما تم تحرير الواردات من المعدات الصناعية والمهنية المستعملة، وأزيلت الحدود الأدنى المفروضة على آجال سداد ائتمانات المستوردين. ولزيادة الانفتاح وتعزيز التكامل الإقليمي، حيث خفضت الحماية الجمركية وكذلك الحدود القصوى للتعريفة الجمركية على الواردات، أولا في عام 1996 من 60 % إلى 50 % ثم إلى 45 % في أول جانفي1997. واقتصرت الواردات على فئات ثلاث، ولكنه ألغي الحضر عليها تماما بعد ذلك في منتصف 1995. ومن المقرر تطبيق تخفيضات جمركية جديدة بموجب اتفاق التجارة الحرة الذي يجري التفاوض بشأنه مع الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى عضوية الجزائر في منظمة التجارة العالمية.[1]

2 - 3- إجراءات تشجيع الصادرات :

خلال عام 1990 [2]، تم تطبيق نظام حصر العملات الأجنبية بنسبة 100 % لأغلب الصناعات والخدمات، خلاف ذلك تم تخفيض هذه النسبة 50 % بالنسبة لمصدري المنتجات الزراعية، ومنتوجات الصيد و 20 % بالنسبة للسياحة وإنتاج الخمور، و 10 % بالنسبة لخدمات النقل وخدمات التحويل والضمان الاجتماعي. كما أنه يمكن للمؤسسات العمومية المصدرة في إطار هذه الآلية، أن تحتفظ بمكتسباتها من العملات الأجنبية، واستعمالها لتمويل وارداتها ضمن إطار البرنامج العام للاستيراد. إلا أن هذا النظام حصر العملات الأجنبية، حيث لا يطبق على المؤسسات العاملة في مجال المحروقات، أو في قطاع المناجم.

مع حلول عام 1992، أصبحت البنوك الجزائرية تتمتع بحرية كبيرة لتسيير إيرادات العملات الأجنبية للتصدير، خاصة وأنها لا تج د صعوبات في وضع إيرادات العملات الأجنبية المقترضة من الخارج، أو الآتية من إيرادات الصادرات غير المحروقات في بنك الجزائر.

أ– نظام العام للتصدير منذ 1994:

تخضع عمليات التصدير في مجال المحروقات، والمواد المنجمية إلى أحكام خاصة تعزز ممارسة احتكار الدولة. أما خارج المحروقات، المبدأ العام هو حرية التصدير مع بعض الاستثناءات ذات طابع محدود. ويتوجب على المنتجون المصدرون من إنتاجهم الخضوع لمعاينة بنكية عبر الحدود. كما يسمح لهم بإبرام عقود يتم تسديد لها في 120 يوما من يوم عرض السلعة، ويكون ذلك بالعملة الصعبة في بنك معاين أو معتمد. كما يستفيد المصدرون بمردود 50 % من العملة الصعبة للمنتوج.[3] هذه الحسابات بالعملة الصعبة يمكن استعمالها بحرية تامة لتحقيق العمليات الآتية:

---

[1] تقرير صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص 113.

[2] Bernard Decalawe, John Gchban**, "Etude sur le système d'inatatrons et de protection effective de la production en Algérie"**,(Alger, OPUP, 2001), p 9

[3] - التعليمة رقم 94-22 الصادرة بتاريخ 12 افريل 1994، المحددة لنسب إيرادات التصدير خارج نطاق المحروقات و المنتوجات المنجمية.

- تحويل نهائي لفائدة الحساب الداخلي بالدينار الجزائري.
- التحويل إلى العملة الصعبة أو إلى الدينار، بهدف كسب منافع أو خدمات في الجزائر.
- التحويلات إلى الخارج لتسديد رواتب الأجانب، وهذا بموافقة بنك الجزائر عن كل عملية تحويل إلى الخارج.[1]

ب- الإجراءات الجديدة لتشجيع الصادرات:

1- تم إنشاء الديوان الوطني الجزائري PROMEX بموجب المرسوم التنفيذي رقم 327-96 الصادر في تاريخ 1996/01/01. و الذي يهدف إلى تشجيع المبادلات الخارجية، وخاصة التوسع الاقتصادي على الأسواق الأجنبية.

2- تم وضع صندوق خاص لترقية الصادرات (المادة 195 من قانون المالية لسنة 1996)الذي يتكفل بجزء من تكاليف الترويج و المشاركة في معارض التصدير، لتمكين المنتجات الجزائرية من الأسواق الخارجية.

3- بدأ عمل الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)، وفقا للمرسوم 96/06 الصادر في 1996/01/10 لتسيير نظام تأمين القروض .

4- تخصيص معدل فائدة للتمويل موجهة للمصدر.

5- تحويل التكاليف المرتبطة بتكييف المنتجات مع الأسواق الخارجية.

6- الإعفاء من T.V.A[2] لكل الأعوان المصدرين.

7- توسيع نظام التخفيف من IRG بالنسبة للدخول في النشاطات التصديرية لصالح الأشخاص الماديين.

8- إنشاء مكتب التصدير.

- الدخول في الأوراق المتداولة Laccès aux billets circulaire، وتخصيص تكاليف الترويج الأوراق الخارجية.

الفرع الثالث : الجزائر ونظام التبادل الدولي

تميزت نهاية القرن العشرين بميل بارز نحو العولمة الاقتصاد وشموليته، وهذا يتطلب تشكيل أقطاب أو تكتلات اقتصادية وسياسية كبرى من أجل المنافسة، وفرض الوجود في المجتمع الدولي، وهذا ما سعت إليها الجزائر في العشرية الأخيرة من هذا القرن.

1- تشريع إجراءات تداخل الاقتصاد الوطني ضمن التقسيم الدولي :

1-1- الاتحاد المغاربي العربي :

[1] Bernard Decalawe, John Gchban ,Op.Cit , p13.

المبادلات التجارية بين الجزائر ودول اتحاد المغرب العربي، تتم في إطار التعريفات الجمركية والعقود التجارية الثنائية، هذه العقود تسمح بحرية مرور المنتجات من أصل مغاربي بإعفاء من الحقوق الجمركية على مستوى الأطراف المتحدة، وهناك اتفاقيتين تم إبرامهما.[1]

1- اتفاق متعلق بمبادلات المنتجات الزراعية: هذا العقد صودق عليه من طرف مجموع بلدان اتحاد المغرب العربي، وقد دخل حيز التنفيذ منذ جويلية 1993، وهو يعطي حرية مبادلات قائمة من المنتجات الزراعية.
2- الاتفاق التجاري والتعريفي المغاربي: تطبيق هذا الاتفاق يبقى مرتبط بتطبيق أربعة بروتوكولات اثنين تم تبنيهما، و يبقى برتوكولين آخرين سيتم إيجازهما من طرف مجموعة عمل مغاربية مكلفة بالتجارة.

فضل عن ذلك، يستوجب أن نلاحظ أن الجزائر قد أمضت في مراكش أفريل 1994 النص النهائي، لبيان طلب انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، متبوع بعرض متعلق بتوحيد التعاريف الجمركية.

1-2- التعاون الاقتصادي العربي :

شهدت الدول العربية خلال القرن الماضي حركة استهدفت إقامة دعائم أساسية للتعاون الاقتصادي فيما بينها، اشتملت على محاولات متعددة في إطار التعاون الشامل والمتعدد والجزئي على حد سواء، ولقد تركزت جهود الدول العربية في تنفيذ التجارة الحرة العربية الكبرى. وهذا ما آلت اليه القمة العربية في جويلية 1996 حيث أعلن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية قيام منطقة تجارة حرة عربية.[2]

1-3- الجزائر في منطقة التبادل الأورمتوسطية:

بعد أربع سنوات من التفاوض تم إمضاء اتفاق شراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وكان هذا في 22 أفريل 2002. هذا الاتفاق يدخل الجزائر تدريجيا في منطقة التبادل الحر الذي سيكون فعليا في 2010.

إن بداية تنفيذ الاتفاق يسعى لوضع نهاية للحماية الجمركية التي تستفيد منها المؤسسات الجزائرية، وهذا يجبرها في الدخول بقوة في المنافسة التي فرضت عليها في الأسواق المحلية.

ولقد قامت مجموعة من الخبراء الأوروبيين لحساب الحكومة الجزائرية بدراسة في جانفي 2003 حول الآثار الاقتصادية الكلية والقطاعية لاتفاق الشراكة. كما ترجمت ايجابيات الانضمام بما يلي:

- زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تحسين النظام البنكي.
- تهيئة المؤسسات، لبروز قطاع خاص ناجع.

---

[1] تواتي جمال، مرجع سابق، ص 95.

[2] عبد المنعم محمد الطيب، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، " **أفاق التعاون الاقتصادي في ظل المتغيرات العالمية**"، (سطيف، مجلة محكمة متخصصة في الدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد2/2003)، ص 78.

ويمكن في المقابل التساؤل عن مدى قيمة هذا الاتفاق الذي يناقض تجارة المحروقات الذي يرتكز عليها الاقتصاد، ويناقض بالأخص المنتجات التي يمكن لها أن تفتح للجزائر آفاق مهمة للتصدير.

2- انضمام الجزائر إلى منظمة العالمية للتجارة :

تدخل الجزائر مرحلة حاسمة و حساسية من تاريخها الاقتصادي، باتجاهها إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، و هذا بعد عدة إجراءات من الإصلاح و التعديل الهيكلي لاقتصادها منذ أكثر من عشرية كاملة. و لقد دخلت الجزائر الإصلاحات في ظل قيود اقتصادية و سياسية صعبة، حيث تمثل المحروقات 98 % من الصادرات لتغطية مشتريات استهلاكية و تجهيزية، بالمقابل تقلبات أسعارها- سعر البترول- تؤثر سلبا على مسار التنمية بالموازات هناك تراجع لدور الدولة في إطار إحلال التوجه الرأسمالي بغية تحفيز المبادرة الفردية و رأس المال المحلي و الأجنبي على الاستثمار، و تحت قيود المنضمات الدولية المالية FMI و BM و التجارية GATT و OMC و التي من شروطها إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص و تقليص دور الدولة في الاقتصاد، صاحب هذا التراجع لجهاز الدولة تراخي الآلة الإنتاجية و زيادة الميل إلى الاستيراد في ظل قيود برامج التعديل الهيكلي. و سنتعرض تحت هذا العنوان مفاوضات الجزائر بشأن انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة و آثار ذلك.

2- 1- أهداف و دوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة :

لم تبدي الجزائر نيتها في الانضمام إلى هذه المنظمة، إلا بعد أن تأكدت أن لا جدوى من تفاديها و البقاء على هامشها. خاصة بعد أن شرعت في الإصلاحات الاقتصادية، و الانتقال إلى اقتصاد السوق، الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية و هو شرط أساسي من شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فهي تسعى بذلك إلى تحقيق جملة من الأهداف من وراء ذلك، و أهمها ما يلي:[1]

1- إنعاش الاقتصاد الوطني: مع انضمام الجزائر إلى المنظمة، سيرفع حجم و قيمة المبادلات التجارية خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى وحد أدنى، و الامتناع عن استعمال القيود الكمية مما ينتج زيادة في الواردات من الدول و الأعضاء، و هذا يعمل على احتكاك المنتجات المحلية بالمنتجات الأجنبية، و بالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة و التقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج و بالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستعملها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني.

2- تحفيز و تشجيع الاستثمارات: حيث يفتح لها المجال، و يمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة و التي قد تعود باستثمارات مهمة عليها،

---

[1] ناصر دادي عدون، **"مجلة الباحث: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة"**، جامعة ورقلة ،العدد 2004/03-2005، ص ص 13-16.

خاصة مع الاستفادة من أثر الشيكات التي تكونها الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الجهوي و الدولي؛ و ما تمثله من وسائل هامة في تبادل السلع و الخدمات و التكنولوجيا و في استغلال الهوامش المتوفرة في الربحية، و مردودية عوامل الإنتاج بين الدول و التكتلات.

3- مسايرة التجارة الدولية: يتميز الجهاز الإنتاجي الجزائري بضعفه، و عدم قدرته على المنافسة من ناحية مدخلاته من السلع الوسيطية و المعدات الإنتاجية، التي تستورد في أغلبها و عدم مسايرة للتطورات الحديثة، مما تسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج لذا فإن لجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية و الجهوية للحصول على احتياجاتها المختلفة خارج إطار المنظمة العالمية للتجارة لا يسمح لها بالاستفادة من الفرص التي تقدمها هذه الأخيرة من المواد الغذائية، و من جهة أخرى فاعتبار الجزائر مستوردا صاف للغذاء. و التجارة الخارجية تلعب دوراً فعالا في الاقتصاد الوطني، فلا يمكن للجزائر أن تكون بعيدة عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية إذا أرادت أن تساير والتطورات الحديثة.

4- الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة، حيث من أهم المزايا هي حماية المنتوج الوطني من المنافسة، خاصة في المدى القصير، وذلك بالسماح لها بالإبقاء على تعريفة جمركية مرتفعة نوعا ما، وكذلك مدة التصدير والتي قد تصل إلى 10 سنوات، بدلا من 6 سنوات للدول المتقدمة. كما يمكن مواصلة دعم صادرات مختلف القطاعات لفترة تصل إلى 08 سنوات.

2- مفاوضات الجزائر مع الـ GAAT :

لقد كانت الجزائر تابعة لاتفاقية GATT عن طريق الالتزامات المتخذة من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية، وذلك في إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وانسحبت الجزائر من هذه الاتفاقية على أساس التوصية العالمية Recommandation في 18 نوفمبر 1960، وبعد ذلك بخمس سنوات، وبالضبط في مارس 1965 قرر الأعضاء المتعاقدون أن نستفيد من تطبيق الفعلي لقواعد الاتفاقية مثلها مثل الدول النامية الأخرى، وهكذا بدأت الجزائر تستفيد من نظام الملاحظ في الاتفاقية بتطبيق المادة 26 الفقرة "ج" الخاصة بالقواعد الإجراءات التي تخص الدول التي كانت مستعمرة، غير أنها غير مجبرة على ذلك لدخولها في استثناءات مقررة مثل الدول الأكثر تضررا...؛وهكذا فالجزائر كان لها كامل الحرية في تسطير سياستها التجارية، وأثناء جولة الأرغواي كان البلدان النامية من بينها الجزائر مشاركة في المفاوضات بصفة ملاحظ، والتي أعلنت نيتها في الانضمام إلى GAAT في 1987/04/30.

2-3- الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتحضير عملية الانضمام إلى OMC :

شكلت الجزائر لجنة وزارية لمناقشة الانضمام إلى OMC في نوفمبر 1994، إلا أن شروط الانضمام إلى المنظمة أن تكون الدولة المعنية تنتهج نظام اقتصاد السوق بهدف تحقيق الانفتاح الاقتصادي. وتحرير تجارتها الخارجية، بالإضافة إلى تفكيك الرسوم الجمركية وتعديل قوانينها وفق القوانين والتشريعات الدولية.

وهكذا الجزائر قامت باتخاذ عدة إجراءات تتمثل فيما يلي:

1- تعديل المنظومة القانونية وفق القوانين المعمول بها على مستوى المنظمة كمراجعة قانون التعريفة الجمركية.

2- التحرير الجزئي للتجارة الخارجية كقانون المالية التكميلي لسنة 1990، وقانون المالية لسنة 1996 الذي جاء ببعض التعديلات التي مست التعريفة الجمركية لسنة 1992.

2-4- إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

بهدف الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة، قامت الجزائر بعدة إجراءات، وقد بدأت خطوات انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة منذ تقديمها لطلب التعاقد مع الغات، وفي 1 جانفي 1995، تم الاتفاق بين الجزائر والأعضاء المتعاقدون في الـ GAAT، على إنشاء لجنة مشتركة تتكفل بتحويل ملف التعاقد إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكان ذلك فعلا في 30 جانفي 1995، حيث يتضمن عضوية المنظمة إتباع الإجراءات التالية:

1- تقديم طلب الانضمام.

2- تقديم مذكرة السياسة التجارية، حيث قدمت الجزائر مذكرة تشرح فيها سياستها التجارية بتاريخ 05 جوان 1996، حيث تصف الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية، وشرح وتوضيح للتجارة السلع من خلال تنظيم الصادرات والواردات، وتقديم شرح لنظام التجاري للخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

خاتمة الفصل:

إن إعطاء التجارة الخارجية مكانتها وتجسيد سياسة تجارية ملائمة مع السياسة الاقتصادية، ضرورية لنجاح التنمية، وبعث النمو الاقتصادي. وهدا لارتباطها الوثيق بالتنمية وماله من تأثير بصورة مباشرة في مؤشرات النمو الاقتصادي. و هذا بالاعتماد على الآليات و الأدوات المناسبة و الفعالة التي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف المرجوة بالموازاة و التنسيق مع أهداف السياسات الاقتصادية الأخرى مثل المالية و النقدية و من خلال ما تم التطرق إليها في هذا الفصل توصلنا إلى النتائج التالية:

- الدور الكبير للتجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي.
- ضرورة الاعتماد على الأدوات و الآليات المناسبة لتجسيد السياسة التجارية.

- السياسة التجارية في الجزائر اتحدت عدة أشكال، من الحماية إلى التحرير التام. و لقد اعتمدت في ذلك على عدة أساليب و وسائل بالموازاة مع السياسة الاقتصادية المتبعة و الأهداف المرجوة منها.

- تعتبر التجارة الخارجية عصب التنمية الاقتصادية، خاصة الدول النامية نظراً لاعتمادها الكبير على السوق العالمي، و طبيعة تركيبة اقتصادها.

تمهيد:

لقد حظي النمو الاقتصادي، باهتمام واضح عند الاقتصاديين، و يستوي في هذا الاهتمام كل اقتصاديّ الدول المتقدمة و الدول المتخلفة.

قد عكست أفكار النمو اهتمامات كثيرة التباين فيما يخص البحث عن مصادر و عوامل النمو و السبل و السياسات التي تهدف إلى تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي.

لكي نأخذ نظرة أفضل حول هذا الإشكال، سوف نعالج في هذا الفصل النقاط التالية:

- مكانة التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي.
- التجربة الجزائرية في التنمية الاقتصادية.
- طبيعة و مقاييس النمو.
- نماذج و استراتيجيات النمو الاقتصادي.

المبحث الاول: مكانة التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي.

إن الآراء النظرية حول علاقة الاستثمار بالنمو الاقتصادي، و بالتنمية الاقتصادية بشكل عام لا يوجد نقاش فيهما، بالفعل، لأننا لا نستطيع أن نقول أن هناك تنمية اقتصادية بدون وجود أي استثمار، ولا يستطيع أن نقول أنه قد تحقق نمو اقتصادي بدون أن يتحقق أي استثمار، سواء تعلق الأمر بالاستثمار في رأس المال المادي أو رأس المال البشري.

لكن النقاش الذي مازال قائما، و ما زالت الآراء مختلفة حوله، يدو ر حول علاقة المبادلات الخارجية بالنمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.

من المعروف أن معظم اقتصاديات الدول النامية تتميز بخاصية اقتصادية على درجة كبيرة من التبعية للخارج، سواء تعلق الأمر بالواردات أو بالصادرات، و بالتالي فإن المبادلات الخارجية لها أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني.

من هنا نرى أن المبادلات الخارجية بدورها يمكن أن تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على النمو الاقتصادي.تحت هذا العنوان سوف نحاول معالجة علاقة التجارة الخارجية بالتنمية الاقتصادية و آثارها على النمو الاقتصادي ،و التعرض إلى التجربة الجزائرية في التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: علاقة التجارة الخارجية بالتنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: نظرية التجارة الخارجية و التنمية الاقتصادية.

إن النقد الأساسي الموجه إلى نظرية التجارة الخارجية، هو أن القروض التي تقوم عليها، غالباً ما تتجاهل أهم خصائص النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.

تتميز نظرية التنمية الاقتصادية بأن الزمن يتدخل فيها بشكل أساسي. و بعبارة أخرى فإن نظرية التنمية الاقتصادية تهتم بما يحدث خلال الزمن في العملية الإنتاجية، و لذلك يقال عادة أن تحليل نظرية التنمية الاقتصادية تحليل ديناميكي أو تحليل متحرك و في ظل هذا التحليل لا تكون المشكلة الأساسية هي كيفية توزيع الموارد المعطاة، و إنما ينصرف الاهتمام إلى كيفية زيادة حجم هذه الموارد ذاتها كما أنها توجه عناية أكبر إلى ما يحدث خلال الزمن من ترابط و تفاعل بين الإنتاج و الاستهلاك و الاستثمار في الاقتصاد.

أما نظرية التجارة الخارجية، فهي تقتصر على ما يعرف بالتحليل الإستاتيكي أو الساكن، حيث أنها تهتم بكيفية توزيع الموارد المتاحة للدول على الاستخدامات المختلفة للوصول إلى أكبر قدرة ممكن من الإشباع و

يترتب على ذلك اعتبار هذه الموارد معطاة، و من ثم فإن المشكلة التي تواجه الدولة هي كيفية توزيعها بأن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تصلح لها ،و من ثم فإن المشكلة زيادة الموارد لا تقوم أصلا في ظل تحليل النظرية .و هذا ما يطلق عليه بالتحليل الإستاتيكي أو الساكن ، إذ من الواضح أن عنصر الزمن لا يتدخل بأي دور حاسم في نتائج التحليل.

لذلك تعتبر نظرية النفقات النسبية تطبيقاً لفكرة التوازن الشامل الإستاتيكي، و بهذا يتحدد النمط الممثل للإنتاج و التجارة بالمقارنة بنفقة الاختبار للإنتاج سلعة مع الائتمان الدولية لها و الأصل أن ثمن السلعة في السوق يساوي نفقة الاختبار نظراً لفروض المنافسة الكاملة التي تصنعها بصفة عامة نظريات التقليدية في الاقتصاد.

ترجع أهم الخلافات بين نظرية التجارة الخارجية ونظرية التنمية الاقتصادية إلى بعض الفروض التي تأخذ بها نظرية التنمية والتي لا تسلم بها نظرية التجارة وأهم هذه الفروض هي:[1]

1- لا تعبر اثمان عناصر الإنتاج عن نفقة الاختبار لها في كل الأحوال.

2- لا يعبر حجم و نوع عناصر الإنتاج المتاحة للدولة في خلال الزمن، و نتيجة للعملية الإنتاجية ذاتها.

3- تباشر مزايا الإنتاج الكبير تأثيراً عاما في كثير من القطاعات.

4- يؤدي التكامل بين الصناعات إلى مزايا ضخمة.

على ذلك، فإن التوفيق بين النظريتين، يقضي إدخال بعض التعديلات على نظرية التجارة حتى تكون قادرة على الإحاطة بالجوانب الديناميكية التي تقوم عليها نظرية التنمية.

الفرع الثاني: علاقة التجارة الخارجية بالتنمية الاقتصادية.

إن معظم المفكرين الكلاسيك لم يهتموا بمشكلة التنمية الاقتصادية للمناطق المتخلفة. باعتبار أن حرية التبادل بين البلدان المنتجة للأغذية والمواد الأولية، تضمن التوزيع الأمثل للموارد، وتعظيم الدخل الحقيقي لكلا الطرفين. لذلك لم يروا أن هناك سبب لتغيير هذه العلاقة التكاملية في الأبعاد الدولية. لقد اكتشفوا من جهة أخرى أن توسيع السوق والتخصص الناتجين عن حرية التجارة الدولية يساهمان في زيادة الإنتاجية والدخل الوطني، ومنه في تكوين رأس المال الضروري للتنمية. هذه الآثار غير المباشرة لحرية التبادل، ورد ذكرها في السابق في أعمال JOHN STUART MILL، ثم في السنوات الماضية كانت محل اهتمام وتحليل من طرف الأستاذG.HABERLER.

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص ص310-311.

حسب HABERLER[1] ،يمكن أن نميز بين نوعين من التغيرات أثناء عملية التنمية الاقتصادية: هناك تغيرات تكون مستقلة عن التجارة الدولية، وهناك تغيرات أخرى تكون محددة بواسطة المبادلات الخارجية. ضمن النوع الأول من التغيرات يمكن أن نذكر التحسن التدريجي لنوعية العمل، تكوين التقنيين والمهندسين، وكذلك التقدم المستمر للإنتاج الذي ينتج عن تطبيق تقنيات جديدة وعن تراكم رأس المال. هذه التغيرات الذاتية تؤدي إلى زيادة إنتاج السلع المعتادة وإلى تنظيم إنتاج سلع جديدة، النوع الثاني من التغيرات أي التي تكون محددة بواسطة التجارة الدولية، تظهر كأنها نتيجة لإستيراد التجهيزات، التقنية ورأس المال، وكأثر لحرية المنافسة ولتحديد النزاعات الاحتكارية. وهكذا فإلى جانب المزايا المباشرة (الستاتيكية) للتقسيم الدولي للعمل، تضاف الآثار غير المباشرة، أي الدوافع الديناميكية التي بالتدريج تغير دوال الإنتاج.

إن التنمية الاقتصادية تعالج في هذا السياق كظاهرة ملحقة بالتبادلات الدولية. كما إن الدول النامية لم تعرف أبداً في السابق أن المزايا الناتجة عن التقسيم الدولي للعمل، يمكن أن توزع بالتساوي بينها وبين الدول المتطورة. وهذا ما عبر عنه A. HAMILTON في أفكاره، وبعده F. LIST وهما من أتباع النظرية الكلاسيكية. فالعام يتكون من اقتصاديات غير متساوية في التطور، لها مصالح اقتصادية وسياسية ذاتية. إذا كان التاريخ يبين أن التقدم الاقتصادي يقوم على تتابع المراحل الخاصة بالزراعة، والصناعة والتجارة، فالبلدان التي عرفت تأخراً في هذا التطور من مصلحتها أن تقوم بتسريع تنميتها وذلك بتحديد وارداتها عن طريق الحماية الجمركية، حتى وإن تحتم عليها التضحية ببعض المزايا الحالية لصالح المزايا المستقبلية، وعندها " الصناعة الناشئة" تصبح قوية.

من المهم أن نلاحظ أنه في إطار المناقشات المفتوحة حول أساليب النمو الاقتصادي والدور الذي تلعبه المبادلات الدولية، أن هناك ثلاثة من كبار الموظفين في الأمم المتحدة(R.PREBISCH-G. MYRDAL-R. NURKSE)قد أعطوا الحجج الأساسية ضد النظرية التقليدية. إلا أن الآراء كانت متباينة: فإن كان NURKSE يرى في التجارة الخارجية منشط مهم للاقتصاديات النامية، أمل MYRDAL و PREBISCH يعطون دوراً سلبياً للمبادلات الدولية، باعتبار أنها كانت مصدر عملية إفقار وركود للبلدان النامية.

1- التخصص الدولي وتوسيع السوق المحلية NURKSE:

حسب NURKSE ، يجب تمييز أثر حرية المبادلات على فعالية العمل (أثر ستاتيكي)، عن تأثيرها على التنمية الاقتصادية (أثر ديناميكي)، حيث الأهمية تكون بتقدير زائد، نقدر بزيادة الدور الديناميكي للمبادلات لأننا

[1] G. HABERLER، **"L'échange international et développement économique"**، (Paris،IDE. BIRD، 1963), P10.

ندرس التنمية في الوقت الحالي بالقياس مع التنمية في الوقت الماضي. [1] عندها الدول غير الصناعية لا تستطيع أن تعتمد على التنمية الناشئة عن طريق توسع الطلب الدولي على المنتجات الأولية، حيث يجب عليها أن تبحث عن إمكانيات أخرى. برأي NURKSE أن هناك ثلاث طرق ممكنة لكي ترفع نموها:

- تصدير المنتجات الأولية التي تبقى دائماً بدون تحريك، لا يجب أن تكون مهملة.
- التصنيع من أجل الاستهلاك المحلي، أي من أجل توسيع السوق الداخلية.
- تطوير الصناعات التي تتمتع فيها بمزايا نسبية ، بهدف التصدير.

إن NURKSE يرى في توسع السوق المحلية الوسيلة الأساسية للنمو الاقتصادي بالنسبة للدول النامية هذه الدول قبل كل شيء يجب أن تخلق القدرة الشرائية للمنتجات الصناعية، بإعادة تنظيم الزراعة التقليدية ورفع إنتاجها. الصناعات التي تعمل من أجل السوق الداخلية يجب أن تكون متكاملة بطريقة تجعل التوسع في فرع منها يتوافق مع التوسع في الفروع الأخرى، بواسطة التأثير على الدخل والنفقات. التنويع في الإنتاج الداخلي يستمر حسب المرونة الداخلية للطلب المحلي لتحقق حسب NURKSE النمو المتوازن للاقتصاد.

إن التصنيع الموجه نحو السوق الداخلية يقود إلى إحلال الواردات، وبذلك يمكن أن يوجد تعارض مع مبدأ التقسيم الدولي للعمل والتخصص. NURKSE يرى أن الإحلال يمس عموماً السلع الاستهلاكية، فيما أن الواردات من سلع الاستثمار تتزايد، كما أنه يأخذ من جهة أخرى موقف معارض للقيود على الواردات التي تنشط الصناعة المحلية على حساب فعالية العمل، توسع الإنتاج من أجل السوق الداخلية يجب أن يسير في نفس المرتبة مع التخصص الدولي.

2- حرية المبادلات لا تؤدي إلى تقليل الفروقات الدولية MYRDAL:

فيما أن NURKSE عمل على توفيق السوق الداخلية مع نظرية التجارة الدولية، MYRDAL يهاجم علانيةً هذه النظرية، عندما نكتشف أن أطروحة أولين سوم ويلسين هكشر SMUELSON –OHLIN – HEKSCHER (أسعار العوامل تميل دولياً إلى التساوي) قد كذبتها التجربة، فهو يأخذ من التفريق بين النظرية والوقائع الاقتصادية. كما أن حرية المبادلات في رأيه لا تؤثر اليوم، حتى في العلاقات بين الدول الغنية والفقيرة في الماضي.[2]

MYRDAL يصف التنمية في ظروف الحرية "كعملية جمع متداولة "Processus cumulatif circulaire التوسع الذي ينطلق من مركز صناعي، لا يشمل إلا المحيط كالتداخل مع هذا المركز بواسطة البنية التحتية: خارج هذه

[1] Mileta Obradovic **," Industrialisation commerce extérieur et leur interaction"**le cas des pays semi- industrielle Paris, économica, 1984, P. 03.
[2] Mileta Obradovic, Op.Cit, P 05.

الحلقة التحريض يبقى بدون صدى. عملية الضم Le processus cumulatif تؤثر في العلاقات الدولية كما في داخل كل بلد. القوى الحرة للسوق لا تعد بتقليل الفوارق الدولية. عندما تصدر المنتجات الأولية، حيث أسعارها تتعرض لتقلبات كبيرة، بسبب عدم مرونة الطلب عليها فالدول النامية لا تصل إلى ضمان بواسطة إرادتها من صادرات المشتريات من سلع التجهيز الضرورية لتنميتها. كما أن رأس المال الأجنبي لا يهتم بتنميتها، لأنه يجد فرص أفضل للتوظيف المربح في البلدان الصناعية. أهميته بالنسبة للدول النامية تقتصر على خلق جيوب موجهة لاستغلال بعض المنتجات الأولية، لاحتياجات ولحساب المراكز الصناعية العالمية. هذه الجيوب لا تسبب نمو الاقتصاد المحلي غير المتداخل هذا ما يفسر الثنائية الاقتصادية التي تميز هذه البلدان. من جهة أخرى، الضغط الديمغرافي الموجود في هذه البلدان لا يمكن التقليل منه عن طريق الهجرة، ما دام هناك قيود تفرضها الدول الصناعية على هجرة اليد العاملة الأجنبية.

إن حل مشكلة الفروقات الدولية لا يراه MYRDAL في حرية المبادلات، لكن في سياسة تدخل ملائمة كلياً وفي الإعانات الدولية المالية والتقنية للبلدان النامية يمكن بواسطة التصنيع تنوع إنتاجها وزيادة دخلها الحقيقي بالنسبة للسكان.

3- إفقار الدول النامية عن طريق التجارة الخارجيةPREBISCH :

PREBISCH يشرح نفس ظاهرة إفقار الدول النامية بواسطة تأثير التقلبات الدورية على حركة أسعار المنتجات الأولية. كما أنه ينتقد الأطروحة الكلاسيكية التي تقول أن مزايا التقدم التقني تتوزع بين كل البلدان بواسطة تخفيض الأسعار رفع الدخول والدعم، تكون هذه المزايا في نظام حرية التبادل محتكرة من طرف الدول الصناعية.

إذا كانت الدول المصدرة للمنتجات الأولية تتلقى بواسطة التبادل نصيبها من هذه المزايا، فليس من مصلحتها أن تتصنع. في لحقيقة هذه المزايا لا تبلغ محيط النظام الاقتصادي العالمي. انطلاقاً من أن التقدم التقني يكون سريعاً في الصناعة أكثر منه في إنتاج المواد الأولية، PREBISCH يستنتج أن أسعار المنتجات الصناعية يجب أن تنخفض نسبياً مع زيادة الإنتاجية الصناعية بالنسبة لأسعار المنتجات الأولية. في هذه الحالة المحيط العالمي يتسم بالتقدم التقني بنفس المقدار مع المركز الصناعي. في الواقع أن تطور الأسعار يعرف اتجاه عكسي معدلات التبادل عرفت تضرراً بالنسبة للدول المنتجة للمواد الأولية. بالنتيجة، عوائد عوامل الإنتا ج في المراكز الصناعية ترتفع أكثر من الإنتاجية، بينما زيادة العوائد في المحيط تكون أقل من زيادة الإنتاجية: الدخل ينساب من المحيط نحو المركز تحت تأثير حرية المبادلات. إن تفسير هذه الظاهرة يمكن أن يوجد حسب PREBISCH في لأثر التقلبات الدورية. إذا كان خلال مرحلة التوسع أسعار المنتجات الأولية ترتفع أكثر من أسعار المنتجات الصناعي، فإنها أيضاً تنخفض بسرعة أكثر في مرحلة الانكماش. لكن بينما المنافسة بين المنظمين تجلب خلال التوسع زيادة للأجور في المركز الصناعي،

فإن النقابات تعمل على منع انخفاضها خلال الانكماش. المصاريف تدفع من قبل المحيط حيث مرونة الدخول تكون كبيرة جداً. المراكز الصناعية تحتفظ لنفسها بالمزايا الناتجة عن تطبيق تقنيات جديدة، وبالموازاة تقوم بإعتصاب جزء من مزايا التقدم التقني للمحيط. الاختلال الذي ينتج يبرر تصنيع الدول الجديدة، ليس كهدف في حد ذاته لكن كوسيلة للحصول على نصيبها في مزايا التقدم التقني وارتفاع مستوى المعيشة.

4- تأثير النمو الاقتصادي على المبادلات الخارجية JOHNSON:

إن الأبحاث حول الروابط والعلاقات بين التنمية الاقتصادية والمبادلات الدولية، تطورت في اتجاهين: من جهة، تدور حول تأثير المبادلات الدولية على التنمية الاقتصادية، والطرق التي من خلالها يتم هذا التأثير، من جهة أخرى، تهتم بأثر التنمية الاقتصادية على طبيعة، توجه وشروط المبادلات مع الخارج.

من بين الاقتصاديين الذين كانت نظرياتهم موجهة نحو أثر التنمية الاقتصادية على المبادلات الخارجية نجد H. JOHNSON الذي ربما أعطى المساهمة الأكثر أهمية.

سوف نقتصر على ذكر النتائج لبحث الشامل لـ JOHNSON، الذي فيه يدرس تأثير مختلف أنواع النمو على المبادلات الخارجية.[1]

إن مساهمة الأستاذ JOHNSON هي كذلك مهمة أكثر من النماذج النظرية للنمو المعروفة التي تنطلق من فرضية، أي بدون تجارة خارجية. هذه النماذج تختلف خاصة بواسطة اختيار العامل الذي يعتبر حاسم بالنسبة للتنمية الاقتصادية: تراكم رأس المال مثلما هو الحال في نموذج HARROD – DOMAR، التقدم التقني في نموذج ABRAMOVITS – SOLOW، أو زيادة السكان مثلما هو في نموذج LEIBENSTEIN. عندما تأخذ بعين الاعتبار الأنواع الثلاثة للتنمية يجب أن نتفحص تأثيراتها على الواردات والصادرات.

JOHNSON يميز حسب أثارها ثلاث توجهات للنمو:

نمو محايد (Neutral Growth)، نمو له اتجاه خارجي (Pro-trade biased growth)، ونمو له اتجاه داخلي (Anti-trade biased grwth).

حسب اصطلاح JOHNSON، يقال أن النمو "حيادي" عندما تكون زيادة الدخل الوطني الناتجة عن التنمية الاقتصادية ترافقها زيادة نسبية للواردات. وعند زيادة الواردات تكون أكبر نسبياً من زيادة الدخل، أي إذا كانت التبعية الاقتصادية للبلد بالنسبة للخارج ترتفع، فالنمو يقال أنه "مؤيد التجارة" (Pro-trade). بالعكس عندما تكون زيادة الواردات اقل نسبياً من زيادة الدخل، أي أن التبعية الاقتصادية للبلد تتناقص، يقال أن النمو "مضاد بتجارة" (Anti-trade).

[1] H. JOHNSON. **"Money trade and économie Growth"** ، (London، oxford University Pess، 1964)، P 75.

JOHNSON يذكر بالإضافة إلى هذا حالتين متطرفتين للنمو، يمكن أن يصبح "فوق مؤيد التجارة" (Ultra-protrade) إذا كانت الواردات تمتص أكثر من الزيادة الكلية للدخل، بحيث أن الطلب على المنتجات المحلية يتناقص، أو أن النمو يصبح "فوق مضاد للتجارة" (Ultra-anti trade) إذا كان أكثر من الأغلبية من الزيادة في الدخل تمتصها المشتريات من المنتجات المحلية.

في هذا الإطار يبحث الأستاذ JOHNSON عن تأثير الأنواع الثلاثة الاصطلاحية للنمو على التجارة الخارجية.

نموذج JOHNSON يضم، بلدين صناعي والأخر زراعي، منتوجين منتوج مصنع (له مرونة طلب مرتفعة) والمنتوج الآخر يمثل الأغذية (الطلب عليها غير مرن)، عاملين رأس المال والعمل. إن أثر النمو على الواردات يتبع سلوك الإنتاج والاستهلاك الذي يعبر عنه شكلياً بالمرونة الداخلية للعرض والمرونة الداخلية للطلب. الأثر المركب من هذاين المرونتين يحدد الأثر النهائي للنمو على المبادلات. إذا تغير الأثرين في نفس الاتجاه، الأثر المركب يكون بوضوح مؤيد التجارة أو ضد التجارة. في حالة التغيرات المتعاكسة، فإن موازنة بسيطة لا تكفي لتوضيح الأثر النهائي.

إذا ارتفع مثلاً حجم رأس المال، اليد العاملة تنتقل من الصناعات التي تستخدم بكثافة العمل نحو الصناعات التي تستخدم بكثافة رأس المال، وحتى أن جزء من رأس المال يغادر الصناعات الأولى للتوظيف في الثانية. هكذا تراكم رأس المال يجلب انخفاض للإنتاج الزراعي، وارتفاع للإنتاج الصناعي. إن هذا التراكم سيكون له أثر ما فوق مؤيد للتجارة (Ultra-protrade) في البلدان الصناعية وأثر ما فوق مضاد للتجارة (Ultra-anti trade) في البلدان الزراعية.

إن الأثر على الاستهلاك ليس مشابهاً، تراكم رأس المال يرتفع نسبة الدخل المنفق على المنتجات الصناعية سيكون له بالنتيجة أثر مضاد للتجارة في البلدان الصناعية، وأثر مؤيد للتجارة في البلدان الزراعية. مادام أن التأثيرات المتبادلة للإنتاج والاستهلاك مكنت من استنتاج أن الأثر النهائي سيكون في البلدان الصناعية، بين فوق مؤيد للتجارة ومضاد للتجارة، بينما في البلدان الزراعية بين ما فوق مضاد للتجارة ومؤيد للتجارة.

كما تقدير أثر التقدم التقني، هو معقد أكثر، لأنه يحس بدون تساوي مختلف القطاعات الصناعية وحتى مختلف العوامل لنفس القطاع. كما أنه يجب تمييز طبيعة التقدم التقني: تقدم حيادي عندما يخفض من استعمال العنصرين، أو التقدم الذي يغير النسبة المثلى لعنصر بالنسبة للآخر (تقدم موفر لرأس المال، تقدم موفر للعمل).

إن فائدة نموذج JOHNSON لدراسة العلاقة بين التصنيع والتجارة الخارجية، لا تكمن فقط في اكتشاف أنه في ظروف حرية التبادل، التنمية الاقتصادية يمكن أن تتكون لها آثار مضادة للتجارة، لكن أيضاً وخاصة في التفريق بين الآثار المتغيرة كثيراً التي يمارسها تراكم رأس المال، والتقدم التقني على التجارة الخارجية بلد صناعي ولبلد منتج

للمواد الأولية. ومع ذلك فهو لا يبين إلا آثار ابتدائية ناجمة عن تغيرات العوامل المدروسة بدون مواصلة التطورات السلوك في التسلسل والمراحل المتتالية للتنمية الاقتصادية.

إن المناقشات النظرية حول العلاقة بين التنمية الاقتصادية والمبادلات الدولية التي ذكرنا منها بعض خطوط عريضة، والتي طرحت من قبل PORBISCH، NURKSE،MYRPALK ، JOHNSON وغيرهم، تبقى بعيدة عن نهايتها. مع ذلك في الوقت الحاضر نعرف عموماً أن تصنيع البلدان النامية هو أفضل طريق لتحقيق نهضتها الاقتصادية وأن تغيير تركيباتها بواسطة التنمية الصناعية وتوسيع السوق الداخلية، يجب أن تحسن من مكانتها في تقسيم دولي للعمل.وهي بالأحرى المشاكل المتعلقة بالتطبيق التي تطرح مثل تقدير أو تثمين المزايا المقارنة الافتراضية، الاختيار الأمثل لمعايير توجه الاقتصاديين إحداث برامج الاستثمار وتمويلها، تحديد الخطوط العريضة للسياسة التجارية، وعوامل أخرى ليست أقل أهمية.

الفرع الثالث: أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

1- مضاعف الاستثمار:

يتوقف الدخل القومي على ثلاث عوامل هي: الاستثمار، الاستهلاك والادخار، فكلما زاد الاستثمار زاد الاستهلاك، زاد الدخل، وكلما زاد الدخل تحقق الادخار، وبالعكس كذلك وعلى هذا النحو تعتبر العوامل التالية: زيادة الاستثمار، زيادة الاستهلاك، ونقص الادخار تؤدي إلى زيادة الدخل.

ويعد الاستثمار نوع من أنواع مضاعف الدخل القومي، إلاّ أن الاستثمار يحدث من خلال الدورة الداخلية للاقتصاد. في حين التجارة الخارجية تعد دورة خارجية، أي مع العالم الخارجي، ومضاعف الاستثمار هو العلاقة بين حجم معين من الاستثمار وأحجام الزيادة في الدخل، وتمثل القيمة المعطاة عدد المرات التي يكبر فيها حجم الزيادة في الدخل من حجم الاستثمارات الأصلية؛ وهي أكبر من الاستثمار نفسه؛ وهذا نظراً للديناميكية التي يحدث في كل الاقتصاد والقطاعات، من الاستهلاك، الإنتاج، التوزيع. وتسمى هذه الإضافة التي من شأنها زيادة الدخل في المستقبل أو "الإنفاق" بالحقن .[1]

[1] علي حافظ منصور، **"سياسة التجارة الخارجية"**، (القاهرة، دار الكتاب المصري، 1988)، ص ص 110-113.

وبما أن زيادة الدخل لا توجه كلها إلى الاستثمار، بل جزء منها يحتفظ به، وهو ما يعبر عنه بـ: "Fuite" ؛ ويترتب عنه سحب جزء من القوة الشرائية من تيار الإنفاق النقدي الكلي، مما يضاعف بدوره من الزيادة المتتالية في الدخل القومي من خلال أثر مضاعف.[1]

ويحسب المضاعف عن طريق إيجاد كل ميل من "الميل الحدي للاستهلاك". " « TMC » ، والميل الحدي للادخار « TMS » على أساس أن الادخار (S) يساوي الاستثمار Y=S+C، I=S

المضاعف بين العلاقة بين زيادة معينة في الاستثمار وبين الدخل الناجم عنها: Dy والمضاعف DI.

لدينا مضاعف الاستثمار $M_I = \frac{\Delta y}{\Delta I}$

لدينا معدل الحدي للادخار: $TMS = \frac{\Delta I}{\Delta y}$

ومنه: $M_I = \frac{I}{TMS}$

أي المضاعف هو مقلوب الميل الحدي للادخار، ومنه فإن المعنى هو أن المضاعف يتناسب عكسياً مع الميل الحدي للادخار؛ فإذا زادت نسبة التسرب في صورة المدخرات قل المضاعف وكلما قلت نسبة التسرب بأن أنفق جزء كبير على السلع والخدمات المحلية زاد المضاعف.

2- مضاعف التجارة الخارجية.

مع اهتمام الاقتصاديين بدراسة العلاقة بين تغيرات مستوى الدخل القومي وميزان المدفوعات؛ توصلوا إلى نظرية المضاعف في التجارة الخارجية ، وأساس مضاعف التجارة الخارجية أن الاختلال أو التغير يحدث في العلاقات الاقتصادية الدولية، ومنها على الأساس التجارة الخارجية، وتؤدي هذه التغيرات في الدخل إلى حدوث تغيرات في التجارة الخارجية (استيراد وتصدير).

في ظل اقتصاد مغلق، تتوقف الزيادة في الدخل على الإنفاق على الاستهلاك، كما يتوقف المضاعف على الميل الحدي للادخار؛ أما في ظل اقتصاد مفتوح أي وجود تجارة خارجية، فلا بد من إدخال كل من الصادرات والواردات على المضاعف. فالصادرات تعتبر مثل الاستهلاك المحلي تماماً، من حيث أنها حقن للدخل القومي إذ يترتب عنها زيادة قوة شرائية جديدة إلى تيار الإنفاق النقدي الكلي. فزيادة الصادرات تؤدي مثلاً إلى زيادة دخل المصدرين والمنتجين وإتباعهم، مما يؤدي إلى زيادة قدرتهم الشرائية. وطبقاً للميل الحدي للاستهلاك تحدث الزيادة المتلاحقة في الدخل القومي.

[1] عبد الله موساوي، **"مكانة التجارة الخارجية في استراتيجية التنمية، عرض حالة الجزائر"**،(رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002)، ص 44.

وتعتبر الواردات تسرباً مثل الادخار، لأنه يترتب عنه عدم توجيه جزء من القوة الشرائية تيار الإنفاق القومي الداخلي؛ وبه تسحب وهذا يضاعف من الزيادة اللاحقة في الدخل القومي، ورغم أن الواردات تعتبر إنفاقاً إلاّ أنه لا يحدث داخل الاقتصاد القومي بل على السلع الأجنبية، فهو يؤدي إلى زيادة تيار الإنفاق خارج البلاد تحصل على الواردات منه.[1]

2-1- مفهوم وشكل المضاعف في التجارة الخارجية.

نسمي المضاعف العدد الذي نضرب فيه "الحقن" ليعرف حجم الدخل الناتجة عن هذا الحقن.

$$dR = K^* dx$$

K : المضاعف، dx : المضعف، x : عنصر الحقن، **dR** : نتيجة الضرب.

ولدينا: $K = \frac{I}{S} = \frac{I}{I - C}$

في حالة وجود قطاع خارجي يجب إدخال الصادرات كحقن والواردات كتسرب

$$K = \frac{di + dx}{S + m}$$

m: الميل الحدي للاستيراد.

S: الميل الحدي للادخار.

وهي صيغة مبسطة للمضاعف في حالة وجود التجارة الخارجية.

المضاعف إذا هو: $K = \frac{I}{S + m}$

والمضعف هو: di+dx

مع التذكير أن الواردات والصادرات تحسب مجتمعة، الواردات سلبية والصادرات موجبة. [2]

2-2- أثر المضاعف على توازن المدفوعات:

يكون المضاعف إيجابياً في حالة تحقيق فائض في ميزانية المدفوعات؛ لأن الفائض يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، وعلى العكس، في حالة وجود عجز يكون المضاعف سلبياً، أي يؤدي إلى انخفاضات متتالية في الدخل القومي.

[1] علي حافظ إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 116-117.
[2] عبد الله موساوي، مرجع سابق، ص 45.

نستخدم فكرة المضاعف تفسيراً لتوازن ميزان المدفوعات، في حالة وجود فائض أو عجز، فيفترض أن دولة ما لديها فائض في الميزان التجاري بزيادة الصادرات على الواردات، ويترتب عن ذلك إحداث فائض في ميزان المدفوعات، كما أن الزيادة في الصادرات ستؤدي إلى زيادة حجم التشغيل في الصناعات؛ وبالتالي زيادة الدخول، وتنشيط الفروع الإنتاجية الأخرى بطلب إنتاجي واستهلاكي يرفع من مستوى إنتاجها. ويسود الاقتصاد القومي بصفة عامة زيادة في القوة الشرائية.

أما في حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات، نتيجة زيادة الواردات، فتحدث أثار عكس ما يكون في حالة وجود فائض حيث تسبب نقص الطلب على الإنتاج المحلي فتراجع هذا الأخير وتدهور القدرة الشرائية...، ويترتب عن هذه الانخفاضات المتتالية في الدخل القومي انخفاض الاستيرا د من الخارج، وهذا بدوره يغير بداية الطريق لاستعادة التوازن لميزان المدفوعات واستبعاد العجز، لكن عند مستوى رفاهية أقل.[1]

النتيجة إذن، هي أن الصادرات، أو الاستثمار، إذا زادت تؤثر على الدخل القومي تأثيراً مماثلاً، غير أن الأثر على ميزان المدفوعات – التوازن الخارجي – يختلف في حالة ما إذا كان المضاعف الذي يدرس تفاصيله هو مضاعف الاستثمار أو مضاعف التجارة، فإذا زاد الاستثمار يزيد الدخل القومي إذا كانت الزيادة الأولية في الصادرات لا في الاستثمار.

المطلب الثاني: التجربة الجزائرية في التنمية الاقتصادية

سوف نتطرق إلى ثلاث محاور رئيسية تتضمن النظريات المعتمدة لتفسير إستراتيجية التنمية التي ظهرت في شكل نموذجين مختلفين، اتجه النموذج الأول نحو التنمية و تنظيم اقتصادي من النوع السوفياتي، و اقترب النموذج الثاني من إستراتيجية التصنيع الذي اقترحها Rossenstein- Rodan في الأربعينات لبلدان أوربا الوسطى. و في الأخير سوف نرى أهم الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

الفرع الأول: استراتيجية التنمية خلال السبعينات

سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى البحث عن شروط تحقيق معدلات نمو مرتفعة للتشغيل و كذا للإنتاج الزراعي و الصناعي، الشرط الأساسي هو وضع صناعات مصنعة، التي تعرف بأنها:" تلك التي وظيفتها الاقتصادية الأساسية هي أن تسبب في محيطها، المعين و المحدد زمنياً تشابك نظامي لمصفوفة الفروع الصناعية و دوال الإنتاج بفضل وضع

[1] علي حافظ منصور، مرجع سابق، ص ص 118-121.

في متناول كامل الاقتصاد مجموعة الآلات الجديدة التي تزيد من إنتاجية العمل و تسبب إعادة هيكلة اقتصادية و اجتماعية للمجموع المعتبر، في نفس الوقت تحدث تغير في دوال السلوك من جانب هذا المجموع"[1]

حسب الأستاذ G.D.de BERNIS فإن نموذج الصناعات المصنعة يتضمن أربع فرضيات:

- يتطلب تحويل ذاتي.
- ضرورة وجود هيئات قوية التخطيط.
- ضرورة تطبيق سياسة صارمة حول الأسعار و الدخول.
- يتطلب إصلاح زراعي.

لقد اعتمدت الجزائر إستراتيجية التنمية على ثلاث مفاهيم أساسية هي: التصنيع و التوجه نحو الداخل و التكامل و كانت هذه المفاهيم نتيجة للآثار السلبية التي تعاني منها دول العالم الثالث كافة و لقد اتضحت معالم هذه الإستراتيجية من خلال تنفيذ المخططات الرباعية خلال الفترة 1970-1979 م.

1- المخطط الرباعي الأول1970-1973 :

اشتملت الفترة قبل 1969 بالتنظيم الاقتصادي المعتمد على إحتكارات الدولة، و شركات وطنية تغطي جميع القطاعات (مناجم، صناعات، نقل، تجارة، بنوك)، هذا التنظيم سمح بالقيام بتخطيط أكثر صرامة في قواعده. و هكذا بعد تجربة الخطة الثلاثية (1967-1969) انطلق انجاز الرباعي الأول 1970-1973 الذي يشكل البداية الفعلية لتطبيق أسلوب التخطيط في الجزائر، و هو بمثابة تجربة مفيدة في مجال تحسين أداة التخطيط.

من بين أهداف و اهتمامات هذا المخطط:

- تقوية و دعم بناء اقتصاد اشتراكي ;
- تشيد القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية بترجيح الاستثمار في الصناعة الثقيلة، و في تقويم المحروقات (البترول و غاز).
- تطوير المناطق الريفية لإحداث التوازن بينها و بين مناطق المدن.
- وضع تركيبة صناعية هامة و إكتمال تأسيس الهيئات العمومية.

فيما يلي جدول يوضح توزيع الاعتمادات المالية لمختلف القطاعات وفق المخطط الرباعي الأول:

جدول رقم (02):يوضح توزيع استثمارات المخطط الرباعي الأول من 1970–1973 بالأسعار الجارية.

القطاعات	الاعتماد المالي	الاستثمارات الفعلية
المحروقات	**4.57**	**9.78**
الصناعات الأساسية	**5.21**	**7.52**

[1] تواتي جمال، مرجع سابق، ص 78.

الصناعات التحويلية	**1.19**	**1.32**
المناجم والطاقة	**1.43**	**2.18**
مجموع الصناعة	**12.40**	**20.80**
تنمية وسائل الإنجاز في البناء والأشغال العمومية	**-**	**0.64**
السياحة	**0.70**	**0.78**
النقل	**0.80**	**1.13**
المواصلات السلكية واللاسلكية	**0.37**	**0.40**
التخزين والتوزيع	**-**	**0.29**
مجموع القطاع الشبه المنتج	**1.87**	**2.60**
الفلاحة	**2.92**	**2.94**
الصيد البحري	**0.12**	**0.07**
الري	**1.90**	**1.34**
مجموع الزراعة والري	**4.94**	**4.35**
شبكة النقل	**1.14**	**1.13**
السكن	**1.52**	**1.54**
التربية والتكوين	**3.31**	**3.04**
الاستثمارات الأخرى	**2.57**	**2.21**
مجموع الاستثمارات الأساسية	**8.54**	**7.92**
مجموع الاستثمارات	**27.75**	**36.31**

المصدر : محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر،(ج1،الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 1999)،ص 251.

من خلال الجدول يتضح انه اعتمدت استراتيجية التنمية خلال فترة المخطط الرباعي الأول على التصنيع، حيث بلغت الاستثمارات الفعلية في مجال الصناعة حوالي 20.80 % مليار دينار، أي ما يمثل نسبة 57% من مجموع الاستثمارات الفعلية.

أما بالنسبة للقطاع الزراعي، فقد خصصت لها 4.35 مليار دينار من الاستثمارات الفعلية، أي ما يعادل بنسبة 12% من المجموع، و هي نسبة قليلة بالمقارنة مع النسبة السابقة.

و نلاحظ أن مجموع الاستثمارات الفعلية زادت من 9.16 مليار خلال المخطط الثلاثي إلى 36.31 مليار دينار خلال المخطط الرباعي الأول، و هذا ما يعكس الانطلاق الفعلي في بناء النسيج الصناعي.

2- المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 :

جاء المخطط الرباعي الثاني ليواصل تنفيذ المنهجية التي كان يعتمد عليها المخطط الرباعي الأول، أي دائما ترجيح الاستثمار للصناعة الثقيلة و تقويم المحروقات. و خلال هـ ذا المخطط تمت إعادة هيكلة القطاع الفلاحي في شكل إصلاح زراعي، و تدعيم للبنية التحتية.

في سنة 1976 م، تمت المصادقة على " ميثاق الوطني" الذي أعطى إمتياز لتنمية قطاع المحروقات قصد الزيادة في تصديرها، كما ورد في هذا الميثاق الحديث عن الصناعة المعتمدة على التكنولوجيا المتطورة بإقامة الصناعات الأساسية التي تشكل دعامة التصنيع الحقيقي كما تشكل أحد الشروط اللازمة لضمان الاستقلال الصناعي.

تمثلت الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي يرمي إليها هذا المخطط في:[1]

- زيادة الإنتاج الداخلي الإجمالي بـ 46% طول فترة تنفيذ المخطط، أي بمعدل 10% سنوياً؛
- تحسين مستويات المعيشة للسكان، و ضمان توزيع عادل للدخل؛
- رفع المستوى الثقافي و التقني؛

أما بالنسبة لتوزيع الإعتمادات المالية على الاستثمارات في هذا المخطط فهي موضحة في الجدول أدناه:

جدول رقم(03): يوضح توزيع استثمارات المخطط الرباعي الثاني من 1974-1977 بالأسعار الجارية.

القطاعات	الاعتماد المالي	الاستثمارات الفعلية
المحروقات	**19.5**	**36.00**
الصناعات الأساسية	**21.86**	**28.46**
الصناعات التحويلية	**4.01**	**5.07**
المناجم والطاقة	**2.63**	**4.62**
مجموع الصناعة	**48.00**	**74.15**
تنمية وسائل الإنجاز في البناء والأشغال العمومية	**2.73**	**3.45**
السياحة	**1.24**	**1.24**
النقل	**5.27**	**5.27**
المواصلات السلكية واللاسلكية	**2.32**	**2.32**
التخزين والتوزيع	**1.39**	**1.39**
مجموع القطاع الشبه المنتج	**10.50**	**10.22**
الفلاحة	**12.00**	**5.58**
الصيد البحري	**0.12**	**0.09**

[1] كماسي محمد الأمين: **"دراسة و تحليل الإنفاق العام في الجزائر لفترة 1970-2000 باستخدام طرق التحليل العاملي"** ، رسالة ماجستير، غير منشورة، 2001-2002، جامعة الجزائر،ص 52.

الري	**4.60**	**2.97**
مجموع الزراعة والري	**16.72**	**8.51**
شبكة النقل	**3.09**	**2.66**
المناطق الصناعية و الحالة الجوية	**0.70**	**0.57**
السكن	**8.30**	**8.55**
التربية والتكوين	**9.95**	**5.95**
الاستثمارات الأخرى	**10.23**	**6.77**
مجموع الاستثمارات الأساسية	**32.27**	**24.50**
مجموع الاستثمارات	**110.22**	**121.23**

المصدر : محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق،ص 251.

من خلال الجدول يتضح أن الصناعة استحوذت على النصيب الأكبر من الاستثمارات، حيث بلغت 75.28% من مجموع الاستثمارات الفعلية، و احتلت صناعة المحروقات الأولوية في هذا القطاع لنسبة 47 % من الاستثمارات الفعلية الموجهة لقطاع الصناعة، إلا أن هذا الامتياز الممنوح لتنمية قطاع المحروقات أدى بسرعة لظهور عدة اختلالات:[1]

- زراعة منكمشة و ندرة في المواد الغذائية.
- صناعات خفيفة جد قليلة و ظهور ندرة في المنتوجات الصناعية ذات الاستهلاك العريض (ظهور اقتصاد تحكمه الندرة و السوق السوداء).

الفرع الثاني: إستراتيجية نمو المتوازن 1980-1989 :

تشمل هذه المرحلة المخططين الخماسيين الأول و الثاني (80-89)، و تعتبر هذه المرحلة مرحلة مراجعة التوجهات الاقتصادية، أي مرحلة التراجع عن استراتيجيه النمو غير المتوازن إلى إستراتيجية النمو المتوازن و السبب في ذلك الوضعية الاقتصادية عاشتها ،و تتجلى هذه المراجعة في إعادة ترتيب أولويات التنمية.

خلال 1979-1980 الوزير المكلف بالتخطيط نشر وثيقة متعلقة بالتطلعات العشرية بين أول الفرضيات المتعلقة بالمحيط، الذي يفترض أنه يدور فيه عمل السلطات العمومية، هذه الفرضيات هي:[2]

[1] أحمد هني، **"اقتصاد الجزائر المستقلة"**، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991)،ص 27.

[2] H. BINISSAD، **"Algérie Restaurations et Reformes Economiques"**, (Alger, UPU، 1994) ، P06.

- الاقتصاد العالمي يتميز بالتضخم، التقلبات في أسواق الصرف، اشتداد المنافسة و إعادة الهيكلة للأنظمة الإنتاجية.
- الاستهلاك المتوسط العائلي، الذي يستدعي أن يتطور نحو المنتجات المصنعة على حساب المواد الاستهلاكية الأساسية.
- الاقتصاد الوطني أصيب باختلالات كبيرة، نتجت عن نموذج التنمية الاشتراكي خلال السنوات 15 الأخيرة و توجهاته التكنولوجية.
- تزايد الخاصية الرأسمالية للاستثمارات العمومية، و هذا راجع لتراكم المديونية الخارجية.

في هذه الظروف الوطنية و الدولية، تم اقتراح نموذج تنمية جديد يرتكز أساساً على توزيع أكثر توازناً للاستثمارات بين مختلف القطاعات الإنتاجية و غير الإنتاجية.

هذا النموذج يكون أقل من حيث نسبة رأس المال بالمقارنة مع نموذج الصناعات المصنعة، و يفترض فيه:

- أن يخلق سنوياً المزيد من مناصب الشغل لامتصاص اليد العاملة الإضافية.
- أن يقلص حجم المديونية الخارجية.
- أن يضمن تغطية أحسن لاحتياجات الاستهلاك.

و في ما يلي سنحاول التعرض لبقية المخططات التنموية الممتدة بين الفترة 1980-1989 التي يصفها المحللون الاقتصاديون، بأنها فترة اختلال الاقتصاد الجزائري بسبب أزمة النفط لسنة 1986، كما أنها فترة التخلي عن أيديولوجيات النهج الاشتراكي، و التوجه نحو الانفتاح و الاندماج في الاقتصاد العالمي.

1- المخطط الخماسي الأول 1980-1985 :

إن المخطط الخماسي الأول قد وضع على أساس تقسيم المرحلة السابقة التي وسعت قواعد الاقتصاد و الاستجابة الفعلية للاحتياجات الاجتماعية (التشغيل، التربية، الاستهلاك) و لقد حددت أهداف هذا المخطط في ما يلي:[1]

- التحكم في التوازن و تقليص الديون.
- دعم التكامل الاقتصادي.
- تدارك تأخر بعض القطاعات، و تدعيم الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات.

[1] الجزائر، الدليل الاقتصادي و الاجتماعي، الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار، الجزائر، 1989، ص 71.

- إعادة شروط التنمية المستقبلية للاقتصاد.
- تكييف بنية الاستثمارات القطاعية بصفة تضمن تغطية الاحتياجات الاجتماعية السياسية.

إن الإصلاحات التي شهدتها المرحلة شملت جميع القطاعات النشاط الاقتصادي، و تمثلت في إعادة الهيكلة و استقلالية المؤسسات، و كذلك منح الأهمية للقطاع الخاص حتى يمكن الاقتصاد الجزائري من الخروج من ركوده، و فيما يلي سنتطرق إلى أهم هذه الإصلاحات.

1-1- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية :

تعود أسباب إعادة هيكلة المؤسسات العمومية إلى:[1]

- ضعف استغلال الطاقات الواسعة لدى المؤسسات العمومية، و عدم تحقيق الوفرات الاقتصادية التي من المفروض تحقيقها في الصناعات الثقيلة و المتكاملة؛
- نقص التحكم في التكنولوجيا و تسيير المؤسسات؛
- ضعف و صعوبة المراقبة المالية و التسيير سواء من إدارة المؤسسة أو من الهيئات المركزية؛
- ضعف كفاءة من التسيير و عدم الانسجام في إمكانيات التدخل عند الاضطرابات؛
- أدى عدم التخصص إلى عدم وضوح إستراتيجية اختيار المشاريع و الاستثمارات؛

لقد تم تحويل عملية تطبيق إعادة الهيكلة إلى نوعين من اللجان المكلفة بذلك، النوع الأول تم تنصيبها بتاريخ 1980/11/15، و هي اللجنة الوطنية لإعادة الهيكلة، أما النوع الثاني فهي لجان وزارية تم تنصيبها حسب تقدم عملية إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية، و لقد كانت تهدف عملية إعادة الهيكلة المقترحة في هذا المخطط إلى تحقيق ما يلي:[2]

- إدخال المزيد من المرونة بهدف تخصص المؤسسات، و الفصل بين مهام الإنتاج و التوزيع و تقليص حجمها؛
- تعزيز وسائل التخطيط قصد تلبية الحاجات الاجتماعية المتزايدة؛
- إجراء التطهير المالي ووضع مخططات الإنتاج و العقود بين المؤسسات قصد تخطيط مبادلاتها؛
- اعتماد اللامركزية قصد ترقية الاقتصاد المحلي؛
- تم إعادة هيكلة أولى مؤسسات القطاع العام سنة 1983 م، حيث تقرر تقسيم الشركات الكبيرة إلى عدد من الشركات العمومية أصغر و أسهل إدارة و أكثر تخصصاً، و شملت هذه العملية 300 مؤسسة خلال الفترة (80-84) أعيدت هيكلتها عضوياً، و اتخذت عدة تدابير لتجسيد استقلاليتها في الميدان.

1-2- إعادة توجيه بارز لتركيبة الاستثمارات على حساب القطاعات الإنتاجية:

[1] ناصر دادي عدون، **" اقتصاد مؤسسة"**، (دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998)، ص 183.
[2] كماسي محمد الأمين: مرجع سابق، ص 61.

ابتداءاً من سنة 1980 ظهر هناك تراجع مستمر لمعدل الاستثمار، الذي أصبح يدور في حوالي 33% ثم بعد سنة 1985 انخفض إلى مادون 30% كما زاد الاستهلاك العائلي إلى 20% و ابتداءاً من 1984 أصبح معدل نمو الاستهلاك حوالي 10%.

بالموازاة مع التعبير الذي حدث في معدل الاستثمار، هيكلة الاستثمارات تغيرت أيضا، و على حساب القطاع الصناعي، كالزراعة و الري، و خاصة البنية الأساسية للاقتصاد التي استفادت من إعادة توجيه مصادر التراكم.

الجدول التالي يوضح بعض المؤشرات خلال هذه المرحلة

جدول رقم (04): يوضح تطور بعض المؤشرات 1980-1986 بالمليار دينار بالأسعار الجارية.

السنوات	1980	1981	1985	1986
الناتج الداخلي الخام	162.51	191.47	291.00	296.55
استهلاك العائلات	70.18	87.18	139.72	156.41
الاستثمار الكلي	63.51	70.84	96.77	99.33
معدل نمو الاستهلاك	%20	%24.22	%11.03	%11.94
معدل الاستثمار	%39.08	%33.18	%33.18	%33.49

Source: The word tables 1991 edition Op.cit,P85.

الجدول التالي يوضح أهم تغيرات الحاصلة في هيكلة الاستثمارات حسب القطاعات تطور حصص الاستثمار من 1980 إلى 1984.

الجدول رقم (05): يوضح الاستثمارات.

	1980	1984
الزراعة	%3	%4
الصناعة	%56	%24
بنية أساسية	%70	%55
بنية أساسية اقتصادية	%7	%15
بنية أساسية اجتماعية	%19	%31

Source : A. Benbitour, l'expérience Algérienne de développement, 1962-1991, (Alger, T.E/ISGP éditions, 1992),P20.

عند مستوى هيكلة الاستثمارات، حصة الصناعة انخفضت من 56% إلى 24% (1980-1984) و هذا لصالح البنية الأساسية الاقتصادية التي ارتفعت من 7% إلى 15 % ، و البنية الأساسية الاجتماعية التي ارتفعت هي كذلك من 19% إلى 31% ،حصة الزراعة استقرت في حدود 3-4 %.

إذن حدث تغير جذري سواء عند مستوى تخصيص الاستثمارات أو عند مستوى تركيبها، و هذا ضمن الإستراتيجية الجديدة للتنمية التي تم إتباعها و التي تتجه كثيراً إلى البحث عن نمو متوازن للاقتصاد الوطني.

2- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) :

يعتبر هذا المخطط امتداد لسابقه، و هو آخر المخططات التنموية في ظل التسيير الاشتراكي للاقتصاد، إذ تمثلت التوجهات الأساسية له فيما يلي:[1]

1- التوجه للسوق الوطنية و إعطائُه الأهمية كفاءة ارتكاز للتنمية الاقتصادية في المدى المتوسط.

2- التمويل الذاتي للاستثمارات من طرف المؤسسات، و الإنقاص من اعتمادها على فروض الدولة في تمويل استثماراتها.

3- تقليص حجم التضخم و تشجيع الادخار، عن طريق كبح الاستهلاك العائلي الذي تطور بسرعة كبيرة في السنوات الأخيرة أكثر من الإنتاج.

4- يجب على المؤسسات العمومية و القطاع الخاص أن تساهم أكثر من الماضي لتحقيق برامج استثمارية خصوصاً في قطاع البناء و الأشغال العمومية التي تشكل 50% من القيمة الإجمالية لبرامج الاستثمارات العمومية.

5- تدعيم المشاريع الكبرى، التي يمكن لها أن تخلق نوعاً من التكامل الصناعي، و ترقية الصادرات، خصوصاً قطاعات التنمية و الصناعات الغذائية و مواد البناء، إضافة لتطوير المقاولة من الباطن التي تعتبر الركيزة الأساسية للربط بين القطاع العام و القطاع الخاص.

قد حدثت خلال مرحلة تنفيذ هذا المخطط أزمات حالت دون إتمامه، الأولى خارجية، بسببها انخفاض أسعار البترول سنة 1986 و الثانية داخلية نجمت عن توترات الاجتماعية لسنة 1988، مما جعل السلطات السياسية تعيد النظر في السياسات المتبعة.

بلغ حجم الاستثمارات المتوقعة لهذا المخطط 550 مليار دينار جزائري، أي بزيادة 37.50% على المخطط الأول، و لم يبلغ الإنجاز إلا نسبة 84%.

[1] محمد زوري,**"استراتيجية التنمية و اشكالية التشغيل"** ، دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستيرغير منشورة ،1998, جامعة باتنة ،ص 94.

نظراً لانهيار أسعار البترول سنة 1986 م، أدى إلى انخفاض إيرادات صادرات المحروقات حيث سجلت انخفاض بـ 39% سنة 1989، و 31% لسنة 1987، 42% لسنة 1988 مقارنة بالمستوى الذي كانت عليه لسنة 1985 مثلما م يظهر في الجدول التالي:

جدول رقم (06): يوضح تطور الصادرات من سنة 1985 إلى 1988.

	1985	1986	1987	1988
إجمالي الصادرات	**13034**	**8066**	**9029**	**7830**
صادرات المحروقات	**12826**	**7870**	**8816**	**7433**
نسبة الانخفاض		**%39**	**%31**	**%42**

Source: The word tables 1991 edition Op.cit,P87**.**

إن هذا الانخفاض في حصيلة صادرات المحروقات، التي تمثل أكثر من 95% من إجمالي الصادرات، أدت في نفس الوقت إلى انخفاض **موازي** للواردات، إجمالي الصادرات انخفضت من 68.63 مليار دينار سنة 1985 إلى 38.71 مليار لسنة 1986 ، بالمقابل انخفضت الواردات من 59.35 مليار دينار لسنة 1985 إلى 50.80 مليار دينار سنة 1986 ثم إلى 39.86 مليار دينار لسنة 1987، استهلاك العائلات انخفض من 156.41 مليار دينار سنة 1986 إلى 154.88 مليار دينار سنة 1987، كذلك إجمالي الاستثمار انخفض من 99.33 مليار دينار سنة 1986 إلى 93.88 مليار دينار سنة 1987 الناتج الداخلي الخام انخفض هو كذلك من 312.71 مليار دينار سنة 1987 إلى 306.97 مليار دينار سنة 1988 حسب الجدول رقم (06).

جدول رقم(07): تطور بعض المتغيرات الكلية من 1985–1989 بالمليار الدينار بالأسعار الجارية

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989
الناتج الداخلي الخام	291.60	296.55	312.71	306.97	363.90
الصادرات	68.63	38.71	45.83	49.81	76.50
الواردات	56.35	50.80	39.89	51.13	76.30
استهلاك العائلات	139.72	156.41	154.88	162.56	194.60
إجمالي الاستثمار	96.77	99.33	93.88	96.20	112.60

Source : The wore tables 1991 Op.cit P85

لقد واجهت السلطات العمومية هذه الوضعية الجديدة بتبني إصلاحات شاملة مست جميع القطاعات:

- خوصصة القطاع الزراعي.
- إلغاء احتكار التجارة الخارجية فيما يخص التموين بعناصر الإنتاج.
- إعادة تنظيم التجارة الخارجية.
- إصلاح النظام البنكي و النقدي.
- إصلاحات تشريعية و تنظيمية تتعلق بالاستثمار الخاص.
- الإصلاح المالي المحلي.
- لا بد من اعتماد على سياسة فعالة لسعر الصرف، من اجل التطبيق التدريجي لميكانزمات اقتصاد السوق.

الفرع الثالث: مسار الإصلاح الاقتصادي بعد سنة 1989

عقب أزمة 1988 انتهجت الجزائر عدة إجراءات وإصلاحات، تدعو نحو الانفتاح الاقتصادي، وكان هذا التوجه مدعوما ببرنامجين مع صندوق النقد الدولي سنة89و91.ينطويان على إجراء تعديلات في الاقتصاد.

1-اتفاق الاستعداد الائتماني: ويشمل على اتفاقيين.

* اتفاق STAND BY في 30-05-1989 مع صندوق النقد الدولي، والتزمت بتحقيق الشروط التالية:

1- إتباع سياسة نقدية حذرة وأكثر تعقدا، حيث لا بد من وضع لكل تدخل إداري في القطاع المالي والمصرفي عن طريق تكفل البنك المركزي بتسيير النقد والقرض، وإنشاء مجلس النقد والقرض الذي كان بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسات الائتمان، والنقد الأجنبي والدين الخارجي والسياسة النقدية.

2- تقليص العجز الميزاني، بإحداث تحول الجاري من عجز 3 % من إجمالي الناتج المحلي سنة 1988 إلى فائض نسبته 6 %من إجمالي الناتج المحلي سنة.1991

3- تعديل سعر الصرف.

4- اتجاه نحو تحرير الأسعار قصد ضمان المنافسة في الأسواق.

وقد تعذر إتمام تنفيذ برنامج الصندوق النقد الدولي سنة1991 لعدة أسباب منها:[1]

- م يتحقق جزء من التمويل الخارجي المخطط لسنة 1991، مما أدى إلى انكماش الواردات بنسبة تزيد عن 20 %، ثم هبوط الإنتاج في قطاعي الصناعات التحويلية والبناء؛
- لم يحض البرنامج بالإجماع بين الشركاء الاجتماعيين، لان تخفيض أسعار الصرف أدى إلى الإضرار بعملياتهم بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج المستوردة مع عدم قدرتهم على نقل الزيادة في الأسعار إلى الأسواق المحلية؛

[1] كماسي محمد الأمين، مرجع سابق، ص 65.

- رفض السلطات لإعادة جدولة الديون الخارجية، مما حد من حجم التمويل الاستثنائي للبرنامج؛

وقد تضمن الاتفاق الثاني STAND BY في 03-06-1991 الشروط التالية:

1- تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

2- تحرير التجارة الخارجية من خلال التراخيص بالاستيراد بدون دفع ورفع جميع القيود.

3- تحرير الأسعار حيث تصبح خاضعة لقانون العرض والطلب.

4- الحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور، وخفض النفقات العامة.

5- خوصصة المؤسسات الاقتصادية عن طريق خوصصة الملكية أو خوصصة التسيير.

6- إصلاح النظام الجمركي والضريبي.

2- برنامج التعديل الهيكلي (22 ماي 1995-21 ماي 1995):

يعقب برنامج التعديل الهيكلي أساسا أزمة المديونية، مع تزايد الصراع السياسي. والهدف منه هو إعادة إقرار التوازنات الكلية الاقتصادية، وتحرير الهياكل الاقتصادية، وإعادة جدولة الديون الخارجية. ولقد تم عقد أول اتفاق التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي في افريل 1994. تبعه بعد ذلك اتفاق تستفيد الجزائر من خلاله تسهيلات الصندوق المحددة لمدة ثلاث سنوات ابتدءا من ماي 1995.

ولقد كانت الأهداف الرئيسية لبرنامج التعديل الهيكلي لسنة 1994:

1- رفع معدلات النمو الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القواعد العاملة، وخفض البطالة تدريجيا.

2- الإسراع في تحقيق التقارب بين التضخم السائد في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية.

3- خفض تكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي على القطاعات السكانية الأكثر تضررا.

4- استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الاجنبي.

تمت عملية إعادة الجدولة الأولى مع نادي باريس في شهر ماي 1994، تم بموجبه إعادة جدولة 4،4 مليار دولار على مدى 16 سنة، منها 4 سنوات اعفاء من دفع خدمة الديون.

تقدمت في شهر جويلية سنة 1995 للمرة الثانية أمام نادي باريس، ولأول مرة أمام نادي لندن قصد إعادة جدولة ديونها الخاصة، وقدرت مبالغ الديون المعادة جدولتها في إطار الاتفاقين 07 ملايير و 3،2 مليار على التوالي.وعليه قدرت المبالغ الكلية التي أعيدت جدولتها بـ 14،6 مليار دولار، ويصل هذا الرقم إلى 20 مليار دولار، إذ أضيفت له التموينات الاستثنائية المقدمة من طرف الهيئات المتعددة الأطراف.[1]

3- برنامج التصحيح الهيكلي (افريل 1995 – مارس 1998) :

[1] كماسي محمد الامين، مرجع سابق، ص 75.

أنهت الجزائر في سنة 1998 تنفيد بنود آخر اتفاقية وقعتها مع صندوق النقد الدولي "FMI". ولقد تركزت أهداف هذه الإصلاحات على إنعاش الاقتصاد الوطني واستقراره مع المحافظة على مستو التشغيل الدائم بالإضافة إلى مواصلة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية، ومواصلة التحرير الاقتصادي.

ولقد حرصت السلطات المركزية على توفير كل الوسائل الممكنة لتحقيق النمو الاقتصادي وهذا عن طريق تحقيق مايلي:

– الاستعمال الامثل للجهاز الإنتاجي وتحسين المردودية مع تشغيل كل القطاعات الإنتاجية، وبخاصة قطاعات الصناعة والزراعة والبناء، والعمل على توفير التموين الدائم بعيدا عن خطر التقلبات والصدمات الداخلية و الخارجية.

– الاستقرار الدائم مع تضخم معقول يمكن مراقبته، وهذا يتطلب اللجوء إلى مصادر تموين تعتمد على الادخار و إلغاء التمويل النقدي التضخمي.

كما ركزت على تحرير التجارة الخارجية عن طريق تسهيل نظام الدفع ونظام الصرف من خلال:

- الحد من القيود و البيروقراطية المرفوضة على الاستيراد، والتدخل المباشر للسلطات العمومية.
- العمل على جعل الدينار قابل للتحويل، بالإضافة إلى تخفيض الحماية الجمركية بهدف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي و نماذجه

المطلب الأول: طبيعة و مقاييس النمو الاقتصادي

الفرع الأول: النمو الاقتصادي وطبيعته.

1- مفهوم النمو الاقتصادي :

يشار إلى النمو الاقتصادي إلى تل ك الزيادة المتتابعة، على فترة طويلة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي الحقيقي.

ويرى Simon Kuznets أن هناك تصورين لنمو احدهما كمي و الآخر نوعي:

- النمو بالتصور الكمي:هو "الزيادة الدائمة للسكان و الناتج للفرد".

– أما التصور النوعي، فيعرفه كما يلي:" هو التوسع في جهاز الإنتاج– بالمعنى الواسع للكلمة – الذي يرتكز على التطبيق الدائم للعلم، أي جهاز منظم من المعارف المتحكم فيها".

كما يعرف[1] النمو الاقتصادي:" بحدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، أو إجمالي الدخل القومي لما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد الدخل الحقيقي ". على أن تكون:

أ –تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، " **التنمية الاقتصادية"**، (الإسكندرية، الناشر قسم الاقتصاد، 2000)، ص51.

ب–أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.

ج– أن تكون الزيادة على المدى البعيدة.

ويعرف كذلك على أنه:" الزيادة المتواصلة على فترة طويلة للكميات المعتبرة، و التي تواصلها يستلزم تحولاً في الهياكل الاقتصادية".[1]

بصفة عامة، يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المتتابعة في الفترة الطويلة للكميات المعبر عنها بحيث هذا التتابع يتضمن جوهريا تعديلات في الهياكل الاقتصادي. و بهذا المعنى يختلف عن مفهوم التنمية الاقتصادية، التي تشير إلى ذلك التحول العميق للبنيات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للمجتمع و كتغير شامل في تنظيم الإنتاج و التوزيع و في الاستهلاك.

من جهة أخرى، التنمية يمكن أن نفهم بأنها مجموعة التغيرات الملاحظة في النظام الاقتصادي و في نوع التنظيم الذي يؤثر في النمو.

في نفس المعنى جاء ولنسكي" J.Waltisky"[2] بتعريف شامل لتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى التفرقة بين التنمية والنمو الاقتصادي، فيقول : " أن التنمية الاقتصادية بالنسبة للاقتصاديين تعني قبل كل شيء النمو الاقتصادي، أي ازديادا إجماليا في إنتاج السلع والخدمات بمعدل أسرع من نمو السكان. في حين التنمية الاقتصادية بالنسبة للبلدان النامية لا تعني النمو الاقتصاد ي فقط، إنما تعنى اللحاق بالدول المصنعة و استبدال العمل البشري المرهق بالآلات والتكنولوجيا، والقضاء على الجوع والمرض...، و التحول من إنتاج سلعة واحدة، أو منتجات أولية قليلة و تطوير الصناعة، و تحقيق الاستقلال الاقتصادي الوطني".

في الأخير يمكن القول: أن التنمية شيء شامل والنمو جزء منها. وجوهر التنمية إنما هو الجانب الاقتصادي، فالفائض الاقتصادي ينتج من تغيير الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية.و بالتالي تحسين مستويات معيشة السكان و تحقيق الرفاهية. ومن هذا يتبين لنا أن النمو الاقتصادي هو جوهر وأساس التنمية، بشرط أن يكون متواصلا.

2- طبيعة النمو الاقتصادي:

[1] J.Phartin, **"histoire et analyse économique de la révolution industrielle au système de l'économique monde"**, paris : éd.Ellipse-1992 P 35.

[2] إسماعيل شعباني، **"مقدمة في اقتصاد التنمية"**، (الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع 1997)، ص ص 53-54.

إن التطلع لزيادة في معدلات النمو الاقتصادي، بمعنى تحقيق الزيادة و التوسع في جهاز الإنتاج والإنتاج السلعي، يتوقف على عدة طرق متبعة أهمها:

– استغلال الموارد العاطلة وغير مستخدمة في عمليات الإنتاج، وهنا يمكن توظيف هذه الموارد للعمل في حقل الإنتاج، وتحقيق الزيادة المستهدفة فيما يتم إنتاجه من سلع.

– يمكن برمجة نوبات عمل إضافية أو تشغيل قوة العمل الحالية أوقات إضافية، الأمر الذي يترتب عنه تحقيق المزيد من إنتاج السلع بنفس القدر من الموارد المتاحة.

– يمكن تحفيز العمال في المختلف ميادين الإنتاج، ودفعهم إلى العمل بجدية أكثر، م ن خلال نظام ملائم للحوافز الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجيتهم، وبالتالي زيادة الإنتاج من السلع بالقدر المطلوب.

– بلإمكان زيادة الآلات و المصانع، وبالتالي تحقيق زيادة في الناتج من السلع.

– اكتشاف تقنيات جديدة في عملية الإنتاج تسمح بالحصول على المزيد السلعي بنفس القدر من المدخلات.

إن إتباع الطرق الثلاث الأولى، يقودنا إلى تحقيق نمو اقتصادي على المدى القصير؛ حيث يمكن أن تستخد م في تحقيق الزيادة السريعة في الناتج. ولكن المكاسب التي يحصل عليها المجتمع من خلال استخدام الموارد غير الموظفة من قبل في عمليات الإنتاج، أو من خلال إطالة ساعات استخدام الموارد الموظفة فعلا، أو من خلال القيام بالأعمال في حقل الإنتاج بجدية أكثر و أعظم جودة. هي بطبيعة الحال مكاسب تعود بالفائدة على المجتمع الاقتصادي وإنما في النطاق المحدود؛ أي تحقيق عملية النمو تقف بالضرورة عند حد لا يمكن تجاوزه عمليا. وأن تحقيق أية زيادة في الناتج من السلع و الخدمات يصبح صعبا. في المقابل نجد أن الطريقتين الباقيتين يعد استثمار طويل المدى، الذي يعبر عن الزيادة التراكمية والمستمرة في الناتج من السلع والخدمات.

من أهم مميزات النمو الاقتصادي أنه **ذو طبيعة تراكمية**، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها فإن الفجوة بين المستويات المعيشية في كل منها تتسع بشكل متزايد. وعلى النقيض من ذلك، فلو أن دولة ما أقل كفاءة من دولة أخرى في تخصيص مواردها الإنتاجية بين أوجه النشاط المختلفة، فسوف لا تتسع الفجوة بين دخليهما القوميين، رغم أن هذا التفاوت في الكفاءة. لنفرض أن الدولة (أ) تستخدم مواردها بكفاءة أقل بنسبة 5 % من كفاءة استخدام موارد الدولة (ب)، وعلى هذا الأساس فإن الدخل القومي الحقيقي للدولة(أ) سوف يكون أقل دائما من الدخل الدولة (ب) بنسبة5 %؛ إذا حدث أن الدولتين تبدآن عند نفس مستوى الدخل. لنفرض الآن الدولة (أ) تستخدم مواردها بحيث تنمو بمعدل أسرع من معدل نمو الدولة (ب) بنسبة 5 % فإن الفجوة بين دخلي هاتين الدولتين سوف تتسع بتزايد. وهنا إذا حققت الدولة(ب) معدل النمو ب 6 % سنويا بينما الدولة (أ) تحقق معدلا للنمو يبلغ6.3 %، فإن دخل الدولة(أ) سوف يكون عند مستو أعلى نسبة 3 % من مستوى دخل الدولة (ب) في

عشر سنوات، وبنسبة 16 % في خمسين سنة، وبنسبة 100 % في 230سنة. وهذه الآثار طويلة الأجل للفروق في المعدلات النمو، وفقا لأرقام افتراضية من الناحية النظرية، وهي توحي بالطبيعة التراكمية للنمو[1].

3- مصادر النمو الاقتصادي :

يمكن تحقيق النمو الاقتصادي من خلال مصدرين [2]، إما من خلال التقدم الفني، أو من خلال نمو عناصر الإنتاج. ويؤثر كل منها على وضع وشكل منحني إمكانيات الإنتاج.

3-1- التقدم الفني:

يعمل التقدم الفني علي تغيير الطريقة الإنتاجية المستخدمة، حيث يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج باستخدام نفس القدر من المداخلا ت من عناصر الإنتاج، أو استخدام قدر أقل منها لإنتاج نفس القدر من المخرجات عند عناصر الإنتاج السائدة.وعلى افتراض وجود عنصريين للإنتاج رأس المال والعمل نجد أنه يوجد أنواع من التقدم الفني :

- تقدم فني موفر لعنصر العم ل، حيث يؤدي إلى تقليل المستخدم من عناصر الإنتاج، ولكن بانخفاض اكبر لعنصر العمل.
- تقدم فني موفر لرأس المال، وهذا بتخفيض أشد لعنصر رأس المال مقارنة مع عنصر العمل.
- تقدم فني موفر لمدخلات الإنتاج من عنصريه.
- التقدم الفني من خلال نمو عناصر الإنتاج، بزيادة المتاح منها (العمل ورأس المال).

3-2- نمو عناصر الإنتاج:

يشير إلى زيادة المتاح من هذه العوامل، العمل ورأس المال وبقية العناصر الأخرى م ن موارد طبيعية، الأر ض رأس المال البشري... الخ. فرصيد رأس المال قد يزيد من خلال زيادة رصيد المجتمع من الآلات، ع ن طريق تيار إنفاق الاستثماري الخاص أو الحكومي، وطني أو الأجنبي.

قوى العمل تزيد منه كما ونوعا، من خلال التكوين والتعليم.... الخ. وكما أوضحنا من قبل تكون الزيادة متناسبة أو متفاوتة بين عنصريين؛ وهذا ما يؤثر بدوره على النمط وحجم الإنتاج. إذ يزيد الإنتاج المتوفر بكثرة وبأقل تكلفة، أو النقل يزيد بالنمط الذي يتطلب عنصر الإنتاج المتوفر بكثرة و بأقل تكلفة، ويقل بنمط الذي يتطلب العنصر الأقل وفرة.

---

[1] تواتي جمال، مرجع سابق، ص.6

[2] سيد عابد محمد، **"التجارة الدولية"**، (الإسكندرية، مطبعة الإشعاع، 1999)، ص ص 192-196

الفرع الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي

على الرغم من وجود فروق واضحة بين كل من النمو والتنمية، فإنه ا كثيرا ما تستخدم كمفردات بسب ما تشمله من عناصر مشتركة. ولعل ما يعنينا تحت هذا العنوان، هو الوسيلة التي عن طريقها نتعرف على ما يحقق ه المجتمع من التقدم أو النمو أو التنمية. أي ما هي الوسائل التي يمكن عن طريقها قياس درجة النمو الاقتصادي في دولة ما ؟.

توجد ثلاثة معايير رئيسية لقياس النمو:[1]

أولا: معايير الدخل.

ثانيا: معايير اجتماعية.

ثالثا: معايير هيكلية.

و سنتناول هذه المعايير تبعا فيما يلي:

1 - معايير الدخل :

تعتبر مقاييس الدخل أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس النمو و درجة التقدم الاقتصادي.و يمكن أن نقسمها إلى ثلاث مؤشرات كما يلي:

1-1– الدخل القومي الكلي :

يمكن قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي، و يعرف على انه إجمالي الدخول المكتسبة من إنتاج السلع و الخدمات في الدولة خلال سنة.كما يعرف على أنه عبارة عن مجموع السلع والخدمات النهائية التي أنتجها المجتمع غير مشتملة على السلع الوسطية (وهي السلع التي تستخدم في إنتاج السلع أخرى).

يقاس نصيب قطاع ما أو أحد مكونات الناتج القومي الإجمالي، مث ل الصناعة أو الزراعة بالقيمة المضافة التي أسهم بها هذا القطاع، وتشير القيمة المضافة إلى الإضافة إلى قيمة الناتج من مرحلة معينة من الإنتاج[2] .

إلا أن المقياس لا يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب، وذل ك لأن زيادة الدخل(أو نقصه) قد يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية). فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر،

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 65.

[2] طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفي، **"اقتصاديات التنمية"**، (الرياض، دار المراجع للنشر ، 1995)، ص86.

[2] PIB / Population .

ونقص الدخل القومي لا تعني تخلقا اقتصاديا عند انخفاض السكان بمعدل أكبر، وبالتالي يمكن قياس النمو الاقتصادي على أساس عدد أفراد البلد.[1]

1-2- الدخل القومي الكلي المتوقع:

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع، وليس الدخل الفعلي. فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية، كما يتوفر لها الإمكانيات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من التقدم فني.[2]

1-3- معيار متوسط الدخل الفردي :

يعتبر متوسط الدخل الفردي، أحد المؤشرات الهامة لدى الكثير من المفكرين، شأنه شأن الدخل الوطني. فإذا كان متوسط الدخل الفردي مرتفعا فإن البلد يعتبر متقدما، أما إذا كان منخفضا فإن البلد يعتبر متخلفا.[3]

ويقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام ما يسمي بمعدل النمو البسيط، ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية[4]:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}$$

– معادلة سنجر singer للنمو الاقتصادي[5]:

في عام 1952، وضع سنجر معادلة النمو الاقتصادي معبرا عنها بثلاثة عوامل:

1) الادخار الصافيS؛
2) إنتاجية رأس المال P؛
3) معدل نمو السكان R؛

تتخذ هذه الدالة الشكل الأتي: $D= SP- R$

حيث D يمثل معدل النمو السنوي لدخل الفرد، أي:

معدل النمو السنوي لدخل الفرد= معدل ادخار الصافي× إنتاجية الاستثمار الجديدة – معدل نمو السكان.

---

[3] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص.66
[4] إسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص 18.

[4] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص 67.
[5] المرجع نفسه، ص 68.

2 – المعايير الاجتماعية:[1]

يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية.

أ – المعايير الصحية: حيث تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي.

ب -معايير التعليمية:حيث تبحث في أهمية التعليم و التكوين، وأثره الواضح على جانبي الإنتاج والاستهلاك.

ج -معيار نوعية الحياة المادية.

د– دليل التنمية البشرية.

3 - المعايير الهيكلية:[2]

تبحث في مدى التغيرات الهيكلية في البنية الاقتصادية، ولعل أهم تلك المؤشرات:

أ) الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.

ب) الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.

ج) نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

الفرع الثالث:العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي

أدت التطورات و التغيرات في النظريات الاقتصادية، وخاصة المتعلقة بالتنمية والنمو الاقتصادي، إلى الكشف عن خمسة عوامل أساسية تؤثر في عملية النمو، وهي : كمية رأس المال المادي، الابتكار، نوعية رأس المال البشري، كمية العمل، التجارة الدولية.

1- تراكم رأس المال المادي:

عندما بدأ الاهتمام بعوامل ومداخل النمو الاقتصادي، تركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية بين معدل تراكم رأس المال المادي ومعدل نمو الناتج القومي. أي أن المتغير الإستراتيجي المهيمن في تحقيق النمو يتمثل في الإنفاق الاستثماري الضخم. وهذا ما دعت إليه نظريات النمو، التي غطت الفترة من آدم سميث حتى المدرسة الكينزية.

وضح الاقتصادي **روستو** في نظريته عن مراحل النمو الاقتصادي، أن عملية النمو تمر بخمس مراحل هي:مرحلة المجتم ع التقليدي، مرحلة تهيؤ للانطلاق، مرحلة انطلاق ثم مرحلة النضج، ومرحلة الاستهلاك الوفير.

[1] المرجع نفسه، ص ص 83-84.
[2] المرجع نفسه.

ويلخص **روستو** من تحليله إلى أنه لكي تصل البلدان النامية إلى مرحلة الانطلاق عليها أن تحقق ثلاثة شروط مترابطة يقف على قمتها الارتفاع بمعدل تكوين رأس المال.فعليها أن تزيد نسبة الاستثمار المنتج ة إلى 10 % من ناتجها القومي، وأن يظهر بها قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعات التحويلية التي تحقق معدلات النمو عالية وأن تتوفر بيئة سياسية واجتماعية وثقافية موافقة.[1]

إذا وضعنا في اعتبارنا « **نظرية الإنتاجية الحدية**» فإن التراكم رأس المال إذا كان له أن يصبح المصدر الوحيد للنمو. لابد أن يكشف عن تناقص العائد من رأس المال تبعا لتناقص إنتاجيته مع كل زيادة في الكمية المستخدمة منه في عمليات الإنتاج. وهذا ما يدعو بدوره إلى التنبؤ بالتحرك تنازليا لمنحنى الإنتاجية الحدية أنظر الشكل رقم (03).

الشكل رقم (02): يوضح منحنى الإنتاجية الحدية.

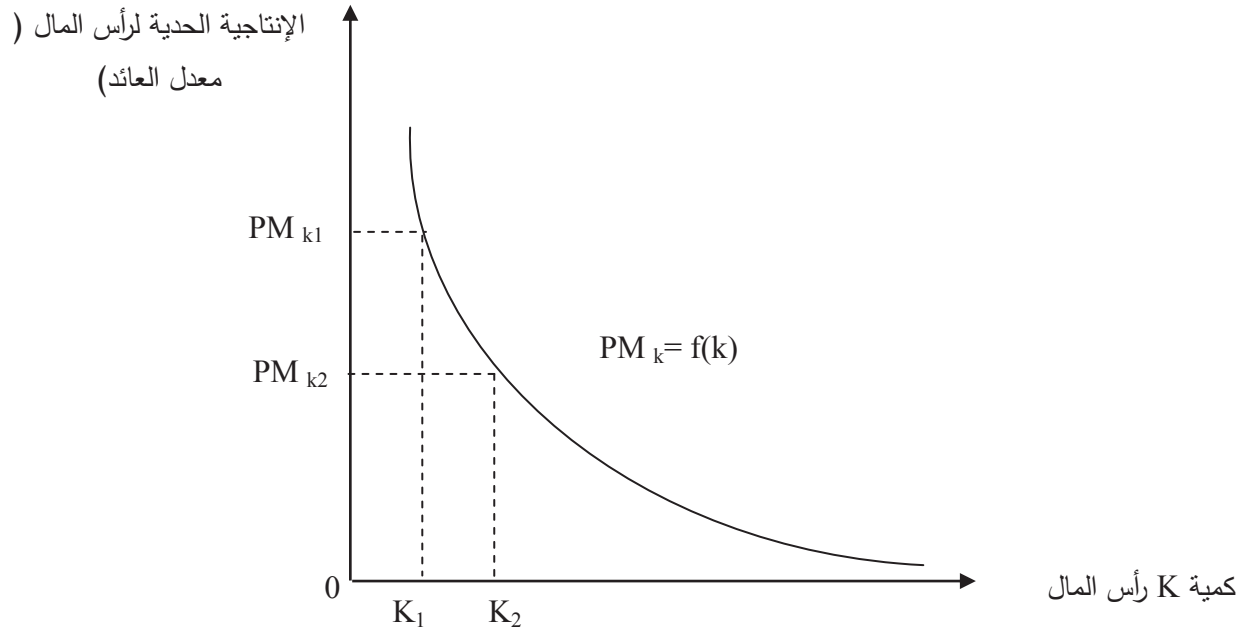

المصدر: تواتي جمال، مرجع سابق، ص12.

مع ذلك فالدلائل العملية لا تؤيد هذا تنبؤ على طول الخط، ومن أبرز الأمثلة على ذلك أكثر، رأس المال المادي في النمو الاقتصاد ي للولايات المتحدة خلال هذا القرن. ذلك أن رغم الكميات الضخمة من رأس المال

[1] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق ، ص107.

الجديد المستخدم في تلك المرحلة من تطور الاقتصادي الأمريكي، فإن نسبة الناتج إلى رأس المال قد ضلت ثابت ة و لم تتدهور. وبالمثل فلم يكن هناك اتجاه تنازلي في معدل العائد من رأس المال، مما يوحي بحقيقة بالغة الأهمية وهي أن فرص الاستثمار قد توسعت بنفس توسع الاستثمار في السلع الرأسمالية.[1]

يمكن التعبير بيانيا عن هذه الظاهرة المتمثلة في توقف سريان قانون تناقص الإنتاجية الحدية (بسبب التوسع في فرض الاستثمار) بانحراف منحنى الإنتاجية الحدية لرأس المال (PMK) إلى اليمين لدلالة بيانيا على زيادة كمية رأس المال عند أدنى مستوى من الإنتاجية الحدية لرأس المال (عائد رأس المال) بعبارة أخرى فإن انحراف المنحنى (PMK) إلى اليمين يدل على إمكانية ثبات عائد رأس المال مع زيادة كميته كما يتضح في الشكل (04).

الشكل رقم (03): يوضح معدل العائد.

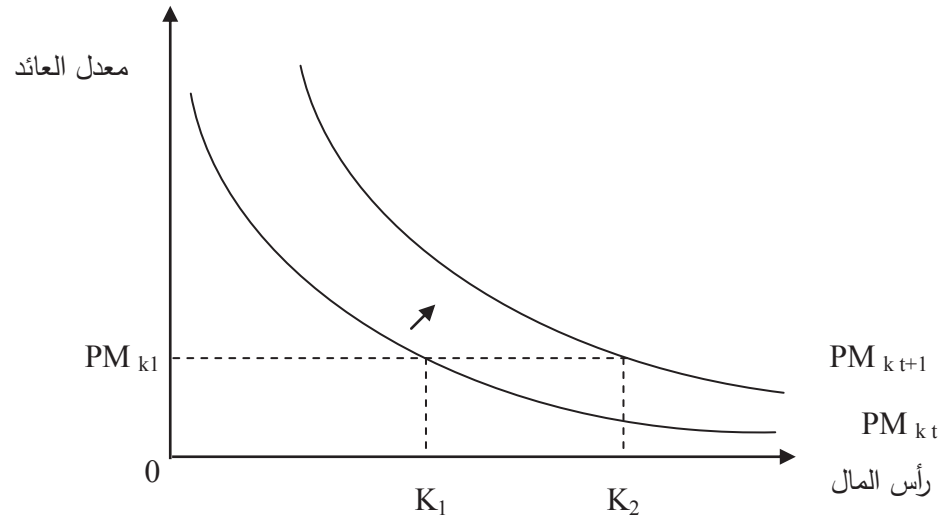

المصدر: تواتي جمال، مرجع سابق، ص 12.

إذا كان من الصعب الاقتناع بدقة تنبؤات نظرية النمو دون معرفة أكيدة بالحقائق الأخرى حول العوامل المؤثرة في النمو بخلاف رأس المال، فإن هذا لا يعني أن هذا التراكم الرأس المال لم يحدث، و أنه لم يكن مسؤولا عن الكثير مما تحقق من نمو، و كل ما يوحي به البرهان العملي هو أن التراكم الرأسمالي لم يكن المصدر الوحيد للنمو.

[1] تواتي جمال، مرجع سابق، ص 11.

2-الابتكار (التكنولوجيا):

إن التقدم التكنولوجي و المعرفة و الابتكارات الجديدة تعتبر مساهم ة من المساهمات المستديمة لنظرية النمو الاقتصادي. حيث تتضمن خلق أفكار الجديدة تكون جزئيا غير متسمة بالتراحم أو التنافس، كما تعتبر الطريقة الوحيدة لتفادي العوائد المتناقصة في المدى الطويل. [1] و من ثم إذا تم إحلال رأسمال قديم برأس مال جديد بتحسن الشكل و النوعية فإن رصيد رأس المال الحقيقي في المجتمع يظل ثابتا، و لا تتحقق أية زيادة في الدخل الوطني. ومع ذلك نفترض الآن أن هناك نموا في المعرفة التقنية. فإن المعدات الجديدة والأكثر إنتاجية سوف تؤدي إلى النمو في الدخل الوطني، لسبب التقدم في المعرفة التقنية لا بسبب التراكم المزيد من رأس المال.

لذا فإن لهذا النوع من الزيادة في الدخل الوطني، يمكن أن يتأتى إما من خلال تقدم المعرفة التقنية داخل المجتمع، و إما من خلال إستيراد هذه المعرفة من الخارج.

إلى حد ما، فإن الدول الأقل تقدما يمكن أن تأخذ بتلك الأساليب التقنية في الإنتاج من خلال استيرادها من الخارج، والاستفادة منها في تنمية اقتصادياتها. أما الدول الأكثر تقدما فإنها دائما تبحث في تطوير الأساليب التقنية، وابتكار أساليب جديدة و بالتالي وجود ما يسمى **بالفجوة التكنولوجية** يوحي بأن هناك مجال للابتكار يتجاوز مجرد نقل التكنولوجيا الأجنبية.

3- نوعية رأس المال البشري:

التنمية الاقتصادية لا تتحقق لمجرد توافر عناصر الإنتاج المادية مثل الموارد الطبيعية ورأس المال، بل تتطلب تضافر العنصر البشري مع هذه العناصر. وتنمية هذا العنصر بما تحقق نوعية تدفع عجلة التنمية، و تحقق نمو اقتصادي. هذا النوع من الرأس المال البشري يرتبط ايجابي ا ببعض الأمور و الجوانب الهامة، منها تحسين مستوى الصحي و الثقافي هذه الأمور. بطبيعة الحال مرغوبة كأهداف في حد ذاتها. و لكن لها نتائج تنعكس على مستوى الإنتاج و الإنتاجية، فسوء الأحوال الصحية للعمال يؤدي إلى عدم استجابتهم لفنون الإنتاج الحديثة و بالتالي هبوط كفايتهم في الإنتاج.

هناك ناحية الثانية متعلقة بنوعية رأس المال البشري، و هي التعليم و التدريب التقني بمختلف مستوياته. و مما لا شك فيه أن التعليم و التدريب أمر مطلوب للارتقاء بنوعيه العمل، و أداء كل المهام بكل دقة و جودة.

---

[1] Robert j- Barrg ترجمة أدريس التل، **"محددات النمو الاقتصادي"**، دراسة التجريدية، (ط(1) ، عمان، دار الكتاب الحديث للنشر و التوزيع ، 1998) ، ص ص 3-4.

و هذا سيساعد على زيادة الإنتاجية، و بالتالي زيادة الناتج الكلي بنفس القدر من الموارد المتاحة. و منه تتحقق الوفرات ويرفع معدل النمو الاقتصادي.

بالإضافة إلى ما تقدم فإ ن البحث العلمي لا يقل أهمية عن التعليم أو التدريب كأحد الشروط العوامل اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي. فالبحث العلمي يؤدي إلى رفع مستوى المعرفة الفنية و تحقيق التقدم التكنولوجي[1]

4- كمية العمل:

يساهم حجم السكان في قوة العمل و يؤثر بطريقة مباشرة في كمية أحد عناصر الإنتاج(أي كمية عنصر العمل)، باعتبار أن السكان المصدر الأساسي لهذا العنصر. و لهذا فإن التحدث عن كمية العمل كمصدر للنمو هو اقل. انتشارا من التحدث عن كمية رأس المال . و بالنسبة لأي مستوى معين من إمدادات العناصر الإنتاجية الأخرى، فمن الواضح أن حجم السكان يمكن أن يؤثر في مستوى نصيب الفرد من الناتج. وعموما من الممكن التحدث عن اقتصاديات ذات القلة أو الكثرة في عدد السكان من زاوية هامة، وهي ما إذا كان إسهام الإضافات في عدد الأفراد العاملين في مختلف فروع الإنتاج يرفع أو يخفض من مستوى دخل الفرد.

5- التجارة الدولية و النمو الاقتصادي:

تعد التجارة الخارجية من بين العوامل الأساسية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. تكمن أهميتها لاعتبارين أساسيين.[2]

- **الاعتبار الأول**: أن التجارة الخارجية تعتبر أحد المحددات الأساسية للنمو في الدول النامية.
- **الاعتبار الثاني**: أن التخصص الدولي أمر ضروري لزيادة الكفاءة الإنتاجية بعد إرساء الأساس الصناعي للدول النامية.

فيما يتعلق باعتبار الأول، فإن أهم ميزة تصنفها التجارة الدولية لدولة ما مع العا لم الخارجي، هي أن قيام هذه التجارة يسمح لها بسد العجز الذي تعاني منه عند محدودية مواردها الخاصة الطبيعية والبشرية، و تركيز جهدها الإنمائي في المجالات التي تكون لها فيها ميزة نسبية. لنأخذ مثلا أي دولة تسعى إلى النمو من خلال سياسة التصنيع، والأخذ بأساليب الإنتاجية المتقدمة في كل مجالات الإنتاج، وأمكن لها الاعتماد بشكل أساسي على الواردات من السلع الاستثمارية، ومن السلع الوسيطية اللازم ة لتنفيذ هذه السياسية بموجب هذه الطريقة في مجال التبادل الدولي لسلع، يمكن أن تكسب الدولة المعنية كثيرا من مزايا الإنتاج الكفء في العا لم الخارجي، و على ذلك تعتمد هذه

[1] العشري حسين درويش، **"التنمية الاقتصادية"**، (بيروت، دار النهضة العربية لطباعة والنشر، 1979)، ص ص 83-84.
[2] عادل أحمد حشيش. مرجع سابق، ص 313.

الدول على النمو إلى حد كبير في مدى مقدرتها على الاستيرا د، ومن هنا يزيد اهتمام هذه الدول بزيادة صادراتها و الحيلولة دون تدهور معدلات تبادلها حتى تظل مقدرتها على الاستيراد مرتفعة.

فإذا انتقلنا إلى الاعتبار الثاني المتعلق بالتخصص الدولي، نجد أن من بين المزايا التخصص هي فرص تحقيق الفوائض والوفرة بمختلف أنواعها(التقنية، المالية، والإدارية والتسويقية)، المترتبة على سعة نطاق الإنتاج. فإن البعض يرى أن الدول السائرة في طريق النمو بحاجة إلى نوع من التخصص الدولي. فأغلب هذه الدول لا يتوافر لها الوفرة في الموارد والاتساع في حجم السوق، مما يسمح لها بزيادة الإنتاج في كافة الفروع. وعلى هذه الدول أن تبعد فكرة الاكتفاء الذاتي، و تباشر نوع من التخصص الدولي في الإنتاج الذي تتمتع فيه بميزة نسبية وفي تحديد الميزة النسبية فأنه يكفي الاعتما د على الانتماء كما تظهر في الأسواق. والاعتماد على الوفرا ت الخارجية والمزايا الإنتاج الكبير... وهكذا.

المطلب الثاني: نماذج وإستراتيجيات النمو الاقتصادي

بعد ما رأينا أن جوهر التنمية الاقتصادية هو النمو الاقتصادي، نصل إلى التساؤل عن السبيل إلى تحقيق هذه التنمية، أو بالأحرى تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي ومستمرة. وتواجهنا في هذا الصدد مشكلة اختيار إستراتجية ملائمة للتنمية الاقتصادية تعمل على تنظيم قرارات الاستثمار، وتحدث آثار لدفع التنمية.

على الرغم من تعدد أساليب التحليل، إلا أن آراء الاقتصاديين تميل إلى التميز هذا الشأن بين إستراتيجيتين، إحداهما إستراتيجية النمو المتوازن، والأخرى إستراتيجية النمو غير المتوازن.

يقصد بإستراتيجية التنمية الاقتصادية ذلك الأسلوب الذي تنتهجه الدولة في رسم السياسة الإنمائية والانتقال بالمجتمع من حالة الركود إلى حالة النمو الاقتصادي الذاتي. ولا شك أن هذا الأسلوب يختلف بالضرورة من دولة إلى أخرى باختلاف الضرورة الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية. وباختلاف الدور الذي تضطلع به الدولة في تسيير مجرى النشاط الاقتصادي، والأهداف الموجودة من عملية التنمية الاقتصادية، وفي سبيل ذلك سنتطرق للنقاط التالية:

- بعض المفاهيم الأساسية.
- مبدأ الدفعة القوية أي أهمية تكوين رأس المال على النطاق الكبير.
- النماذج الأساسية للنمو المتوازن.
- النماذج الأساسية للنمو غير المتوازن.

الفرع الأول: مفاهيم أساسية

1- الاستثمار كعامل للنمو :

عند التعرض للنظرة الكنزية نلاحظ أن الإسهام الأكثر تميزا، هو بدون شك التأكيد على الطابع الحتمي للاستثمار. فالاستثمار يظهر في البداية كأنه الوسيلة الأكثر فعالية لتحقيق نمو كامل الذي يعتبر كهدف بذاته، وهو ليس لوحده، لأن التحولات السياسية الاجتماعية، وحتى الاقتصادية، يمكن أن تسمح باستعمال أفضل لسلع التجهيز الموجودة، لكنه مع ذلك يبقى العامل الرئيسي بينهم. فهو يحتل إذن المقدمة في مكان الأحداث، وهو العامل الأساسي الذي لا يعوض وكل شيء يرتكز عليه[1].

كما أن آثاره قابلة لكي تصنف في مجموعتين، كونها مرتبطة مباشرة باستعمال رأس المال المتراكم تماما، أو تتعلق بطريقة غير مباشرة بالتدفقات التي تظهر عند التوقع، وإنشاء واستعمال رأس المال، فهو يلي ظواهر الإيجاد الذاتي المساعدة على النمو. وفي هذه الظروف، الاستثمار يمكن أن يكون له دور المحرك أو العكس قد يحتاج إلى دفع.

من هنا نفهم إذن كيف أن مفهوم الاستثمار ثري بهذا التصور، وكيف أنه يشمل بوفرة الأفكار السابقة أي الكلاسيكية والكنزية. و دوره يكمن في خلق سيرورة الاقتصاد مثلما يضمن توازنه في الحاضر، ويهيأ تعويضات في المستقبل كما يسمح بعمل الآليات في المدى القصير، لكن هذه المهمات تبدوا بأنها ليست كبيرة عندما نعرف بأن الاستثمار في الواقع هو مصدر كل تطور ومبدأ كل حركية.

2- دالة الاستثمار :

هي دالة تعبر عن سلوك المنظمين الرأسماليين، هؤلاء يقومون بإجراء تحكيم بين الكفاية الحدية لرأس المال ومعدل الفائدة.

ليكن I الاستثمار و i معدل الفائدة، يمكن أن نضع: [2]

$$I = f(i)$$

أكثر تحديدا بالنسبة لـ KEYNES، كلما كان معدل الفائدة منخفضا، كلما كان الاستثمار مرتفعا، لأن العديد من المشاريع ستكون مربحة مع معدل الفائدة المنخفض. بالتالي، فإن دالة الاستثمار هي دالة متناقصة لمعدل الفائدة.

[1] تواتي جمال، مرجع سابق، ص 26.

[2] Bernard Guerrien، **" Dictionnaire D'analyse économique"**, (Paris, Editions la découverte, 2000)، p265

I-3- دالة الاستهلاك :

دالة الاستهلاك تعبر عن سلوك إنفاق الأعوان الذين لا ينفقون إلا جزء من دخلهم.

C الاستهلاك، Y الدخل حيث: [1]

$$C= c\ y$$

b : الميل الحدي للاستهلاك، الذي ينتج عنه دالة الادخار كما يلي:

$$S = sy \Rightarrow S= (1-b)\ y$$

S : الميل الحدي للادخار S=1-c

في الواقع أن المتطابقة y = c+s ، تدل على أن الدخل إما أن يستهلك وإما أن يدخر.

C/y : الميل الوسطي للاستهلاك $\Delta c / \Delta y = c$ ، الميل الحدي للاستهلاك

S/y الميل الوسيطي للادخار، $\Delta s / \Delta y = S$ الميل الحدي للادخار.

مع: c+s =1

4-دالة الإنتاج :

إنه من الممكن القيام عمليا بتحليل ديناميكية جهاز الإنتاج بواسطة أداة خاصة، هي دالة الإنتاج الكلية و تعرف بأنها دالة التي تمثل العلاقة بين الكمية المنتجة و عوامل إنتاج المستخدمة في انتاج هذه الكمية، و يمكن كتابتها كما يلي:[2]

$$y=f(k\ ,\ L,\ldots)$$

K, L: عوامل الانتاج.

L : العمل.

K: رأس المال.

وهذا يعني أن الناتج (y) يمكن الحصول عليه بتوليفات مختلفة من العنصرين L وK.

في التحليل الاقتصادي، جرت العادة أن يتم التمييز بين غلة الحجم وغلة العوامل.عندما نهتم بغلة الحجم نربط التغيرات التي تحدث في مستوى الإنتاج(y) بالزيادة الآنية، و المناسبة لعوامل الإنتاج مجتمعة. وبالتالي بالزيادة في حجم الإنتاج.كما أن غلة الحجم يمكن أن تكون ثابتة، متزايدة، أو متناقصة. وبالفعل عندما نقوم بمضاعفة رأس المال (k) والعمل(L) تظهر هناك ثلاث حالات:

- الإنتاج(Y) تضاعف، غلة الحجم تكون ثابتة.

[1] Ibid، p217

[2] عمر صخري، **" التحليل الاقتصادي الكلي"**، (ط(2)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991)، ص 46.

- الإنتاج (y) اكثر من تضاعف غلة الحجم تكون متزايدة، توجد هناك اقتصاديات أو وفرات الحجم. الإنتاج (Y) أقل من تضاعف، غلة الحجم تكون متناقصة، انعدام وفرات الحجم.

نقول أن الدالة $Y=F(K,L)$ متجانسة من الدرجة (h)، عندما نضرب المتغيرات المستقلة (k) و(L) بثابت (m)أي نضاعفها m مرة، المتغير التابع(y) يضرب في m^h أي يتضاعف ب m^h مرة، أي إذا كان: ($F(mk, ml) = m^h .F(k, L) = m^h.y$)

ينتج من هذا أن:

- غلة الحجم تكون متناقصة إذا كان $h<1$
- غلة الحجم تكون متزايدة إذا كان $h>1$

غلة الحجم تكون ثابتة إذا كان $h=1$ في هذه الحالة نقول أن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة واحد.

بالمقابل عندما نهتم بغلة العوامل ندرس التأثير الناتج من زيادة أحد عوامل الإنتاج مع بقاء العامل الآخر ثابت.

هذا ما يجعلنا نميز بين دوال إنتاج ذات عوامل متكاملة، و دوال إنتاج ذات عوامل قابلة للإحلال في حالة دالة إنتاج ذات عوامل متكاملة، تنطلق من أنه لكي نحقق وحدة من النتائج، يجب توفر كمية محدودة من (L) و كمية محدودة من (K). في هذه الحالة لا توجد إمكانية الإحلال بين العوامل، توجد تقنية واحدة وعلاقة واحدة k/L التي تسمح بالاستخدام الكامل لعاملي الإنتاج.

في حين أنه يمكن أن نقوم بدراسة على أساس دالة إنتاج ذات عوامل قابلة للإحلال، سوف تعتمد هنا وفي التحاليل القادمة على دالة إنتاج بسيطة جدا وذات عوامل قابلة للإحلال، وهي دالة الإنتاج COBB-DOUGLAS.[1]

هذه الدالة تكتب على الشكل

$$Q_t = A_t.K_t^{\alpha}.L_t^{B}$$

$A.\alpha.\beta$ معالم موجبة؛

$\alpha + \beta$ تقيس درجة تجانس الدالة؛

لو نضع m مرة كل من(m) و (L)، فإن الإنتاج(Q) يتضاعف $m^{\alpha+\beta}$ مرة:

$$Q_t = F(K,L) = AK_t^{\alpha}L_t^{\beta}$$
$$f(mk.mL) = m^{\alpha+\beta}f(K_t.L_t)$$
$$= m^{\alpha+\beta}Q$$

ومنه:

[1] Groupe de développement économique et social، **"stratégie macro économique A moyen Terme pour l'Algérie Banque Mondiale"**، (volume I : Mai 2003)، P8.

- إذا كان $\alpha + B > 1$ غلة الحجم تكون متزايدة.
- إذا كان $\alpha + B < 1$ غلة الحجم تكون متناقصة.
- إذا كان $\alpha + B = 1$ غلة الحجم تكون ثابتة إذن دالة COBB-DOUGLAS مع افتراض ثابت غلة الحجم تكتب: $Q = AK^{\alpha}L^{1-\alpha}$

$0 < \alpha < 1$

لو نفترض أنه يمكن حساب مستوي إنتاج الاقتصاد بواسطة دالة إنتاج COBB-DOUGLAS تتميز بثبات غلة الحجم، وإضافة إلى هذا لو نفترض مثل ما هو في النظرية النيوكلاسيكية، أن عوامل الإنتاج تكافئ حسب إنتاجيتها الحدية، وبالتالي فإن حصص مداخيل العمل ورأس المال في الدخل الوطني تكون ثابتة، وتساوي على التوالي $(1-\alpha)$ و (α) في $Q = AK^{\alpha}L^{1-\alpha}$.

نذكر أنه النظرية النيوكلاسيكية، الإنتاجية الحدية لرأس المال هي القيمة المضافة التي تخلقها الكمية الأخيرة من رأس المال التي يستخدمها المنظم. كما انه عوامل الإنتاج تكافئ حسب إنتاجها الحدية. هناك بعض المؤلفين يعتبرون أن هناك ثلاث عوامل للإنتاج رأس المال، العمل والتقدم التقني. لكنه في الواقع ليس بهذه البساطة لأنه يجب اعتبار أن كل من العمل ورأس المال يحتويان على التقدم التقني.

5- مبدأ الدفعة القوية وأهمية رأس المال على نطاق الواسع:

يعارض العديد من الاقتصاديين فكرة التنمية الاقتصادية على أساس أنها في حد ذاتها سلسلة من الدفعات المتقطعة. ويوصي هؤلاء الاقتصاديون بضرورة القيام بدفعة قوية، وبالتالي الدفعة القوية Big Push تمثل أحد العناصر الأساسية لتحقيق نمو اقتصادي، وتعني ضرورة بذل حد أدنى من الجهد الإنمائي حتى يمكن تحقيق النمو الذاتي للاقتصاد القومي.

المبررات التي تستوجب تطبيق مبدأ الدفعة القوية Big Push، والقيام بحجم ضخم من الاستثمارات ما يلي:

5-1- أكبر حد أدنى لرأس المال الاجتماعي [1] : من طرق ومواصلات ووسائل نقل والقوى المحركة، حيث تزداد احتمالات نجاح الاستثمار، وهي مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة بطبيعتها، والتي سوف تخلق وفرات اقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة ضرورية لقيام مشروعات صناعية ما كانت تنشا دون توافر هذه الخدمات الإنتاجية بتكلفة منخفضة، وأيضا إغراق حجم ضخم من الاستثمار في إنشاء جبهة عريضة من صناعات تتكامل مشروعاتها رأسيا وأفقيا.

[1] العشري حسين درويش، مرجع سابق ص 105.

5-2- تكامل الطلب[1]: يعتبر أحد المبررات التي تستوجب تطبيق الدفعة القوية والقيام بحجم كبير من الاستثمارات، هو أن تتصف حجم الدولة النامية بالضيق الذي يرجع إلى ضعف القدرة الشرائية.

5-3- القيام ببرنامج استثماري ضخم [2]: يستفيد من خاصية "عدم قابلية دالة الادخار القومي للتجزئة"، حيث أن الاستثمار على نطاق واسع سوف يؤدي إلى زيادة سريعة في الدخل القومي مما يمكن معه الارتفاع بالميل الحدي للادخار(الزيادة الحدية في الادخار الناتجة عن الزيادة الحدية في الدخل)، وذلك لارتفاع المرونة الداخلية للادخار

الفرع الثاني: نظرية إستراتيجية النمو المتوازن.

صاغ الاقتصادي الأمريكي راغنارنوركس R-NuRKS جوهر فكرة الدفعة القوية، التي قدمها رونشتين-رودان في صيغة حديثة متكاملة، أخذت تسمية "إستراتيجية النمو المتوازن". حيث يرى أن النمو المتوازن معناه الاستثمار، ونمو جميع القطاعات الاقتصادية دفعة واحدة، دون الاهتمام بقطاع وإهمال القطاع الآخر.

يركز نوركس في تحليله لنظرية النمو المتوازن على الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق، والذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن مع التأكيد على ضرورة تحقيق قدرا من التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي. وهكذا نجد أن إستراتيجية "النمو المتوازن" هي أداة توسيع نطاق السوق وزيادة الميل للاستثمار.[3]

نستطيع أن نستخلص الملاحظتين التاليتين على إستراتيجية النمو المتوازن.[4]

1- انها تنادي بتحقيق توازن أفقي بين صناعات الاستهلاك، وهي في ذلك لا تستلزم تحقيق توازن رأسي بين الاستثمارات في الصناعات الاستهلاك، والاستثمارات في الصناعات الرأسمالية.

2- إنها تفترض أن يكون التصنيع للسوق الداخلي فقط، وذلك نظرا للعقبات التي تواجه التصنيع للسوق الخارجي في البلدان النامية، وهي عقبات تنبثق من طبيعة البنيان الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية لهذه البلاد، حيث تدور هذه العقبات حول تباطؤ الزيادة في صادراتها من المنتجات الأولية، فضلا عن اتجاه معدل التبادل الدولي في غير صالح هذه البلاد.

[1] نفس المرجع، ص 106.
[2] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق ص117.
[3] المرجع نفسه، ص 121.
[4] العشري حسين درويش، مرجع سابق، ص 112.

1- النماذج الأساسية للنمو المتوازن :

1-1- نموذج(HARROD-DOMAR) :

إن الأعمال التي قدمها الأمريكي E.D DOMAR سنة 1947 م، و القريبة جدا من أعمال البريطاني R.F HARROD سنة 1939، هي التي شكلت ما سمي بالنموذج الأساسي للنمو المتوازن، أو نموذج هارود-دومار ، يعد هذا النموذج من أقدم نماذج النمو الاقتصادي و أسهلها تطبيقاً.هذا النموذج الذي يعتبر الادخار ورأس المال أساس عملية النمو الاقتصادي.

الفرضية الأساسية في هذا النموذج [1] هي ان الناتج لأي وحدة اقتصادية منشاة كانت أم قطاع صناعي، أو حتى الاقتصاد ككل تعتمد على مقدار رأس المال المستثمر في تلك الوحدة. و هكذا إذا سمينا الناتج Y ورصيد رأس المال K كانت العلاقة بين الناتج و رأس المال كالآتي:

$$Y= K / k$$

حيث أن K مقدار ثابت، و تسمى نسبة رأس المال الناتج. و لتحويل العلاقة إلى بيان عن نمو الناتج استعملنا تغير ليعبر عن الزيادة في رأس المال و الناتج، و نكتب العلاقة الجديدة كما يلي:

$$\Delta Y = \Delta K / k$$

أما معدل نمو الناتج (g) يعني ببساطة الزيادة في الناتج مقسومة على المقدار الكلي من الناتج $\Delta Y / y$. فإذا قسمنا طرفي المعادلة على Y لتصبح:

$$g = \Delta Y / y = \Delta K / y / k$$

بالنسبة للاقتصاد ككل فإنها تعني الاستثمار (I) في اقتصاد يتمتع بتوازن ميزان المدفوعات، و عدم تدفق صاف في رأس المال الجنبي للدخل يكون الاستثمار I مساوياً للادخار S و بناء على ذلك فإنها تصبح S/Y تمثل معدل الادخار كنسبة من الناتج القومي.

والآن يمكن تحويل المعادلة الأخيرة إلى ما يلي:

$$g = g_w = g_n$$

وهي العلاقة الرئيسية لنموذج هارود-دوامر للاقتصاد القومي، وأساس هذه المعادلة هو الرأي القائل بأن رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات الذين يقومون بالاستثمارات الممكنة.

حسب Horrod يرى انه يتحقق نمو متوازن للتشغيل الكامل عندما يتحقق ما يلي:

$$g = g_w = g_n$$

[1] طه عبد الله منصور، مرجع سابق، ص ص 218-219.

حيث:

- g هو معدل النمو الفعال.
- g_n معدل النمو الطبيعي Naturel.
- g_w معدل النمو المضمون Warrannted.

– معدل النمو الطبيعي g_n: هو معدل نمو الإنتاج الذي ينتج عن تشغيل عدد السكان النشيطين المتاح، حيث هذا المعدل تابع في حد ذاته لمعدل النمو الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل الاستعمال لرأس المال، يجب أن يتطابق مع توقعات المنظمين الرأسماليين.[1]

– معدل النمو المضمون g_w: هو معدل النمو الذي يسمح بتحقيق تشغيل كامل الاستعمال لرأس المال، يجب أن يتطابق مع توقعات المنظمين الرأسماليين.[2]

إن تحديد حجم الاستثمار عند Harrod يرتكز على مبدأ التسارع، الذي يتميز ببعض الفرضيات:

- الاستخدام الكامل لرأس المال.
- الإهتلاك خطي للآلات.

– لزيادة صناعة المنتجات النهائية بنسبة معينة، يجب زيادة الاستثمار بنفس النسبة، نفرض إذن أن النسبة بين مختلف العوامل الإنتاجية تكون ثابتة.و بالتالي مبدأ التسارع يصاغ كما يلي:

"الطلب على الاستثمارات يتغير مع سرعة الطلب على المنتجات النهائية عندما تعرف هذه تغيرات، حتى وإن كانت صغيرة، هناك بالمقابل تغيرات واسعة للطلب الكلي على وسائل الإنتاج بالنسبة للطلب على المنتجات النهائية".

معامل التسارع نرمز له ب: B

$$\Delta DI = B\Delta DC$$

كذلك الاستثمار يشكل بالنسبة للمنظمين الرأسماليين، الفرق بين الطلب المتوقع للفترة القادمة الذي يرمز له $y_{t+1}+1$ ومستوى الطلب في الفترة الحالية الذي يرمز له y_t حسب مبدأ التسارع.

$$I_T = B(y_{t+1} - y_t)$$

المعامل المتوسط لرأس المال يرمز له k/y النسبة بين حجم رأس المال وحجم الإنتاج يفترض أنها ثابتة من فترة إلى أخرى.

إذن المعامل المتوسط لرأس المال يساوي المعامل الحدي لرأس المال: $k/y = \Delta k/\Delta y$

نبين أن معامل التسارع B يساوي إلى المعامل الحدي لرأس المال:. $\Delta K/\Delta Y$

لأنه $I = \Delta K$ الاستثمار +خلال فترة و هو عبارة عن الفرق بين مخزون رأس المال في نهاية وبداية تلك الفترة.

---

[1] Abraham frois**," eléments de dynamique économique : (Flucturation et croissance)",** (Paris Dalloz، 1986), P92.

فعلا إذا كان $I = \Delta K$ هذه النسبة ثابتة، وبالتالي فإن معامل رأس المال يكافئ B معامل التسارع:

$$B=K/Y$$

فضلا على ذلك Harrod يشدد الاهتمام على الادخار لدى kynes :

نضع دالة الادخار المعتادة التي تقوم على ادخار جزء من الدخل:[1] $S=sy$

s لميل الحدي للادخار: $0 < s < 1$

ما هي شروط التوازن؟

إن البحث على الاستثمار سوف يلعب دورا مهما، تحديد الاستثمار I يقضي التنبؤ حول الطلب الفعال وفي النهاية التوقعات.

التوازن في سوق السلع والخدمات يتحقق عندما: $I=S$ ؛ وبالتحديد أكثر، إذا كان S الادخار الفعلي(الادخار المحقق في النظام)، يساوي إلى الاستثمار المتوقع(الاستثمار المطبق).

يجب أن يكون هناك تحقق فعلي للاستثمار المرغوب. في حين انه في كل فترة، مستوى الدخل في حد ذاته يتبع مجموع الاستثمار عن طريق المضاعف: $Y = K\Delta I$

أي أن الدور الكبير المستحق للاستثمار ودالة الاستثمار هو إحداث اهتزاز للنظام أين التركيبة في نموذج Harrod تكون بين مبدأ المسارع والمضاعف.

البرهان هو كالتالي:

الاستثمار المأخوذ في الزمن t هو إنتاج المستقبل، بالنتيجة يمكن أن نؤكد أن الإنتاج الإضافي المعروض في الزمن t+1 يكون تحت تأثير الاستثمار المطبق في الزمنT .

$$\Delta Y^{0}_{t+1}=I/BI_{t}$$

لكن في الأجل القصير كل ارتفاع للاستثمار يمارس أثر مضاعف على الدخل وعلى مستوى النشاط الذي يرمز له Y_t (في نفس الوقت يحث ولأجل زيادة في الدخل):

$$\Delta y = K\Delta I$$

$$K = I / s$$

$$\Delta y = I / s\Delta I$$

$$\Delta y_{t+1} = I/s\Delta/_{t+1}$$

يمكن إذن أن نكتب:

$$\Delta y^{0}_{t+1} = I/s\Delta/_{T+1}$$

[1] Bernard Guerrien، Op.Cit، p236.

ليكن الإنتاج الإضافي المطلوب في الفترة $t+1$ بواسطة اثر ارتفاع بالنسبة للاستثمار الابتدائي إي المحقق في الزمن t، على الدخل.

بما أن التوازن يقتضي أن توقعات المنضمين تكون محققة بالتالي أن:

$$\Delta y^{0}t+1 = \Delta^{0}y_{t+1}$$

أو:

$$I/s = \Delta I_{t+1} = I/BI_t$$

إذن:

$$\Delta I_{t+1} = I/BI_t s$$

ينتج منه:

$$\Delta I/I = s/B$$

"في اقتصاد ينمو، يتميز بمعامل رأس المال B ومعدل ادخار s، التوازن يتطلب معدل نمو الناتج والاستثمار يساوي إلى النسبة s/B، نسبة معدل الادخار إلى رأس المال، هذا المعدل يسمى معدل النمو المضمون".[1]

من هنا سوف يطرح Harrod نوعين من الأسئلة، من جهة هذا النمو المتوازن هل هو قادر على إعطاء تشغيل لكل اليد العاملة؟ من جهة أخرى هل يتعلق بنمو مستقر؟ هذان الجانبان هما بالتأكيد جوهريان.

الأمر يدعو بالتالي، إلى إجراء تميز بين ديناميكية الأجل القصير وديناميكية الأجل الطويل.

في الأجل القصير إنه مشكل استقرارية النمو بالمعدل المضمون g_w الذي يطرح.

في الأجل الطويل إنه مشكل التشغيل الكامل الذي يصبح أساسي.

لنقبل بأن مجرى النمو سوف يعتبر مستقر إذا كان مجهز بعملية تنظيم، بالضبط في نموذج Harrod مجرى النمو المعرف ب (g_w) لا يحتوي على إستقرارية.

- هكذا إذا ظهر الطلب الفعال أكبر من الطلب المتوقع، وبالتالي $g > g_w$، الفرق سوف يسد بواسطة المخزون والمؤسسات لكي تعوض سوف يرتفع الاستثمار(أثر المسارع) لكن بهذا فهي تساهم في رفع معدل النمو والطلب(أثر المضاعف). حيث تنتج توترات تضخمية.
- في هذه الحالة المعاكسة حيث $g_w > g$ أي حيث يوجد فرط الاستثمارات(مسارع مصطنع)، وحيث عن طريق انحدار المضاعف ينحدر الدخل، ينشر الكساد.

هذا معناه أنه توجد أشكال التي يمكن أن نصفها بالمتوترة لكل انحراف بالنسبة لمجرى التوازن حيث الفكرة الأساسية التالية: النمو بمعدل مضمون (g_w) هو توازن حرج. ينجم عن هذا نتائج سيئة عند Harrod بأن عدم إستقرارية عملية النمو هي ملازمة لاقتصاد رأسمالي.

ماذا يحدث في الأجل الطويل؟

Harrod يهتم بعدئذ بمعدل النمو الطبيعي (gn).

[1] Eric Bosserelle,**" croissance et fluctuations"**، (Paris, éditions Dalloz، 1994)، P92.

هذا المعدل يشمل معدل نمو السكان ومعدل نمو إنتاجية العمل.Harrod يصوغ بالتالي نظرية ثانية:
لو نرمز ب(n) إلى معدل نمو السكان و بـ (m) إلى معدل نمو إنتاجية العمل، لكن هنا نفرض m=0 (نعتبر للسهولة انه لا يوجد تقدم تقني):
"لكي النمو المضمون، نمو يضمن التشغيل الكامل يجب أن يكون:[1]

$$g_w = s / B = n$$

هذا ما يطرح مشكل وجود مجرى النمو المتوازن للتشغيل الكامل لان n، B، s ثلاث معلمات مستقلة، لا يوجد أي داعي للتصور أن n = s / B ثم ماذا يحدث إذا كان معدل النمو المضمون g_w يختلف عن معدل النمو الطبيعي؟
لنتصور الحالات التالية:

– الحالة الاولى: $g_w > g_n$

لا يمكن ان يحدث نمو متوازن للتشغيل الكامل، n لا يمكن ان يلحق ب g_w. إرادة الإستثمار لدى المنظمين الرأسماليين تكون مبالغ فيها، سوف تظهر هناك قدرات زائدة، حيث في الأخير تؤدي إلى حدوث كساد.

– الحالة الثانية: $g_w < g_n$

حقيقة هذا الانحراف، هذه الثغرة تذهب في اتجاه تنشيط النمو أبعد من ذلك الذي بمعدل مضمون.
حيث ظهور حالة توسعية مع درجة معينة من نقص التشغيل. حيث بالموازاة اتجاهات تضخمية وفرط الاستثمار.

إن النتيجة التي توصل إليها Harrod هي أن تدخل الدولة يكون شرعيا، وخصوصا بواسطة السياسات الاقتصادية الإدارية التي تستهدف تقريب معدل النمو المضمون من معدل النمو لطبيعي.

إن التحليل الذي قدمه Harrod وإن كان غنيا بالدروس، يبقى يعاني من عدة حدود:

- –ثبات معامل رأس المال وحيادية التقدم التقني يصعب بالتأكيد تقبلهما. Harrod لم يعتبر التغير التقني والتكنولوجي، في حين أنه يلعب دورا أساسيا أثناء النمو.
- التحليل يجعل الطريق مسدود لتوزيع الدخول مع أن قيمة الميل الادخار s تتبع مباشرة التقسيم بين الأجر والربح.

– إن نموذج الاقتصاد المغلق يكون دائما حرجا جدا.
– التحليل لا يعطي اهتماما لفعل القوى الاجتماعية.

[1] Eric Bosserelle, Op. cit, P93.

إن نماذج النيوكلاسيكية، تقوم بمحاولة إظهار أن النمو المتوازن للتشغيل الكامل هو ممكن وهو عملية مستقرة، سوف نقوم بالإشارة هنا إلى النماذج التي جاء بها:R.M Solow عام 1956 .

3-2- نموذج Solow:

بالنسبة للمفكرين النيوكلاسيك، فإن معامل رأس المال يكون متغير، وليس مثل ما هو في النموذج السابق.

إن تقنيات الإنتاج تفرض أنها مرنة إذا كان الكينزيون تحليلهم على أساس دالة إنتاج ذات معاملات ثابتة فإن النيوكلاسيك يرجعون إلى دالة إنتاج ذات عوامل قابلة للإحلال إنه من المهم التركيز على هذه النقطة، لأن مرونة معامل رأس المال بالضبط هي التي تسمح بإستقرارية النمو.

عام 1956، قام R.Solow بالانتقال إلى الافتراضات الأساسية المستمدة من الإطار العام للتوازن ، وهذا في إطار نمو إقتصادي كلي.[1]

يمكن كتابة النموذج النيوكلاسيكي للنمو على شكل ثلاث معادلات على النحو التالي:[2]

$$Y= F(K ,L)$$

تمثل هذه المعادلة دالة الانتاج ، حيث يفترض أن هذه الدالة تتميز بخاصية العوائد الثابتة للحجم، بمعنى أن زيادة مدخلات افتتاج بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الناتج بنفس النسبة، كذلك يفترض أن تستوفي دالة الإنتاج شرط افتتاجية الحدية الموجبة لعوامل افتتاج و قانون تناقص الغلة، بمعنى أن تناقص افتتاجية الحدية مع ازدياد استخدام عامل الانتاج[3] على هذا الأساس يمكن كتابة الناتج للفرد على النحو التالي:

$$y =f(k)$$

حيث أن k هي رصيد رأس المال للفرد.

و تعتبر المعادلة الثانية للنموذج عن شرط التوازن في سوق السلع، الذي يتطلب أن يتساوى إجمالي الاستثمار (الإضافة إلى رصيد رأس المال زائدا مخصصات إهلاك رأس المال) مع الادخار، و الذي يفترض ان يكون نسبة محددة من إجمالي الإنتاج:

$$K=sY-dK$$

حيث k هي التغير في رصيد رأس المال، و هو يساوي صافي الاستثمار و s هي الميل الحدي (المتوسط) للادخار و b معدل إهلاك رصيد رأس المال.

- دالة الإنتاج تكون من الشكل: $y = f(k,L)$
- نرمز ب k/y النسبة بين رأس المال والناتج أو معامل رأس المال: $V=K/y$

[1] Bernard Guerrien، Op .Cit، p452

[2] www.arab-api.org.12/03/2005.

[3] عادة ما يعبر عن هذه الشروط على النحو التالي : $F(\lambda K,\lambda L)=\lambda F(k,L)$ و $F_i(k,L)\succ 0$ و $F_{ii}(k,L)\prec 0$ و $Fij(K,L)\succ 0$ حيث $ij=K,L$

- نرمز بـ K/L النسبة بين رأس المال والعمل، أي الشدة الرأسمالية، كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان الاقتصاد متطورا، لأن الاستعمال الكثير لرأس المال الذي يوضع تحت تصرف العمال يهدف إلى رفع إنتاجيتهم.

إن اللجوء إلى دالة إنتاج ذات عوامل قابلة للإحلال يرجع إلى اعتبار أنه يمكن استعمال المدخلات العمل ورأس المال بنسب متغيرة، يمكن تحقيق تركيبات مختلفة.

في البداية سوف نهتم باختيار شروط النمو المتوازن. ننطلق من ثبات غلة الحجم، إذن الناتج ينمو بالتناسب مع زيادة عوامل الإنتاج رأس المال والعمل.

$$\Delta Y/y = \Delta K/K = \Delta L/L$$

عنصر العمل ينمو بمعدل: $n = \Delta L/L$

وهي معلومة خارجية عن النموذج.

تراكم رأس المال يتحقق بمعدل: $\Delta K/K$

التوازن يقتضي أن يكون: $I=S$

لدينا: $S = sy$ و $I = \Delta K$

ومنه: $\Delta K = sy$

ينتج عنه: $\Delta y/y = \Delta K/K = sy/K$

لأنه لدينا: $v=k/y$ إذن: $\Delta K/K = sy/K = s/v$

معدل النمو في التوازن هو: $g = \Delta y/y = \Delta K/K = \Delta L/L$

إذن $G=s/v= n$

يظهر في الأخير، شرط أساسي للنمو المتوازن. معدل تراكم رأس المال $\Delta K/K$ يجب أن يكون يساوي إلى معدل نمو السكان $\Delta L/L$ إذن: $g=n$.

أو أيضا، v معامل رأس المال يجب أن يكون له قيمة خاصة متوافقة مع المعالم s،n أي مع معدل نمو السكان والميل الحدي للادخار.

- البحث عن شروط استقرار النمو:

في الكتابة السابقة y/L هو الناتج للفرد، k/L هو رأس المال للفرد.

لو نضع: $Y=y/L$ ،$k=K/L$

إذن الدالة تصبح: $Y=f(k)$

يمكن المرور إلى تمثيل بياني بسيط؛ هذه الدالة تتزايد، كما في الشكل بمعدل متناقص(شكل متزايد ومعقر).

هذا ما يوضح أنها تتبع قانون المردود المتناقص:

"في مستوى تقني معين، كل زيادة في إستخدام عنصر متغير على كمية معينة للعنصر الثابت، تترجم بالزيادة في الإنتاج تكون متباطئة أكثر فأكثر.[1]

الشكل رقم (04): العلاقة بين الناتج بالنسبة للفرد ورأس المال.

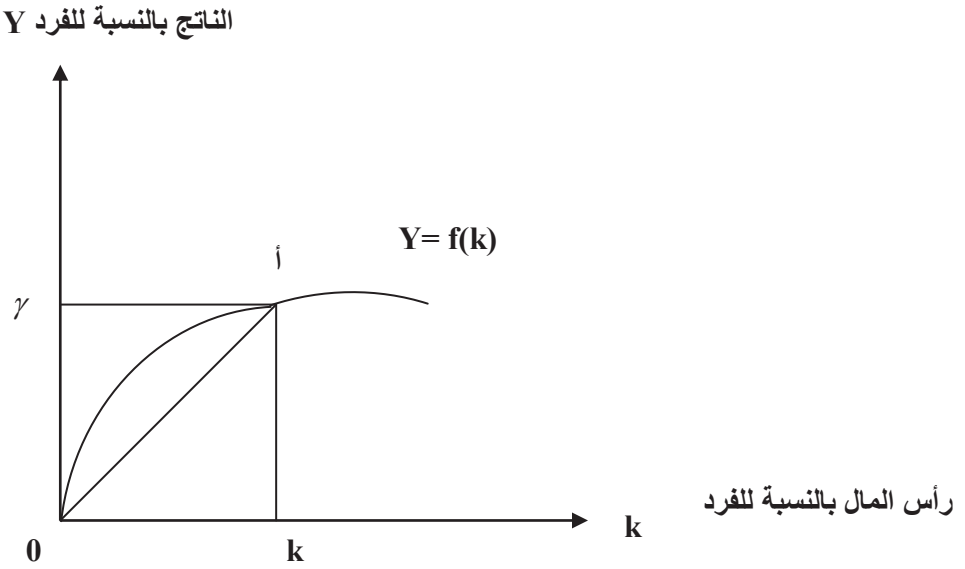

Source: Bernard Guerrien، Op.Cit، p454

لتكن أ نقطة من المنحنى تقابل مخزون رأس المال k

ميل القطعة أ0 هو: Y/k

لدينا: $v = k/Y$ إذن: $Y/k=I/v$

لقد رأينا ان معدل نمو التوازن يقتضي أن: $g = s/v = n$

إذن، لو نرسم قطعة $0أ_0$ ذات ميل n/s بالتالي فإن هذه القطعة سوف تقطع المنحنى في النقطة $أ_0$ ذات الإحداثيات $(y_0.k_0)$

الشكل رقم (05): النمو المنتظم ومرونة معامل رأس المال

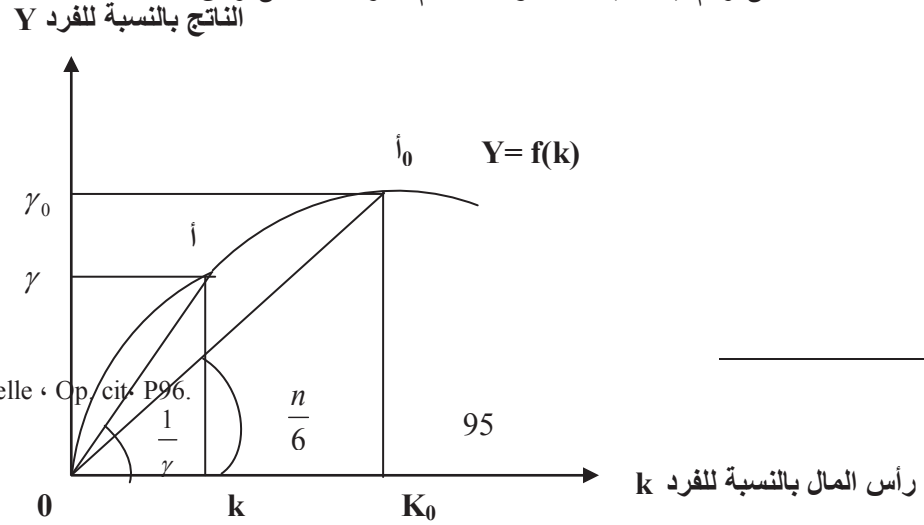

[1] Eric Bosserelle ، Op. cit، P96.

Source : Bernard Guerrien، Op.Cit ، p456

من الواضح أنه لكي يتجه نحو وضعية التوازن التي تتميز بتساوي ميل القطعة أ 0 مع ميل القطعة 0_1أ0 يجب أن يحدث انحناء تدريجي للقطعةأ0.

في الواقع أنه جيد أن يتحقق في النقطة ($^{K0}{}_{Y0}$) ، شرط النمو المتوازن: n/s= I/v لأنه بالنسبة للنيوكلاسيك، في النقطة 0_1أ ليس فقط النمو متوازن لكنه أيضا يتزامن مع التشغيل الكامل.

على العموم، إن مرونة معامل رأس المال v هي التي تمكن من النمو المنتظم. يتعلق الأمر بحل وحيد لأن النقطة 0_1أ فقط هي التي يمكن تعيينها بفضل قيمة رأس المال بالنسبة للفرد k_0 التي تكون معطاة.

إن الأنموذج النيوكلاسيكي يسمح إذن بتحليل النمو بمعدل ثابت، لكن بشرط أن يكون المخزون الابتدائي لرأس المال الفردي هو k_0.

توجد نسبة بين الناتج ورأس المال (I/v= n/s) التي تسمح بمساواة معدل نمو السكان (n)، ومعدل تراكم رأس المال (g) أي:

$$g = s/v= n$$

كما نرى، فإن مركز المنطق النيوكلاسيكي هو في النهاية، مثلما نقول أن، لو نختار من أجل طريقة إنتاج تمثل شدة رأسمالية مناسبة، إذن يمكن أن نتصدى لكل اتجاه لمخزون رأس المال إلى التطور سريعا أكثر أو أقل من الإنتاج، (النتيجة التي توصل إليها HARROD). في النهاية مهما تكن الأسباب التي من اجلها تكون شدة رأس المال k، تبتعد عن k_0، نقطة التوازن، فإن مرونة معامل رأس المال، أي التقنيات تمكن من إستقرارية النمو.

مثلا لو أن: $k<k_0$

إذن في هذه الحالة: s/v>n

إذن هناك ندرة نسبية للعنصر العمل، وأن ارتفاع v هو الذي يضمن إحلال رأس المال محل العمل، الضروري لكي يتجه من جديد نحو التوازن.

أيضا لو أن: $k>k_0$، أذن فانخفاض v هو الذي يسمح بالرجوع إلى الإستقرارية.

نرى أن المرونة الآنية للأسعار تكون تحت كل أثر متبادل لها.

إن مفهوم النمو عند SOLOW، يدعو بالأساس إلى ملاحظة:[1]

[1]Bernard Guerrien، Op. Cit، p123

– في البداية، مع النموذج الكلاسيكي لـ SOLOW، النمو يصبح بجرأة خارجي، وهذا لم يكن عند HARROD.
– فيما بعد، لو نعرف أن تفسير النمو الاقتصادي من جهة، وتفسير شروط النمو من جهة أخرى، تشكلان شيئين مختلفين، نكتشف أن نموذج SOLOW لا يفسر النمو الاقتصادي. في النموذج النيوكلاسيكي إذا كان النمو يحدث في الأجل الطويل، فهو ليس إلا بوجود عوامل خارجية، مثل التقدم التقني وزيادة السكان.

الفرع الثالث: نظرية النمو غير المتوازن.

ارتبطت إستراتيجية النمو غير المتوازن بالاقتصادي هيرشمان، وإن كان قد سبقه بيرو Perrox في تقديمه صيغة النمو غير المتوازن، تحت اسم مراكز النمو أو أقطب النمو. وتتمثل نظرية بيرو في أن على البلدان المتخلفة أن تبدأ بتركيز جهدها الإنمائي على مناطق تتميز بتمتعها بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية أضافوا الموقع الجغرافي، وأن تنمية هذه المناطق سوف تجذب وراءها المناطق الأخرى، ومع الوقت تنتشر عجلة النمو إلى سائر المناطق في الاقتصاد القومي.[1]

إن نظرية النمو غير المتوازن التي جاء بها هيرشمان تعني الاعتماد على الاستثمارات الفردية، أو ما يسمى في المفهوم الاقتصادي بالقطاع القائد. حيث يؤدي المستثمرون إلى القيام بإنتاج بعض السلع التي يزداد الطلب عليها إلا الإنتاج في هذا الميدان يؤدي إلى إهمال قطاعات أخرى، لكن سرعان ما يتوجه المستثمرون للإنتاج في هذه القطاعات. وبالتالي تسد ثغرة من الثغرات التي كانت موجودة في الاقتصاد.[2]

أيد هيرشمان ضرورة الدفعة القوية في التنمية، حيث يجب أن تتركز في قطاعات أو صناعات إستراتيجية أو رائدة محدد ذلك حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة بدلا من تشتيتها على جبهات كثيرة تتفاوت في درجة أهميتها. فالتنمية عملية ديناميكية تنقل الاقتصاد من حالة توازن إلى حالة لا توازن أخرى ولكن على المستوى أعلى من الإنتاج و الدخل.

كل حالة لا توازن تخلق قوى وحوافز تعمل على تصحيح حالة اللاتوازن السابقة وتخلق حالة لا توازن أخرى ولكن على مستوى الإنتاج والدخل. وكل حالة لا توازن تخلق قوى وحواجز تعمل على تصحيح حالة اللاتوازن السابقة تخلق حالة لا توازن لاحقة.

تتمثل المشكلة الرئيسية في تنفيذ البرنامج الاستثماري في إطار إستراتيجية النمو غير المتوازن في تحديد أولوية الاستثمار في الأنشطة الرائدة من صناعات أو مشروعات .

[1] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص 124.
[2] اسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص 88.

ويوضح هيرشمان معالجة هذه المشكلة على مستويين:

المستوى الأول في المفاضلة بين أولوية الاستثمار في قطاع رأس المال الاجتماعي والاستثمار في قطاع الاستثمار الإنتاجي المباشر، والمستوى الثاني في المفاضلة بين أولوية الاستثمار في صناعات أو مشروعات قطاعات الإنتاج المباشر.[1]

في هذا الصدد فإن نظرية النمو غير المتوازن تفرق بين نوعين من آثار الدفع، آثار الدفع من الخلف وآثار الدفع من الأمام.ويقصد بآثار الدفع إلى الخلف تلك الآثار التي تحدثها المشروعات الإنتاجية لحفز الاستثمار في الصناعات السابقة لها في مراحل الإنتاج.

أما آثار الدفع للأمام فيقصد بها تلك الآثار التي تحدثها المشروعات الإنتاجية لحفز الاستثمار في الصناعات اللاحقة لها في مراحل الإنتاج، أو بمعنى آخر الآثار التي تحدثها لتحفيز الاستثمار في الصناعات التي تستخدم منتجات هذه المشروعات مستلزمات لها.[2]

خلاصة الفصل:

تلعب سياسة و استراتيجية التنمية دوراً كبيراً في الخروج من دائرة الفقر و القضاء على أسبابه و مظاهرة و لإحداث التنمية الاقتصادية هناك عدة استراتيجيات تعمل على تحقيق معدلات عالية من النمو، الذي يعتبر جوهر التنمية إذا كان مستمراً. منها استراتيجية النمو المتوازن التي تعتمد على إحداث دفعة قوية في مختلف القطاعات، و استراتيجية النمو غير المتوازن الذي يعتمد على إحداث دفعة قوية و لكن في قطاع واحد.

لقد سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى البحث عن شروط تحقيق معدلات عالية من النمو. فلقد عرفت تحولات كبيرة منذ السبعينات، و التي كانت تهدف في مجملها إلى إحداث قطيعة مع الأسلوب السابق (الستينات) المتفتح على الخارج، و الاهتمام ببناء الاقتصاد الوطني من الداخل. و هذا من خلال تعبئة كل الموارد من أجل استراتيجية شاملة للتنمية تميزت خصوصاً بمعدل عالي للاستثمار. هذه الاستراتيجية لعبت فيها التجارة الخارجية دوراً مهما، خاصة الواردات التي عملت على تشكيل بنية أساسية في الاقتصاد. لكنه فيما بعد عرف الاقتصاد الوطني منذ انهيار أسعار البترول تدهوراً ملحوظاً و بدأت السلطات العمومية تطبيق الإصلاحات على نطاق واسع. مما يعني تراجعاً عن السياسات الاقتصادية التي كانت سائدة لمدة ثلاثة عقود، و التي ركزت على أهمية القطاع العام في عملية التنمية و اتباع سياسة حمائية موجهة للداخل. بالإضافة إلى سياسة الدعم الواسع، الأمر الذي نتج عنه في النهاية إختلالات اقتصادية كبيرة.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص 125.
[2] العشيري حسين درويش، مرجع سابق، ص ص 116-117.

تمهيـد:

إن إعطاء التجارة الخارجية بصفة عامة، والواردات بصفة خاصة، مكانتها وتجسيد سياسة استيرادية ملائمة مع السياسة الاقتصادية، ضرورية لنجاح عملية التنمية وبعث النمو الاقتصادي. من حيث كونها أداة هامة لتموين وتمويل العملية الإنتاجية بالمواد الأولية، وتجهيزات الإنتاج.

من خلال ما تقدم، في هذا الفصل سنحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

- ماهية السياسة الاستيرادية المتبعة من طرف الحكومات المتعاقبة خلال الفترة الممتدة 1970-2001 ؟
- إلى أي مدى يمكن تحليل و دراسة مختلف سياسات الاستيراد في الجزائر باستخدام طرق التحليل العاملي؟
- هل يمكن تصنيف السلع المستوردة في مجموعات متجانسة تعكس السياسات المتبعة ؟

المبحث الأول: سياسة الاستيراد في الجزائر

المطلب الأول : السياسة الاستيرادية

الفرع الأول : نظرية الواردات

1– دالة الواردات :

تمثل الواردات البضائع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي، ولكنها مستهلكة داخل البلد.وبما أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على البضائع والخدمات المحلية، لذا فإنها تطرح من قيمة إجمالي الناتج الوطني. وهذا لان إجمالي الناتج الوطني يمثل فقط الإنتاج المنتج داخل حدود الوطن.[1]

وبالتالي يعبر عن دالة الاستيراد بالنموذج البسيط بين الواردات و الدخل القومي، وهي دالة طردية بمعنى أنه إذا زاد الدخل تزداد الواردات و العكس صحيح.[2]

$$M = f(y)$$

حيث:

Y: الدخل.

M: الواردات.

يتحدد مقدار التغير في الواردات ΔM تبعاً لتغير معين في الدخل Δy، بما يسمى " بالميل الحدي للاستيراد". و نرمز لها بالرمز:

$$\text{الميل الحدي للاستيراد} = MPM = \frac{\Delta M}{\Delta y}$$

ينبغي أن نفرق بدقة بين الميل الحدي للاستيراد و الميل المتوسط للاستيراد، حيث هذا الأخير يساوي متوسط المنفق على الاستيراد من الدخل أي: $\frac{M}{y}$

من الممكن استخراج المرونة الداخلية للاستيراد، أي درجة التغير النسبي في الواردات تبعاً لتغير نسبي معين في الدخل و ذلك بقسمة الميل الحدي للاستيراد على الميل المتوسط للاستيراد.

أي أن:

[1] صخري عمر، **"التحليل الاقتصاد الكلي"**، (ط (2)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،1991)، ص132.
[2] عبد الرحمان يسري احمد، **"الاقتصاديات الدولية"**، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001)، ص276.

المرونة الداخلية للاستيراد = $\frac{\frac{\Delta M}{M}}{\frac{\Delta y}{y}} = \frac{\Delta M.Y}{\Delta Y.M}$

في المنحنى التالي نصور دالة الاستيراد، و نضيف بعض الملاحظات.

الشكل رقم (06): يبين منحنى دالة الاستيراد.

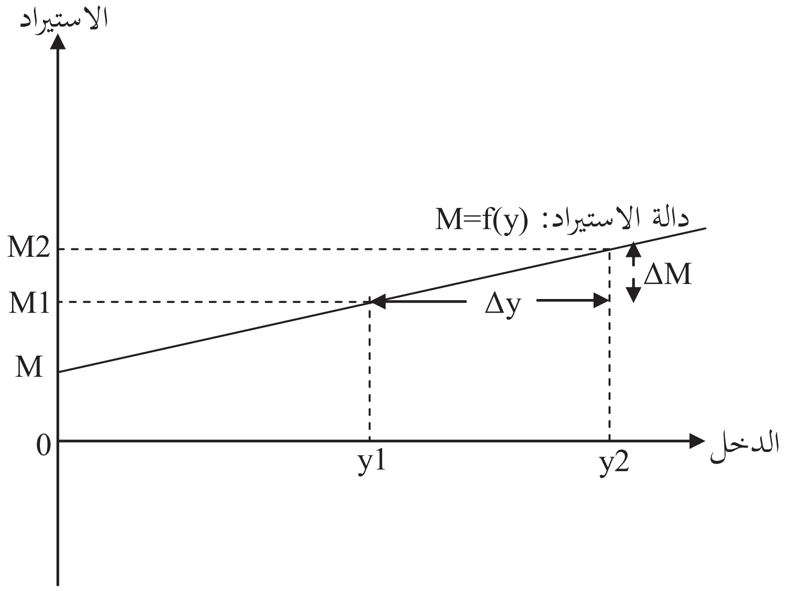

المصدر: عبد الرحمان سيدي أحمد، مرجع سابق، ص 277.

يلاحظ من الرسم السابق ما يلي:

1– بالمكان قياس الميل الحدي للاستيراد بميل دالة الاستيراد بين أي نقطتين.

2– أن دالة الاستيراد تأخذ شكل خط مستقيم، و هذا بغرض تبسيط التحليل، و بناءاً على هذا يبقى الميل الحدي للاستيراد ثابت.

3– أن دالة الاستيراد تقطع المحور الرئيسي (الممثل للواردات) عند مستوى **y = 0**، حيث أن المجتمع لن يقوم بتخفيض وارداته من الخارج إلى الصفر، حتى لو هبط مستوى الدخل إلى الصفر، مثل هذا الحجم من الاستيراد عند مستوى **y = 0**، يستدعي التصرف في بعض مدخرات المجتمع التي تراكمت في فترات سابقة، في شكل احتياطات دولية من الذهب النقدي و أرصدة العملات الأجنبية، و ودائع بالبنوك الأجنبية ...الخ.

2- اشتقاق منحنى الطلب على الواردات :

من المعروف أن منحنى الطلب يبيّن العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من سلعة، و سعر تلك السلعة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، حيث أنه بارتفاع السعر، فإن الكمية المطلوبة تقل و العكس صحيح. نفس الكلام ينطبق على منحنى الطلب على الواردات، حيث أنه يبيّن العلاقة العكسية بين سعر السلعة المستوردة و كمياتها، لذلك ففي حالة ارتفاع سعرها، سوف تقل الكميات المطلوبة و العكس صحيح، و لبيان كيفية اشتقاق هذا المنحنى يمكن استخدام الشكل رقم (07).

الشكل رقم (07): اشتقاق منحنى الطلب على الواردات D_M.

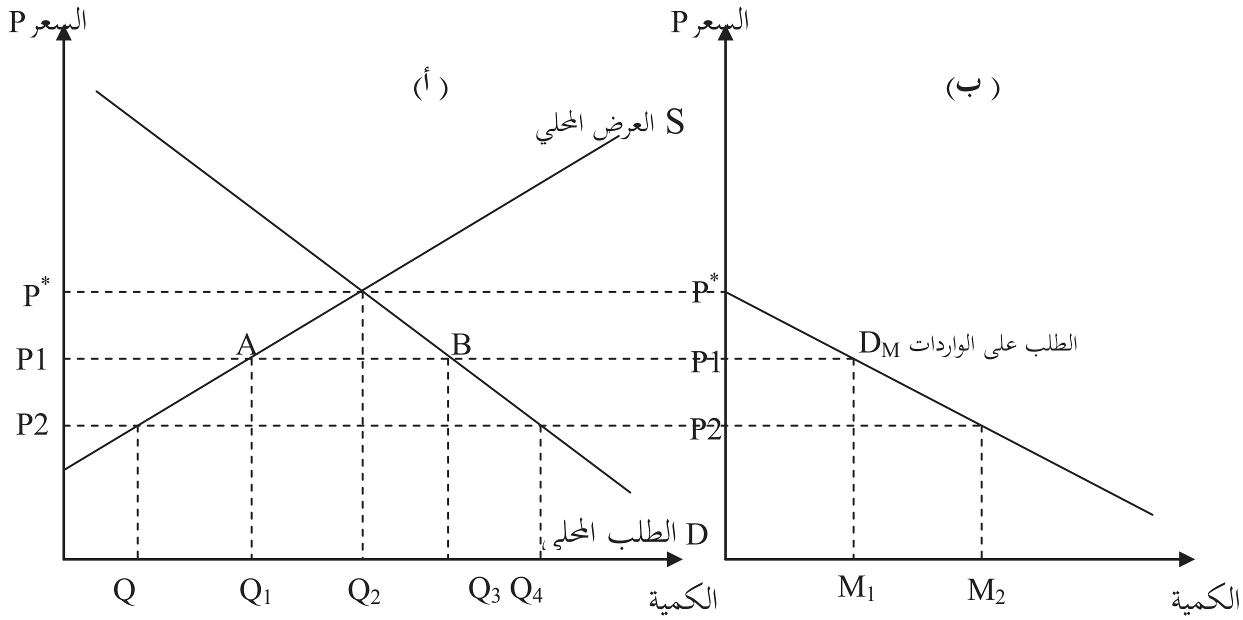

Source: Jaine de Melo**; "commerce international"**, (Théories et applications , Balises,Paris;1997),p 37.

في الشكل (أ) تم رسم منحنى الطلب المحلي و العرض المحلي، لذلك عند نقطة التوازن بين العرض المحليS و الطلب المحلي D فإن التوازني هو *P، في ظل هذا التوازن ليس هناك أي مكان لتجارة الخارجية، أو بمعنى آخر، فإن الواردات تساوي صفراً، أما إذا إفترضنا أن السعر العالمي قد تحقق عند أي سعر أقل من هذا السعر التوازني المحقق محلياً، و هذا من شأنه فتح باب التجارة، حيث أنه من المفضل استيراد السلعة من الخارج، فإذا كان السعر المحقق هو P_1، فإن هذا السعر يتقابل مع منحنى العرض المحلي S عند النقطة A، و مع منحنى الطلب المحلي عند النقطة B، لذا فإن الكمية التي يكون المنتجون على استعداد لعرضها محليا هي Q_1 ، في حين أن الكمية التي يطلبها المستهلكون هي Q_2. و بناءاً على ذلك يمكن القول: أن هناك طلباً زائداً، حيث أن الكمية المطلوبة أكبر من الكمية المعروضة محلياً، و هي تعادل نفس الكمية في الشكل (ب)، و التي توضح كمية الواردات (M_1) عند هذا السعر.

كما أن إذا انخفض السعر العالمي إلى P_2 فاننا بذلك نحصل على نقطة جديدة، يمكن بها تحديد كمية العرض و الطلب المحلي, و عند هذا السعر الجديد P_2، فإن الكمية المطلوبة ستكون Q_4، في حين أن الكمية المعروضة محليا هي Q_3، مما يستوجب استيراد Q_3-Q_4، و التي تعادل الكمية M_2 في شكل (ب)، و بنفس المنطق إذا انخفض السعر العالمي عند سعر التوازن محليا، فإنه يمكن استخراج كميات جديدة للواردات، و بإيصال هذه النقط التي تتعادل عندها هذه الواردات عند الأسعار المختلفة، يمكن استخراج منحنى الطلب على الواردات، المبيّن في الشكل (ب). و من خلال هذا المنحنى يتضح أن ميله سالب، حيث أن بارتفاع السعر تقل الكمية المستورة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.[1]

3- تحليل أثر الواردات على التدفق الدائري للدخل القومي :

يتحدد شرط التوازن في أية فترة زمنية للاقتصاد المغلق، بتساوي التسربات من تيار الدخل القومي مع الإضافات إليه من الادخار مع الاستثمار، هذا الوضع التوازني يتحقق بالمصادفة حينما يتساوى المقدار الذي امتنع أصحاب الدخول عن إنفاقه على الاستهلاك، مع المقدار الذي قرر أصحاب الأعمال اتفاقه على الاستثمار في النشاط الإنتاجي خلال فترة زمنية معينة.

فإذا أدخلنا الآن اعتبار التجارة الخارجية، نجد أن إنفاق القطاع المنزلي على الواردات يمثل تسربا من تيار الدخل تماماً مثل الادخار، فاستهلاك السلع الأجنبية يعني أن المستهلكين يقتطعون جزءا من الدخل الذي تسلموه من قطاع الإنتاج في بلدهم يسلموه إلى قطاع الإنتاج في بلد آخر، و من ثم فإن العملية تخلق دخلاً لقطاع الإنتاج الأجنبي، بينما تؤدي إلى تسرب من تيار الدخل المتدفق إلى قطاع الإنتاج القومي، و بالتالي كلما زاد الاستيراد من الخارج كلما ضعف تيار الإنفاق في الداخل، و ضعف النشاط الإنتاجي القومي، و منه يتعرض الدخل القومي للتناقص.

الرسم التوضيحي رقم (09) يبيّن لنا شكل التدفق الدائري للدخل القومي في ظروف التجارة الخارجية.

الشكل رقم (08): يوضح التدفق الدائري للدخل القومي في ظروف التجارة الخارجية.

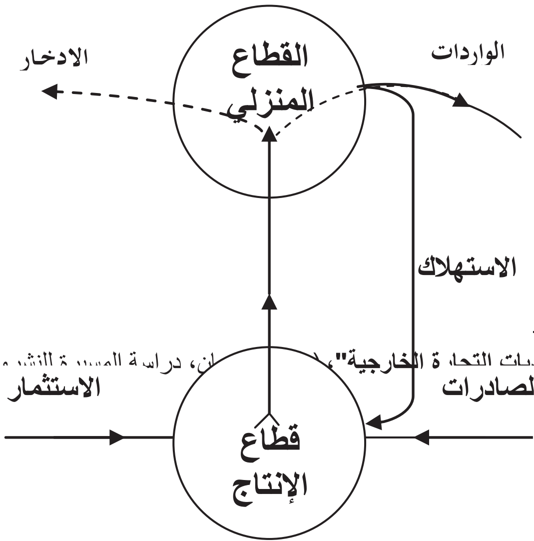

[1] حسام علي داود، أيمن أبو خضير، " **اقتصاديات التجارة الخارجية**"، ([illegible]ان، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، 2002)، ص 23.

المصدر: عبد الرحمن يسري أحمد، مرجع سابق، ص 272.

– تحديد المستوى التوازني للدخل في ظروف التجارة الخارجية (تحليل أثر مضاعف التجارة الخارجية):

يعرف مضاعف التجارة الخارجية بأنه عدد المرات التي يزداد بها الدخل القومي في دولة ما نتيجة تغيير معين في التجارة الخارجية، أي صافي التعامل الخارجي للدولة.

حيث أن: صافي التعامل الخارجي = الصادرات – الواردات (المستوردات).

و لقد شرحنا من قبل أن شرط التوازني في الاقتصاد المفتوح هو تساوي الإضافات التي تتمثل في الصادرات و الاستثمار مع التسربات من تيار الدخل القومي التي تتمثل في الواردات و المدخرات، أي:

$$S+M = Y + I+ X$$

و بافتراض حدوث تغيير في الصادرات (ΔX) أو في الاستثمار (ΔI)، فإن الواردات و المدخرات لا بد أن تتغير بالمقادير $\Delta M + \Delta S = \Delta I + \Delta X$ ، و هذا هو شرط التوازن في حالة حدوث أي تغييرات.

و من هنا نستطيع أن نتوقف على قيمة مضاعف التجارة الخارجية، حيث :[1]

مضاعف التجارة الخارجية = $\dfrac{\text{التعبير في الدخل القومي}}{\text{التغيير في حجم التجارة الخارجية}}$

[1] حسام علي داود، مرجع سابق، ص 26.

$$= \frac{\text{التغيير في الدخل القومي}}{\text{التغيير في صافي التعامل الخارجي}}$$

$$= \frac{1}{\text{(1- الميل الحدي للاستهلاك)+ (الميل الحدي للاستيراد)}}$$

$$= \frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار + الميل الحدي للاستهلاك}}$$

$$= \frac{1}{MPM + MPS}$$

MPS: الميل الحدي للادخار

MPM: الميل الحدي للاستهلاك

و الخلاصة أن مقدار التغيير في الدخل، يتوقف على الميل الحدي للاستيراد والميل الحدي للادخار، لأنهما يحددان معاً المقدار الكلي لتسرب من تيار الدخل، فكلما صغر مقدار التسرب من الدخل، كلما أصبح التغيير في الدخل المترتب على تغير معين في الاستثمار أو الصادرات كبيراً و العكس بالعكس.

الفرع الثاني : السياسة الاستيرادية

إن حرية التجارة في بعض الأحيان، تؤدي إلى آثار سلبية على الدول المشاركة في التجارة، و يعتمد ذلك على طبيعة هذه الدولة، من حيث الموارد المتاحة لها، كذلك علاقتها التجارية الخارجية. و لهذا فإن الدولة تتدخل في حرية التجارة باستخدام السياسة التجارية، و يمكن تقسيم سياسات التدخل الحكومي في الاستيراد كما يلي:

أ- **السياسات الضريبية:** و تتعلق بما تفرضه الدولة من ضرائب على المستوردات، فالضريبة المفروضة على السلع الداخلة إلى الدولة تسمى ضريبة استيراد.

ب- **السياسات غير الضريبية** : و تشمل جميع القيود الأخرى غير ضريبية على النفقات السلعية و الخدمية بين الدول، و من هذه القيود على الواردات، سياسات التحديد الكمي للمستوردات أو ما يسمى بنظام الحصص.

ج- **الممارسات المقيدة للاستيراد** : و تشمل قيام الحكومة بالتمييز في مشترياتها ضد السلع والخدمات الأجنبية و اشتراط تحديد مكان إنتاج السلعة.

أما التدخل الحكومي في عمليات الاستيراد فيعود للأسباب التالي:

– الحاجة إلى زيادة الإيرادات المالية اللازمة لتمويل الإنفاق الحكومي، و تزداد أهمية هذا العامل، بسبب ضعف الموارد المالية للدولة، خاصة في حالة الدول الفقيرة، التي تعتمد على الضرائب الجمركية المباشرة و فرض القيود الكمية كمصدر رئيسي لتمويل نفقاتها.

– حدوث الاختلالات المالية في ميزان المدفوعات، و التي تظهر كعجزات مالية في الميزان التجاري، و الناتجة عن ضعف التصدير، و زيادة المستوردات للدولة، مما يضعف صناعاتها، و بالتالي يؤدي إلى تفشي البطالة فيها، مما يدفع الدول إلى السعي لحماية صناعاتها من خلال وضع القيود الضريبية و الكمية أمام المستوردات، و ذلك لدعم تجارتها الخارجية.

– متطلبات السياسية الخارجية للدولة، و المتمثلة بالأبعاد الاقتصادية الناجمة عن تبعية الدولة للاقتصاد الدولي في الحصول على احتياجاتها من السلع و الخدمات، مما يؤثر على حجم التكاليف الحقيقية المترتبة على حرية التجارة، و بالتالي يؤثر على القرار السياسي لدولة.

تفرض الدولة الضرائب على المستوردات من السلع و الخدمات، كما تفرضها على الصادرات، لكن الضرائب على المستوردات هي الأهم من حيث التطبيق، لأنها تعالج قيام التجارة الحرة بصورة مباشرة و السؤال الذي يطرح نفسه الآن: هل يمكن تحسين مستوى النمو الاقتصادي من خلال فرض ضرائب على الاستيراد بالإضافة إلى القيود الكمية ؟.

للإجابة على هذا السؤال، سنتناول في التحليل القادم من هذه الوحدة، أنواع ضرائب الاستيراد، معدل الحماية الاسمي و معدل الحماية الفعّال.

1– أنواع ضرائب الاستيراد:[1]

يمكن تقسيم ضرائب الاستيراد إلى ما يلي:

1-1– الضريبة النسبية أو ضريبة القيمة المضافة : و هي نسبة مؤوية ثابتة من السعر تفرض على قيمة السلعة المستوردة، و تتصف هذه الضريبة بما يلي:

أ– لا تتوفر هذه الضريبة حماية لإيرادات الحكومية في حال انخفاض أسعار السلع المستوردة، بسبب انخفاض قيمة الإيراد الضريبي المفروض على قيمة السلع المستوردة.

ب– صعوبة إدارتها بسبب الحاجة إلى تقييم السلعة المستوردة، وكذلك إمكانية تلاعب المستورد بقيمة فاتورة الاستيراد، بالاتفاق مع مصدر السلعة.

[1] حسام علي داود, أيمن أبو خضير, مرجع سابق, ص ص 73- 78.

1-2- ضريبة الاستيراد النوعية :

تفرض هذه الضريبة على شكل مقدار ثابت، ومحدد من النقود على كل وحدة مستوردة من السلعة. ويتصف هذا النوع من الضريبة بما يلي:

أ- سهولة إدارتها لعدم حاجتها لتقسيم السلعة المستوردة، لأنها تفرض على وحدات السلعة، وليس على قيمتها.

ب- توفر حماية لإيرادات الدولة الضريبية، في حالة انخفاض أسعار السلع المستوردة، لأنها تتجاهل القيمة للسلع المستوردة وتركز على الكمية منها.

1-3- الضريبة المركبة على المستوردات :

وهي الضريبة التي تجمع بين الضريبة النسبية والضريبة النوعية المفروضة على نفس السلعة، حيث تفرض كنسبة مئوية على القيمة الإجمالية للسلعة المستوردة، بالإضافة إلى مقدار محدد لكل وحدة مستوردة من نفس السلعة. ويتصف هذا النوع من الضريبة بشمولية لصفات الضريبة النوعية وضريبة القيمة المضافة.

2- معدل الحماية الاسمي ومعدل الحماية الفعال : يرتبط فرض ضريبة استيراد على السلع المستوردة بمفهوم حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، فبعد فرض ضريبة محددة بمقدار 20% دينار على سلعة قيمتها تساوي 100 دينار، فإن ذلك يعادل فرض ضريبة اسمية بنسبة 20% على هذه السلعة، وتسمى هذه الضريبة الاسمية أو بالضريبة الظاهرة .

إلا أن الضريبة الحقيقية تتمثل بمعدل الحماية الفعال، الذي يقيس مقدار الضريبة مقارنة مع القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني بدلاً من مقارنتها مع القيمة الإجمالية للإنتاج. وبعبارة أخرى، فإن المعدل الفعال يأخذ بعين الاعتبار الضرائب الاسمية على كل من الإنتاج النهائي، وعلى المواد الأولية والسلع الوسيطية المستخدمة في صناعة هذا الإنتاج النهائي.

يستند معدل الحماية الفعال إلى مقدار الفرق بين سعر البيع، وبين تكلفة الإنتاج. وهذا الفرق يسمى بالقيمة المضافة. وبالتالي فإن معدل الحماية الفعال يعتمد على كيفية تأثير ضرائب الاستيراد الاسمية المفروضة على الإنتاج النهائي، والمواد الوسيطية على القيمة المضافة. ولهذا فإن معدل الحماية الفعال يمثل الفرق بين ربح المنتج في الدولة الأجنبية (تحت التجارة الحرة)، وربح المنتج محلياً (في الدولة المعينة)، مقسوماً على ربح المنتج في الدولة الأجنبية (تحت التجارة الحرة). ويقيس معدل الفعال درجة الحماية كنسبة فعلية للإنتاج المحلي، وفقاً للعلاقة التالية:

$$\text{معدل الحماية الفعال} = \frac{\text{القيمة المضافة في الدولة المعنية} - \text{القيمة المضافة تحت التجارة الحرة (في الدول الأجنبية)}}{\text{القيمة المضافة تحت التجارة الحرة (في الدولة الأجنبية)}}$$

حيث أن:

1- القيمة المضافة في الدولة المعنية (محلياً) = سعر البيع محلياً[1] – تكلفة السلعة الوسيطية المستوردة[2] (المواد الخام).

2- القيمة المضافة تحت التجارة الحرة (في الدولة الأجنبية) = السعر الدولي للإنتاج النهائي – تكلفة المواد الخام (السلعة الوسيطية المستوردة).

ويمكن احتساب معدل الحماية الفعال، على أساس:

1- فرض ضريبة الاستيراد على السلعة النهائية المستوردة فقط، وتكون مدخلات الإنتاج من السلع الوسيطية والمواد الخام المستوردة معفاة من الضرائب.

2- فرض ضريبة الاستيراد على السلع النهائية المستوردة، وكذلك على مدخلات الإنتاج.

3- فرض ضريبة استيراد على مدخلات الإنتاج من السلع الوسيطية والمواد الخام فقط، بينما تكون السلعة النهائية معفاة من الضريبة.

1- التحليل الجزئي و الكلي لضرائب الاستيراد

أ- في حالة دولة صغيرة: بافتراض أن صناعة في دولة ما صغيرة، مما يعني أن التغيرات في هذه الصناعة لا تؤثر على السعر الدولي، وبالتالي تكون متلقية السعر؛ ولهذا سوف يتم إهمال أية آثار قد تنجم على الاقتصاد الكلي من تكيفات الصناعة. ويستند هذا التحليل على استخدام منحنيات العرض والطلب كمايلي:

الشكل رقم (09): التحليل الجزئي لضرائب الاستيراد (حالة الدولة الصغيرة).

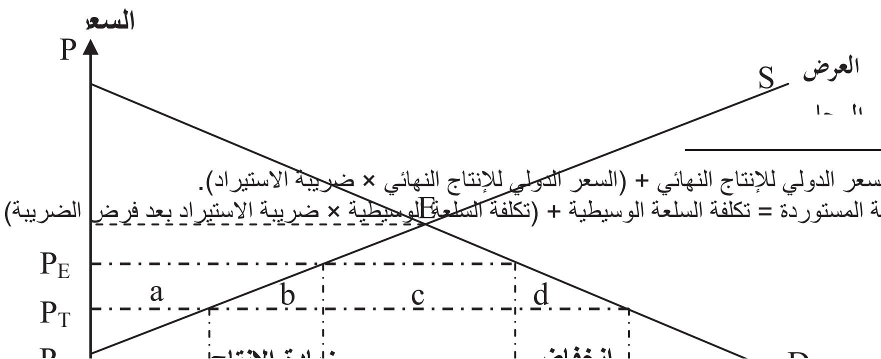

[1] سعر البيع محلياً = السعر الدولي للإنتاج النهائي + (السعر الدولي للإنتاج النهائي × ضريبة الاستيراد).

[2] تكلفة السلعة الوسيطية المستوردة = تكلفة السلعة الوسيطية + (تكلفة السلعة الوسيطية × ضريبة الاستيراد بعد فرض الضريبة)

M N

– في حالة غياب التجارة: يكون التوازن في التجارة محلياً، عند التقاء الطلب المحلي مع العرض المحلي عند النقطة E، ويتحدد السعر التوازني المحلي عند النقطة P_E.

– في ظل التجارة الحرة: يكون السعر الدولي P_W، والذي يمثل السعر الذي تستورد به الدولة السلعة. وعند هذا السعر فإن الطلب المحلي يساوي QQ_4. والعرض المحلي QQ_1. وبالتالي فإن الواردات من السلعة تكون مساوية للفرق بين الإنتاج المحلي (العرض المحلي) QQ_1. والاستهلاك المحلي (الطلب المحلي) QQ_4، أي أن المستوردات تمثل المسافة $Q_1 Q_4$. وعند السعر الدولي PE يكون العرض الإجمالي (الإنتاج المحلي$Q Q_1$ مضافاً إليه المستوردات $Q_1 Q_4$) يساوي للطلب المحلي.

نفترض الآن أن الدولة، قامت بفرض ضريبة استيراد تساوي المقدار T، فالأثر الفوري لهذه الضريبة هو ارتفاع السعر المحلي لسلعة بمقدار الضريبة T ليصبح P_T.

إن ارتفاع السعر له آثار متعددة على كميات كل من الإنتاج والاستهلاك والاستيراد، والذي يمكن استنتاجها من الشكل (10) كما يلي:

1– الاستهلاك المحلي: يؤدي ارتفاع أسعار السلعة إلى انخفاض الاستهلاك المحلي من QQ_4 إلى QQ_3 إلى الانتقال من النقطة N إلى M على منحنى الطلب المحلي.

2– الإنتاج المحلي: يزداد الإنتاج المحلي من QQ_1 إلى QQ_2 وهذا لتوسع المنشآت في إنتاجها والسبب في ذلك أن المنتجين المحليين لا يدفعون ضريبة الاستيراد.

3– الكميات المستوردة: نتيجة للأثرين السابقين (زيادة الإنتاج المحلي، وانخفاض الاستهلاك المحلي) فإن المستوردات تنخفض من Q_1Q_4 إلى Q_2Q_3.

إذا كانت ضريبة الاستيراد بمقدار كبير، فإن الزيادة في السعر تصل إلى أن يكون السعر مساوي لـ P_A، وعند Ps السعر فإن المستوردات ستنخفض إلى الصفر، أي أن المنتجين سيعوضون كامل الكمية المطلوبة، وتسمى هذه الضريبة بالضريبة المانعة للاستيراد كلياً.

يمكننا توضيح المكاسب، والخسائر الناتجة عن ضريبة الاستيراد باستخدام الشكل ( ) على النحو التالي:

1 - ففي اطار التجارة الحرة، فائض المستهلك مساوي للمساحة P_wKN، وهي مساوية للمساحة الكلية أسفل منحنى الطلب

QKN Q_4 ناقص مساحة المستطيلQ_4 QP_wN.

2– عند فرض ضريبة الاستيراد، فإن فائض المستهلك ينخفض إلى P_TKM، أي أن مقدار النقص في فائض المستهلك هو المساحة$P_w P_TMN$.

3– يمكن تلخيص الآثار المختلفة لضريبة الاستيراد على النحو التالي:

-خسارة المستهلك = مساحة المنطقة a + مساحة المنطقة b + مساحة المنطقة c + مساحة v

= مساحة المستطيل ((a,b,c + مساحة المثلث d

– مكاسب المنتجين = مساحة المنطقة a.

– إيرادات الدولة = مساحة المستطيل c.

– صافي ربح أو خسارة المجتمع = المجموع الجبري لخسارة المستهلكين ومكاسب الدولة والمنتجين.

– المنطقة b والمنطقة d هي خسارة لا تذهب إلى أي قطاع في الاقتصاد، ولهذا تسمى بالخسارة الضائعة (الميتة).

ب– في حالة دولة كبيرة: يمكننا التوسع في التحليل باستخدام التوازن الجزئي، للبحث في حالة الدولة المستوردة الكبيرة اقتصادياً بما يكفي، يجعلها تستطيع التأثير في السعر العالمي، إذا ما قامت بتغيير حجم مستورداتها من سلعة ما.

ولتوضيح الآثار المترتبة على سياسة ضرائب الاستيراد المفروضة من قبل الدولة الكبيرة، فإن ذلك يتم باستخدام الشكل رقم (11)، الذي يبين منحنيات الطلب والعرض للدولتين B,A، بافتراض أن الدولة B هي الدولة الصغيرة. وقد رسمت المنحنيات لتعكس الحجم الكبير للدولة A مقارنة بحجم الدولة B اقتصاديا.

الشكل رقم (10): التحليل الجزئي لضرائب الاستيراد في حالة الدولة المستوردة الكبيرة A .

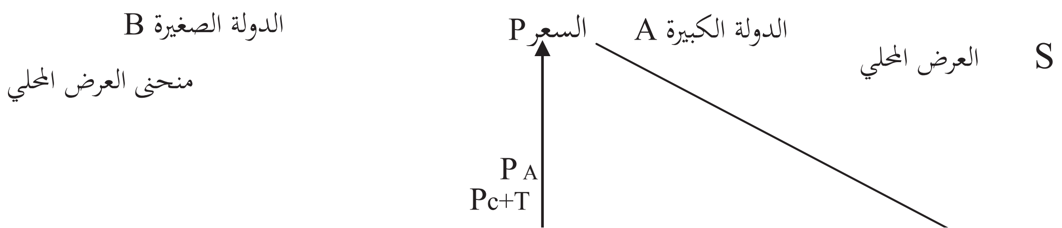

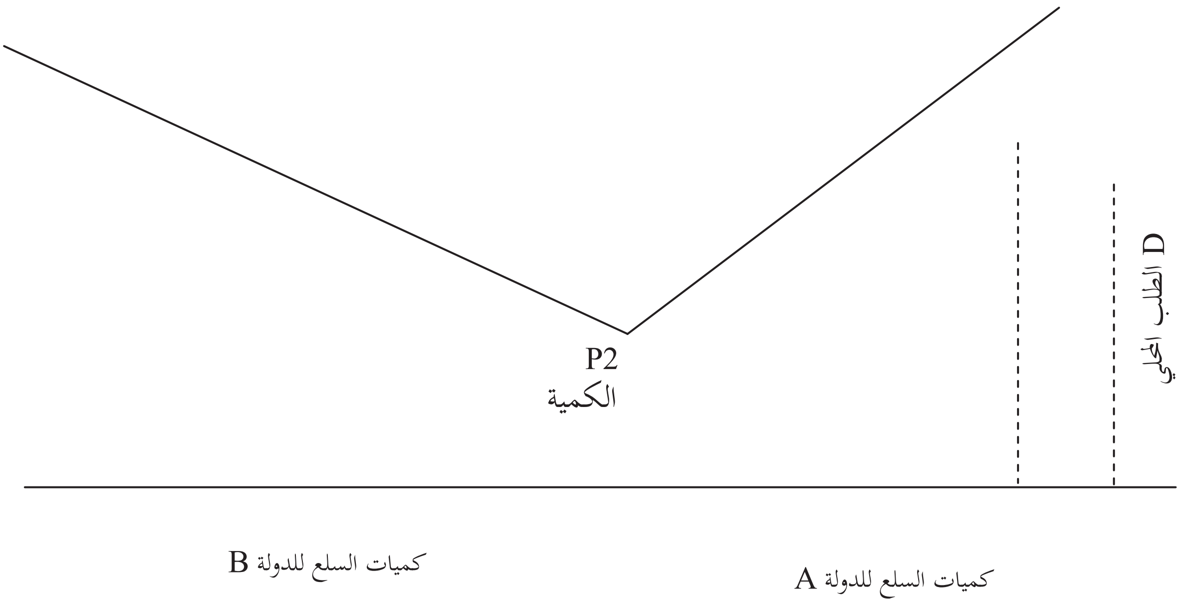

المصدر: حسام علي داود، مرجع سابق، ص100.

في حالة غياب التجارة: فإن كلا الدولتين يحققان التوازن عند أسعار مختلفة، حيث أن السعر التوازني في الدولة A(P_A) أعلى من السعر التوازني في الدولة B(P_B).

في ظل التجارة الحرة: فإنه لا بد أن توفر شرطين؛ الشرط الأول أن تكون مستوردات الدولة A مساوية لصادرات الدولة B.أما الشرط الثاني أن تتساوى الأسعار في الدولتين. ويمكننا تحديد وضع التوازن للدولتين من خلال امتداد الخط الأفقي الذي يكون عند فائض الطلب (الكمية المعروضة أكبر من الكمية المطلوبة) في الدولة B.

في الشكل (11) يتحقق سعر التوازن في ظل التجارة الحرة عند السعر Pw، حيث يكون عنده مستوردة بمقدار المسافة Q_1 Q_4 ، وهي مساوية لمقدار صادرات الدولة B والبالغة المسافةQ_4 Q_1 .

نفترض الآن قيام الدولة A، بفرض ضريبة استيراد نوعية (مقدار ثابت) على مستورداتها من السلعة بمقدار T. ما هو أثر هذه الضريبة على الأسعار في الدولتين ؟. بالطبع ستؤدي هذه الضريبة إلى وجود فجوة سعرية بين الدولتين، حيث سيرتفع السعر المحلي في الدولة A، حيث أن الدولة A كبيرة اقتصادياً. فإن طلبها الاستيرادي سيؤدي بالضرورة إلى انخفاض الأسعار الدولية للسلعة.

وللوصول إلى التوازن، فإن السعر في الدولة A سوف يزداد، بينما ينخفض في الدولة B، فمن الواضح أننا لا نستطيع إضافة كامل الضريبة إلى السعر الدولي القديم P_w لأن السعر الدولي الجديد (P_w+T) تكون عنده مستوردات الدولة A أقل مما ترغب في تصديره الدولة b، حيث أن المعروض في السوق العالمي للدولة المصدرة B عند السعر P_w

أكبر مما هو مطلوب استيراده من قبل الدولة A. ويؤدي ذلك إلى وجود فائض عرض على السلعة يتضمن ضرورة انخفاض أسعار السلعة في السوق الدولي لكي يمكن الوصول لوضع توازني مستمر.

ولتحقيق التوازن في السوق العالمي، لا بد أن تكون مستوردات الدولة A مساوية لصادرات الدولة B، وأن السعر في الدولة A يجب أن يزيد عن السعر في الدولة B بمقدار الضريبة T.

ويحقق ذلك عند السعر P_w+T في الدولة المستوردة A، والسعر P_c في الدولة المصدرة B. كما هو موضح في الشكل، حيث أنه عند هذه الأسعار فقط تكون مستوردات الدولة A (Q_2Q_3) مساوية تماماً لصادرات الدولة B (Q_2Q_3).

– تحليل الآثار المترتبة على فرض ضريبة الاستيراد في الدولة A:

1- ارتفاع الأسعار في الدولة المستوردة A يزيد من الإنتاج من Q_1 إلى Q_2 وتخفيض الاستهلاك من Q_4 إلى Q_3.

2- المنتجيين في الدولة A يحصلون على زيادة في الفائض تقدر بالمساحة a في الشكل (11)، في حين أن المستهلكين من الدولة A يخسرون فائض يقدر بالمساحة (a+b+c+d).

3- إيرادات الحكومة من ضريبة الاستيراد تساوي مقدار الضريبة T مضروباً في كمية المستوردات، وتمثل المساحة (c+f).

4- الأثر الصافي لضريبة الاستيراد في الدولة A، فيتمثل بالفرق بين حاصل حجم الإيرادات الحكومية والزيادة في فائض المنتجين، وبين الخسارة في فائض المستهلكين [a+(c+f)]–[(a+b+c+d)].

5- تمثل المساحة b وd الخسارة في كفاءة الإنتاج وكفاءة الاستهلاك على التوالي.

6- يعتمد الأثر الصافي لضريبة الاستيراد على المقارنة بين المساحة () والمساحة (d+b)، فإذا كانت (F) أكبر من (a+b)، فإن ذلك يعني أن الدولة الكبيرة المستوردة تتمتع بقوة احتكارية، يمكن أن نستخدمها من أجل تحقيق مكاسب إضافية لها على حساب الدولة المصدرة.

2– التحليل الكلي لضرائب الاستيراد :

إن فرض ضريبة الاستيراد من قبل الدولة الكبيرة، يؤثر على السعر الدولي للسلعة التي تستوردها هذه الدولة ولذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار تأثير ضريبة الاستيراد على معدلات الأسعار الدولية النسبية (شروط التجارة الدولية). ويمكن تحليل تأثير ضرائب الاستيراد على شروط التجارة بشكل أكثر عمومية وشمولية، وذلك باستخدام منحنى إمكانات الإنتاج، أسلوب العرض الدولي.

ولتوضيح هذين الأسلوبين، افتراض أن الدولة A مستورد كبير نسبياً لسلعة a، وفي نفس الوقت مصدرة لسلعة b. إن قيام لدولة A بفرض ضريبة على استيراد سلعة a سيؤدي إلى تخفيض السعر الدولي لـ a بالنسبة لـ b في هذه الحالة ولأي معدل ضريبي معين، فإن السعر المحلي لـ a سوف لا يرتفع بنفس مقدار الضريبة (على العكس من حالة الدولة المستوردة الصغيرة). ولهذا فإن مقدار الإنتاج المحلي سيتغير ولكن بمقدار أقل في هذه الحالة.

الشكل رقم (11): يوضح التحليل الكلي لضرائب الاستيراد في حالة دولة كبيرة .

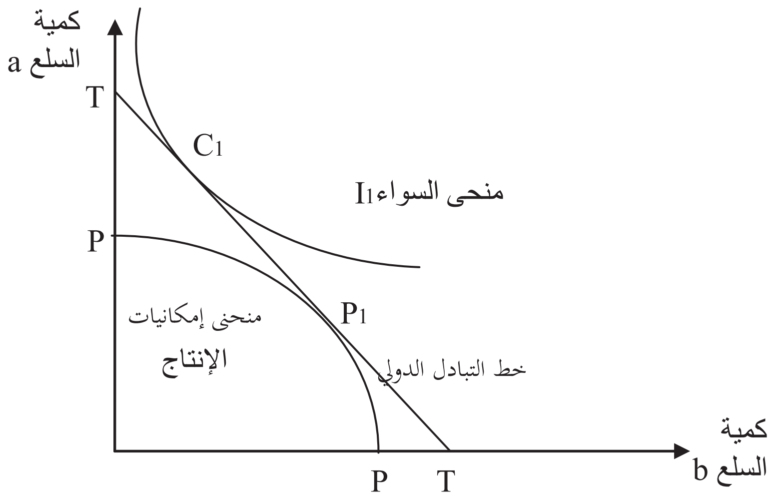

المصدر: حسام علي داود، مرجع سابق،ص 106

ففي حالة التجارة الحرة، وبدون فرض ضريبة استيراد على السلعة المستوردة، فإن السعر الدولي المتحرك عند النسبة المساوية لميل الخط TT الذي يمثل خط التبادل الدولي الحر، ويتحدد الإنتاج الأمثل عند النقطة P_1 على منحنى الإمكانات الإنتاج PPC ويتحدد الاستهلاك عند النقطة C_1على خط تبادل الدولي TT، وبالتالي يتحقق مستوى الرفاه على منحنى السواء I_1 كما في الشكل (12).

الشكل رقم(12): يوضح التحليل الكلي لضرائب الاستيراد.

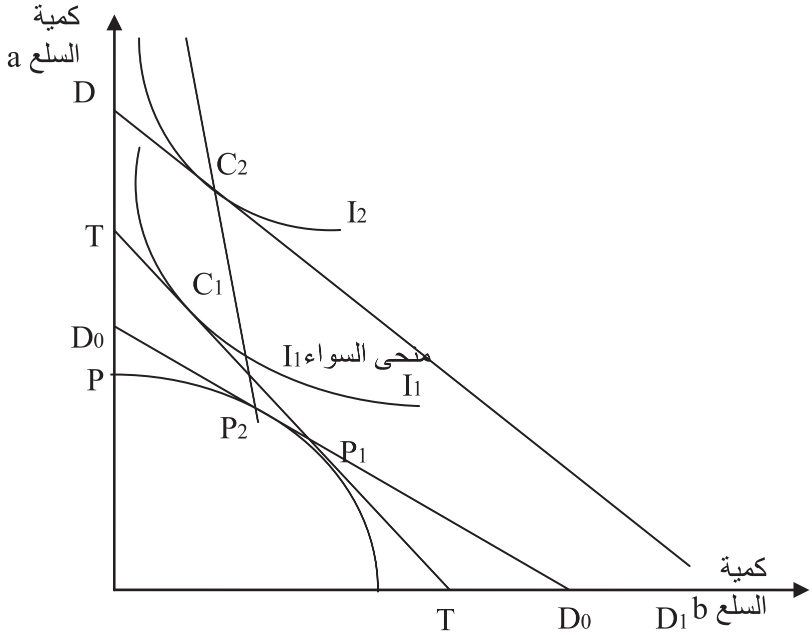

المصدر: حسام علي داود، مرجع سابق،ص 107

افترض الآن قيام الدولة A بفرض ضريبة استيراد بنسبة ثابتة Ad Valorem على a التي تستوردها من الدولة B. إن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع السعر المحلي a بالنسبة لـ b كما في الشكل (13)، وهذا الوضع يمثل حالة تختلف عن حالة الدولة الصغيرة ويظهر ارتفاع السعر المحلي لـ a من خلال زيادة الإنتاج المحلي ل a، وتخفيض الإنتاج المحلي PP (ميل الخط DD)، حيث تنتقل نقطة الإنتاج المثالية من P_1 إلى P_2 . بما أن الدولة المستورد كبيرة فإن فرض ضريبة الاستيراد سيؤدي إلى تخفيض سعر التجارة الدولية TT إلى النسبة المتمثلة لميل الخط وتكون نقطة الاستهلاك الجديدة على خط السعر الدولي الجديد عند نقطة مثل C_2 حيث يمس منحنى السواء I_2 الخط D_1D_1 والذي يمثل ميله السعر التبادلي المحلي بعد فرض ضريبة الاستيراد. عند هذا المستوى الاستهلاكي الجديد فإن الرفاه الكلي يزداد من I_1 إلى I_2 غير أن هذه النتيجة ليست مضمونة دائماً، وتعتمد على سعر التغير في سعر التبادل الدولي أو شروط تجارة الدولة التي تفرض ضريبة الاستيراد. ولهذا فإن الدولة المستوردة A ستكسب من فرضها لضريبة الاستيراد إذا كانت مكاسبها الناتجة عن التحسن في شروط تجارتها تفوق خسائرها الناتجة عن تدهور في كفاءة استخدامها لمواردها، وهذا الوضع يكون من حيث المبدأ لأن حجم تسحن في شروط التجارة للدولة A يعتمد على مرونات العرض والطلب المحلية والأجنبية.

الفرع الثالث : أثار السياسة التجارية على الواردات

1-آثار الرسوم الجمركية على الاستيراد:

لتحليل الآثار التي ترتب على فرض رسم جمركي على الواردات، يستحسن أن نستعين بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (13): يوضح منحنى عرض وطلب السلعة.

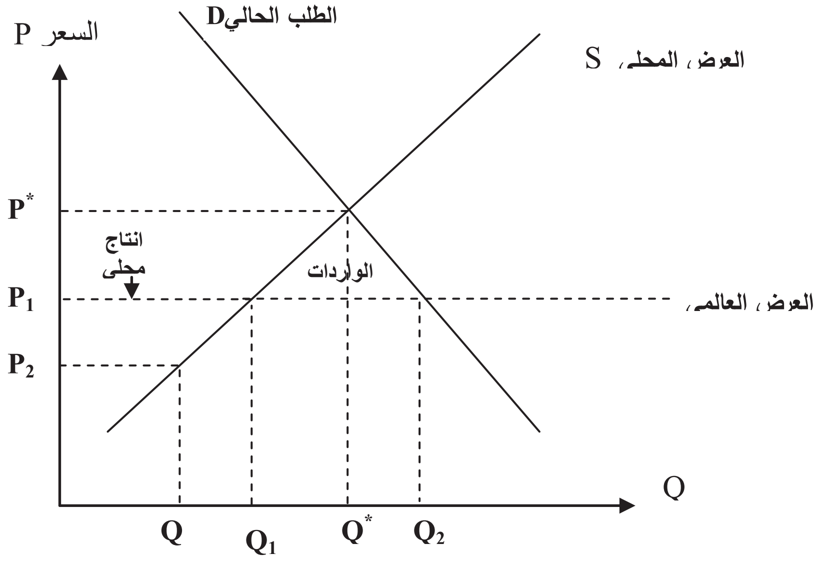

المصدر: كامل بكري، اقتصاد دولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 149.

ويعبر المنحنى التالي طلب وعرض سلعة معينة في داخل الدولة، فإذا كان ثمن السلعة السائد P، فمن الواضح أن الطلب يزيد عن العرض، ومن هنا فلا بد أن تأتي الواردات لتسد هذا الفرق بين الطلب والعرض المحليين، وفي هذه الحالة تكون الواردات هي $Q^*{}_1Q_2$.

أما إذا فرض رسم جمركي على الواردات فإن معنى ذلك ارتفاع أثمان السلعة، ولهذا يؤدي إلى زيادة العرض من ناحية وإنقاص الطلب من ناحية أخرى، فإذا كان الرسم الجمركي يؤدي إلى ارتفاع سلع P_1 فمن الواضح أن الواردات ستخفض إلى QQ_2؛ نظراً لأن الفرق بين الطلب والعرض المحليين سينتناقص. أما إذا ارتفع سعر الرسم الجمركي بشكل كبير فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى منع الاستيراد كلية بإنقاص الطلب المحلي من ناحية وزيادة العرض المحلي من جهة أخرى حتى يتساويان.

- تحليل أثر الرسوم الجمركية المفروضة على الاستيراد على بعض الظواهر الاقتصادية:

يترتب على فرض الرسوم الجمركية على الاستيراد بعض الآثار على مجموعة من الظواهر الاقتصادية نختار منها عدداً من النواحي الأهم دلالة [1]: الحماية، الاستهلاك، الموارد المالية، معدلات التبادل، الدخل القومي، ميزان المدفوعات.

أ– الرسوم والحماية: تفرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، بغرض حماية الصناعات الناشئة، ونستطيع أن نبين أثر الحماية في الشكل السالف بأنه الزيادة في الإنتاج المحلي QQ_1 ، ذلك ان فرض رسوم جمركية على الواردات الأجنبية يؤدي إلى زيادة المعروض من الإنتاج المحلي نظراً لإمكانية البيع بأسعار مرتفعة بعيداً عن الأسعار الأجنبية.

ويتوقف أثر الحماية على أثر مرونة عرض الإنتاج المحلي، فإن كانت هذه المرونة كبيرة، فان أثر الحماية سيكون كبيراً والعكس بالعكس...، وبعبارة أخرى فإنه يشترط أن تتمتع الدول على القدرة في زيادة الإنتاج في السلعة التي ترغب في حمايتها، إذا كانت إمكانيات الزيادة محدودة فإن الرسم الجمركي لم يؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي، وإنما قد يكون له أثر على الاستهلاك.

ب– أثر الرسوم على الاستهلاك: إن فرض الرسوم الجمركية على بعض الواردات يكون له غالباً أثراً مقيداً للاستهلاك، فارتفاع ثمن السلعة بعد فرض الرسم يؤدي إلى التقليل من استهلاكها. ويتوقف هذا الأثر على مدى مرونة الطلب، فكلما زادت المرونة كلما كان الأثر على الاستهلاك أوضح والعكس بالعكس. وتلجأ معظم الدول المتخلفة إلى فرض الرسوم الجمركة العالية على سلع الاستهلاك ترفيهي؛ بقصد تقييد هذا الاستهلاك وتوفير جزء أكبر من الدخل القومي لغرض الاستثمار والتنمية.

ج– الموارد المالية: لا تنجح الرسوم الجمركية في تحقيق هذا الغرض – الموارد المالية– إلا إذا كان هدف الحماية مستبعداً وذلك لأنه إذا نجحت الرسوم الجمركية في تحقيق حماية الصناعات الوطنية، فإن معنى ذلك تخفيض الواردات بشكل كبير. ولا تستطيع الدولة بذلك أن تحصل على موارد مالية كبيرة منها.

د– معدلات التبادل: يمكن تحسين معدلات التبادل من خلال فرض رسوم جمركية، وذلك لأنه يترتب عن ذلك ضرورة زيادة حجم السلع الأجنبية للحصول على نفس القدر من السلع الوطنية، وهذا الغرض يعني بطبيعة الأحوال أن الرسم الجمركي تتحمله الدولة الأجنبية أو على الأقل تتحمل جزء منه، ولا يتحقق ذلك إلا إذا كان عرض السلعة الأجنبية غير مرن.

هـ– الدخل القومي: إن فرض الرسوم الجمركية يرفع أثمان الواردات، وبالتالي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلعة المحلية ومن ثم زيادة الدخل القومي. وقد سبق وأن أشرنا إليه عندما تطرقنا إلى مظاهر التجارة الخارجية، إلا أن هذا

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص ص 218.

المضاعف يتوقف على الميل الحدي للاستيراد، ولذلك فإن رفع أسعار الصادرات إذا كان من شأنه أن يخفض هذا الميل الحدي للاستيراد، فإن أثره سيكون أكبر على الدخل القومي.

و– ميزان المدفوعات: لعل الفكرة السائدة هي فرض الرسوم الجمركية يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض الواردات على ما هي عليه. ولكن هذه النظرة تهمل أثر هذا التغيير على الدخل القومي من ناحية وأثره على سلوك الدول من ناحية أخرى. فتخفيض الواردات مع بقاء الصادرات على ما هي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، وفي هذه الحالة تؤدي الزيادة في الدخل القومي إلى زيادة الواردات، من هنا فإن النتيجة النهائية في تحسين ميزان المدفوعات تكون أقل من التخفيض الأول في الواردات، و تتوقف هذه النتيجة على الميل الحدي للاستيراد.

2 –اثر سياسة تحصيص الاستيراد :

يعتبر هذا النظام أكثر كفاءة من نظام الضرائب الجمركية من حيث التطبيق خاصة في السلع قليلة المرونة. والسبب في ذلك أن الضرائب الجمركية تؤدي إلى ارتفاع السعر في ظل المرونة المنخفضة للطلب، فإن ارتفاع السعر يؤدي إلى تقليل الطلب على السلع المستوردة. بينما في حالة الطلب عالي المرونة، فإن ارتفاع السعر يؤدي إلى انخفاض الطلب بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في السعر.

ولتوضيح أثر هذه السياسة، فإن ذلك يتم من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (14): يوضح الآثار الجزئية لسياسة تحديد (تحصيص) المستوردات.

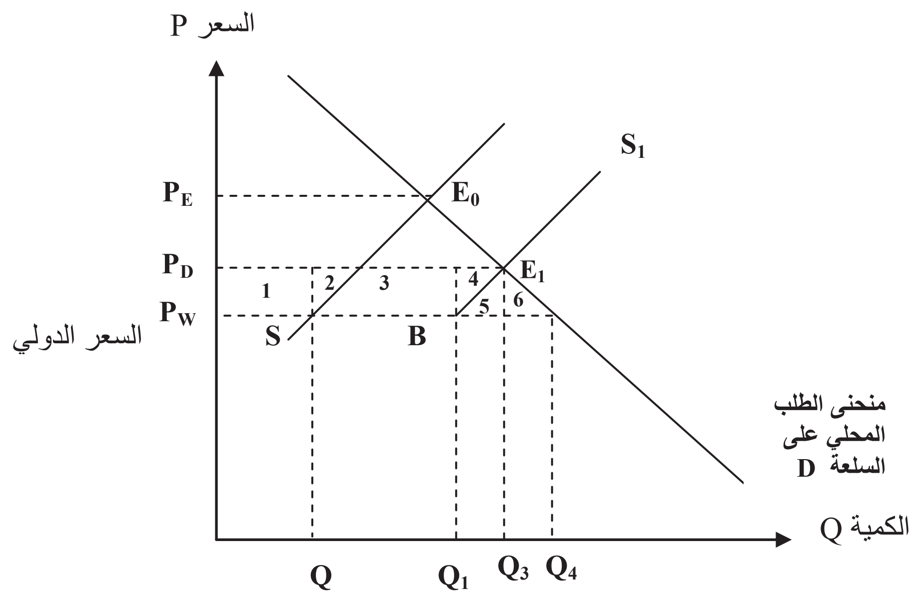

Source : Armand Colin**," l'organisation Mondiale du commerce" ,** Paris Département de édition Nathan, 1999, P 47.

– التحليل:[1]

[1] حسام داود، مرجع سابق، ص ص 88-90.

1- في حالة غياب التجارة: يتحدد التوازن عن النقطة E_0 حيث يتساوى العرض المحلي (S) مع الطلب المحلي (D) ويتحدد سعر التوازن المحلي عند P_E.

2- في حالة فتح باب التجارة الحرة عند السعر الدولي الثابت (P_w): فإن الاستهلاك يتحدد عند Q_4، والإنتاج المحلي عند Q_1، وبذلك تكون الكميات المستوردة مساوية للفجوة (Q_1-Q_4). فإذا حددت الحكومة الكمية المسموح باستيرادها عند كمية أقل من كمية التجارة الحرة (مثلاً عند الكمية (Q_1-Q_2)). فإن منحنى العرض الفعال للدولة يصبح BS_1. يتحدد التوازن الجديد عند (E_1)، حيث يتقاطع منحنى العرض الجديد (BS_1) مع منحنى الطلب (D)، مما يؤدي إلى ارتفاع السعر المحلي من Pw إلى P_D.

يتضح من سياسة التحصيص أنها تشبه سياسة ضريبة الاستيراد، من حيث أثرها على السعر المحلي، وبالتالي على الاستهلاك والإنتاج المحلي. فتحديد الاستيراد يخلق فائض طلب يؤدي إلى ارتفاع السعر المحلي، مما يخفض فائض المستهلكين بالمساحة (6+5+4+3+2+1)، في حين أن فائض المنتج المحلي يزداد بمقدار المساحة (1+4). لكن المساحة (2+3) في هذه الحالة لا تذهب لخزينة الدولة.

يتضح مما سبق أن نظام التحصيص يؤدي إلى آثار توزيعية مشابهة لآثار ضريبة الاستيراد، حيث يكسب المنتجون وعوامل الإنتاج المتخصصة في الصناعات المحلية المنافسة للسلعة المستوردة، وكذلك وكلاء الاستيراد المحظوظين الذين يحصلون على رخص الاستيراد، في حين أنها تلحق الضرر بالمستهلكين وصافي هذه المكاسب والخسائر هو خسارة صافية للاقتصاد الكلي تساوي المساحة (6+5) تماماً كما هو الأثر في حالة فرض ضريبة الاستيراد.

3-آثار الاتحاد الجمركي على الاستيراد:

نظرية الاتحادات الجمركية تحدد نوعين من الآثار:[1] آثار استاتيكية أو قصيرة الأجل، تنتج من إعادة تخصيص للموارد (العمل، رأس المال، والموارد الأخرى) للاقتصاديات الأعضاء، آثار ديناميكية أو طويلة الأجل التي تؤثر على الطاقة الإنتاجية، والإنتاجية، والنمو للاقتصاديات الأعضاء. وفي توضيح هذه الآثار سنقتصر على الآثار المترتبة عن الاتحاد الجمركي على التجارة، وبصفة خاصة على الاستيراد، أي الآثار الاستاتيكية.

- الآثار الاستاتيكية للاتحادات الجمركية[2]

[1] كامل بكري، مرجع سابق، ص 205.
[2] كامل بكري، مرجع سابق ، ص ص 207-205.

تتوقف الآثار **الاستاتيكية،** أو قصيرة الأجل للإتحاد الجمركي على ما إذا كان الاتحاد منشئاً للتجارة أم مجهولاً للتجارة، وبالتالي تقرر النظرية أن الاتحاد الجمركي له أثران مختلفان. الأثر الأول يسمى الأثر الخالق Trade création أو المنشأ، أما الثاني يسمى المحول لتجارة.

أولاً: آثار الاتحاد الجمركي المنشئ للتجارة

خلق التجارة يحدث عندما تستبدل بعض الإنتاج المحلي في دولة عضو في الاتحاد الجمركي بواردات أقل تكلفة من دولة أخرى عضو في الاتحاد. ويتمثل بيانياً في الشكل رقم ( ) في زيادة الواردات من Q_2Q_3 قبل تكوين الاتحاد الجمركي إلى Q_1Q_4 بعد تكوينه. قبل تكوين الاتحاد الجمركي كان السعر المحلي للسلعة المستوردة هو P_3 والكمية المطلوبة وفق منحنى الطلب هي Q_3، بينما العرض المحلي من الإنتاج الوطني هو Q_2، وبالتالي فإن الواردات Q_3Q_2. أما بعد تكوين الاتحاد الجمركي أصبح سعر الدولة هو السعر التنافسي الأقل والكمية المطلوبة وفق المنحنى هي Q_4، بينما العرض المحلي عند نفس السعر Q_1، وبالتالي تصبح الواردات Q_4Q_1.

الشكل رقم (15) : اتحاد الجمركي المنشئ للتجارة .

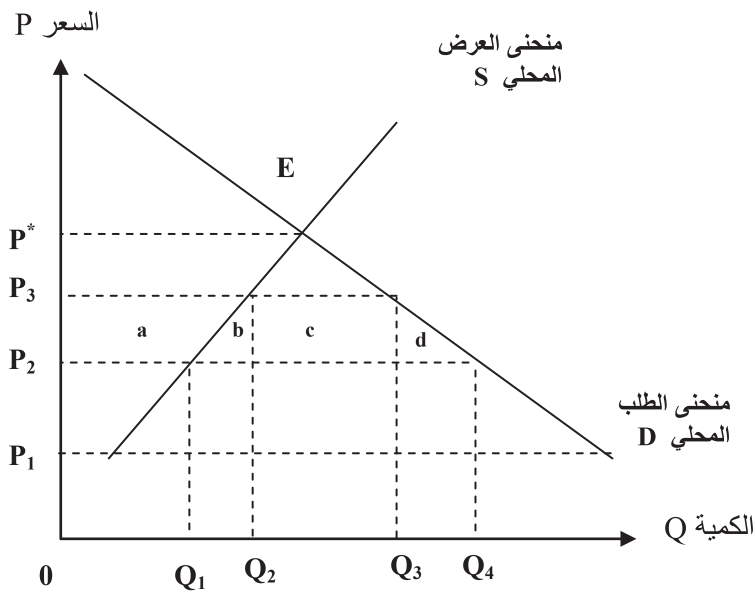

المصدر: عبد الرحمان يسري ، مرجع سابق ، ص 198.

تحليل الأثر المترتب من خلق التجارة:

1- الاستفادة للمستهلكين في الدولة الناتجة عن تكوين الاتحاد الجمركي مساوية للمسافة (a+b+c+d) (الزيادة في فائض المستهلك).

2- المساحة (a) تمثل خفضاً في فائض المنتجين المحليين.

3- المساحة (c) تتمثل خسارة الحكومة لإيرادات الجمارك.

4- مجموع مساحة المثلثين (b + d) كمكسب صافي في الرفاهية للدولة من تكوين الاتحاد الجمركي، حيث (b) تمثل مكسب الإنتاج لدولة، و(d) هو مكون الاستهلاك لخلق التجارة.

ثانياً: آثار الاتحاد الجمركي المحول للتجارة

تحويل التجارة يحدث عندما تستبدل واردات أقل تكلفة من خارج الاتحاد الجمركي بواردات أقل تكلفة من عضو الاتحاد. وهذا ينتج بسبب المعاملة التجارية التفصيلية المعطاة للدول الأعضاء.

ويمثل بيانياً في الشكل رقم (16) في تحويل التجارة من بقية العالم إلى الدولة A. فالكمية Q_3Q_2 كانت تستورد من العالم في تكوين الاتحاد الجمركي، وأصبحت الآن تستورد من الدولة. ويتمثل الأثر التحويلي بيانياً في المستطيل (F)، لأنه بغير الاتحاد الجمركي كان من الممكن استيراد Q_3Q_2 عند السعر P_1، وبالتالي فإن الفرق السعر بين الدولة وبقية العالم P_1P_2 مضروباً في الكمية Q_3Q_1. أي المستطيل (F) يمثل خسارة صافية من تكوين الاتحاد الجمركي.

الشكل رقم (16): اتحاد الجمركي محول للتجارة .

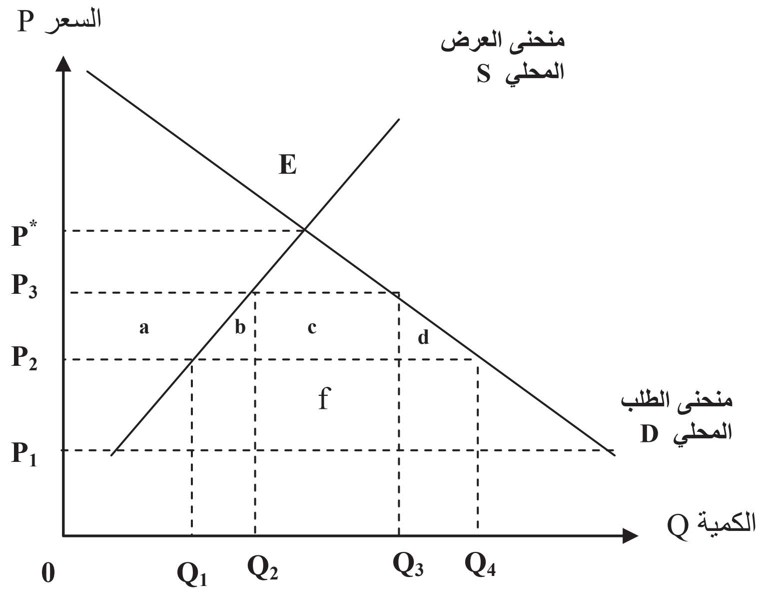

المصدر: كامل بكري، مرجع سابق، ص 208.

المطلب الثاني: تطور سياسية الاستيراد في الجزائر.

عرفت السياسة الاستيرادية في الجزائر عدة تغيرت، فبعد الاحتكار التام خلال السبعينات والثمانينات، أخذت اتجاه مغاير في بداية التسعينات وهذا سعيا لمواكبة التحولات العالمية، وإتباع اديولوجية اقتصاد السوق. وفيما يلي

سنتطرق إلى تطور السياسة الاستيرادية من الاحتكار إلى التحرير، مع تحليل أثرها على المستويات الكلية للاقتصاد الوطني.

الفرع الأول : احتكار الدولة لعمليات الاستيراد (1970-1993)

سنعمل على تبيين مظهرين أساسيين يمثلان في المظهر التنظيمي و الإداري، و هذا ضمن أهداف عمليات احتكار الاستيراد التي حددها المخطط الرباعي الأول، و تحديد شروط استراد السلع ضمن إطار البرنامج العام للاستيراد (PGI) ابتداءاً من صدور الأمر 74-12 عام 1974، أين أخذ احتكار الدولة لعمليات الاستيراد طابعه الرسمي، ثم الانتقال من برنامج التراخيص الإجمالية للاستيراد (AGI) إلى إنشاء ميزانية العملة الصحية السنوية.

1- المظهر التنظيمي و الإداري للاحتكار:

ابتدءا من منتصف عام 1971م، عقب التجاء الدولة الجزائرية إلى تأميم القطاعات الاقتصادية منها التجارة الخارجية، تم استنادا احتكار عمليات الاستيراد إلى المؤسسات العمومية.

على المستوى التنظيمي، تبرز لنا العلاقة بين وظيفة الاستيراد ووظيفتي الإنتاج و التوزيع للمؤسسات العمومية، ففي الفرع الواحد يمكن أن نجد مؤسسة واحدة تقوم بوظائف الاستيراد و الإنتاج و التوزيع, كما قد تتولى وظيفتي الإنتاج و التوزيع مؤسستين مختلفتين تماماً، و على العموم فإن المؤسسة العمومية الجزائرية ذات البعد الوطني يمكن أن تكون[1]:

- مؤسسة إنتاج ؛
- مؤسسة توزيع ؛
- مؤسسة إنتاج و توزيع في ذات الوقت ؛

فقد خولت هذه المؤسسات العمومية احتكار استيراد منتجات، و مواد فروع هذه المنتجات مثل Sonacome, SNS, SNNC, SNNGA، أين تداخل توزيع الاحتكار بين احتكارات الاستيراد المرتبطة بالإنتاج، و أخرى مرتبطة بالتوزيع لمنتجات متماثلة و متجانسة يتم استيرادها من الخارج، و عليه يتم اللجوء إلى المتعاملين الأجانب بصورة فردية من قبل كل مؤسسة احتكارية، مما يضعف القدرة التفاوضية، و بالمقابل يدعم كفة المتعامل الأجنبي, إذ ينعكس هذا الوضع على تباين أسعار المنتجات المستوردة في السوق الوطنية بحسب طبيعة الاحتكار عند الاستيراد، إما مؤسسة تقوم بالتوزيع او مؤسسة إنتاج و توزيع في الوقت ذاته. كما يبرز أثر هذا الوضع على مؤسسات الإنتاج في

---

[1] Nachida,M.HAMSADJI. M.Bouzidi,**" le Monopole de l'atat le commerce Extérieur l'expérience algérienne 1974-1984 m"**, (Alger, OPUP1988), p 167.

التباطؤ، و عدم قدرة مؤسسات التوزيع المحتكرة للاستيراد على توفير المواد الاستهلاكية للإنتاج بالكمية و النوعية المطلوبة، و في الوقت الملائم. مما يثير عدة مشاكل تؤثر على إنتاجية هذه المؤسسات.

و قد تلجأ المؤسسات إلى تحويل الأموال، التي تحصل عليها عقب إعادة توزيع المنتجات المستوردة إلى صالح وظائف أخرى، تقوم للتستر على عجزها و سوء التسيير الحاصل بها.

مما سبق يمكن القول، أن الهيكل التنظيمي للاحتكار قد نتج عن تطبيق و تكوين قطاع الدولة، إذ أن غياب هيكل يوضح علاقة المؤسسات المحتكرة للاستيراد و ينسق فيما بينها، و غياب التنسيق في العلاقات بين الوزارات الوصية من جهة، و بين الوزارات الوصية و المؤسسات صاحبة الاحتكار من جهة أخرى، كل هذا جعل المتعاملين يقومون بأعمال الاستيراد وفق ما تقتضيه مصلحة فرع نشاطهم، دون إعطاء الاعتبار للمصلحة الوطنية.

كما أن إسناد عمليات الاستيراد لاحتكارات المؤسسات العمومية، يمنح المؤسسة المحتكرة تنفيذ كل الصفقات التجارية الخاصة بالفرع بصفة فردية، بعيداً عن كل منافسة من المؤسسات الأخرى (عمومية أو خاصة).[1]

و هكذا تم وضع قائمة بالمنتجات الخاضعة لاحتكار المؤسسة العمومية، ضمت قائمتين:[2] القائمة (A) تخص المنتجات التي تمارس المؤسسة العمومية احتكار فعلياً، أما القائمة (B) فتضم المنتجات التي تحتكرها المؤسسة بشرط أن توجه هذه المنتجات فقط لاحتياجاتها الداخلية، ضمن هذا المسعى جاء الأمر القاضي بمنح تخصيص الشركة الوطنية لمواد الحديد (SNS)، احتكار استيراد المنتوجات و المواد الحديدية[3]، أيضا الأمر الذي انشأ المؤسسة الوطنية للتسويق و التطبيقات التقنية للآلات الإلكترمنزلية، الكهربائية و الراديو و التلفزيون (SONACAT)، الذي يمنح لهذه الأخيرة احتكار استيراد الأجهزة التي تستعملها لحاجتها الداخلية[4].

و في إطار الرقابة على الاحتكار، فإن تسيير الاحتكار يختلف بين مؤسسة و أخرى، إذ تقوم مؤسسة محتكرة باعتماد ما يسمى (بمصلحة الاحتكار) لدى مديريتها التجارية، تكلف بتسيير وظيفة الاحتكار. ثم أنشئ فيما بعد مديرية احتكار مستقلة عن المديرية التجارية، يمارس وظائف تحضير برنامج الاستيراد العام للمؤسسة، و متابعة و تحقيق هذا البرنامج، إذ تخضع طلبات الاستيراد المقدمة من قبل الاحتكارات إلى فحص و اختبار الوزارة الوصية، التي تكلف بإرسال برنامج الاستيراد العام (PGI) لقطاع نشاطها، لتوافق عليه وزارة التجارة، و عليه يحدد البرنامج النهائي للاستيراد لكل احتكار.

---

[1] هذا التفريق كان يعني بعض المؤسسات مثل SNS , Sonelec و غيرها, و لم يكن يظهر بوضوح بالنسبة لمجموع المؤسسات المحتكرة للاستيراد.

[2] Journal Officiel, ON, 18 du 25/02/1969, P 138 ordonnance NG , 96, 8 du 21/02/1969.

[3] J.O .NG du 30/03/1971 P 311, Ordonnance NO, 71, 13 du 17/03/1971.

[4] Nachida, M; Bouzidi, Op-Cit, P189.

يمكن إجمال صور و قنوات الفحوص، التي تخضع لها عملية تحقيق الاستيراد من قبل مؤسسات الاحتكار في رصد الوزارة الوصية لبرنامج استيراد المؤسسة المحتكرة التابعة، ثم إرسالها إلى وزارة التجارة لغربلتها، و الموافقة على تنفيذها. غير أن تنفيذ هذا البرنامج يخضع لرقابة الوسطاء المعتمدين، التي توجب الالتزام المسبق بتعيين محل البنك (Domicilitation bancaire)، و عليه فإن تحقيق برامج الاستيراد يخضع وجوباً لهذا الإجراء المالي، و فقا للإعلان 70 الصادر عن وزارة المالية، و الذي يبرز في قسمه الأول الواردات المحققة، و المنجزة في إطار التراخيص الإجمالية الوحيدة للاستيراد، بواسطة الأجهزة و المؤسسات الجاهزة على هذه التراخيص. و في قسمه الثاني يبين واردات المنتجات الخاضعة لتأشيرة الاحتكار (Visa monopole) المبينة في القائمة (B).

إن توكيل الاحتكار عمليات الاستيراد للمؤسسات العمومية يهدف على الأقل من الناحية النظرية إلى:

– التحكم في تنظيم وضبط احسن للتدفقات التجارية للدولة الجزائرية مع الخارجا بفضل تعميم صفة الدولة على التجارة الخارجية.

– تسهيل برمجة المشتريات من الخارج عن طريق مؤسسات الاحتكار العمومية.

غير أن هذا النظام اتصف بجملة من النقائص كظهور التداخل في صلاحيات، و بروز بعض المشاكل بين المؤسسات العمومية و المؤسسات الوصية، و الحد من استيراد السلع الاستهلاك النهائي، و الاستيراد المفرط الذي يرمي إلى تخزين و تكديس سلع الواردات لدى المؤسسات صاحبة الاحتكار بصفة غير عقلانية. هذه النقائص استدعت السلطات العمومية إلى البحث عن إطار مخطط لتفاديها، و بالتالي أفرزت السلطات العمومية عام 1974 نظام التراخيص الإجمالية للاستيراد.

2– التراخيص الإجمالية للاستيراد:

إن الأداة الأساسية لتنفيذ الدولة لقرار تأميم تجارتها الخارجية، تتمثل في إسناد احتكارات الواردات إلى المؤسسة العمومية. وسنتطرق الآن في مفهوم احتكار الواردات من قبل المؤسسات العمومية، بإلقاء نظرة على محتوى التراخيص الإجمالية للاستيراد (AGI) من خلال أشكالها المتعددة، وطبيعة المستخدمين منها، والوجهة النهائية للمنتجات المستوردة دون التراخيص الإجمالية.

2–1– الأشكال المختلفة للتراخيص الإجمالية للاستيراد:

وفقاً لشروط استيراد السلع، قد ميز بين أصناف ثلاثة من السلع التي يمكن استيرادها؛ الصنف الأول: السلع والبضائع الخاضعة لنظام الحصص، والثاني على السلع الحرة، أما الأخير فيضم السلع المستوردة في إطار التراخيص

الإجمالية للاستيراد (AGI). فالسلع الخاضعة لنظام الحصص تطبق على العمليات التجارية التي لا تستفيد من تراخيص إجمالية للاستيراد، وفي الغالب فإن القطاع الخاص هو المعني الذي يستند إليه هذا النظام.

أما السلع حرة الاستيراد، فهي لا تخضع لأي شرط أو قيد عند استيرادها، كما أن هذه السلع لها نفس الأمر في إطار التراخيص الإجمالية، التي يمكن أن نعرفه بأنه سند لاستيراد تسلمه الدولة للمؤسسات العمومية، بشكل غلاف مالي قابل للتحويل، يغطي كافة الواردات التي توافق الدولة على تنفيذها وتحقيقها.
من خلال النصوص التشريعية الصادرة عام 1974، يمكن أن نلاحظ أن التراخيص الإجمالية للاستيراد الممنوحة للقطاع العام تظهر في ثلاثة (03) أشكال هي:[1]

أ- الرخصة الإجمالية للاستيراد الاحتكارية :

هذا النوع من الرخص الإجمالية يعطي لمؤسسات القطاع، التي أسند إليها احتكار الاستيراد، الحق في استيراد السلع سواء للاستهلاك النهائي، أو الاستهلاك الإنتاجي والاستثماري، لكافة حاجيات الاقتصاد الوطني وإشباع حاجيات المواطنين في الاستهلاك.

ب- الرخصة الإجمالية للاستيراد الخاصة بالنشاط :

هي رخص تسلم للمؤسسات العمومية الإنتاجية والخدمية، غير الحائزة على احتكار الاستيراد، بهدف إنجاز برامجها الإنتاجية والاقتصادية، والمحافظة على السير الحسن لبرامجها لإنتاجها. مع الإشارة إلى أنه يحضر عليها ما تستورده من سلع على حالها.

ج- الرخصة الإجمالية للاستيراد الخاصة بالأهداف المخططة :

تتحصل المؤسسات العمومية غير المحتكرة على هذا النوع من التراخيص، لأجل تسهيل والإسراع في عملية الحصول على الموارد والمنتجات الضرورية، لقيام هذه الأخيرة بتنفيذ المشاريع المخططة المسندة إليها.
أما بالنسبة للتراخيص الإجمالية للتراخيص الممنوحة للقطاع الخاص - وهي نادرة ومحدودة في الواقع العملي- فيمكن أن تظهر بمظهرين هما:
1- إما عن طريق الحصول المباشر على التراخيص إجمالية للاستيراد (AGI)، التي لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول عليها.
2-عن طريق غير مباشر بحصول هذه المؤسسات الخاصة على تأشيرة احتكار "Visa de Monopole".

2-2- الرقابة على تنفيذ التراخيص الإجمالية للاستيراد:

[1] عبد العالي بورويس، مرجع سابق، ص 113.

من أجل الحفاظ على التوازنات الخارجية، تقوم وزارة التجارة بالرقابة على تنفيذ التراخيص الإجمالية للاستيراد، إذ تتخذ هذه الرقابة ثلاثة صور هي:

1- تقوم المؤسسات بتقديم كشوفات عن حالة وسير عملياتها الاستيرادية المحققة، في آجال وأشكالها تحددها وزارة التجارة.

2- تتولى البنوك شهرياً إعلام وزارة التجارة عن عمليات الاستيراد المحققة، أو التي يجري تنفيذها لكل مؤسسة تمتلك هذه التراخيص.

3- تتولى مصالح الجمارك إعلام وزارة التجارة بصفة دورية عن طريق نسخة من الوثائق التي تمتلكها، تسمح بمراقبة تنفيذ عمليات الاستيراد الفعلية.

تتم الرقابة على تنفيذ التراخيص الإجمالية للاستيراد، بعد التنفيذ وليس سابقاً لها. أما عملية الرقابة التي تسبق عمليات التنفيذ فتتمثل أساساً في الجهاز المصرفي، الذي يوفر ليس فقط المعلومات المتعلقة بحالة العمليات التي تم إنجازها، وكذلك عن حالة العمليات التي يجري تنفيذها وإنجازها.

كما أن عملية رقابة التسير المالي للتراخيص الإجمالية للاستيراد، أوكلت إلى البنوك الوسيطية المعتمدة حسب النصوص الصادرة عام 1974، دون تحديد طرق هذه الرقابة بخلاف أحكام النصوص الصادرة عام 1972 التي تفرض الالتزام المسبق بتحديد التوطين المصرفي البنكي، لتنفيذ عمليات الاستيراد، والذي تعزز في عام 1973. غير أنه في عام 1976، جرى تحديد شروط جديدة تتعلق بالإجراءات البنكية حول التراخيص الإجمالية للاستيراد ورقابتها المالية، وقد تم ذلك في نشر إعلانات متوالية.[1]

3- قانون احتكار الدولة لعمليات الاستيراد (1978) :

قبل صدور القانون المتعلق باحتكار الدولة لتجارة الخارجية، كانت الاحتكارات الخاصة بالاستيراد قد أسندت إلى المؤسسات العمومية، وبشكل نادر تمنح للمؤسسات الخاصة التراخيص وتأشيرات تمتلكها من مباشرة الاستيراد. لكن إبتداءاً من سنة 1978 تم تعزز احتكار الدولة لعمليات الاستيراد، كما أنه يلغي ويحضر تماماً المستوردين الخواص من خلال المادة الأولى من القانون نفسه.

وكان الدستور قد نص على مبدأ احتكار الدولة للتجارة الخارجية، والمرتبطة بإجراءات ممارسة هذا الاحتكار ويهدف القانون الجديد في إطار النظام الوطني للتخطيط، إلى تكليف إجراءات ممارسة احتكار الاستيراد بشكل أضمن لبلوغ الأهداف المرسومة، وهي : [2] تنظيم الاختيارات والأولويات في المبادلات الاستيرادية، تشجيع تطوير وتكامل الإنتاج الوطني، تنظيم دخول المؤسسات العمومية والخاصة إلى الأسواق الأجنبية.

---

[1] عبد العالي بورويس، مرجع سابق، ص 114.

[2] الجزائر: **الدليل الاقتصادي والاجتماعي**، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1989، ص ص 210-211.

4-النظام العام للاستيراد خلال 1988– 1993 :

حتى منتصف الثمانينات، تمكنت الجزائر بفضل ارتفاع أسعار النفط من تمويل الاستيعاب المحلي المرتفع، إلا أن الهبوط المفاجئ لأسعار النفط في عام 1986، أبرز الاختلالات الاقتصادية الكلية المحلية الناشئة ؛ وكذلك جوانب الضعف في اقتصاد البلاد. ولقد انخفضت صادرات النفط الخام الجزائري بمقدار النصف بين عامي 1985 و1986 وانخفضت إيرادات الصادرات الكلية بنسبة 38%. واستجابة لهذا الوضع، وبالرغم من قيام السلطات برفع معدلات الاقتراض، فقد كان عليها أن تلجأ إلى فرض قيود على الاستيراد. وهكذا انخفضت الواردات بين عامي 1985 و1987 بنسبة 43% من حيث القيمة الحقيقية. وتعرضت المؤسسات العامة التي تعذر عليها شراء التوريدات اللازمة لصعوبات، وظهرت حوافز قوية لظهور سوق الموازية للنقد الأجنبي.

وفيما يلي، سنعرض أهم الإصلاحات التي مر بها النظام العام للاستيراد من 1988 إلى غاية 1992.[1]

1988: يقتصر البرنامج العام للاستيراد على 41 مؤسسة عمومية، مرخص لها بالاستيراد باستعمال النقد الأجنبي المخصص لها من نظام مركزي لأذون الاستيراد، وتحتاج الكيانات الأخرى ترخيصاً من الحكومة. وفي بعض الظروف يمكن منح رخصة الاستيراد لمؤسسات خاصة أو عامة، بهدف استيراد المنافع التي لا يغطيها البرنامج العام للاستيراد ضمن أحكام قانون 1988.[2] تم تحديد برمجة المبادلات الخارجية للسلع والخدمات عند الاستيراد، والذي يحدد كيفيات إيجاد ميزانيات بالعملات الأجنبية الصعبة لصالح المؤسسات العمومية، وتجري برمجة الواردات من السلع والخدمات حسب كل نشاط، في إطار إعداد مخططات توزيع التي تشترك فيها، بالإضافة إلى المنتجين العموميين، والمنتجون الخواص، ويراعى عند إعدادها المحافظة على التوازنات الخارجية.

أما فيما يخص ميزانيات العملات الأجنبية المخصصة للمؤسسات العمومية، فقد حلت محل جميع إجراءات الرقابة السابقة سواء كانت إدارية أو مالية. كما أن هذا القانون خول للمؤسسات العمومية حق التسيير المالي لهذه الميزانيات (Budget devises) بصفة فردية، باستثناء الاعتمادات المخصصة للمساعدة التقنية التي تكون بشكل تحديدي، والتي تتصرف في هذه الميزانيات بحرية من أجل إنجاز وتحقيق نشاطات الاستغلال الجارية الخاصة بكل مؤسسة عمومية. ولقد كانت قائمة [3] المؤسسات الحائزة على ميزانية عملة أجنبية صعبة في سنة 1988 تنحصر في جميع البنوك، شركات التأمين، الجامعات الستة (06) الكبرى، المستشفيات السبعة (07) الأكبر، وأخيراً المؤسسات الصناعية (41).

---

[1] تقرير صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص ص 111-112.
[2] الجريدة الرسمية رقم 36 لسنة 1988، المرسوم 88-167 المؤرخ في 1988/09/06.
[3] عبد العالي بورويس، مرجع سابق، ص 119.

1989: تقتضي الواردات المحمولة بائتمان لمدة تزيد عن 90 يوماً، الحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر، وتتطلب الأنظمة دفع الواردات التي تقل عن 2 مليون دولار نقداً، ويجب أن تكون موضوع تحت الدفع النقدي أو القروض في مدة أقل من 90 يوماً.

1990: كانت الواردات التي تقل عن 10.000 دينار جزائري غير مقيدة، وغير مدفوعة الثمن من الأجهزة(قطع الغيار، والمنافع الشخصية)، يمكن استيرادها بحرية باستعمال النقد الأجنبي الخاص بهم.
كما أن نظام الاستيراد الجديد وضع قيد التنفيذ، يسمح بموجبه للعملاء والمستوردين المعتمدين، استيراد مجموعة خاصة من المواد بدون قيود، مقابل عملات أجنبية للصرف. هذه القائمة من المنتوجات المعطاة بهذه الحرية تحتوي على الآلات ذات المحركات، المعدات الزراعية، الآلات الكهربائية والكهرومنزلية، المنتجات الصيدلانية ومعظم قطاع الغيار.

1991: سمح لجميع الكيانات بالاستيراد لاستعمالها الخاص أو لأغراض إعادة البيع، باستثناء السلع المحظورة بقرار من الدولة، أوقفت مؤقتاً ورادات السيارات المحمولة من طرف الأفراد، وخضعت بعض البنود الإستراتيجية (المواد الغذائية، عتاد البناء، الدواء) لضوابط بسبب قيود التجارة المحلية، وكان يتعين توجيه طلبات الواردات من خلال البنوك المعتمدة، التي كان عليها أن تسعى للحصول على مدة لتمويل تزيد عن ثلاث سنوات للسلع الرأسمالية و18 شهراً لجميع الواردات الأخرى.

1992: وضع إصلاح تعريفي قيد التنفيذ على الواردات في جانفي 1992، حيث تخضع الواردات إلى ما يلي:
(1) رسم استيراد (من ست درجات)، (2) ضريبة إضافية على القيمة، (3) رسم زائد بنسبة 2.4% بموجب إصلاح التعريفات الجمركية، وجرى تنسيق التعريفات الدولية، وخفض عدد معدلات التعريفية من 18 إلى 6(0.3%، 7%، 25%، 40%، 60%)، وتم خفض الحد الأقصى من 120% إلى 60%، وتم خفض عدد إعفاءات أيضا، وتطلب الأمر الحصول على تصريح من اللجنة الوزارية الخاصة بالنسبة لجميع الواردات التي تزيد قيمتها على 100.000 دولار وتمويل من احتياطات النقد الأجنبي الرسمي، وقيدت الواردات وفقاً للتصنيف التالي "أولية" و"أولية ثانية" "ومحظورة".

حسب هذا التصنيف تمثل [1] الواردات ذات الأولوية في السلع الإستراتيجية (ومن بينها المواد الغذائية الأساسية والأولية، ومواد التشييد والبناء، واللوازم المدرسية، والمنتجات الضرورية لتطوير القطاع الهيدروكاربوني) وتتطلب هذه الواردات تصريحاً من وزارة التجارة، مما يعني فرض حصص ضمنية، و وجود سياسة سعرية تضمن تطبيق أسعار محلية موحدة. وتتمثل واردات أولية الثانية السلع اللازمة للنهوض بالإنتاج والاستثمار في الصناعات الإستراتيجية ذات العمالة الكثيفة. أما السلع المحظورة فتشمل أساساً في السلع الكمالية المحظورة إلى احتواء الواردات من خلال تطبيق القيود على التجارة والمدفوعات. ونتيجة لهذه السياسات، كانت أحجام الواردات أقل بحوالي 30%

[1] عبد العالي بورويس، مرجع سابق، ص 110.

في عام 1988 عنها في عام 1986، وبعد حدوث الزيادات في الواردات عقب التحرير التجاري في عام 1989، شددت الطوابق وقيود النقد مرة أخرى في عام 1992 لكفاية خدمة الديون الخارجية بالكامل، وبحلول عام 1993، لم تشكل الواردات سوى ثلثي مستواها في عام 1985 بالقيمة الحقيقية. وقد أحدث ترشيد الواردات أثر سلبياً على قطاعي التصنيع والبناء، و حرمنهما من المعدات والإمدادات اللازمة.

الفرع الثاني : سياسة تحرير لعمليات الاستيراد منذ 1994

يعتبر التبادل الدولي مكان تنافسي للأنظمة الإنتاجية الوطنية، ومن ثم تقييم الفعالية الإنتاجية، ويحدد من خلالها إمكانيات النمو الاقتصادي. كما أن نجاح التبادل الحر مرهون بشروط الفعالية التي يجب أن تتحدد على أعلى مستوى. ونفهم من ذلك أنها تتطلب اللجوء إلى سياسات اقتصادية كلية متكيفة مع استراتيجيات الصناعة والتجارة المناسبة والمحددة مسبقاً. وتكون هذه الاستراتيجيات موضوعة طبقاً لقيود التكييف مع الاقتصاد العالمي. بمعنى من أجل تحقيق معدلات عالية من النمو والفعالية، فإن ذلك يتطلب تطور انفتاحي لتجارة الخارجية، أو ما يعرف حالياً بالعولمة على جميع الأصعدة. ويبقى دائماً دعم الدولة ولو أنه ضروري وغير كافي، لضمان نجاح التبادل الحر. ومن أجل تحقيق ذلك يجب أن يبدأ التحليل على مستوى المؤسسات، وذلك من خلال تحليل قدرتها على مواجهة المنافسة الخارجية.

في الجزائر فإن التحرير الفعلي للتجارة الخارجية بدأت منذ عام 1994، في إطار سلسلة تغيرات نظامية مدعومة ببرنامج اقتصادي يتفق مع FMI، ولقد واجه الاقتصاد الجزائري عشية انفتاحه 03 قيود ضخمة هي:[1]

1- قيود خارجية : ديون خارجية جد مرتفعة، والتي تعكس قيد خارجي صعب وقوي. حيث قدرت نسبة خدمة الدين قبل إعادة هيكلة الديون بـ: 82.2% من الصادرات سنة 1993، وبـ: 93.4% سنة 1994 مما يعكس المستوى المرتفع من المديونية الخارجية الجزائرية.

إن عدم التوازن القوي الذي شهدته الحسابات الخارجية، يعكس قيدا خارجياً صعباً الذي يظهر جلياً بالنسبة للواردات (بمعدل مرونة الواردات على الإنتاج >1). وأيضاً بالنسبة للصادرات، والاستراتيجية النمو المنتهجة لا تؤدي سوى إلى إعادة تشكيل المخطط التقليدي للأنظمة في التقسيم الدولي للعمل ، وهذا مرتبط بالواردات الذي يجب أن تضم التموين بأجهزة الإنتاج، عوض التموين بالسلع الغذائية بالدرجة الأولى (الجزائر أول مستورد للقمح الإنتاجي).

2- القيود الهيكلية المتعلقة بالعرض : والذي يتميز بـ :

- مرونة صلبة (اقتصاد فساد) المرتبط بعدم وجود تأقلم نوعي للطلب ؛
- هياكل محتكرة "Structures monolithiques" ؛

[1] Nachida M'hamsadji.Bouzidi, **" 5 Essais sur l'ouverture de l'economie Algerienne"** , (Alger ,ENAG, ,1998) PP 9-10

– ضعف مستوى الإنتاجية وتأثر تكنولوجي كبير ؛

– غياب القدرة التصديرية التي ترتبط بطبيعة الإنتاج، الذي لا يتأقلم مع متطلبات فعالية السوق الدولي ؛

3– القيد الاجتماعي : ويتمثل في عدم التوازن الاجتماعي الذي يظهر بالأخص في العمل. حيث تضاعفت البطالة لتصل إلى 23% سنة 1993، بمقدار شخص واحد من 5 أشخاص، إضافة إلى الحاجيات الصحية، التربية السكن،... إلخ.

والسؤال الذي يطرح نفسه، ما هي الميكانيزمات التي تنجم عن تأسيس التبادل الحر في حالة اقتصاديات تتميز بدرجة عالية من المديونية، وقدرة ضعيفة على المنافسة ؟

لقد سعت الجزائر إلى إعادة هيكلة اقتصادها من خلال صندوق النقد الدولي. وفي إطار ذلك سعت إلى إعادة هيكلة تجارتها الخارجية وبالأخص هيكلة الواردات، ووضعت قيد التنفيذ برنامجاً لتحرير التجارة الخارجية. وفيما يلي سنتطرق إلى أهم الإصلاحات التي قامت بها فيما يخص النظام العام والخاص للاستيراد، هيكلة تجارة الاستيراد والآثار المترتبة عنه، بالإضافة إلى تقسيم أهم الواردات خلال هذه الفترة.

1– نظام الاستيراد منذ 1994 :

منذ شهر أفريل 1994، وضعت الجزائر قيد التنفيذ برنامجاً لتحرير تجارتها الخارجية، يعتمد هذا البرنامج على المبدأ العام لحرية الاستيراد لكل العملاء الاقتصاديين، حيث يتضمن الوجه الجديد لسياسة الاستيراد تفكيك الآليات الموضوعة سنة 1992، الذي تأسس بهدف التحكم في مصادر العملات الأجنبية.

1–1– النظام العام للاستيراد :

على مستوى تمويل الواردات، [1] تم تعديل من طرف البنك الجزائري كما وضع الشروط الجديدة لتمويل عمليات الاستيراد، وأعطيت للبنوك المعتمدة مسؤولية ممارسة المراقبة لضمان التحقيق الجيد لنشاط الاستيراد والتأكد من قدرة المستورد مالياً، أو تقديم ضمانات مناسبة كفيلة بدفع ثمن الاستيراد أو خدمة القرض المعقود.

يتم استيراد السلع والبضائع من طرف كل عميل اقتصادي، يملك سجلاً تجارياً وهذا على أساس معاينة بنكية مسبقة وضرورية. منذ سبتمبر 1994، [1] أصبح العميل الاقتصادي يمس حتى الحرفيين، وإن لم يكونوا بالضرورة مسجلين ضمن السجل التجاري، فيمكنهم التسجيل في سجل الحرف أو البضائع.

[1] BERNARD Decahavé, j.Cokborn, Op-cit, p 07.

ولقد انحصر التنفيذ على بعض البضائع، وذلك بالتوافق مع التطبيقات العامة المتفق عليها في التجارة الدولية وأصبحت القيود الأخيرة على الاستيراد موضع إلغاء في جانفي 1995.[2] وجعلت من التعريفة الجمركية الوسيلة الوحيدة والمفضلة لسياسات الاستيراد، حيث تتحقق عمليات الاستيراد دون إجراءات إدارية باستثناء خطوات التصريح الإحصائي المسبقة[3] لاستيراد المنتوجات الغذائية الإستراتيجية، أو ذات الضرورة الأولى (السكر، القهوة، حليب الغبرة، الفرينة، الدقيق، حليب الرضيع، القمح الصلب واللين، الخضر الجافة والأرز، والطماطم المركز).[4]

ولقد تم تأسيس إجراء التصريح الإحصائي، يهدف تحديد العملاء المتدخلين في النشاط التجاري للاستيراد، [5] وبالنسبة لهذا النظام يملك العميل بالتشاور مع البنك إمكانية:

- تعديل حسابه.
- يمكن تمويله باللجوء إلى قروض محمولة للتصدير حيث تتماشى وشروط القواعد الدولية.
- تنفيذ حسابه بالعملة الصعبة.
- تقييد حساب بالعملة الصعبة.

1-2- النظام الخاص بالاستيراد[6] :

أ- التجارة المقايضة: تخضع تجارة الاستيراد لنظام المقايضة الحدودية مع النيجر ومالي، وهذا طبقاً لأحكام خاصة[7] حيث تهدف إلى تسهيل تمويل السكان القاطنين بالجنوب الجزائري الشاسع، والبضائع المستوردة في هذا الإطار لا يمكن المتاجرة فيها خارج هذه الولايات التالية (أدرار، إليزي، تمنراست). قائمة البضائع المسموح بها في تجارة المقايضة المحدودة، تقوم على منتوجات ذات أهمية، تدخل في العادات الاستهلاكية لسكان المنطقة.

ب- عمليات تبادل الإنتاج أو التبادل التقني :

---

[1] Instruction N°55-95 du 6 septembre 1994, rendent applicables aux artisans les dispositions de l'instruction N°20-94 du 12 avril 1994 financières de opération d'importation.

[2] المنشور رقم 12 في 1995/01/12.

[3] قرار 30 ماي 1994.

[4] بين 30 ماي 1994 و 26 مارس 1995، استيراد هذه المنتجات كان خاضعاً لمعايير مهنية وتقنية وتم تعديله وفق القرار 26 مارس 1995 التابع لوزارة التجارة الخارجية.

[5] Instruction N°222 du 6 mai 1995, Ministère du commerce.

[6] BERNADR Decharvé; j.cockburn, Op-cit, p 8.

[7] القرار الوزاري الصادر بتاريخ 14 ديسمبر 1994، المحدد لطرق ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع النيجر ومالي.

ويقصد بتبادل الإنتاج أو التبادل التقني [1]لعملية التصدير غير مدفوعة الثمن مقابل عدة عمليات استيراد محققة، أو للتحقيق للمنتوجات الأجنبية التي لا يمكن تحول إلى عملات أجنبية. وكل عملية من هذا النوع تخضع لمعاينة بنكية كأي عملية تصدير أو استيراد جارية، والمنتوجات المسموح بها في إطار هذه العملية هي: المعدات النفطية، المواد الأولية، المنتوجات نصف المصنعة، قطع الغيار أو الأدوات.

ج– التصريح المسبق بالاستيراد :

أبرمت الجزائر اتفاقيات تجارية تعريفة خاصة مع كل من المغرب الأقصى، تونس، ليبيا، موريطانيا، سوريا العراق، الأردن، مصر، من أجل تنفيذ هذه الاتفاقيات وخاصة مع تونس والمغرب تم إنشاء تصريح للاستيراد (API)، يهدف السماح للعملاء الاقتصاديين الجزائريين بتعزيز أحكام الخاصة بهذه الاتفاقيات.[2]

والتصريح المسبق للاستيراد الصادر عن وزارة التجارة، ضروري ولازم للواردات التي مصدرها الدول التي وقعت معها الجزائر اتفاقيات تجارية، والتي يستفيد من المستورد من خلال إعفاء من الجمارك. في حين العمليات الاستيرادية القادمة من هذه الدول، والتي لا تخضع لشروط الاتفاقية، تخضع لرسوم الجمركية وفقاً للطريقة الجارية.

د– التنظيم الجمركي :

يحتوي التنظيم الجمركي على الحقوق التالية:

– حق الجمركة (Un droit de douane) قائم على النسب التالية: 3%، 7%، 15%، 25%، 40%، 60%، وخفضت النسبة القصوى 50% بموجب قانون التجارة لعام 1996.

– اتاوة على الاستيراد Une redevance à l'importation الاتاوة الجمركية المطبقة على كل عملية استيرادية وهي موضع تصريح في الجمارك ؛ وتقوم على قيمة البضائع عن الجمارك. والعمليات غير خاضعة لهذه الإتاوة هي التي تستفيد من إعفاء من الحقوق التعريفة المعروضة في المعارض، والمهرجانات، أو التظاهرات، أو التي لا تتجاوز قيمتها عند الجمارك 1.000 دج.

– اتاوة على التشكيلات الجمركية "Une redevance pour formalités douanes" حددت هذه الإتاوة بـ: 2% لدى الجمارك.

إضافة إلى هذه الحقوق و الاتاوات، يسمح التشريع الجمركي بتنفيذ العناصر التالية: [3]

[1] Instruction interminidtérielle N° 162 du 23 avril 1986 relative aux opérations d'échange produit ou d'échange technique.

[2] القرار رقم 16 بتاريخ 25 ديسمبر 1994، المؤسس لتصريح المسبق للبضائع القادمة من بعض الدول، المنشور التطبيقي الصادر بتاريخ 24 جانفي 1995، الخاص بالقرار الصادر بتاريخ 25 ديسمبر 1994 ووزارة التجارة الخارجية الصادرة بتاريخ 13 فيفري 1995 المتعلقة بالتصريح المسبق للاستيراد.

[3] BERNARD Dechorvé, j.cockbon, Op.Cit, p 10.

1– حقوق جمركية ذات أهمية أولوية، بهدف إدراك وتوضيح السياسات التمييزية لدول أخرى.

2– حقوق جمركية جزائية، بهدف تبيين أن الاستيراد يمكن أن يسبب فعلاً ضرراً لفرع من فروع الإنتاج الوطني.

3- إعفاءات من حقوق جمركية لتطبيق اتفاقيات دولية، أو مقاييس مأخوذة في القانون التجاري.

4– إعفاءات من حقوق الجمركة أو التعريفات ذات النتائج المتساوية في إطار الاتفاقيات الثنائية (UMA).

2 – هيكل تجارة الاستيراد :

تم تصنيف هيكل تجارة الاستيراد لسنوات 1992 حتى 1995 حسب القطاع الأصلي (زراعة، صناعة ومناجم)، وحسب قطاع المقصود (معدات نفطية، استهلاك نهائي، واستهلاك وسيطي)، أو حسب فروع القطاع الصناعي.
وتمثل المنتوجات الصناعية الحصة الكبرى للواردات مع نسبة تتراوح بين 86.08% و 88.57% ويمثل القطاع المقصود في السلع الرأسمالية و"الاستهلاك الوسيطي". التي لها أهمية بالغة، التموين بالبيع الاستهلاك النهائي المستورد لا يشكل أكثر أو أقل من 30% من إجمالي الواردات.

في القطاع الصناعي، السلع والبضائع المعدنية تشكل 45% تقريباً: المنتوجات الغذائية الزراعية تمثل 20%، والمنتوجات الكيميائية حوالي 15%.

3 –آثار سياسة نظام الاستيراد الساري المفعول :

تجمع السياسات التجارية خاصة سياسة الاستيراد، مجموع تدخلات الدولة الهادفة لتعديل الشروط التي تحقق تحتها تبادلات المنافع لدولة من الخارج. ولقد أصبحت حقوق الجمركية وسياسات الصرف الوسائل السائدة في السياسة التجارية في الجزائر، بعد الإزالة التدريجية لتحديد الكميات (حصص نسبية، تراخيص الاستيراد... إلخ).
إضافة إلى أثرها المباشر على السعر والكمية المستوردة، وعلى الإيرادات الضريبية للدولة. وأهم التعديلات التي مورست على السياسة الاستيرادية بصفة غير مباشرة، كانت على هيئة أسعار الإنتاج والاستهلاك، لهذه التعديلت آثار مباشرة يتحتم عنها نتائج مهمة لمنح الموارد المنتجة اختيارات الاستهلاك.

في تحليلنا هذا سوف نعتمد على تحليل فعالية الهيكل التعريفي وأثره على المستهلكين، و التبادلات الدولية وميزانية الدولة، بالموازاة مع التعديلات في هيئة أسعار الاستيراد والاستهلاك، والإيرادات الضريبية المحصلة من طرف السياسات التجارية الجزائرية.

يتكون هذا التحليل من قسمين:
أولاً: نحلل آثار السياسة الاستيرادية على الأسعار الاسمية في الجزائر، وهذا بالاعتماد على معطيات سنة 1995، من أجل إبراز التطور في معطيات 1994، وذلك تقديم أولاً النسب المتوسطة لحقوق الجمارك بالنسبة لكل القطاعات

الاقتصادية، والإيرادات الضريبية الناجمة عنها. ثم نرى كيف تؤثر هذه التعديلات على أسعار الاستيراد على أسعار إنتاج المنتوجات المحلية المنافسة، وخصوصاً على نسب معدلات الحماية الاسمية (TPN)[1] القطاعية. وأخيراً نرى كيف تؤثر تعديلات أسعار الاستيراد والإنتاج على هيئة أسعار الاستهلاك التي تواجهها الأسر الجزائرية، والتي تسميها الضريبة الحقيقية للاستهلاك.

ثانياً: يهدف القسم الثاني إلى تعميق الآثار النسبية للسياسات التجارية، وذلك بتقييم نسب الحماية الفعلية (TPE)[2] القطاعية، لأن نسب الحماية الفعلية تحسب التغيرات في هيئة الأسعار مع القيمة المضافة، فإنها تأخذ بعين الاعتبار ليس فقط الآثار على الأسعار الاسمية للإنتاج، ولكن أيضا الآثار على ائتمان مداخيل الإنتاج.

3-1 – الآثار على هيئة الأسعار الاسمية[3] :

تحت هذا العنوان، سوف نحلل ونقارن الضرائب المتوسطة للاستيراد، الإيرادات الضريبية، النسب المتوسطة للحماية الاسمية والضرائب الحقيقية المتوسطة للاستهلاك لإجمالي الاقتصاد الوطني والقطاعات.

أ- الضرائب المتوسطة للاستيراد والإيرادات الجمركية :

هناك ثلاث أصناف من الحقوق الجمركية في الجزائر، تتمثل في:
1- حق الجمركة (DD)[4] الذي يفرق بين المنتوجات، 2- الإتاوة على إجراءات الجمركية (RFD)[5] التي تطبق بشكل موحد، بنسبة 2% على مجموع المنتوجات المستوردة، الإتاوة الجمركية التي تلحق بمجموع المنتجات المستوردة والمصدرة بشكل موحدة وبنسبة 0.4%، وتوجد 7 نسب محددة للحقوق الجمركية: 0%، 3%، 15%، 25%، 40%، 60%.

هذا التطبيق من الضرائب لكل منتوج، تهدف من ورائه أساساً إلى معرفة أي نوع من الواردات التي لها ضريبة مرتفعة عن الأخرى، وأهمية هذه الضرائب كمصادر للإيرادات الجمركية للدولة.

يبلغ المعدل البسيط للضرائب الرسمية على الاستيراد 27.25%، في حين نجد أن المعدل المتوازن للضرائب الرسمية يبلغ 19.73%، وهذا يدل على أن الواردات المنتجات المعرضة لضريبة مرتفعة، هي أقل أهمية من تلك التي ضريبتها منخفضة، كما نجد أن المعدل المتوازن للضرائب المصرحة من طرف المستوردين تصل إلى 12.28%، وهي نسبة ضعيفة. توضح هذه النسب مع الأخذ في الحسبان الاستثناءات المتفق عليها، في إطار رمز الاستثمار والاتفاقيات

---

[1] TPN : les taux moyens de protection nominale.
[2] TPE : les taux de protection effective.
[3] BERNADR Decharvé; j.cockburn, Op-Cit, p 12.
[4] DD :le droit de douane lui-même qui discrimine entre produits.
[5] RFD : la redevance pour formalité douanière.

التجارية الجزائرية. توضح أن الضريبة المتوسطة للاستيراد متواضعة نسبياً. وبرغم من غياب معطيات إحصائية تقضي على التحليل الجيد للنسب الملاحظة، نجد أن النسبة المتوسطة للضرائب على الاستيراد كانت حوالي 15.24%.

ب– نسب الحماية الاسمية والمحفزات للإنتاج :

عند خضوع المنتجات المستوردة لضريبة ترفع أسعارها (تصبح غالية أكثر). وهذا ما يجعل المنتجين المحليين للمواد المنافسة يرفعون أسعارهم جزئياً. وهكذا يمكننا أخذ نسب الضريبة على المنتجات المستوردة كتخمين للارتفاع في الأسعار الاسمية للمنتوجات المحلية المنافسة الناجمة عن السياسة التجارية، وهذا ما نسميه اتفاق نسبة الحماية الاسمية للمنتجين المحليين، (TPN)[1] و في الواقع نحمي المنتجين المحليين بالنسبة للمنتجات المستوردة بالرفع الاصطناعي لأسعار هذه الأخيرة. و بذلك سنركز على TPN للمبيعات الداخلية، و المفروضة حسب القطاعات و المنتوج، وبالتالي تحديد القطاعات المحمية نسبياً، والتي يفضلها نستنتج نوعية السياسة المتبعة والتي تهدف إلى تشجيع الإنتاج والقطاعات.
وهنا نميز بين TPN المحصل عليها من النسب الرسمية للضرائب، أو التي نسميها TPN "الرسمية"، والنسب المصرفية لضرائب " TPN" المصرحة. حيث تبلغ الضريبة المتوسطة المصرحة على الواردات 12.29% في حيث أن TPN المتوسط المصرح هو 19.86%، وهذا على الواردات الصناعية. وهذا يدل على ضعف نسبة الضريبة عن القطاعات والزراعية.

ج– الضرائب الحقيقية على الاستهلاك وخسارة المستهلكين :

الضرائب على الاستيراد تعمل على رفع أسعار المنتوجات، وتقليل تشجيع استيرادها. كما تعمل على رفع أسعار الواردات ارتفاعا جزئيا لأسعار الموارد المحلية المنافسة. ويعدل بذلك هيكل الأسعار النسبية للإنتاج المحلي.
وهكذا فان ضرائب الاستيراد، تشكل مصدر لإيرادات الضريبية للدولة، وكذلك تشكل وسيلة لتشجيع إعادة تعيين الحصص من المصادر الإنتاجية. ولكن فوق ذلك، فان ارتفاع الأسعار هذا ينعكس على مستعملي هذه المنتوجات، على شكل ضرائب خفية سواء بالاستهلاك المتوسط أو النهائي. وفي الواقع، يمكننا القول أن ضرائب الاستيراد كتحويل لمردود المستهلكين (خسارة المستهلكين)، تجاه المنتجين (أرباح المنتجين واتجاه الدولة لإيرادات جمركية).

3–2– آثار الحماية الفعلية :

[1] TPN : le taux de protection nominale des producteurs locaux.

إن التغيرات في الأسعار على القيمة المضافة المقاسة بنسب الحماية الفعلية، تعتبر مهمة لتحديد أي القطاعات المشجعة وغير المشجعة. بالنسبة للقطاعات غير الصناعية نجد أن (TPE)، هي اقل من(TPE) المتوسط للقطاع الصناعي، سواء المصرح بها أو الرسمية، ويفسر هذا بضعف مستويات الحماية الاسمية على المنتوجات النهائية. أما بالنسبة لقطاع الصناعي، حيث يساهم بأكثر من 40 % من القيمة المضافة الكلية للصناعة، و المنتوجات الغذائية تمثل 12 % من القيمة المضافة للصناعة. تراوح الـ (TPE) في القطاعات الصناعية من 20 % إلى 120 % .

من خلال ما تقدم، لاحظنا اختلافات كبيرة في تأثيرات السياسة الاستيرادية بين القطاعات.

4- تقييم الإصلاحات على مستوى السياسة الاستيرادية منذ 1995 :

تتضمن برنامج الإصلاح الذي بدأ تنفيذه في عام 1994 تدابير واسعة لتحرير التجارة، وبالأخص العمليات الاستيرادية. وقد نفذت عملية إزالة القيود التي بدأت في أفريل 1994، على مراحل: فقد ألغيت أولاً القاعدة التي تقضي بتمويل بعض الواردات الاستهلاكية يشمل مطلق بالنقد الأجنبي الخاص للمستورد –باستثناء السيارات الخاصة حتى نهاية عام 1994–، وتم تحرير الواردات من المعدات الصناعية والمهنية المستعملة، ..... الحد الأدنى المفروضة على آجال سداد ائتمانات المستوردين (تم ذلك تدريجياً في حالة واردات السلع الرأسمالية). ولزيادة الانفتاح وتعزيز التكامل الإقليمي، خفضت الحماية الجمركية وكذلك الحدود القصوى للتعريفة الجمركية على الواردات، أولاً في عام 1996 من 60% إلى 50% ثم إلى 45% في أول يناير 1997، واقتصرت الواردات المحظورة على فئات ثلاث وهي: السلع المحظورة لأسباب دينية وصحية واجتماعية، والسلع الموقوفة مؤقتاً حتى نهاية 1994، بالإضافة إلى عشر سلع أساسية – معظمها عن المواد الغذائية الأساسية المدعمة– والتي ألغيت القيود عليها بنهاية عام 1994.

نتيجة لتحرير السياسة، ارتفعت الواردات بشدة في عام 1994، واستمر هذا الاتجاه التصاعدي في عام 1995. غير أن مجموع الواردات في عام 1995 ظل أقل من مستواه في عام 1990 بالقيمة الحقيقية، بالرغم من التحرير التجاري، وانخفضت الواردات بالقيمة الحقيقية في عام 1996، ثم ظل على نفس المستوى في عام 1997، ويرجع ذلك لأسباب منها هبوط الواردات في عام 1996. وهبوط الواردات الغذائية في أعقاب الارتفاع الاستثنائي للإنتاج الزراعي المحلي ؛ والصعوبات التي تعرضت لها المؤسسات العامة في الحصول على التمويل الأجنبي، حيث أصبحت تواجه صعوبات مالية حين بدأت تعاني من تزايد المنافسة المكثفة.

بالإضافة إلى ذلك، انخفضت واردات السلع الاستهلاكية بسبب هبوط الدخل العائلي الحقيقي. وقد استمر ضبط هذه القوى في خفض نمو الواردات في عام 1997، بالرغم من حدوث تغيير أساسي في ميل الاقتصاد للاستيراد بفعل برنامج التصحيح: أي نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي قد انخفضت بعد تصفية، أو إعادة هيكلة

المؤسسات العامة غير الفعالة، التي كانت تعتمد اعتماداً كبيراً على الواردات. وبناء عليه، طرأ تغيير آخر على تكوين الواردات بالمقابل ظل النشاط الاقتصادي خارج المحروقات ضعيفاً. ومن المقرر تطبيق تخفيضات جمركية جديدة بموجب اتفاق التجارة لحرة الذي يجري التفاوض بشأنه مع الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى عضوية الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الثاني: تحليل معطيات الواردات الجزائرية في الفترة الممتدة بين 1970-2001

تحت هذا العنوان، سنحاول أن نحلل جوانب الواردات في الجزائر للفترة بين **1970-2001**، و تحليل تطور الواردات حسب الأصناف، باستخدام إحدى طرق التحليل العاملي طريقة المركبات الأساسية (**ACP**) ، والهدف من ذلك هو معرفة السياسة الاستيرادية العامة في الجزائر، وهل يمكن تصنيف هذه المجموعات (أصناف الواردات) في مجموعات متجانسة تعكس سياسات محددة.

المطلب الأول: تحليل نسب الواردات حسب الأصناف.

الفرع الأول : مصدر البيانات

تم تجميع البيانات انطلاقا من الإحصائيات التي تم إعدادها من طرف المديرية العامة للجمارك **(Direction générale des douanes)** لمختلف السنوات الممتدة بين 1970-2001.[1] هذا الاعتماد مبني على أساس أن الهدف من البحث، هو معرفة منحى اتجاه السياسة الاستيرادية في توجيه السياسية الاقتصادية.

- تشكيل عينة الدراسة:

يعتبر اختيار الفترة الممتدة بين 1970-2001، راجع لعدة اعتبارات منها:

- توفر إحصائيات حول أصناف الواردات السلعية و الخدماتية، وتتخذ نفس التقسيم.
- تعتبر فترة مناسبة لتشكيل عينة إحصائية تعبر عن المجتمع الإحصائي ككل.

[1] تم اعتماد هذه السنوات نظرا لتوفر تفصيل السلع والخدمات المستوردة حسب الأصناف التي تخدم الدراسة.

- باعتبار مجال زمني لا بأس به يعطي فترات مختلفة من مسيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر، كما شهد برامج وتوجيهات متعددة للسياسة الاقتصادية.

- تعكس السياسات التجارية، و الاستيرادية المختلفة التي انتهجتها الجزائر.

ولقد تم تجميع أصناف (أنواع) المنتجات المستوردة، على النحو التالي:

1- مواد غذائية: وتقسم إلى مواد أساسية ومواد ألحق بها التحويل، حيث:

- المواد الأساسية تشمل المخصصة للصناعة، المخصصة للاستهلاك النهائي.
- مواد ألحق بها تحويل تشمل: المخصصة للصناعة وأخرى مخصصة للاستهلاك النهائي.

2- التموينات الصناعية: تقسم إلى مواد أساسية، ومواد أدخلت عليها تحويلات.

3- الوقود ومواد التشحيم: وتشمل مواد أساسية، وقود المحركات، مواد ألحق بها التحويل.

4- الآلات ومواد تجهيزية: وتقسم إلى الآلات والسلع التجهيزية (باستثناء عتاد النقل)، قطاع الغيار وتوابعه.

5- عتاد النقل: وتشمل سيارات خاصة بنقل الأشخاص، عتاد نقل أخرى، عتاد نقل مخصص بالصناعة وأخرى لغير القطاع الصناعي.

6- مواد صناعية استهلاك: وتشمل السلع الدائمة(Durable) ، والسلع نصف دائمة، والسلع غير الدائمة.

7- مواد مختلفة: وتشمل السلع والخدمات التي لا تنتمي لأي صنف من الأصناف

وفيما يلي رموز المتغيرات (الأصناف) المستخدمة في الدراسة مع تعينها، ونشير هنا إلى أنه تم استخدام نسب الواردات، السلع والخدمات المصنفة إلى الواردات الإجمالية لاستبعاد أثر التضخم.

- **P.A.B** (**Produits alimentaires et bossoins**) : تمثل نسبة استيراد المواد الغذائية والحاجيات إلى إجمالي الواردات الكلية.
- **A.I** (**Approvisionnements industriels**): تمثل نسبة استيراد التموينات الصناعية إلى إجمالي الواردات.
- **F.I u** (**Fuels et Iubrifiants**) : تمثل نسبة استيراد الوقود ومواد التشحيم إلى إجمالي الواردات.
- **M.B.E (Machines et biens d'équipement)** : تمثل نسب استيراد الآلات ومواد تجهيزية، إلى إجمالي الواردات.
- **M.T.A** (**Matériel de transport et accessoires**) : تمثل نسب استيراد عتاد النقل إلى إجمالي الواردات.
- **B.I.C** (**biens industriels de consommation**) : تمثل نسب استيراد مواد صناعة استهلاكية إلى إجمالي الواردات.
- **B.D** (**Divers**) : تمثل نسبة استيراد مواد مختلفة إلى إجمالي الواردات.

بالاعتماد على الملحق رقم (02) يتم استخلاص جدول المعطيات، وذلك بقسمة كل مبالغ الجدول على المبلغ الإجمالي مضروب في 100، كالآتي:

الجدول رقم(08): يمثل جدول بيانات الدراسة بنسب المئوية.

السنوات	مواد غدائية	تموينات صناعية	مازوت وزيوت التشحييم	الآلات ومواد تجهيز أخرى	عتاد النقل	مواد صناعية للاستهلاك	مواد مختلفة
1970	10,96	39,03	1,80	29,22	11,14	7,80	0,05
1971	30,66	37,43	2,99	30,67	9,14	5,66	0,05
1972	17,02	36,59	1,87	28,79	9,71	5,98	0,06
1973	13,72	37,46	1,33	26,78	13,01	7,64	0,06
1974	19,96	40,10	1,10	22,73	9,74	6,29	0,06
1975	19,50	31,77	1,46	29,14	11,92	6,13	0,07
1976	16,17	29,37	1,71	30,01	17,63	5,01	0,09
1977	15,23	31,11	1,14	32,03	15,04	5,43	0,01
1978	14,60	30,93	1,22	33,39	14,59	5,22	0,02
1979	15,98	33,46	1,70	32,92	10,41	5,49	0,03
1980	19,43	33,76	2,11	27,95	10,31	6,66	0,01
1981	17,22	35,81	1,74	24,25	14,42	6,55	0,01
1982	17,71	34,94	0,64	24,26	14,81	7,61	0,02
1983	18,50	35,54	1,77	25,82	10,17	7,95	0,25
1984	15,28	42,19	1,74	23,47	10,98	6,25	0,09
1985	19,66	37,41	1,44	25,24	10,61	5,48	0,16
1986	16,69	38,62	1,42	25,22	11,13	6,56	0,11
1987	20,78	40,20	1,88	22,34	9,18	5,33	0,28
1988	21,41	40,93	1,54	23,13	7,53	5,36	0,11
1989	28,49	35,96	1,01	22,53	5,82	5,98	0,22
1990	19,43	30,88	0,97	30,36	13,45	4,57	0,35
1991	22,16	36,31	2,44	27,98	7,10	4,00	0,01
1992	26,89	43,91	1,26	18,13	6,74	2,95	0,12
1993	23,19	47,97	1,31	19,69	5,97	1,72	0,15
1994	27,49	48,51	0,52	14,57	7,18	1,44	0,30
1995	25,91	46,17	1,00	17,60	6,70	2,53	0,08
1996	27,46	43,24	1,11	15,82	9,78	2,55	0,04
1997	27,80	42,76	1,47	16,16	8,98	2,83	0,01
1998	26,94	39,60	1,31	18,97	9,53	3,65	-
1999	27,78	41,35	1,68	19,52	7,80	1,87	0,00
2000	24,19	29,24	1,37	23,75	13,11	8,33	0,01
2001	22,23	31,91	1,34	25,30	10,73	8,48	0,01

المصدر: محسوب انطلاقا من الملحق رقم (01).

الفرع الثاني : تحليل المتوسطات و الانحرافات المعيارية

الجدول رقم(09): يمثل الخصائص الإحصائية للمتغيرات.

رمز المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	القيمة القصوى	القيمة الدنيا	المدى
P.A.B	**20,95**	**5.15**	**24.59**	**30.66**	**10.96**	**19.70**
A.I	**37.64**	**5.24**	**13.93**	**48.51**	**29.24**	**19.27**
F.Iu	**1.48**	**0.49**	**32.87**	**2.99**	**0.52**	**2.47**
M.B.A	**24.62**	**5.17**	**21.01**	**33.39**	**14.57**	**18.82**
M.T.A	**10.45**	**2.93**	**28.00**	**17.63**	**5.82**	**11.81**
B.I.C	**5.29**	**2.00**	**37.72**	**8.48**	**1.44**	**7.04**
B. D	**0.09**	**0.01**	**6.36**	**0.35**	**00**	**0.35**

المصدر: محسوب انطلاقا من الجدول (08).

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معامل الاختلاف صغير بالنسبة لبعض المتغيرات (**B.I.C, B.D**) ومتوسطة بالنسبة للمتغيرات الأخرى، (**P.A.B, M.B.E, M.T.A**) كبيرة بالنسبة للمتغيرات **B.I.C (F.Tu**، فصغر قيمة هذا المعامل يدل على وجود تجانس في انتشار المشاهدات حول المتوسط الحسابي .بالنسبة للمتغيرات (**B.D, A.I**) أما بالنسبة للمتغيرات (**M.T.A, M.B.E, P.A.B**) يدل على وجود نوع من تجانس في الانتشار.

الفرع الثالث : تحليل تطور نسب مساهمة أصناف الواردات إلى إجمالي الواردات

1- تحليل نسب مساهمة مواد الغذائية والحاجيات في إجمالي الواردات :

الشكل رقم (17): يبين تطور نسب واردات المواد الغذائية والحاجيات من إجمالي الواردات.

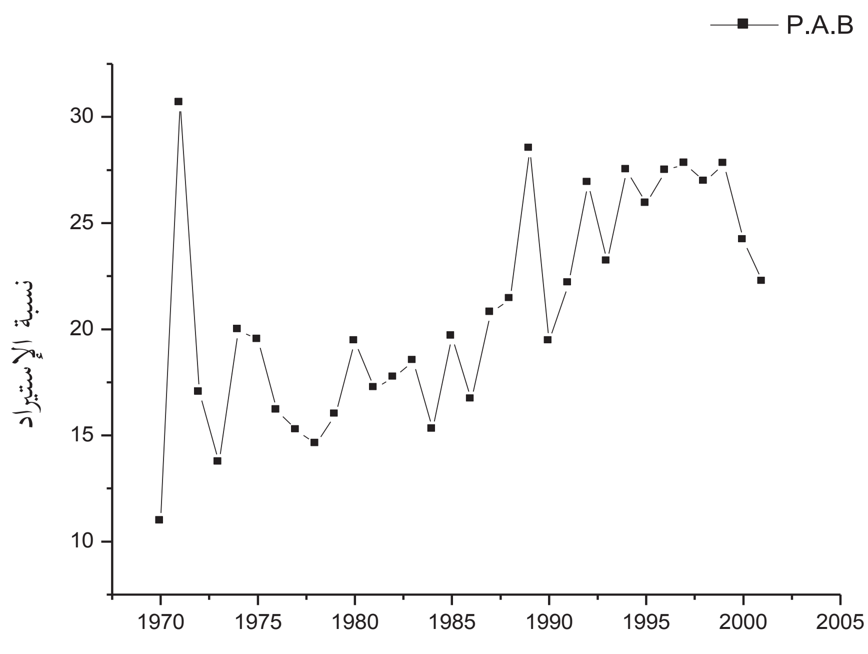

السنوات

المصدر: مستنتج من بيانات الجدول رقم (08)

نلاحظ من خلال البيان أعلاه أن السلسلة متذبذبة بشكل كبير وحاد، وهذا ما يعني أن الظاهرة متقلبة، وهو ما تؤكده قيمة معامل الاختلاف[1] التي بلغت 24.59% (Cv>15%)، فنسبة استيراد المواد الغذائية بدأت بالزيادة انطلاقا من القيمة 10.96% سنة 1970 وصولا إلى أعلى نسبة مسجلة سنة 1971 بمقدار 30.66%، وهذا يرجع إلى الظروف الطبيعية آنذاك.

ثم عرف طلب استيراد السلع الغذائية، انخفاضا على المدى القصير والمتوسط خلال فترة المخططات الرباعية الأولى والثانية، بناءا على تعزيز احتكار الدولة لتجارة الخارجية، بالأخص تعزيز احتكار عمليات الاستيراد.

في الفترة قبل 1991 أي قبل تحرير التجارة الخارجية والأسعار، و تخفيض العملة. معدل تطور الواردات الغذائية كان عموما موجبا ماعدا سنة 1986، حيث عرفت الجزائر تدهورا كبيرا في أسعار البترول، حيث وصلت إلى 38.9% مقارنة بـ 1985، وهذا ما يفسر الانخفاض سلع الغذائية المستوردة خلال سنة 1986 التي بلغت 16.69%.

وكذلك حدث نفس الشيء سنة 1990، حيث انخفضت نسبة السلع المستوردة الغذائية من 28.49% سنة 1989 إلى 19.43% سنة 1990، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول، كذا السياسة الحكومية التقشفية. بالإضافة إلى خضوعها لبعض البنود الاستراتيجية لضوابط على استيراد المواد الغذائية سنة 1991، بسبب قيود التجارة المحلية.

وفي باقي السنوات عرفت تطورا موجبا، وهذا راجع إلى إبرام اتفاق (Standby) مع صندوق النقد الدولي، المرتكزة على إلغاء القيود أمام الواردات، ومن جهة أخرى، راجع إلى تراجع الإنتاج الوطني للمواد الغذائية، وهذا بسبب عدم مرونة الإنتاج الفلاحي، وتراجعه بسبب الأزمة الأمنية.

خلال سنتي 2000،2001 انخفضت واردات المواد الغذائية في أعقاب إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي وتنمية الميزة التنافسية لاقتصاد الزراعي الجزائري، بالرغم من تحرير استيراد السلع الغذائية.

2- تحليل نسب مساهمة تطور تموينات صناعية إلى إجمالي الواردات :

الشكل رقم (18): يوضح تطور نسب واردات التموينات الصناعية من إجمالي الواردات.

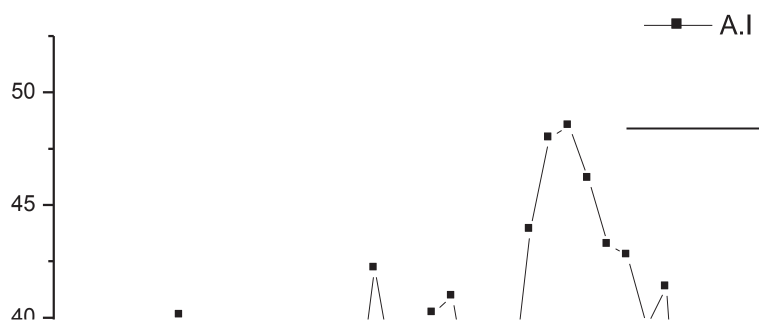

[1] أنظر الجدول رقم (09).

نسبة الإستيراد

السنوات

المصدر: مستنتج من بيانات الجدول رقم (08)

نلاحظ أن نسب تطور التموينات الصناعية أقل تذبذبا من الصنف السابق, و هذا ما يعكسه معامل الاختلاف 13.93%، و الذي يدل على وجود تجانس في انتشار المشاهدات حول المتوسط الحسابي.

الجزء المهيمن في التموينات الصناعية هو السلع نصف المصنعة ، و التي تعتبر مدخلات للعملية الإنتاجية، و يمثل هذا الصنف نسبة معتبرة من إجمالي الواردات بمعدل 37.64% خلال سنوات الدراسة، رغم أننا نسجل عليه انخفاضا خلال فترة المخطط الرباعي الأول. ثم ارتفع بنسبة 40.10% سنة 1974 بداية المخطط الرباعي الثاني و يرجع انخفاض حجم واردات التموينات الصناعية لقرار تأميم المحروقات في فيفري 1971 ثم ارتفعت بسبب حجم الاستثمار خلال تلك الفترة ثم شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال المخططين الرباعي الثاني و الخماسي الأول و هذا راجع إلى السياسة التنموية المتبعة من أجل تلبية حاجات طلب الجهاز الإنتاجي الصناعي القائم, حيث بلغ حجم الاستثمار الكلي خلال المخطط الرباعي الثاني 43.5%، رغم أننا نسجل عليه تراجعاً ملحوظاً بعد سنة 1986, و هذا سبب انخفاضات المالية المتتالية بعد حرب الخليج و كذا ارتفاع في القيمة الاسمية للواردات تحت تأثير الدينار، أدى إلى انخفاض حجم السلع المستوردة لتصل سنة 1990 إلى 30.88% أقل نسبة خلال تلك العشرية.

عرف حجم السلع المستوردة من التموينات الصناعية تطوراُ إيجابيا في بداية التسعينات ليصل إلى أكبر نسبة 1994 بنسبة 48.51%, و هذا راجع إلى سياسة الاستثنائية الجمركية ، التي نلتمس تخفيضا ملحوظاً في الضرائب المتوسطة للواردات الصناعية و كذا استراتيجية الإنتاج التي تسعى إلى إلغاء الحواجز الغير الجمركية منذ أفريل 1994 ، ليأتي تخفيض الحماية الجمركية كخطوة متقدمة التي بدأت منذ 1992 ،ثم حدث هبوط واردات التموينات الصناعية في عام 1996 بعد أن قفزت أسعار النفط 4 دولارات لتصبح 21.4 دولار في المتوسط للبرميل الواحد و حدث انكماش في الواردات بعد إشباع الطلب المكبوت عليها، و الانتهاء من إعادة تجديد المخزون.

3- تحليل تطور نسب مساهمة مازوت و زيوت التشحيم إلى إجمالي الواردات :

الشكل رقم (19): يبين تطور نسب مازوت و زيوت التشحيم إلى إجمالي الواردات

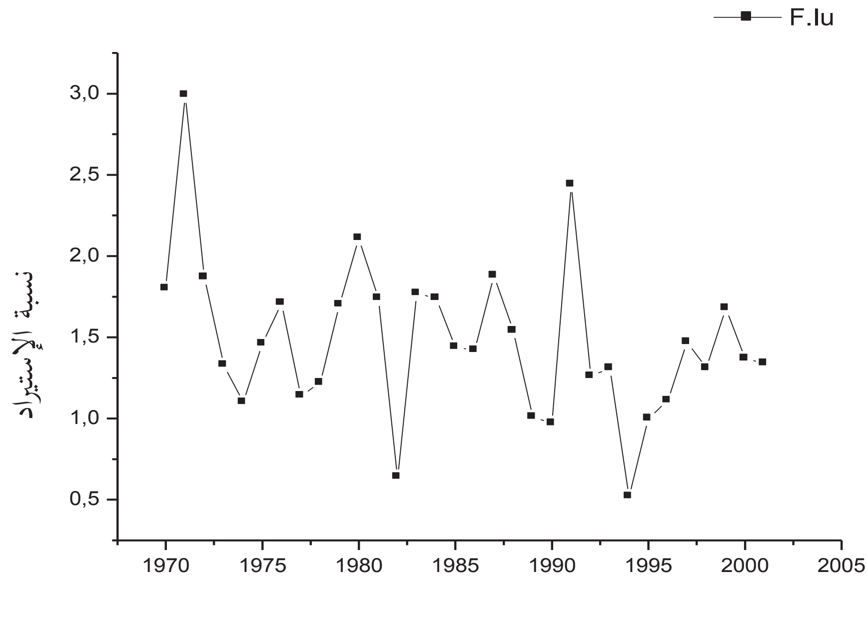

المصدر: مستنتج من بيانات الجدول رقم (08).

نلاحظ من خلال البيان أعلاه أن السلسلة تتذبذب بشكل حاد، و هو ما يؤكده قيمة معامل الاختلاف التي بلغت 32.87% ،و هذا يدل على عدم تجانس السلسلة. إلا أن السلع المستوردة من هذا الصنف تمثل نسبة

ضعيفة جداً من إجمالي الواردات حيث تقدر بـ 1.48% خلال سنوات الدراسة، و ما يمكن ملاحظته من خلال المنحنى أن أكبر النسب كانت خلال سنة 1971، و هذا راجع إلى ضخامة الاستثمار في ميدان المحروقات و ترجيح الاستثمار للصناعة الثقيلة، و عرفت نسبة استيراد هذا الصنف تذبذبا حسب قدرة احتياج الاستثمارات و السياسة الاستيرادية المتبعة، إلى أن عرف تطوراً ملحوظاً سنة 1992 بداية التحرير الفعلي لعمليات الاستيراد.

4- تحليل تطور نسب مساهمة الآلات والتجهيزات إلى إجمالي الواردات :

الشكل رقم (20): يبين تطور نسب الآلات والتجهيزات إلى إجمالي الواردات

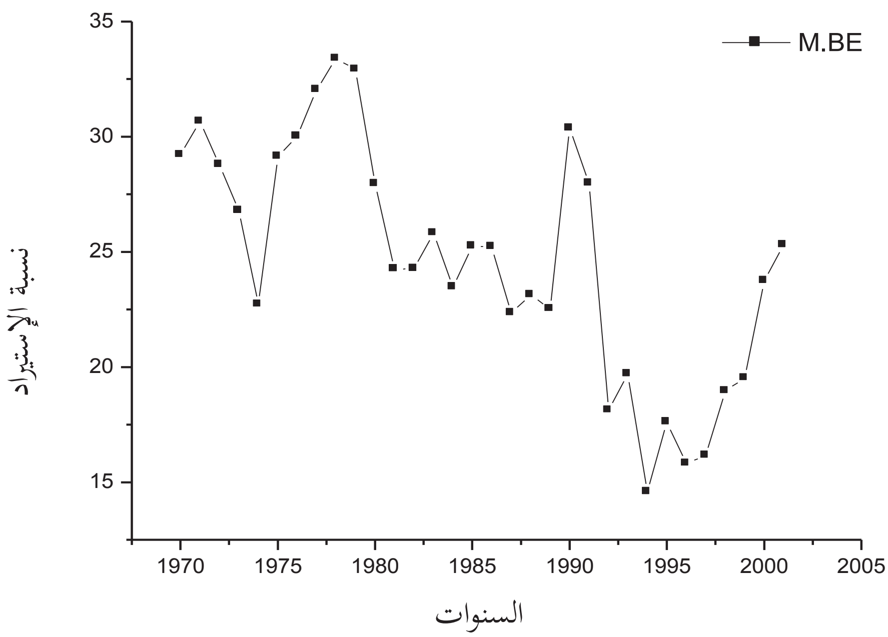

المصدر: مستنتج من بيانات الجدول رقم (08)

تمثل واردات الآلات والمواد التجهيز 24،62 % من إجمالي الواردات خلال سنوات الدراسة، وبهذا تحتل المرتبة الثانية بعد التموينات الصناعية. ومن خلال البيان تتذبذب بشكل حاد في السلسلة. ويمكن تقسيمها حسب سياسات التنمية المتبعة خلال فترات الدراسة.

الفترة الأولى:سنة 1970 - 1973 المخطط الرباعي الأول، نلاحظ انخفاض من 30.67 % سنة 1971 إلى 22.73 % سنة 1974، وبرغم من هذا الانخفاض إلى أنها تعتبر نسبة مرتفعة، لأنها موجهة أساسا لإنجاز أهداف التنمية والاستثمار الجديدة، والمتمثلة في مشاريع صناعية في الغالب، وهي ذات أولوية، خلال هذا المخطط. كذا احتياجات الاستثمار والموجه لقطاع الزراعي.

الفترة الثانية تمثل فترة المخطط الرباعي الثنائي، حيث عرفت السلع المستوردة من هذا الصنف تطورا ملحوظا وتعتبر بحجم الاستثمارات خلال تلك الفترة التي قدرت بـ 51.6 % الموجهة للقطاع الصناعي. وكذا طبيعة التكنولوجيا المستوردة الكثيفة رأس المال.

والمتتبع لمجرى عملية استيراد السلع التجهيزية والآلات إلى غاية 1988، يلاحظ أنها كانت سلبية وخاصة سنة 1987 بسبب الأزمة النفطية، ثم عرفت تطورا حتى وصلت إلى 30.36 % سنة 1990، ثم شهدت تدهورا إلى غاية 1996حيث بلغت 15.82 %، وهذا راجع إلى التخلي عن الاستثمارات، بالرغم من التحرير التام للتجارة الخارجية، بعدها عرف تطورا إيجابيا.

5- تحليل نسب مساهمة تطور عتاد النقل في إجمالي الواردات :

الشكل رقم (21): يوضح تطور نسب وإرادات عتاد النقل من إجمالي الواردات.

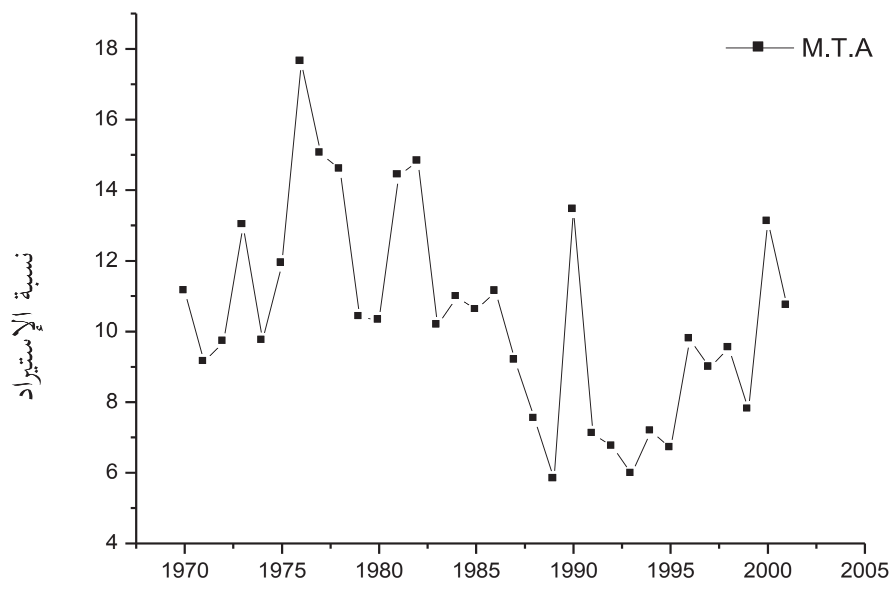

المصدر : مستنتج من بيانات الجدول رقم (08)

نلاحظ من خلال البيان أعلاه، أن السلسلة متذبذبة بشكل كبير وحاد، وهذا يعني أن الظاهرة متقلبة، وهو ما يؤكده قيمة معامل الاختلاف التي بلغت28% (Cv>15%)، الذي يدل على عدم تجانس في انتشار المشاهدات حول المتوسط الحسابي.

تمثل واردات عتاد النقل بنسبة معتبرة من إجمالي الواردات، وهذا راجع إلى طبيعة الاستثمارات خلال فترات الدراسة، نلاحظ في سنة 1976 تمثل 17،63% بعد أن كانت تمثل 9،74% سنة 1974. وهذا بناء على ميثاق الوطني الذي تم المصادق عليه، الذي يهدف إلى صناعة معتمدة على تكنولوجيا المتطورة، لأجل إقامة صناعات أساسية تشكل دعامة التصنيع الحقيقي. بالإضافة إلى ذلك اتجهت الاستثمارات في القطاع الإنتاجي مباشرة نحو شبكة النقل البحري والجوي، والبريد والمواصلات.

خلال الثمانينات، نلاحظ انخفاض واضح في نسبة استيراد عتاد النقل، خاصة منذ سنة 1986، وهذا راجع لانهيار أسعار البترول آنذاك، مما أدى إلى انخفاض حصيلة الصادرات، وترجم هذا الانخفاض بتقليص حجم الواردات .

عرف استيراد عتاد النقل ارتفاعا ملحوظا سنة 1990 بـ 13.45 % بالمقارنة مع 5.82% سنة 1989، وهذا راجع إلى قرار الذي يسمح بجميع الكيانات بالاستيراد الخاصة أو الغرض إعادة البيع، ثم عرفت تطورا ملحوظا بناءا على الإصلاح التعريفي الذي تم إصداره في جانفي 1992.[1]

6- تحليل نسب مساهمة تطور مواد صناعية للاستهلاك في إجمالي الواردات:

الشكل رقم (22): يوضح تطور نسب وإرادات مواد صناعية للاستهلاك من إجمالي الواردات.

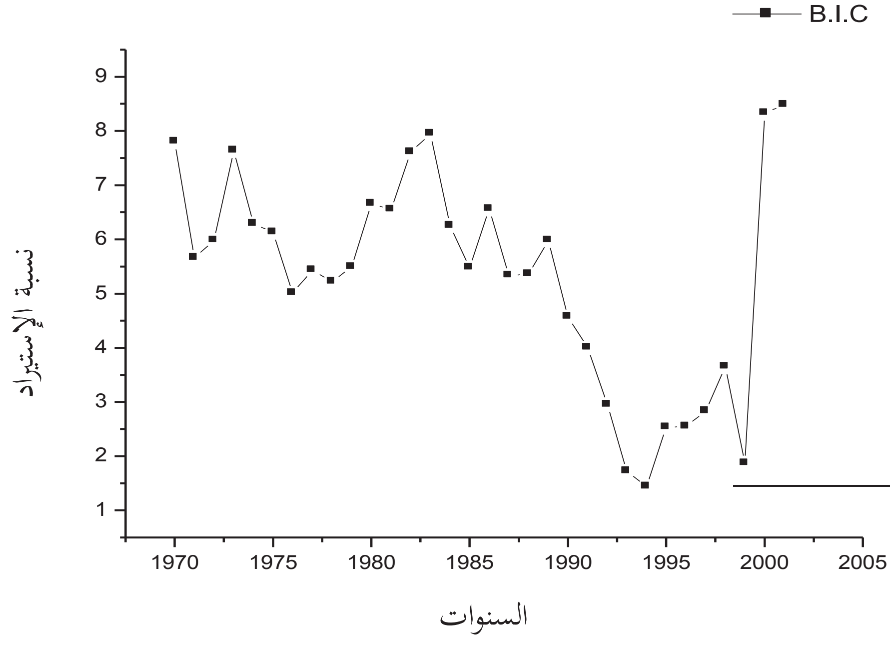

[1] انظر الصفحة رقم 138.

المصدر : مستنتج من بيانات الجدول رقم (08)

من خلال البيان اعلاه نلاحظ ان السلسلة متذبذبة بشكل حاد، وهذا ما تؤكده قيمة معامل الاختلاف التي بلغت 37.81 . وهذا يدل على قوة التشتت بين المشاهدات خلال سنوات الدراسة. وهذا يعكس السياسة المختلفة المنتهجة في الاستيراد هذا النوع من السلع.

خلال فترة السبعينات والثمانينات، نلاحظ أن نسبة الاستيراد تتراوح بين 5 و7 هذه الفترة التي تعكس السياسة التنموية المتبعة،خلال هذه الفترة التي تهدف إلى بناء قاعدة صناعية، وتتشهد على نظام إنتاجي في طريق الإنشاء.

منذ سنة 1986، شهدت نسبة استيراد المواد الاستهلاكية المخصصة للصناعة، انخفاضا ملحوظا، خاصة سنتي 1994-1995. بالرغم من التحرير التجاري، وهذا راجع لصعوبات التي تعرضت لها المؤسسات العامة في الحصول على التمويل الأجنبي، وهذا لتزايد المنافسة المكثفة. بالإضافة إلى انخفاض الواردات الإجمالية بعد التصفية، أو إعادة هيكلة المؤسسات العامة غير الفعالة، النوع من السلع.

7- تحليل نسب مساهمة تطور مواد مختلفة في إجمالي الواردات:

الشكل رقم (23): يوضح تطور نسب وإرادات مواد مختلفة من إجمالي الواردات.

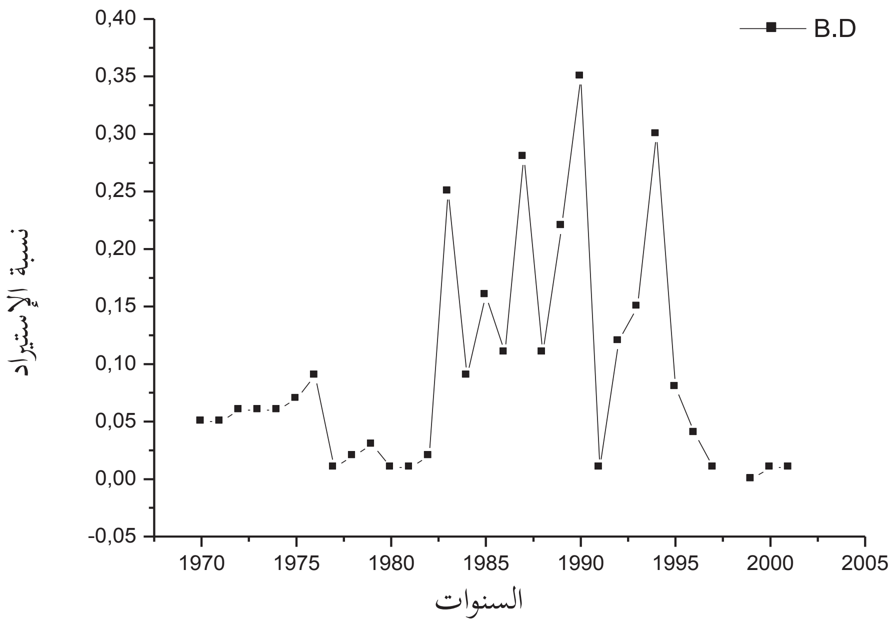

المصدر : مستنتج من بيانات الجدول رقم (08)

نلاحظ من خلال الشكل البياني، عدم انتظام نمو نسب واردات غير المخصصة خاصة بعد سنة 1983، إذا نلاحظ أن النسب تتحرك في مجال 0،08 و0،35، بعدما كانت تتحرك في المجال 0،01 و0،08 هذا الاتجاه يوحي بتغير السياسة التجارية والتنموية.

المطلب الثاني: التحليل إلى المركبات الأساسية كطريقة للتحليل العاملي.

إن الهدف من البحث العلمي هو دراسة الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية، و معرفة العلاقات التي تربط بينها، و المتغيرات و العوامل التي تؤثر فيها، و بالتالي إمكانية تصنيفها على أساس أوجه التشابه أو الاختلاف بينها.

إلا أن هذا التصنيف ليس من السهل إيجاده، نظرا للتداخل و الترابط الكبير الموجود بين مختلف الظواهر الاقتصادية كانت أو الاجتماعية. و من أجل تسهيل هذه العملية يتم اللجوء إلى استعمال المنهج الرياضي، بمختلف وسائله لبناءِ نماذج رياضية تمثل هذه الظواهر، و تمكنه من تفسيرها و تحليلها.

من أهم الوسائل الإحصائية التي تستعمل في الدراسات، و البحوث العلمية التي تهتم بدراسة الظواهر و العلاقات فيما بينها، نجد طريقة التحليل العاملي التي تهتم بإبراز العوامل الأساسية التي تؤثر في الظاهرة المدروسة.

الفرع الاول : مدخل إلى المركبات الأساسية كطريقة للتحليل العاملي.

يعتبر التحليل العاملي من الأساليب الرياضية التي تهتم بتنظيم، وتصنيف الظواهر العلمية في مختلف مجالات الحياة، حيث ينقسم إلى ثلاث طرق أساسية هي:

-طريقة التحليل المركبات الأساسية.

- طريقة التحليل التوافقي.
- طريقة التحليل التمايزي.

1- ماهية التحليل العاملي وأنواعه :

1-1- مفهوم التحليل العاملي ونشأته :

يتمثل التحليل العاملي في "تقسيم مجموعة المتغيرات التي تولد الظاهرة المعنية إلى مجموعات جزئية يرتبط أفرادها تبعا لعدد من الأسس تسمى بالعوامل **FACTEURS**، حيث يرتكز العمل على تحليل معاملات الارتباط التي تحسب لمختلف المتغيرات".[1]

فإذا كان لدينا "q" متغيرة فإن عدد معاملات الارتباط التي يمكنه حسابها لهذه المتغيرات مأخوذة مثنى، مثنى هو:

$$C_q^2 = \frac{q(q+1)}{2}$$

تهدف هذه التقنية إلى تحويل هذا العدد من معاملات الارتباط إلى عدد أقل لا يزيد غالبا عن ثلاثة عوامل حسب طبيعة البحث و الأهداف المرجوة منه.

تعود نشأته إلى الدراسات التي قام بها "**SPEARMAN**" في أعماله سنة 1904، حيث قام بحساب الارتباطات بين الاختبارات و انتهى منها إلى نتيجتين:[2]

* وجود عامل عام مشترك بين المتغيرات و الذي سماه بالعامل العام.
* وجود عامل خاص بكل متغيرة و سماه بالعامل الخاص .

و قد سمى "**SPEARMAN**" نظريته بالنظرية ذات العام ، و تمكن تمثيلها بالشكل التالي:

الشكل (24): تمثيل نظرية ذات العاملين.

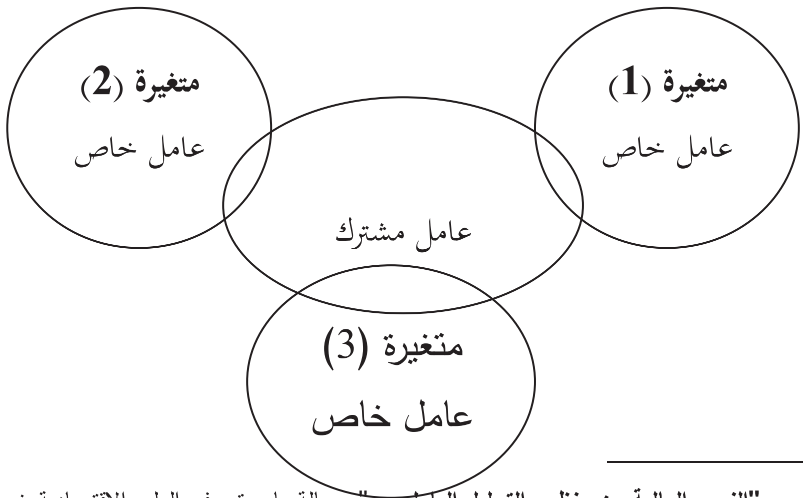

[1] شعوبي محمد فوزي، **"النسب المالية من منظور التحليل العاملي"**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر 1998/1997 ص 31.

[2] السيد فؤاد الدهي، **"علم النفس الإحصائي و قياس العقل البشري"** ، ص 26 .

المصدر: م. س أبو النيل، الإحصاء النفسي و الاجتماعي و التربوي، 1984. ص 262.

و بعد سبيرمان، ظهر العديد من الباحثين الاقتصاديين في مجال التحليل العاملي، حيث قام كل واحد منهم باكتشاف طريقة معينة من طرقه، و ساهموا بذلك في تحديد معالم التحليل العاملي بشكل نهائي، و نذكر منهم: **« THURSTONE »، « KARL PEARSON »، « HOETELLING »**.

1-2- أهداف استخدام التحليل العاملي، و أهم مسائله :

- **أهداف استخدام التحليل العاملي**: و يستخدم لتحقيق الأغراض التالية:

أ- **التصنيف**: و هذا لمعرفة ما إذا كان فرد ما (مشاهدة ما) ضمن مجموعة معينة أم لا.

ب- تجزئة المتغيرات: و نعني بها تقسيم مجموعة المتغيرات إلى مجموعات جزئية متمازجة.

ج- تحليل الارتباط الداخلي: أي اختبار مدى الارتباط الداخلي للمتغيرات.

د- تحليل الارتباط (Analyse de dépendence): عندما تكون متغيرة أو أكثر معزولة، فإننا نختبر مدى ارتباطها بباقي المتغيرات.

- **مسائل التحليل العاملي**:

أ- مسائل تحليل الانحدار.

ب- مسائل الارتباط.

ج- مسائل تحليل المركبات و التحليل العاملي: و تهدف أساسا إلى تقليص المتغيرات المرتبطة بظاهرة معينة إلى عدد أقل من المتغيرات الأساسية المستقلة و التي يمكنه ملاحظتها مباشرة.

د- مسائل التصنيف (الترتيب): تستخدم في تجميع المشاهدات في مجموعات جزئية متجانسة.

هـ- مسائل التحليل القانوني: و تهدف إلى دراسة العلاقات الخطية الكائنة بين مجموعتين من المتغيرات الكمية المقاسة لنفس المجموعة من الأفراد.

2- طرق التحليل العاملي :

على الرغم من تعدد طرق التحليل العاملي إلا أنها تشترك فيما بينها في تفسير العلاقات الموجودة بين سلسلة من المتغيرات المترابطة بتلخيص المعلومات الهامة إلى أقل من المتغيرات الأساسية التي يمكن ملاحظتها مباشرة ،ومن أهم هذه الطرق:

2 –1– طريقة التحليل إلى مركبات أساسية (ACP):

تهدف هذه الطريقة إلى تمثيل المشاهدات الموجودة في فضاء متعدد الأبعاد، في فضاء جزئي مولد بمحاور عاملية، أي هذه الطريقة تهدف إلى إيجاد متغيرات جديدة غير مترابطة خطيا فيما بينها و هي عبارة عن توليفات خطية من المتغيرات الأصلية المترابطة خطيا فيما بينها، و تتضمن هذه الطريقة ما يلي:

أ– التمثيل البياني الأمثل للمشاهدات في فضاء شعاعي جزئيE ذو البعد q (أقل من البعد الأصلي).

ب– التمثيل البياني للمتغيرات في الفضاء الشعاعي الذي يعطي أحسن تفسير للعلاقات الكائنة بين المتغيرات.

ج– تقليص بيانات جدول المعطيات.

2 –2– طريقة التحليل العاملي المتناظر (AFC):

تهدف إلى دراسة جداول التكرارات، و نظرا لخصائص هذه الطريقة المتميزة أصبحت مجندة في دراسة المتغيرات النوعية، و هي شبيهة في عملها بطريقة التحليل إلى مركبات أساسية فهي تهدف إلى إيجاد تماثل (تجانس) بين المشاهدات التي تترابط فيما بينها.

2 –3–طريقة التحليل العامل المنصف (AFD):

و تهدف إلى إيجاد العلاقة الموجودة بين المتغير النوعي (المشروع) و المتغيرات المفسرة.

– لتكن q متغيرة كمية تمثل خصائص n مشاهدة، و المشاهدات مصنفة إلى k مجموعة جزئية، فإن طريقة (AFD) تهدف إلى الإجابة على السؤال التالي:

– هل ال k مجموعة جزئية متمازجة فيما بينها؟ و ما هي جودة هذا التمايز؟ و للإجابة على هذا السؤال فإن الطريقة تعرف متغيرات جديدة هي توليفة خطة من المتغيرات الأصلية، تتميز بالخصائص التالية:

– تأخذ قيما متقاربة بالنسبة لأفراد نفس المجموعة.

– تأخذ قيما متباعدة بالنسبة لأفراد المجموعات المختلفة.

الفرع الثاني : التحليل بطريقة المركبات الأساسية (ACP)

سنتطرق في هذه الفقرة، إلى تحليل التطور النسبي للواردات المصنفة باستخدام طريقة التحليل إلى المركبات الأساسية (APC)، و التي تهدف إلى إيجاد أحسن تمثيل للمشاهدات في مستوى أو فضاء جزئي، يساعد في تفسير سلوك المتغيرات.

سنحاول الإجابة على الأسئلة التالي:

- كيف تتوزع المتغيرات ؟ و هل يمكن تصنيفها (المتغيرات) إلى مجموعات جزئية ؟

- كيف تتوزع سنوات الدراسة (من**1970** إلى غاية **2001**)، و هل يمكن تصنيفها الى مجموعات جزئية ؟.

ماذا نستنتج من هذا التحليل ؟

يمكن تقسيم تقنية التحليل بطريقة المركبات الأساسية**(ACP)**، إلى ستة خطوات أساسية هي:[1]

1 - تحضير المعطيات للتحليل، ثم اختبار أهمية الـ **(ACP)** كطريقة يمكن الاعتماد عليها في التحليل.

2 - إيجاد مصفوفة معاملات الارتباط للمتغيرات.

3 - إيجاد نسب التشتت، والقيم والأشعة الذاتية لهذه المصفوفة.

4 - تصنيف الأشعة الذاتية حسب الترتيب التنازلي للقيم الذاتية المتعلقة بها.

5 - حساب وتفسير مصفوفة المركبات الأساسية.

1- تحضير المعطيات للتحليل، و اختبار أهمية الـ (ACP) كطريقة يمكن الاعتماد عليها في التحليل:

1-1- تحضير المعطيات للتحليل: توضع معطيات المعتمدة في الدراسة ، في شكل جدول بيانات به n سطر و p عمود (n مشاهدة و p متغيرة) عناصره $\forall(i,j), X_j^i \in R$ $\left(X_j^i\right)_{(1\le i\le n, 1\le j\le P),}$ ، كمايلي:

$$X = \begin{Bmatrix} X_1^1 & X_2^1 & . & X_p^1 \\ X_2^1 & X_2^2 & . & X_p^2 \\ . & . & . & . \\ X_p^n & X_p & . & X_p^n \end{Bmatrix}$$

فيما يخص المعطيات، نستخدم الجدول رقم(08) الذي يمثل جدول بيانات الدراسة.

1-1- اختبار أهمية الـ (ACP):

لتبيين أهمية هذه الطريقة، نعتمد على اختبارين[2]، اختبار بارتل**(Test de Bartlet)**، واختبار Kaiser-Meyer-Olkin **(Test de KOM)** .

اختبار بارتل**(Test de Bartlet)**، يسمح بمقارنة مصفوفة الارتباط (هل يوجد ارتباط بين المتغيرات؟)، وهذا باستعمال اختبار (كاي- تربيع)، فإذا كانت تقترب من الصفر ، فهذا يعني أنها ذات دلالة (معنوية)، وبالتالي تؤكد وجود ترابط كافي يسمح باستعمال **(ACP)**، كطريقة يمكن الاعتماد عليها في التحليل.

[1] www.INSA.htm ,(UV statistiques projet Analyse en composantes principales); 22/12/2004;pp 1-3

[2] www.Jalby. Unilim.fr ,(spss: Analyse en composantes principales); 08/04/2003;pp 1-5

باستخدام برنامج SPSS [1]، تم الحصول على نتائج الاختبار، الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): اختبار بارتل(Test de Bartlet)

117.83	X^2
21	df
0.000	sig

المصدر: محسوبة انطلاقا من الجدول رقم (08) باستعمال برنامج spss.

من خلال نتائج الاختبار نجد انه ذو معنوية ، وهذا ما يؤكد وجود ارتباط بين المتغيرات(المتغيرات جد متوافقة)، وبالتالي يمكن الاعتماد على **(ACP)** كطريقة لتحليل العاملي لمركبات.

حسب اختبار(**Test de KOM**)، لا بد من أن تكون ، لتأكد من عدم وجود ارتباط جزئي بين المتغيرات . إذا كانت **KOM** ضعيفة جدا ، هذا يعني انه يوجد ارتباط جزئي قوي بين المتغيرات ، وبالتالي لابد من حذف متغير(أو عدة متغيرات)، التي لها أكثر تأثير على الارتباطات الجزئية ؛ في هذه الحالة نلجأ إلى مصفوفة الارتباطات بالتوافق مع إحصائية **KOM** لكل متغير على حدى (معامل مجموع مربع الارتباطات لهذا المتغير، مع الارتباطات الأخرى ، بالإضافة إلى مجموع مربع الارتباطات الجزئية لهذا المتغير)، ويترتب عن ذلك حذف المتغير الذي يعمل على أن تكون **KOM** ضعيفة جدا .

باستخدام برنامج SPSS، تم الحصول على أن KOM=0.516 ، وبالتالي عدم وجود ارتباط جزئي بين المتغيرات ، ومنه يمكن استخدام جميع المتغيرات للتحليل .

2– مصفوفة معاملات الارتباط:

و هي موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (11): يمثل مصفوفة الارتباط.

B.D	**B.I.C**	**M.T.A**	**M.B.E**	**F.IU**	**A.I**	**P.A.B**	**المتغيرات**
0,132	-0,569	-0,653	-0,649	-0,025	0,448	1,000	P.A.B
0,222	-0,652	-0,725	-0,797	-0,167	1,000	0,448	A.I
-0,276	0,186	-0,074	0,405	1,000	-0,167	-0,025	F.IU
-0,188	0,557	0,584	1,000	0,405	-0,797	-0,649	M.B.E
-0,241	0,509	1,000	0,584	-0,074	-0,725	-0,653	M.T.A
-0,189	1,000	0,509	0,557	0,186	-0,652	-0,569	B.I.C
1,000	-0,189	-0,241	-0,188	-0,276	0,222	0,132	B.D

المصدر: محسوبة انطلاقا من الجدول رقم (08) باستعمال برنامج spss.

[1] استخدمنا النسخة رقم (11) و هو برنامج معلوماتي Logiciel مصمم لإجراء الحسابات و الاختبارات الإحصائية بالاضافة إلى معالجة مسائل الارتباط و الانحدار و طرق التحليل العاملي.

نلاحظ من خلال مصفوفة الارتباط أن نسبة وردات المواد الغذائية (P.A.B)، ترتبط مع كل من الآلات ومواد التجهيز(M.B.E)، عتاد النقل (M.T.A)، مواد صناعية استهلاكية (B.I.C) بشكل قوي، و عكسي (064-، 0.65 -، 0.56-) على التوالي، وبدرجة ضعيفة وعكسية مع واردات المازوت وزيوت التشحيم 0,025- . في حين نجدها ترتبط بسلوك المتغيرة التموين صناعي (A.I) ارتباطا في نفس الاتجاه بنسبة 44.8 %، مما يعني أن سلوك المتغيرة P.A.B خلال فترة الدراسة، كان معاكسا لسلوك المتغيرة(M.B.E) (M.T.A) (B.I.C) (F.IU)

ترتبط المتغيرة A.I (تموين صناعي) بشكل سالب، وقوي بالمتغيرات) M.B.E) (M.T.A) (B.I.C) . (- 0.72,-0.79،-0.65) على التوالي ، وهذا يعني أن سلوك واردات التموين الصناعي، خلال فترة الدراسة معاكس لسلوك هذه المتغيرات.

المتغيرة(M.T.A) عتاد النقل، ترتبط ارتباطا قويا وعكسي بالمتغيرات) A.I) (P.A.B)، في حين ترتبط مع واردات الآلات ومواد التجهيز بنسبة معتبرة 58،4% وفي نفس الاتجاه .

من خلال ما سبق، نستنتج أن سياسة استيراد السلع تختلف من صنف لآخر خلال فترات الدراسة، وهذا يعني أن انتهاج سياسات مختلفة حسب السياسة التنموية المعتمدة، و تلبية احتياجات من تلك السلع.

3– نسبة التشتت والقيم والأشعة الذاتية لهذه المصفوفة:

3–1– نسبة التشتت و القيم الذاتية:

نسب التشتت والقيم الذاتية المتعلقة بسبعة محاور عاملية أساسية، موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (12): القيم الذاتية و نسب التشتت .

المركبات	القيم الذاتية	نسب التشتت	مجموع نسب التشتت	المجموع	نسب التشتت	مجموع نسب التشتت
1	3,591	%51,303	% 51,303	3,591	%51,303	% 51,303
2	1,244	%17,770	% 69,073	1,244	%17,770	% 69,073
3	0,842	%12,028	% 81,101	/	/	/
4	0,543	%7,752	% 88,853	/	/	/
5	0,488	%6,977	% 95,831	/	/	/
6	0,240	%3,430	% 99,261	/	/	/
7	5,173E-02	%0,739	%100	/	/	/

المصدر: محسوبة انطلاقا من الجدول رقم (08) باستعمال برنامج spss.

بلغ مجموع نسبة التشتت للمحور بين الأول والثاني 69.07% مما يعني أن 69.07% من المشاهدات، يمكن تفسيرها بهذين المحورين. كما بلغ مجموع التشتت للمحوريين الأول و الثالث 63.07 % .

يعطي الجدول أعلاه في العمود الثاني القيم الذاتية للمصفوفة المقابلة لكل محور عاملي، بينما العمود الثالث النسب المئوية المفسرة من طرف كل محور عاملي.

$$\text{النسبة المفسرة بالمحور العاملي} = \frac{\text{القيمة الذاتية}}{\text{عدد المتغيرات}} \times 100$$

$$\text{بالنسبة للمحور العاملي الأول} = \frac{3.591}{7} \times 100 = 51.30\ \%$$

3-2- منحنى القيم الذاتية:

من خلال المنحنى، نلاحظ تناقص القيم الذاتية، التي هي في الواقع تمثل التشتت على المحاور الذي يكون كبيرا مع القيم الأولى (**3.591** =λ)، ثم يميل إلى التناقص بقيم اقل من تزايد عدد القيم الذاتية.

الشكل رقم (25): يمثل منحنى تناقص القيم الذاتية.

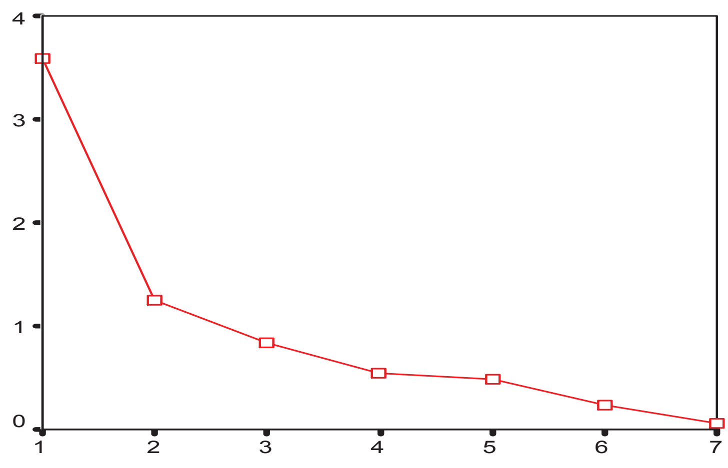

رتبة القيم الذاتية

المصدر: مستخرج من جدول رقم (08)

4- تصنيف الأشعة الذاتية:

تمثل مركبات الأشعة الذاتية معاملات المتغيرات في المعادلة الخطية للمحاور الأساسية، الموضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (13): يمثل الأشعة الذاتية

المركبات	P.A.B	A.I	F.IU	M.B.E	M.T.A	B.I.C	B.D
1	- 0,214	- 0,243	0,0750	0,2450	0،227	0،218	-0,094
2	0,2230	0,031	0,6920	0،108	-0,261	0،028-	0،440

المصدر: من الجدول رقم (08) باستخدام برنامج SPSS.

فالمحور الأساسي الأول المركبة الأساسية الأولى تكتب بالصيغة التالية:

C_1 **= 0،245 M.B.E – 0،243 A.I + 0،227 M.T.A + 0،218 B.I.C – 0،214 P.A.B + 0،075 F.IU – 0،094 B.D**

فالمحور الأساسي الثاني (المركبة الأساسية الثانية) تكتب بالصيغة التالية:

C_2 **= 0،108 M.B.E + 0،031 A.I – 0،261 M.T.A – 0،028 B.I.C + 0،223 P.A.B + 0,694 F.IU – 0،440 B.D**

5- حساب وتفسير مصفوفة المركبات الأساسية:

لتفسير معنى المركبات الأساسية، نقوم بتحليل المتغيرات التي لها معاملات ارتباط (إحداثيات على المحور العاملي) قوية مع المركبة الأساسية. ثم نقوم بدراسة تحليلية للمشاهدات (السنوات) التي تشكل مجموعة المتغيرات المرتبطة بشكل قوي مع المحاور العاملي. و فيما يلي جدول يبين إحداثيات المتغيرات على المحاور العاملية (المركبات الأساسية)، ودرجة جودة التمثيل على المستوى العاملي.

الجدول رقم (14) يمثل إحداثيات المركبات الأساسية.

	المركبة الأولى		المركبة الثانية	
المتغيرة	المركبة(1)	جودة التمثيل	إحداثيات المركبة(2)	جودة التمثيل
P.A.B	0،768 -	0،601	0،277	0،074
A.I	0،874 -	0،763	0،000	0،0007
F.IU	0،271	0،073	0،861	0،731
M.B.E	0،880	0،790	0،135	0،014
M.T.A	0،814	0،659	0،324 -	0،096
B.I.C	0،768	0،606	0،277	0،006
B.D	0،339 -	0،088	0،547 -	0،318

المصدر محسوبة انطلاقا من الجدول رقم (08) باستخدام برنامج Statisif

وفيما يلي تفسير المركبات الأساسية.

5-1- تفسير المركبة الأساسية الأولى: يبين الجدول أعلاه ، أن هناك متغيرات لها ارتباط موجب مع المركبة الأساسية(C_1 نسبة (P.A.B))، وأخرى لها ارتباط سالب. فبالنسبة لتلك المرتبطة سلبيا مع المركبة الأساسية، تتمثل في (استيراد المواد الغذائية، و نسبة استيراد التموين الصناعي.حيث تقدر نسبة ارتباطيهما تقدر بـ 0،768 و 0،874 A.I), على التوالي، وهو ارتباط قوي . في حين نجد متغيرات مرتبطة بدرجة أقل مع سنوات الدراسة مثل نسبة استيراد المواد المختلفة 0.339. من خلال ما تقدم نجد أن السنوات الممتدة بين 1992 و1999، ساهمت بشكل كبير في تكوين هذا الارتباط، بالإضافة إلى سنة 1988 التي ساهمت بدرجة اقل من السنوات الأخرى . وهذا ما يعكس اتجاه الدولة إلى نفس السياسة في الاستيراد المواد الغذائية والتموينات الصناعية خلال فترة التسعينات. حيث انتهجت سياسة التحرير الفعلي للتجارة، خاصة سياسة الاستيراد.وهذا من خلال إصلاح نظام الصرف (قانون النقد والقرض 1991)، لم له دور في تثبيت العجز في الميزان المدفوعات مع تحديد قائمة السلع الخاضعة للحماية الجمركية، و رفع كل القيود والتي من شأنها تعيق حركة سير الواردات. وإتباع سياسة لإصلاح التعريفات الجمركية، وتركها تلعب دور حماية الاقتصاد. بالإضافة إلى الإجراءات الهادفة إلى تحرير التجارة و المدفوعات الخارجية، و لقد تم تقييد الواردات وفق التصنيف السلع الأولية و الأولية الثانية و المحضورة [1] حيث نجد حسب التصنيف الأول (واردات ذات الأولوية في السلع الاستراتيجية) التي تتضمن المواد الغذائية، اللوازم المدرسية تمويلات صناعية مواد تشييد و بناء ، المنتوجات الضرورية في قطاع المحروقات .حيث تتطلب هذه الواردات تصريحا من وزارة التجارة، مما يعني فرض حصص ضمنية ووجود سياسة سعرية تضمن تطبيق أسعار محلية محددة.

كما تم إلغاء قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد التي حددتها الجزائر في افريل 1994. وفي جانفي 1995 ، تم تفكيك الآليات الموضوعة سنة 1992، و جعلت من التعريفة الوسيلة الوحيدة و المفضلة لسياسات الإستيراد حيث تتحقق عمليات الإستيراد دون إجراءات إدارية، باستثناء خطوات التصريح الإحصائي المسبقة بإستيراد المنتوجات الغذائية الاستراتيجية.و بناءاً على عمليات التبادل الإنتاج و التبادل التقني غير مدفوعة الثمن، تم تحديد المنتوجات المسموح بها في إطار هذه العملية هي:

- المعدات النفطية.
- المواد الأولية.
- المنتوجات نصف المصنعة.
- قطع الغيار أو الأدوات.

كما تم تحديد سقف الدفع وتخفيض المعدل الاعظمي لحقوق الجمركة من 60 % إلى 50 % سنة 1996، ومن 50 %إلى 45 % في سنة 1997.

---

[1] انظر الصفحة رقم 138

أما بالنسبة للمتغيرات المرتبطة ايجابيا بالمركبة الأساسية الأولى، هي نسبة استيراد عتاد النقل، نسبة استيراد الآلات و التجهيزات ،نسبة استيراد مواد صناعة استهلاكية، كما يلي 0،812 - 0،889 - 0،778 على التوالي. حيث يمثل ارتباط قوي . في حين أن واردات المازوت ومواد التشحيم ترتبط ارتباط ضعيف بالمركبة الأساسية 0،271 . وبالتالي السنوات التي ساهمت بشكل كبير في تكوين هذا الارتباط هي عام 1974،1973، 1988،1981،1979،1978،1977،1975 وهوما يعكس إستراتيجية الصناعات المصنعة خلال تلك الفترة. التي تميزت خصوصا باستثمارات ضخمة، هذه الإستراتيجية لعبت فيها التجارة الخارجية دورا مهما خاصة من ناحية الواردات. التي تكونت أساسا من سلع التجهيز و المنتوجات النصف المصنعة، عتاد نقل ، مواد استهلاكية صناعية.

5-2- تفسير المركبة الأساسية الثانية:

المتغيرة الوحيدة التي لها ارتباط جيد مع المركبة، هي نسبة استيراد زيوت ومواد تشحيم حيث قدرت نسبة الارتباط0،855، وهو ارتباط قوي وموجب . و إذا رجعنا إلى السنوات التي ساهمت في هذا الارتباط نجد 1971و1991.

5-3 – تحليل إسقاط المتغيرات على المستويات العاملية :

يتم تحليل إسقاط المتغيرات (أصناف) الواردات، من خلال دائرة الارتباطات وجودة التمثيل بالمحاور الأولى والثانية، من خلال تحليل دائرة الارتباطات وجودة تمثيل المتغيرات عليها. فكلما كانت المتغيرة قريبة من محيط الدائرة، كانت جودة تمثيلها كبيرة على المستوي العاملي.

تبلغ نسبة تشتت المفسرة بهذا المستوى العاملي حوالي 69،07 %، وهي أعلى نسبة ، أي أن المستوى العاملي يعطي أحسن تمثيل للمتغيرات.

الشكل رقم (26): يوضح دائرة الارتباطات في المستويات العاملية

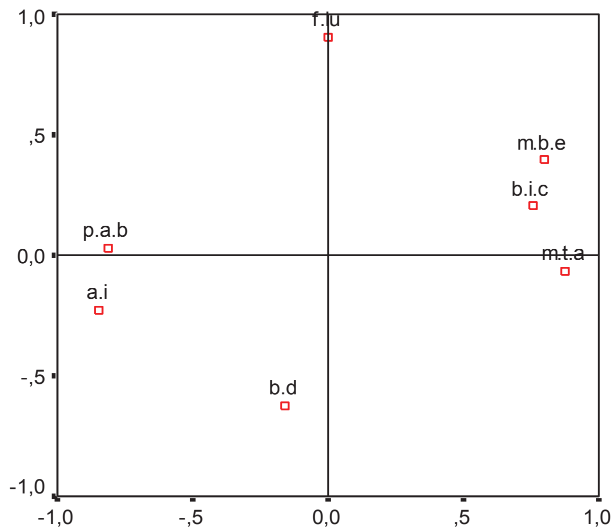

المصدر: محسوبة انطلاقا من الجدول رقم (08) باستخدام برنامج Spss

الجدول رقم(15): يبين جودة التمثيل.

المتغيرات	جودة التمثيل
P.A.B	0,667
A.I	0,766
F.LU	0,815
M.B.E	0,792
M.T.A	0,768
B.I.C	0,613
B.D	0,415

المصدر: محسوبة انطلاقا من الجدول رقم (08) باستخدام برنامج SPSS.

من خلال الشكل البياني أعلاه، يمكن وضع الملاحظات التالية التي تؤكد نتائج جدول جودة التمثيل :

- أن المتغيراتP.A.B، A.I، F.LU، M.B.E، قريبة من محيط الدائرة، مما يعني جودة تمثيلها جيدة على المستوى العاملي . بينما المتغيرةB.I.C وB.D فهي بعيدة نوعا ما عن محيط الدائرة.
- أن المتغيرتين P.A.B وA.I تشكل مجموعة متجانسة، نظرا لقربها من بعضها البعض من جهة، وجودة تمثيلها جيدة من جهة أخرى (0،667- 0،766 على التوالي).

- أن المتغيرات M.T.A ،B.I.C ،M.B.E ، قريبة من بعضها البعض وجودة تمثيلها جيدة 0،792 –0،768 - 0،613 ،وبالتالي يمكن أن تشكل مجموعة متجانسة.
- المتغيرة F.LU قريبة من محيط الدائرة، مما يعني جودة تمثيلها عالية(0،815، وهي تشكل مجموعة لوحدها.
- المتغيرة B.D ليست ممثلة جيدا في المستوى العاملي.

مما سبق نستخلص أن هناك 4 مجموعات:

المجموعة الأولى: تتكون من واردات المواد الغذائية والتموين الصناعي.

المجموعة الثانية: تتكون من واردات الآلات ومواد التجهيز، مواد استهلاكية صناعية، عتاد النقل.

المجموعة الثالثة: تتكون من واردات المازوت و وقود التشحيم .

المجموعة الرابعة: تتكون من واردات المواد المختلفة.

5-3- تحليل إسقاط المشاهدات (سنوات الدراسة) على المستويات العاملية:

بعد تحليل سحابة المتغيرات، من المفيد تحليل سحابة الأفراد (سنوات الدراسة) في المستوي العاملي الأول والثاني. لتحليل المستوي العاملي تقوم، أولا ينخفض جودة تمثيل النقاط على المستوي، إذا كانت جودة تمثيل اكبر من 0،50، نقوم أن جودة تمثيل جيدة، وفيما يلي جدول يبين إحداثيات وجودة تمثيل السنوات على المستوي العاملي.

الجدول رقم(16): يوضح إحداثيات وجودة تمثيل السنوات على المستوي العاملي.

السنوات	إحداثيات	جودة التمثيل	إحداثيات	جودة التمثيل
1970	1.87-	0.49	0.25-	0.00
1971	0.18-	0.00	3.35-	0.72
1972	0.98-	0.43	0.47-	0.24
1973	1.63-	0.60	0.64	0.09
1974	0.28	0.05	0.46	0.15
1975	1.45-	0.81	0.06	0.00
1976	2.62-	0.67	0.43	0.01
1977	2.41-	0.69	0.68	0.05
1978	2.93-	0.69	0.84	0.05
1979	1.72-	0.60	0.59-	0.07
1980	1.34-	0.45	1.41-	0.50
1981	1.44-	0.57	0.27-	0.02

1982	1.41-	0.26	1.57	0.32
1983	0.81-	0.11	0.50	0.04
1984	0.28-	0.03	0.08-	0.00
1985	0.10-	0.01	0.50	0.38
1986	0.68-	0.30	0.47	0.14
1987	0.80	0.11	0.31	0.01
1988	0.98	0.57	0.42-	0.03
1989	1.52	0.29	0.72	0.06
1990	0.92-	0.06	2.46	0.47
1991	0.00	0.00	2.41-	0.83
1992	2.77	0.99	0.03-	0.00
1993	3.09	0.85	0.09	0.00
1994	4.33	0.78	2.17	0.19
1995	3.05	0.92	0.21	0.00
1996	2.54	0.74	0.07	0.00
1997	2.39	0.71	0.75-	0.07
1998	1.56	0.53	0.49-	0.05
1999	2.24	0.61	1.32-	0.21
2000	1.50-	0.32	0.08-	0.00
2001	1.25-	0.33	0.19-	0.00

يتبين من خلال الجدول أعلاه، أن السنوات الممتدة من 1982-1987و1990-1991و 2000-2001 ممثلة جيدا على المستوي العاملي الأول، أما باقي السنوات يمكن اعتبارها ممثلة جيدا في هذا المستوي العاملي.

أما المستوي العاملي الثاني، سنوات 1970-1972-2001 ليست ممثلة جيدا على المستوي العاملي الثاني ما عدى سنة 1971.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نخلص إلى ما يلي:

- عرفت السياسة الاستيرادية خلال فترة الدراسة عدة تغيرات من الاحتكار التام خلال السبعينات و الثمانينات إلى التحرير التام منذ سنة 1994 . و لقد اعتمدت الجزائر في سياستها على الوسائل الفنية السعرية (التعريفات الجمركية، نظام الصرف)، و الوسائل الكمية (التراخيص و الحصص)، الوسائل التنظيمية (المعاهدات و الاتفاقيات).

– تم تحليل سياسة الاستيراد العام في الجزائر باستخدام طرق التحليل العاملي و تم تحديد المجموعات المتجانسة (السلع المستوردة) التي اخذت نفس الاتجاه ، و تصنيف السنوات في مجموعات تعكس السياسة الاستيرادية و المنسجمة مع السياسة الاقتصادية.

تمهيد:

إن الإقرار بدور التجارة الخارجية و مكانتها، في استراتيجية التنمية المتبناة في ظل التصحيح أو الإصلاح الاقتصادي محلياً، و التوجه السريع نحو التحرير و التكامل و العولمة ...، تدفع إلى ضرورة البحث عن الوسائل الكفيلة بالتحكم فيها و تقويمها و من هذا المنطلق تبرز لنا العلاقة الوطيدة بين الواردات كجانب من جوانب التجارة الخارجية، و النمو الاقتصادي باعتباره جوهر و أساس التنمية.

تتجلى مظاهر هذه الإشكالية بصورة واضحة، من خلال الاسقاط التطبيقي على التجربة الجزائرية في التنمية الاقتصادية، من خلال التطرق إلى:

- استراتيجية النمو من خلال الواردات، و اتخاذ التجربة الجزائرية كنموذج لتطبيق استراتيجية إحلال محل الواردات.
- تحليل أثر نمو الواردات على النمو الاقتصادي، من خلال تقييم مساهمته في الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة 1970-2001، و قياس العلاقة بينهما بطريقة كمية وذلك بالاعتماد على أساليب القياس الاقتصادي.

المبحث الأول : استراتيجية النمو من خلال الواردات

أمام الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تعيشها الدول النامية، لجأت هذه الأخيرة إلي تبني استراتيجيات تنموية قصد الخروج من تلك الوضعية، هذه الاستراتيجيات أفرزتها الأدبيات الاقتصادية عبر مراحل التطور البشري، التي ترتكز أساسا على التصنيع كمحرك للتنمية ودافع لها. ومن بين الاستراتيجيات المتبناة من طرف الدول النامية، استراتيجية إحلال الواردات. وحتى نقف على حقيقة هذه الاستراتيجية يجدر بنا أن نشير إلى مفهوم التصنيع، باعتباره استراتيجية من استراتيجيات التصنيع، ثم نتطرق إلى ماهية هذه الاستراتيجية و أسباب تطبيقها؛ واتخاذ التجربة الجزائرية كنموذج لتطبيق استراتيجية التصنيع.

المطلب الأول: استراتيجية إحلال محل الواردات

الفرع الأول: مدلول ومقاييس إحلال الواردات

أحد الركائز الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية، هو تصحيح الاختلالات الهيكلية. والتصنيع هو الوسيلة الأساسية للقضاء على هذه الاختلالات، حيث يعتبر حجر الزاوية للقضاء على التخلف، وهو مرادف لعملية التنمية. وتحت هذا العنوان سنتطرق إلى ماهية التصنيع وإستراتيجية إحلال الواردات، و أهم مقاييس إحلال الواردات.

1- مفهوم التصنيع :

يمكن تعريف التصنيع على أنه تلك العملية التنموية الهادفة إلى القضاء على التخلف، وتطوير فروع الاقتصاد، عبر الاستفادة من أحداث الوسائل التكنولوجية، واستخدامها في شتى ميادين الإنتاج. كما أن لهذه العملية أهدافا اجتماعية أهمها القضاء على البطالة ورفع مستوى المادي والثقافي. ويترتب على التصنيع أثار هامة هي تنويع الاقتصاد القومي، أي تنويع مكونات الناتج القومي، واتساع القاعدة الصناعية ودخول الصناعة مجال التصدير، مما يؤدي إلى تنويع الصادرات، وبالتالي تخفيض درجة تأثير الاقتصاد القومي بظروف السوق للموارد الدولية.

بالتالي يمكن تعريفه على أنه [1] الزيادة خلال الزمن في الأهمية النسبية للقطاع الصناعي، سواء من وجهة نظر الدخل أو العمالة، أي زيادة الأهمية النسبية للدخل (الناتج) القومي، المتولد في القطاع الصناعي، وزيادة الأهمية النسبية للقوى العاملة التي يستوعبها القطاع الصناعي. ويتحقق ذلك عن طريق الزيادة المستمرة في الأهمية النسبية لحجم الموارد الاستثمارية الموجهة إلى القطاع الصناعي.

ويأخذ التصنيع أنماطا متعددة، فمنها عن طريق توسيع الصناعات التصديرية، وهناك التصنيع الذي يتم للسوق المحلي عن طريق إحلال الورادات. وكذلك قد يكون نمط التصنيع يعطي الأولوية للصناعات الاستهلاكية الخفيفة أو للصناعات الثقيلة.

[1] جمال الدين لعويسات، مرجع سابق، ص 43.

2- استراتيجية إحلال الواردات وحماية الصناعة الناشئة :

تعني إحلال الواردات أن ينتج محليا ما كان يستورد من قبل، أو تنتج محليا ما تحتاج من سلع بصفة عامة ويتم ذلك عن طريق خلق السوق المحلي للصناعة التي تدخل محل الواردات، وخلق الحماية الكافية لهذه الصناعة ويتم ذلك عن طريق منع استيراد السلع التي تزيد إحلالها بالإنتاج المحلي، مستخدمين في ذلك إما عن طريق التعريفة الجمركية أو أدوات قيود الاستيراد الأخرى (الحصص...).

بالتالي يمكن تعريف إستراتيجية إحلال الواردات [1] : هي إستراتيجية تصنيع ذات توجه الداخلي، تعتمد على خليط من القيود الجمركية وغير الجمركية، التي تحول دون منافسة الواردات للإنتاج المحلي الناتج عن جهاز فني.

تهدف هذه الإستراتيجية إلى تشييد مشاريع صناعية، قصد إنتاج المواد التي كانت تستورد من قبل. وقد ظهرت هذه الإستراتيجية، وانتشرت في دول أمريكا اللاتينية، وكان الاتجاه إلى مثل هذه الإستراتيجية راجع لتعاظم العجز التجاري للدول النامية، نتيجة لانخفاض من أسعار مواردها المصدرة، وأدى تزايد هذا العجز إلى الحد من استيراد المواد الاستهلاكية، وقيام صناعات محلية لإنتاج المواد كليا أو جزيئا.

كما ذكرنا، تعتمد هذه الإستراتيجية (إحلال الواردات) على وسيلتين أساسيتين: وهما الحماية الجمركية وحصص الواردات، فمن خلال فرض القيود على استيراد تلك السلع التي نريد إحلالها بالإنتاج المحلي، يصبح المنتوج المحلي في وضع أفضل من المنتوج الأجنبي من حيث المنافسة السعرية، فبعد إضافة التعريفة على سعر السلعة المستوردة، تصبح غير قادرة على منافسة السلعة المحلية. وبفرض هذه القيود على الاستيراد نسبيا محليا في الطلب على هذه السلع، يترتب عليه ارتفاع أسعارها، وبالتالي ربحية الاستثمار فيها، فتتجه الموارد المحلية إلى الاستثمار في إنشاء الصناعات التي تقوم بإنتاج هذه السلعة التي كان يتم استيرادها من قبل.[2]

3 - قياس إحلال الواردات :[3]

3-1- النسبة الخاصة بالعملية الاستيرادية بالمقارنة مع إجمالي الواردات :

---

[1] جون أدلمان سبيرو، **"سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية"**، (الأردن، مركز الكتاب الأردني، 1992)، ص 207.

[2] جمال الذين لعويسات، مرجع سابق، ص 45.

[3] Abdelkader sid Ahmed, **"croissance et développement, Tome 2"**, (Alger, office des publications universitaires, 1981) p p20-30

في بعض الأحيان، تقاس إحلال الواردات بواسطة المتغير السلبي في الوضعية النسبية المرتبطة بالسلعة المستوردة إلى إجمالي الواردات، هذا القياس ينعكس على انخفاض هذه النسبة. و تحسب كالتالي:

$$S_i = Mi/M$$

حيث:

Si: نسبة إحلال الواردات

Mi : السلعة المستورد.

M : إجمالي الواردات.

يتم من خلال هذه النسبة قياس ضخامة هيكل الاستيرادات بالمقارنة مع إجمالي الواردات، ويحدد دور إحلال الواردات من خلال تحديد العلاقة المتواجدة بين المستوردات والإنتاج، وكذا الاستهلاك.

3-2 – نسبة استيراد السلعة بالمقارنة مع إجمالي الواردات :

هناك قياس آخر مؤلف للإحلال الواردات، ناتج عن تغير في النسبة التالية:

$$S_i = M /T$$

حيث:

Si: نسبة السلعة المستوردة بالمقارنة مع إجمالي الواردات.

M : السلع المستوردة.

T : الكمية المتوفرة من هذه السلعة.

بمعنى أن الإنتاج المحلي **P** أكثر من الواردات، وأقل من الصادرات. هذا القياس خاص بالنسبة لقياس النسبة **M/Y** نظرا لارتباطها بالسلع المستوردة وإنتاجها، ومن المهم أن نفرق بوضوح بين تأثيريهم ا. والامتداد المنطقي لهذا القياس يتمثل في اعتبار نسبة الواردات الإجمالية في القطاع التجاري إلى إجمالي الاقتصاد. لكن هذا القياس يعاني من بعض السلبيات، نظرا للخلط بين نتائج السياسة الاستيرادية وإحلال الواردات. فالسياسة التجارية تتعلق بشروط الطلب، والتي إما تنقص أو تزيد في الواردات، ولكن عادة ما نجد أن الاستيرادات المعروفة وغير أساسية تنخفض في ظل هذه الشروط. النسبة **M/T** يمكن لها أن تنخفض، مبينة بذلك طريقة إحلال خاطئة، كما يرفقها إنخفاظ في الكمية المتوفرة لهذه السلعة، هذا النوع من المشاكل يمكن أن يطرح ويفرض نفسه خلال مراحل إحلال الواردات.

3-3 – زيادة الإنتاج الحقيقي على الإنتاج الطبيعي يمثل قياس للإحلال الواردات :

إن القياس الجيد للإحلال الواردات، لابد أن يكون مرتبطا بالتطور في الإنتاج الصناعي لإحلال الواردات. وهذا بفعل الإجراءات الحاصلة في إحلال الواردات الملبية من خلال الإنتاج الموجه نحو الطلب للسلع المستوردة، وكذا إحلال الواردات الناتجة التي لابد أن تكون منافسة على حسب الإنتاجية من طرف الصناعات المنافسة للاستيراد. لنفرض أن إذا كل في الصناعات يوضح هذا الإحلال، وأن غياب هذه الأخيرة لا شيء يمكن إنتاجه، كما يمكن أن نسجل أن سيرورة الإحلال ضرورية ولازمة لتطور هذا الإحلال. هذا الإجراء يمكن وصفه بالإحلال الطبيعي للواردات على اختلاف ميزة الإحلال المعتمدة، ولهذا السبب، الاستعمال الممكن لقواعد العامة المتعلقة بمسار النمو لمختلف الصناعات مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف الطرق والوسائل التي يمكن أن تؤثر في مراحل النمو، و تقدير النمو لمختلف الصناعات، مع غياب إحلال الواردات.

الفرع الثاني : أسباب ومراحل تطبيق إستراتيجية إحلال محل الواردات

1- أسباب تطبيق إستراتيجية إحلال محل الواردات :

توجد عدة أسباب وراء تطبيق هذه الاستراتيجية، وفيما يلي أهم هذه الأسباب :[1]

1-1- النمو الاقتصادي:

قد يتحقق إحلال محل الواردات كنتيجة طبيعية للنمو، و هذا من خلال توسع السوق المحلية الذي يصاحبه إنشاء صناعات محلية جديدة لإشباع الطلب المحلي المرتبط باتساع السوق، وأن ذلك لابد أن يحدث سواء قامت الأجهزة الحكومية بتشجيع هذه الصناعة أم لا. و بالتدرج يتحول القدر من الإحلال مع زيادة النمو في الصناعات الصغيرة، ذات إنتاجية كبيرة الحجم كأحد الشروط الأساسية لنجاحها.

1-2- الضرورة الاقتصادية:

اعتماد استراتيجية إحلال محل الواردات، يعتبر ضرورة اقتصادية لما يحدث من اضطرابات وأزمات في العلاقات الاقتصادية الدولية، كما حدث خلال الكساد العالمي والحرب العالمية الثانية، والتي أدت إلى انخفاض حجم وقيمة الصادرات الدول خاصة التي تعتمد على المواد الأولية في تصديرها، والتي تؤدي إلى تناقص قدرة الاستيراد، مما يدفع إلى إقامة كثير من الصناعات المحلية، لتزويد السوق المحلية بالمنتجات التي تعذر استيرادها.

1-3- العجز في ميزان المدفوعات :

إن العجز في ميزان المدفوعات الناجم عن زيادة الواردات بمعدلات أعلى من زيادة الصادرات، يدعو إلى تخفيف العبء عن ميزان المدفوعات، وهذا من خلال اعتماد هذه الإستراتيجية التي تعتمد على السياسة الاستيرادية كوسيلة لتحقيق التنمية.

---

[1] سعيدي وصاف، **"اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز و العوائق"**، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي، 2004)، ص ص 24-26 .

4-1- السياسة الاقتصادية:

تهدف السياسة الاقتصادية، وفق مخططات التنمية – أحيانا- إلى إقامة المزيد من الصناعات الوطنية الهادفة، و إلى توفير المزيد من العملات الأجنبية، وخلق فرص عمل وزيادة الدخل الوطني. ولتحقيق هذه الأهداف تسعى الدولة إلى الاتجاه إلى استراتيجية الإحلال محل الواردات.

1- 5-زيادة الادخار والاستثمار :

يرى أنصار هذه الاستراتيجية، بأنها سوف تؤدي إلى زيادة الادخار والاستثمارات المحلية، ويبرر في ذلك بأن سياسة الحماية التي يفرض لصالح القطاع الصناعي، وما ينتج عنها من تغيرات في معدلات التبادل المحلي لصالح هذا القطاع، سوف تؤثر في توزيع الدخل الوطني لصالح القطاع الصناعي، وزيادة الأرباح فيه. حيث أن هذا القطاع يتسم بارتفاع ميله الحدي للادخار، فان ذلك سوف يترتب عليه زيادة معدل الادخار والاستثمار وبالتالي معدل نمو الدخل الوطني.

6-1 – تحقيق الاكتفاء الذاتي :

تهدف هذه الاستراتيجية إلى التقليل من التبعية للخارج، من خلال إنتاج السلع محل السلع المستوردة وهذا من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي.

7-3- السهولة في التطبيق :

تتمتع استراتيجية الإحلال بجاذبية واضحة، تتمثل في سهولة البدء بها، حيث أن تقليل الواردات بهدف خلق فرص الاستثمار في صناعات الإحلال يعتبر أمرا سهلا نسبيا، كما أن إحلال الواردات تخلق فجوات هامة في الاقتصاد، وتخلق هذه الفجوات فرصا استثمارية واضحة، بهدف تشجيع الإنتاج المحلي من السلع الاستهلاكية والوسطية والرأسمالية.

2- مراحل إستراتيجية إحلال الواردات :

تمر سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات بمراحل متعددة، نوردها في ثلاث نقاط:

2-1-الاتجاه إلى الإحلال محل الواردات :

يتم فيها فرض القيود على الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية، وبالتالي تتميز المرحلة الأولى بإحلال الواردات للصناعات الاستهلاكية، أي الاتجاه نحو قطاع الصناعات الاستهلاكية غير المعمرة، [1] فضلا عن وجود فجوة داخلية أي الطلب الداخلي على السلعة. كما أن هذه الصناعات لا تحتاج إلى بنية وهياكل أساسية متقدمة، كما هو الحال في حالة الصناعات الوسيطة أو الرأسمالية، وحتى التجهيزات الضرورية للإنتاج غير معقدة.

2-2- إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة :

و يكون الطلب على هذه السلع متطوراَ، بعدما تكون التنمية في المرحلة السابقة قد ساهمت في ارتفاع مستوى معيشة السكان، وتطور النموذج الاستهلاكي لديهم، وظهور فئة من العمال الماهرين القادرين على التحكم في مثل هذا الصنف، و بالمقابل المدخرات الضرورية لتمويلها.

2-3 -الاتجاه في صناعة السلع الوسيطة الرأسمالية :

بمعنى إنتاج مستلزمات الإنتاج، والصناعات الثقيلة التي تنتج أدوات الإنتاج، وذلك عن طريق تأثير الدفع أو الارتباط إلى الخلف أو إلى الأمام ؛ [2]وهي المرحلة التي يكون فيها الطلب على هذه المنتجات، قد تطور بسبب تطور الطلب على المنتجات ذات الاستهلاك النهائي أو الاستهلاك المعمر، وبالموازا ة مع ذلك ظهور عمال أكثر مهارة وتراكم رأس المال الداخلي.

إن إقامة مثل هذه الصناعات في الدول النامية، و التشجيع الذي قوبلت به من طرف الدول المتقدمة ناتج عن أهداف كلا الطرفين في إقامتها، فبالنسبة للدول المتقدمة الطاردة لمثل هذه الصناعات، فتهدف بشكل رئيسي إلى :[3]

1 -التخلص من تكنولوجيا بائرة ومتخلفة، ولم يعد هناك مجال لإدخال تطور عليها ؛

2 -أن عدم القدرة على تطويرها، مما يستوجب الحاجة إلى قوة عمل كبيرة، وهذا الشيء غير مرغوب فيه في ظروف قوة حركة النقبات، وازدياد مطالب المادية والاجتماعية ؛

أما بالنسبة للدول المضيفة فتهدف إلى:

1 - إحلال لهذه الصناعات - محل الاستيراد- لتغطية الاحتياجات المحلية، بدلا من الاعتماد على الاستيراد من الخارج ؛

2- إقامة لهذه الصناعات من اجل التخصص في تصدير، إلا أن هذا لا يمكن مع الحواجز الجمركية التي تفرضها الدول المتقدمة ؛

---

[1] حاتم سامي عفيفي، مرجع سابق، ص ص 367-368.
[2] جمال الذين لعويسات، مرجع سابق، ص 45.
[3] زوزي محمد، مرجع سابق، ص40.

3- الصعوبات التي تعترض هذه الإستراتجية :

إن سياسة التصنيع عن طريق الواردات، يترتب عنه تخفيف العب عن ميزان المدفوعات فيما يخص موارد النقد الأجنبي النادرة، وانخفاض الأهمية بالنسبة للواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية، وزيادة الواردات من السلع الاستثمارية. وبالتالي تهدف أساسا إلى بناء قدرات إنتاجية ذاتية، و القضاء على التبعية للخارج. إلا أن هذه الإستراتجية تعمل عكس هذا الاتجاه، لأن المتتبع لمراحلها الثلاث يلمس أنها كلما تقدمت تزداد اختناقا و بالتالي تبعية. وهذا يرجع للصعوبات و المشاكل يمكن أن تتعرض لها هذه الإستراتجية، ومنها:[1]

1– إحلال الواردات يحتاج إلى الكفاءة فنية وتقنية، ومواد أولية أو صناعية غالبا ما تكون غير متوفرة، ولهذا يستدعي رؤوس أموال كبيرة والاستيراد من البلاد المتقدمة.

2– صغر حجم السوق المحلية، تضيف إليه العوامل المضادة الأخرى محليا، يحول دون الاستفادة من ميزات الإنتاج الكبير، ويؤدي بالتالي إلى عطالة في القدرات الإنتاجية، ومنه زيادة تكلفة الإنتاج.

3– ضعف حركة التصدير بسبب الحماية الخارجية، وبسبب نقص جودة المنتجات المحلية، وبسبب ارتفاع أسعارها، وبالتالي عدم وجود أي ميزة تنافسية لها.

4– لا تسيير حركة التصنيع وفقا لبرامج المحددة، بل تدفعها ظروف خارجية مضادة تحتم تقيد الواردات إلا الضرورية منها، لهذا يشجع إنتاج لهذه السلع محليا، لكن بالمقابل يؤدي إلى استنزاف عوامل الإنتاج النادرة خاصة رؤوس الأموال الأجنبية، دون النظر إلى التكلفة النسبية للإنتاج، حيث يتطلب الرشاد الاقتصادي إعطاء الأولوية لإنتاج السلع التي يمكن إنتاجها محليا بشرط أفضل من غيرها، لهذا لا يفترض على إنتاج السلع الاستهلاكية، كما يحدث عادة بل يمتد إلى إنتاج المواد الأولية والسلع الوسيطة والرأسمالية.

5– زيادة ضغط الواردات لإنجاز هذه الإستراتجية، وذلك نتيجة اتجاه السياسة الاقتصادية إلى التركيز على إنتاج السلع التي تحل محل الواردات، و إهمال الإنتاج من أجل التصدير، وبالتالي ضعف هامش الاستيراد أو القدرة الإستيرادية.

6– تؤدي الحماية الشاملة إلى عزل الأسواق، و الإنتاج المحلي مضمار المنافسة الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى خلق جو احتكار لا يحفز على تحسين الجودة في الإنتاج والتحكم وتخفيض تكلفته.

7– انتقال استيراد هذه الدول من السلع الاستهلاكية، بأنواعها إلى الاستيراد السلع الرأسمالية ذات تكاليف الباهضة.

8– اعتماد هذه الإستراتجية على إحلال السلع الاستهلاكية، لا يؤدي إلى تغير البناء الصناعي في البلد، لأنه يصعب الانطلاق من الصناعات الاستهلاكية إلى إقامة صناعات الأساس.

الفرع الثالث : سياسة إحلال محل الواردات

[1] عبد الله موساوي، مرجع سابق، ص15.

تعتمد إستراتجية إحلال الواردات على وسيلتين أساسيتين هما الحماية الجمركية وحصص الواردات. ولإبراز أسباب نجاح أو فشل إستراتجية إحلال الواردات يجب توضيح دواعي وحجج حماية الصناعات الناشئة وإبراز هيكل الحماية عبر مراحل هذه الإستراتجية.[1]

1- الصناعات الناشئة :

هناك بعض الحجج التي تبرز الحماية الجمركية كوسيلة للتنمية، والتي ترتكز على مفهوم الصناعات الناشئة. فبإمكان الصناعات المحلية أن تنافس المنتجات الأجنبية في السوق المحلية بدون الحماية الجمركية ومن الممكن أيضا تصديرها للخارج، ولكن حتى يحصل هؤولاء الصناعيين على الخبرة الضرورية، لا يمكن الإنتاج بربحية، أن يبيعوا منتجاتهم بنفس أسعار الواردات المنافسة. لذلك يتوجب على الحكومة إما دعم هذه الصناعات الناشئة، أو حمايتها عن طريق فرض ضرائب جمركية، أو عن طريق تقييد الكمية المستوردة من الواردات المنافسة. و تبرير الحماية أو الدعم يتوجب على الصناعة في النهاية أن تصبح قادرة على المنافسة ضد الواردات في السوق المحلي.

2- هيكل الحماية :

في المراحل الأولى لإحلال الواردات، عندما تفترض الحماية الجمركية على الواردات المنافسة، تتوفر معونتا ن في الحال للصناعيين المحليين. أولا ترتفع أسعار السلع العالمية مسخر السلعة المستوردة لدولة ما يساوي تكاليف نقلها والتأمين، وسعر الحدود عند غياب الجمارك تصبح الأسعار المحلية مساوية للأسعار الدولية، وعند فرض الجمارك يرفع السعر المحلي عن السعر الدولي ويسمى أثر زيادة السعر المحلي **بالحماية الاسمية**، وهذا ما تم التطرق له في الفصل الثالث.

تمثل المعونة الثانية للصناعة المحلية، في أن الجمارك لا تفرض عادة على المدخلات المستوردة التي يحتاج إليها الإنتاج، وبالتالي يتم تحديد الفارق الحدي القيمة المضافة، وتقاس بالأسعار المحلية. ويمكن زيادتها عن طريق إما رفع الجمارك على الواردات المنافسة من السلع النهائية، أو تخفيض الجمارك على المدخلات المستوردة أو شكليهما. ويسمى هذا التأثير المزدوج للهيكل الجمركي **بالحماية الفعالة**. ولقياس الحماية الفعالة يتوجب علينا مفارقة لهامشين ، أولا الفرق بين سعر المدخلات التي تحددها الجمارك، ثانيا نفس الفرق ولكن مقوما بالأسعا ر الدولية أو عند وصولها الحدود. والتي تسمى **بالقيمة المضافة** على مستوى الأسعار الدولية، وتسمى زيادة الهامش الأول عن الثاني بمعدل الحماية الفعالة.

3- إحلال الواردات في التوازن العام :

[1] طه عبد الله منصور، مرجع سابق، ص ص687-717.

تمثل الأشكال رقم **(27)** ، **(28)**، **(29)** عملية إحلال الواردات، فالشكل الأول يبين الوضع قبل فرض الحماية الجمركية. فعند ما كانت الدولة تنتج النقطة (A) وتستهلك عند النقطة (C) في ضل معدلات التبادل الدولي المواتية لصادرتها، يؤدي فرض الجمارك على جميع الواردات إلى تغير معدل التبادل الدولي في السوق المحلية لصالح المستورد. وتنتقل نقطة الإنتاج إلى (B) حيث يزداد إنتاج السلع المصدرة، ويستقر الاستهلاك على الخط المرسوم موازيا بالمعدل التبادل الدولي.

الشكل رقم)27(:يبين منحنى عملية إحلال الواردات.

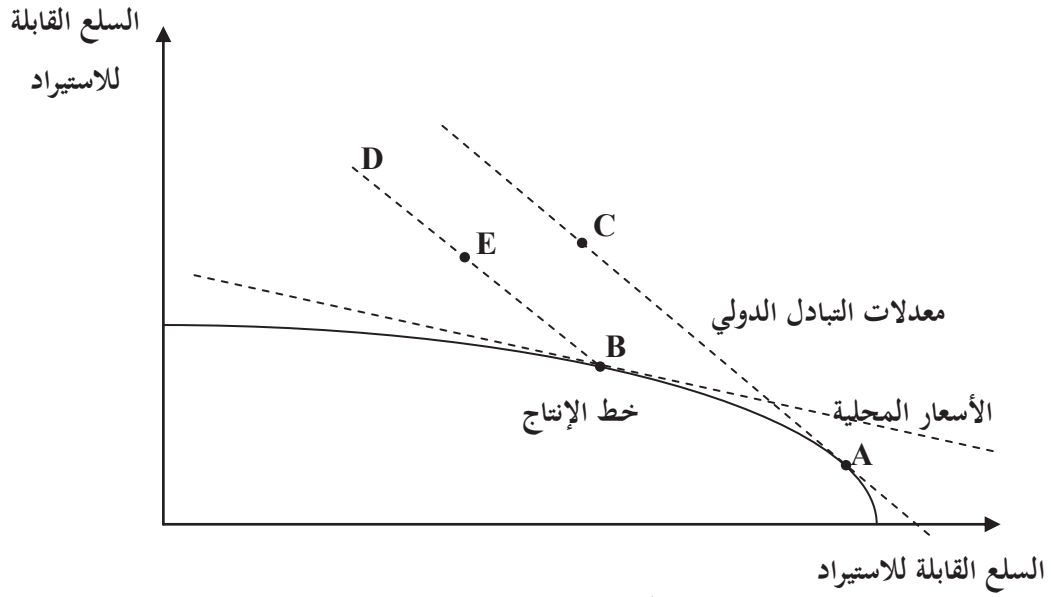

المصدر: طه عبد الله منصور، مرجع سابق، ص 707.

وبالتالي يمكن القول، أن انخفاض الواردات وبالرغم من تحقيقه بهدف زيادة الاعتماد على الذات، قد تحقق بتكاليف عالية، وهي انخفاض مستوى رفاهة المستهلك إجمالا، ومع ذلك فالحافز الأساسي لإحلال الواردات لا يمثل في انتقال ساكن للموارد كما يبني الشكل –بمعنى تحرك نقطة الإنتاج من A إلى B-، ولكن الرغبة في زيادة الإنتاج، والاستهلاك ونقل منحنى الإنتاج للخارج كما هو مبين في الشكلين **(28)** ، **(29)**.

فإذا تمكنت الإستراتجية من تحفيز الصناعة الناشئة، والتي يتطلب جلب المستثمرين لها وجود الحماية، فإن منحنى إمكانية الإنتاج سيندفع بقوة إنتاج الواردات ويبدو في الشكل رقم **(28)**.

الشكل رقم (28): يبين عملية إحلال الواردات.

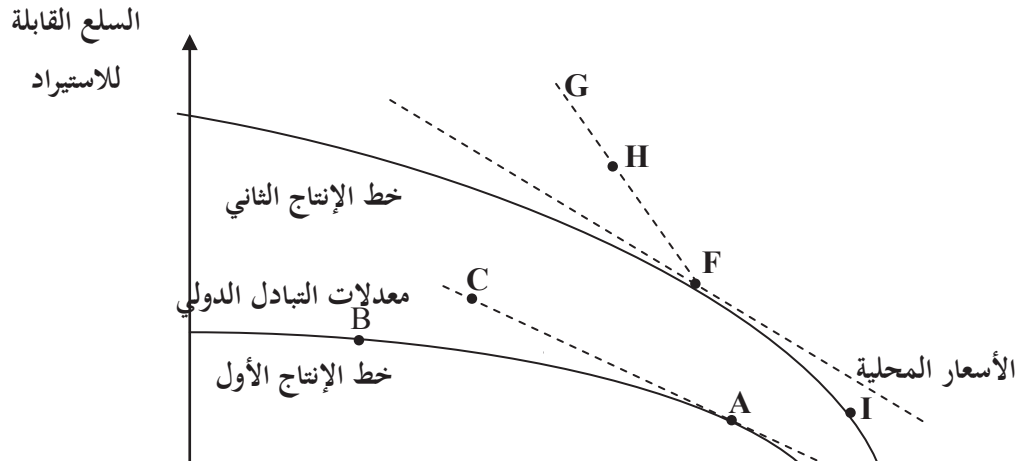

المصدر: طه عبد الله منصور، مرجع سابق، ص 707.

و نظرا لتوفر سلع إحلال الواردات بشكل كبير الآن، فإن سعرها النسبي سينخفض محليا حتى في وجود الجمارك، ونتيجة لذلك يصبح خط السعر الأول ذا انحدار أخف من انحدار خط السعر، وF تمثل نقطة الإنتاج في الفترة الثانية وهي نقطة التماس بين خطي الأسعار الداخلي ومنحنى إمكانيات الإنتاج الجديد. سيكون الاستهلاك عند النقطة H على الخط FG الموازي لخط معدل التوازن الدولي الأصلي، ويكون المستهلكون في حال أفضل من الفترة الثانية عند (H) بدلا من (C).

و إذا كانت عملية إحلال الواردات أقل نجاحا على سبيل المثال، و استطاع الاستثمار أن يدفع منحنى إمكانية الإنتاج مسافة "بسيطة" للخارج (مفضلا أيضا إنتاج السلع المستوردة)، فمن الممكن أن لا يحقق الاستهلاك مستواه القديم، ويبين الشكل رقم **(29)** هذه الحالة التي يصل فيها الإنتاج إلى نقطة (j) على منحنى إمكانية الإنتاج للفترة الثابتة، ولكن الاستهلاك أقل من النقطة الأصلية (C)، وتنخفض التجارة عن مستواهما للفترة الأولى. وبالتالي يكون النمط بطئ أو محبط موازي للنتائج المحتملة لإحلال الواردات كما يحصل في الواقع. وهنا أيضا تستطيع الدولة زيادة إستهلاكهما من كلتا السلعتين إذا تتبعت الأسعار الدولية، وتحركت نقطة الإنتاج من (j) الى (H) على المنحنى الجديد لإمكانية الإنتاج.

الشكل رقم (29): إحلال الواردات لفترة الثانية يصاحبه نمؤ بطئ.

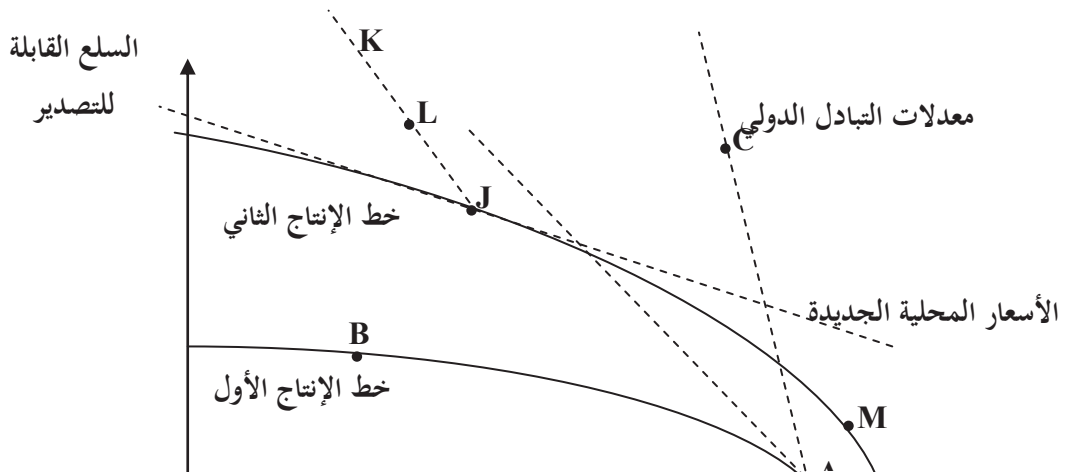

المصدر: طه عبد الله منصور، مرجع سابق ص 708

المطلب الثاني : إستراتجية التنمية فـي الجزائــر بمنظار التجارة الخارجية

غداة الاستقلال تبنت الجزائر المنهج الاشتراكي، انطلاقا من الإيديولوجيا التي يحملها جيل الثورة المتسم بالعداء لغرب الاستعماري و النهج الرأسمالي. كانت هذه الإستراتجية المتبناة تهدف إلى تعميق و تقوية الاستقلال الاقتصادي، وذلك بتحديثه وتطويره، من خلال تحقيق أهداف مثل: تحديث الزراعة، التوجه الداخلي، تنمية البنية التحتية، والهياكل الاجتماعية، والتأميم البنوك و التجارة الخارجية و الثروات المعدنية والطاقوية، وبناء قاعدة صناعية.

ويظهر أن لهذه الإستراتجية المتبناة نظريا هي إستراتجية النمو المتوازن، وكان ذلك مجسدا عمليا في إتباع فكرة الصناعة المصنعة. وفي الجانب العملي شرعت الجزائر في سياسة استثمارية كبيرة" **Big push**". وكان ذلك في قطاع المحروقات خاصة بعد تأميمه، لتحقيق التراكم الرأسمالي الضروري للشروع في إقامة صناعات لإحلال محل الواردات، وتنمية باقي القطاعات فيما بعد.

الفرع الأول : إستراتجية إحلال محل الواردات

هذا التوجه في إستراتجية التنمية بالتركيز على قطاع الصناعات الثقيلة، و توجه أغلب الاستثمارات إليها، لم يمنعها من توجيه جزء استثماراتها إلى الصناعات الخفيفة، و التي تحقق إحلالا جزئيا للواردات، شملت الصناعات النسيجية، و الصناعات الغذائية و غيرهما. وكان هذا التوسع ناتج عن استثمار القطاع العام والخاص على السواء، مع السيطرة المطلقة للقطاع العام قبل الثمانينات، و أدى هذا الإحلال إلى المرور ببعض الصناعات إلى حد التصدير، كما حدث مع الصناعات النسيجية. إلا أن قرارات التصدير لم تكن اقتصادية، لأن الانتقال إلى مرحلة التصدير تقتضي تلبية حاجيات السوق الداخلية التي تعد الهدف الأساسي من إنشاء مثل هذه الصناعات، كما أننا نملك ظاهرة أخرى، تتمثل في اختلاف جودة المنتوج المتجه إلى السوق المحلية عن المنتوج المتجه إلى التصدير. ولعبت احتكار الدولة للتجارة الخارجية و الحماية التي فرضتها لهذه السلع دورا هاما في زيادة إنتاجها، إلا أن هذه الزيادة لم ترق إلى حد تحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله.

في إطار المحيط الاقتصادي الوطني و الدولي الصعب في نهاية السبعينات، ارتأت الجزائر إلى تغير مسار سياستهما التنموية، باعتماد نموذج تنمية جديد ترتكز أساسا على توزيع متوازن الاستثمارات بين مختلف القطاعات (الإنتاجية وغير الإنتاجية). هذا المخطط يضمن تغطية جيدة للاحتياجات الاستهلاكية كما يهدف إلى تحقيق مايلي:[1]

1- تشجيع الاستهلاك على حساب الاستثمار ؛

2- محاولة جلب الرأسمال الأجنبي للشراكة مع مؤسسات الدولة ؛

3- تشجيع استثمارات إحلال الواردات ؛

وبالتالي يرمز المخطط الثمانينات إلى قلب الاختيارات التنموية المعتمدة على الصناعات المصنعة، بعدما أثبتت فشلها، والتحول إلى التوزيع المتوازن للاستثمارات مانحاً الأولوية للزراعة والري والصناعات الخفيفة، هادفاً من وراء ذلك إلى إشباع الحاجيات الأساسية للسكان، وذلك من أجل تعويض الواردات من السلع الاستهلاكية.

الفرع الثاني : الأوضاع الاقتصادية خلال فترة تطبيق الاستراتيجية

سجلت هذه المرحلة (الثمانينات) مرور الاقتصاد الوطني بظروف اقتصادية صعبة، مما انعكس سلباً على أداء هذه الاستراتيجية، وذلك بفعل مؤثرات الداخلية وخارجية. الأولى راجعة إلى المؤثرات الثقيلة للمرحلة الماضية بسبب نتائج الاختيارات التنموية السابقة، مما أفرز عدة ظواهر تراكمت وشكلت ضغوطات، أدت بالضرورة إلى إعادة النظر في الكثير من المعطيات ؛ أما الثانية فراجعة للأوضاع الاقتصادية العالمية والهزات التي شهدها سوق المواد الأولية والطاقة. ويمكن ملاحظة تدهور الوضعية الاقتصادية للبلاد على عدة مستويات كالآتي:[2]

1- سجل سعر المحروقات ابتداء من سنة 1985 انخفاضاً ملموساً، تواصلت نزعة الانخفاض هذه بعد أن بلغت ذروتها سنة 1986، إضافة لذلك:

- تدهور سعر الدولار الأمريكي وانعكاساته على ميزان المدفوعات، إذا تقلصت سنة 1986 بنسبة تقرب 40% مقارنة بسنة 1985.
- تقليص إنتاج المحروقات في إطار الجهود المبذولة لتنظيم سوق النفط.
- تدهور القدرة الشرائية للدينار الجزائري في السوق العالمية.
- ركود أسعار المواد الأولية.
- تزايد الفوائد التي أثقلت الديون الجزائرية.

[1] محمد زوزي، مرجع سابق، ص86.
[2] محمد زوزي، مرجع سابق، ص89.

2 – تميز تطور الناتج القومي الخام ابتداء من سنة 1989 بالانخفاض، حيث قدر تزايد السنوي بالأسعار الثابتة على اعتبار سنة 1974 سنة الأساس بـ:

- 6.9% بين سنة 1970-1979.
- 5.2% فيما بين نسبة 1980-1984.
- 4.6% سنة 1985.
- 0.3 % سنة 1986.

3 – تدني الحجم الإجمالي للواردات السلع، وذلك في إطار البحث عن إيجاد توازن في الميزان التجاري، دفع إلى تقليص إجباري للواردات، فقل المبلغ من 13 مليار دولار سنة 1985 إلى 10.5 مليار دولار سنة 1989، ولهذا الانخفاض يمثل (28% بين 1985 و 1986). و اثر ذلك سلبا على سير جهاز الإنتاج، ترتب عنه تقليص في التموين بالمواد الأولية النصف المصنعة (20 % بين 1985و 1986).

4 – تفاقم الديون الخارجية للجزائر، فزاد مبلغها من حوالي 20 مليار دولار سنة 1986 إلى 25 مليار دولار سنة 1989.

5 – تميز تطور الاستثمارات بالتدني من سنة 1980، حيث انخفض سنة 1985 معدل تزايده السنوي خلال الفترة 1980-1984 على 28% بعد أن كان يناهز 76%، بينما لم يبلغ معدل تزايده خلال الفترة 1980-1985 سوى 13%.

في خضم هذه المؤثرات الداخلية والخارجية، أكدت الجزائر من خلال سياستها التنموية، على تدعيم و التجسيد الفعلي لاستراتيجية إحلال الواردات، حتى تنقص من الفاتورة الثقيلة للمواد الغذائية، وتقضي على الشح الموجود في المواد الاستهلاكية في السوق المحلية، وجاءت مخططات التنمية لهذه المرحلة مترجمة لذلك، واضعة للأهداف و التوجيهات الكبرى للعشرية القادمة.

الفرع الثالث : الترجمة التطبيقية لإستراتجية إحلال الواردات في الجزائر

إن التشخيص الذي تم في نهاية السبعينات، و الذي سمي ب"حوصلة العشرية" أدى إلى اتخاذ القرارات التالية:

- إعادة هيكلة الاستثمارات ؛
- إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية ؛
- إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية ؛

و كذلك منح الأهمية للقطاع الخاص، حتى يمكن الاقتصاد الجزائري الخروج من حالة الركود. ونظرا للأهمية هذه الإصلاحات، سنحاول التطرق إليها وتحليل أثارها الاقتصادية.

1 - إعادة الهيكلة :

تم إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية في المجال الصناعي و الفلاحي، يهدف في جوهره إلى تحويل المؤسسة من الحجم الكبير، الذي صعب في عملية التسيير و المراقبة و التمويل و الأداء الاجتماعي إلى الوحدة الإنتاجية ذات الأداء الاقتصادي.

تم إعادة الهيكلة أولى المؤسسات القطاع سنة 1983، حيث تقرر تقسيم الشركات الكبيرة إلى عدد من الشركات العمومية أصغر و أسهل إدارة و أكثر تخصصا. وشملت هذه العملية 300 مؤسسة خلال الفترة (1980-1984) أعيد هيكلتهما عضويا، واتخذت عدة تدابير لتجسيد استقلالهما في الميدان.

بعد إعادة الهيكلة التنظيمية، قامت السلطة بمرحلة أخرى تمثلت في أعادة الهيكلة المالية التي تحملت على حل مشكلة ديون المؤسسات، حتى تسمح لها بانطلاقة جديدة، بعد تخفيفها من الديون التي شلت حركتها، و حولتها بفضل اعتمادها في التمويل على الدولة إلى مؤسسات لتوزيع الأجور على العمال.

كما منح اهتمام كبير للقطاع الزراعي وذلك، تماشيا و الاختيارات التي جعلته من الأوليات، وسطرت هدفا لتدعيمه من جميع الوسائل، الضرورية لإعطاء دفع جديد للإنتاج الزراعي.

تعد هذه الإجراءا ت بدايات تحول حقيقي في الاقتصاد الوطني، و قد دعمت تلك الإجراءات على المستوى المؤسسات العمومية، بصدور قوانين الاستقلالية التي كانت تهدف إلى البحث عن الفعالية للجهاز الإنتاجي. و تمثل ذلك في عدة مبادئ هي:

- تحرير المبادرة على مستوى المؤسسة، و إلغاء مفهوم الوصاية على المؤسسات ؛
- توحيد التسيير بالمؤسسة، حيث لا تتدخل الوصايا إلا من خلال ممثليها في المجلس و الإدارة ؛
- المسؤولية المدنية، و الجنائية الكاملة للمسيرين ؛

2 – دعم القطاع الخاص :

إن المشاكل والصعوبات التي كانت تتخبط فيها المؤسسات العمومية من حيث الأداء الاقتصادي، أبرزت توجها جديدا لدى القيادة في الفترة (1979-1980) يدعوا إلى تشجيع القطاع الخاص، وظهرت قوانين لتجسيد ذلك ميدانيا، بذلك أخذ القطاع الخاص يبرز على الساحة الاقتصادية.

برز الاهتمام بالقطاع الخاص بصدور قانونين إثنيين، أولهما قانون 82/11 الصادر بتاريخ 21 أوت 1982 والذي يعد انطلاقه حقيقة للقطاع الخاص، خصوصا بعد إلغاء القوانين المتعلقة بالقطاع الخاص والصادرة في 16 سبتمبر 1966.لقد حدد القانون 82/11 المهام الموكلة للقطاع الخاص، في تشجيع ترقية الصادرات والتكامل بين القطاع العام والخاص. كما تم تحديد مجالات الاستثمارات التي يشملها الاستثمار الخاص، متمثلة في قطاع الصيد البحري والسياحة والفندقة والخدمات المتصلة بها والنقل البري للأشخاص والسلع.

أما القانون الثاني، هو القانون 88/28 الصادر في 1988/07، ويعد هذا القانون أكثر تحرير للمبادرات الخاصة، خصوصا لما اتسمت به المرحلة من الصعوبات مالية لتمويل الاقتصاد الوطني. اتخذ هذا القانون عدة إجراءات تمثلت في حل الديون الخاصة لمتابعة ومراقبة القطاع الخاص، وكذا عدم تحديد سقف الاستثمار، كما ألغى ضرورة الحصول على الاعتماد المسبق من أجل الاستثمار.

3- إعادة هيكلة الاستثمارات:

إن عملية إعادة هيكلة الاستثمارات تمت على العموم على حساب القطاعات المنتجة مباشرة، باستثناء قطاع المحروقات.في حين وصلت الزراعة والري من الاستثمارات الكلية انتقلت من 13.7 % خلال السنوات 1967-1973 إلى 7.4 % خلال السنوات 1980-1984.

الاستثمارات في الصناعات لم تعد تمثل سوى 35 % من الاستثمارات الكلية خلال الفترة 1980-1984 مقابل 56.5 % خلال الفترة 1967-1973 كذا حصة مجموع القطاعات الإنتاجية من الاستثمارات انخفضت من 78.2 % خلال 1973-1976 إلى 53 % خلال 1980-1984.

جدول رقم (17) : تغيير هيكلة الاستثمارات بالنسبة المئوية في القطاعات المنتجة.

القطاعات / السنوات	1973-1967	1984-1980
الزراعة والري	% 13.7	% 7.4
الصناعة	% 56.5	% 35
مجموع القطاعات المنتجة	% 78.2	% 53

Source : A.Benbitour, Op.Cit, p 23

في حين نجد أن حصص الاستثمار في البنية الأساسية ارتفعت من 7 % سنة 1980 إلى15% سنة 1985. وهذا ما يؤكده التغير الجذري عند مستوى تخصيص الاستثمارات أو عند مستوى تركيبتها، وهذا ضمن الاستراتيجية الجديدة للتنمية التي تم إتباعها، والتي تتجه كثيرا إلى البحث عن نمو متوازن للاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: قياس اثر تطور الواردات على النمو الاقتصادي

يتلخص محتوى هذا المبحث في تحليل أثر تطور الواردات على النمو الداخلي للاقتصاد الوطني، خلال سنوات الدراسة، وهذا بالاعتماد على مؤشرات الاقتصادية الكلية، ثم نقوم بمحاولة إثبات وجود علاقة بطريقة كمية، وهذا باستخدام طرق و أساليب القياس الاقتصادي لتحليل العلاقة بينهما.

المطلب الأول : تحليل أثر تطور الواردات على النمو الداخلي للاقتصاد الوطني

الفرع الأول: تقويم مساهمة الواردات في الناتج الداخلي الخام خلال فترة السبعينات

هذه المرحلة يغطيها المخططين الرباعيين (1970-1973) و (1974-1977)، بالإضافة إلى السنتين 1978-1979، والتي تميزت بتحديد إستراتيجية تنموية على المدى البعيد، مرتكزة على تقويم المحروقات، وإعادة تنظيم النشاط الاقتصادي في شكل مؤسسات وطنية؛ وعلى احتكار الدولة لمعظم النشاطات، وانطلاق تخطيط يطمح إلى الإجبارية. كما تميزت بأول أزمة بترولية عرفها قطاع المحروقات في سنة 1973-1974.

لتحليل تطور الواردات خلال هذه الفترة، يتطلب تقديم عرضا لتحولات التي شهدتها هذه الفترة على جميع الأصعدة. كما يتطلب رؤية لتشكيلة نظام الإنتاج الوطني، وحجم الاستثمارات خلال هذه الفترة، مع تحليل تطور الصادرات الذي يبرز بدوره أهم التغيرات البنيوية الاقتصادية.

1- تحليل تطور الواردات بالمقارنة مع PIB الاستثمارات، الصادرات خلال فترة 1970- 1979 :

القيم المسجلة في الجدولين رقم (**18**) و (**19**) المرفقة بالتمثيل البياني، تبين حالة الاقتصاد الجزائري خلال السبعينات، تطور الناتج الداخلي الخام، الاستثمارات، الواردات وصادرات السلع والخدمات بالمليون دينار بالأسعار الثابتة.

الجدول رقم (18): تطور PIB، الاستثمار، واردات و صادرات السلع والخدمات بالمليون دينار بالأسعار الثابتة لـ 1974.

السنوات	الناتج الداخلي الخام PIB[1]	الاستثمارات	واردات السلع والخدمات	صادرات السلع والخدمات
1970	42388.6	1128.5	10715	20970
1971	39037.1	11022.3	9913.1	15527
1972	48960.7	12872.9	11541.5	21550
1973	50602	16046.8	14500.3	22755
1974	55560.9	22075.2	19570.7	21403.1
1975	58866	23956.6	22797.9	21509.9
1976	64357.7	24730.1	21757.9	22269.5
1977	68263.6	29049.4	26291.5	22127.9
1978	74507	34879.2	28347.4	23473.5
1979	80089.3	32380.4	25976.2	25131.3

Source : www.these .org, Rente et l'endettement,29/04/2005, p53

الجدول رقم (19): تطور متوسط السنوي لـ PIB، الاستثمارات، واردات وصادرات السلع والخدمات.

الفترات	1973–1970	1977–1974	1977–1970	1979–1978	1979–1970
PIB	6.98	7.77	8.32	8.32	7.6
الاستثمارات	15.82	16.0	15.92	5.58	13.8
واردات السلع والخدمات	11.1	11.6	13.5	9.94	10.6
صادرات السلع والخدمات	3	0.7-	1.1	6.6	2.2

Source : www.these .org, Rente et l'endettement,29/04/2005, p53

لتحليل الجدولين **(18)** و **(19)** مثلنا الأرقام الواردة بالبيان التالي :

الشكل رقم (30): يبين تطور PIB، الاستثمارات، واردات وصادرات السلع والخدمات خلال فترة السبعينات.

1 **PIB** : Produit Intérieur Brut .

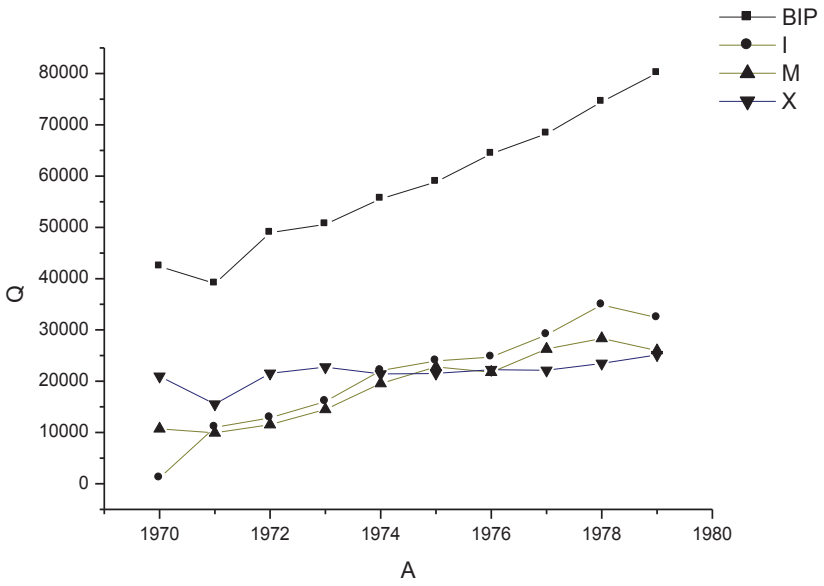

المصدر: مستنتج من الجدول رقم (18).

العنصر الأكثر ديناميكية خلال هذه الفترة، وبدون أي شك نمو الاستثمار، حيث حجمه ونسبته تشهد على ضخ كبير لرؤوس الأموال خلال السنتين الأولى والأخيرة للمخطط الرباعي الأول، نلاحظ تضاعف حجمه بـ 1.5 مرة، ثم تضاعف بمقدار مرتين خلال الفترة 1973 و1977، وهذا ما يؤكد سعي الدولة من خلال هذا المخطط إلى إنشاء صناعات قاعدية، تسهل فيها بعد إنشاء صناعات خفيفة. وبالمقابل نجد تطور PIB بنسبة 28.3% في الفترة الأولى و40.4% بالنسبة للمخطط الثاني ؛ في حين نجد هذه المعدلات تصل إلى مستويات 42.6% سنة 1977 و 47.8% في سنة 1978، حيث تزايدت بنسبة 16% في المعدل السنوي لكل فترة. كما نلاحظ انخفاض في الاستثمارات خلال سنتي 1978 و 1979، وهذا بسبب صعوبات في احتواء الاستثمار، والذي يعود إلى توقيف لاستكمال المشاريع المتأخرة في الإنجاز خلال تلك الفترة.

بالمقابل نجد أن الواردات، تشكل عنصرا مهما في هذه الفترة حيث نسجل ارتفاعا في الحجم الإجمالي بنسبة 35.3% بين سنة 1970 و 1973. هذا الارتفاع القوي كان في السنة الأخيرة حيث سجلت 26% سنة 1973. وترتفع بنسبة 35% سنة 1974، وهذا ما يؤدي إلى تضاعف بـ 1.8 مرة أكثر من مستواه في سنة 1970 كما تزداد خلال المخططين بنسبة 13.5%. وانتقلت من 28.8% إلى 36.6% من المخطط الأول إلى المخطط الثاني، وحافظت على نفس المستوى في 1978– 1979، وهذا بالرغم من الانخفاض الملحوظ في الواردات في السنة الأخيرة.

هذه المعطيات تشهد على نظام إنتاجي في طريق الإنشاء، ومقيد بالواردات، وتترجم الإستراتيجية التنموية (استراتيجية إحلال الواردات) المنتهجة خلال هذه الفترة. هذه الإستراتيجية لعبت فيها التجارة الخارجية دورا مهما

سواء من ناحية الواردات أو الصادرات، الواردات التي تتكون أساسا من التجهيزات والمنتجات المصنعة كانت ضرورية لعمل الجهاز الإنتاجي، وظلت دائما نسبة كبيرة من الدخل الوطني. إلا أن هذا النمو الاقتصادي كان من النوع التوسعي، بمعنى أنه يتركز أساسا على حقن مكثف أكثر فأكثر لرؤوس الأموال واليد العاملة، وليس من النوع التكثيفي الذي يرتكز على التنمية الإنتاجية.

2- تحليل مساهمة الواردات في الناتج الداخلي الخام :

لتوضيح الأهمية النسبية لنمو الواردات على النمو الاقتصادي اعتمدنا على المؤشرات التالية: درجة الانفتاح الاقتصاد الوطني، وهذا لإبراز درجة تباعية الاقتصاد الوطني العالم الخارجي؛ معدل التغطية الذي يعمل على تفسير مدى تغطية الواردات بالصادرات؛ متوسط الميل للاستيراد لتبين الأهمية النسبية للواردات من PIB.

2-1- درجة الانفتاح الاقتصاد الوطني :

نسبة الانفتاح[1] في الجزائر خلال فترة السبعينات، موضحة في الجدول كالتالي :

الجدول رقم (20): يبين تطور نسبة الانفتاح الاقتصاد الوطني خلال 1970-1979.

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
مؤشر الانفتاح	50,01	45,28	45,58	51,14	54,48	57,00	51,11	54,72	53,80	48,12

المصدر:مستنتج من الجدول رقم (18).

تدل النسب أعلاه على درجة تأثير التجارة الخارجية في الناتج الداخلي الخام. وفي هذا الإطار، يمكن أن نلاحظ أن مؤشر الانفتاح على العالم الخارجي مرتفع خلال فترات السبعينات، فمعدل الانفتاح يقدر بـ 51.13%. ماعدا سنة 1971 التي تم فيها تأميم المحروقات حيث انخفضت إلى 45.28%، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ انخفاض من 53.80% سنة 1978 إلى 48.12% سنة 1979، وهذا راجع إلى سياسة التجارة الخارجية آنذاك التي تهدف إلى تعزيز احتكار الدولة لتجارة الخارجية بمقتضى الأمر 02-78، الذي نص على أن الصادرات والواردات كلاهما يخضع لاحتكار الدولة.

2-2- تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية خلال فترة السبعينات :

يمكن الحصول على مؤشر التغطية، كما يلي:

معدل التغطية = (الصادرات / الواردات) x 100

[1] انظر الصفحة 04.

نستعرض تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية، وفق الجدول التالي:

جدول رقم(21): يبين تطور رصيد الميزان التجاري و معدل التغطية خلال فترة السبعينات.

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الصادرات	**20970**	**15527**	**21550**	**22755**	**21403,1**	**21509,9**	**22269,5**	**22127,9**	**23473,5**	**25131,3**
الواردات	**10715**	**9913,1**	**11541,5**	**14500,3**	**19570,7**	**22797,9**	**21757,9**	**26291,5**	**28347,4**	**25976,2**
رصيد الميزان التجاري	**10255**	**5613,9**	**10008,5**	**8254,7**	**1832,4**	**-1288**	**511,6**	**-4163,6**	**-4873,9**	**-844,9**
معدل التغطية	**195,71**	**156,63**	**186,72**	**156,93**	**109,36**	**94,35**	**102,35**	**84,16**	**82,81**	**96,75**

المصدر : مستنج من الجدول رقم(18).

بالنسبة لرصيد الميزان التجاري خلال فترة 1970-1979، فإننا نسجل تحقيق فائض كفي الميزان التجاري من الناتج الداخلي الخام خلال فترة المخطط الرباعي الأول، وبداية المخطط الرباعي الثاني، في حين نسجل تدهور وضعية الميزان التجاري سنة 1973، حيث انخفض 21.24% ويمكن تفسير ذلك بالأزمة البترولية التي حدثت سنة 1973، واستمر هذا التدهور بـ 9.44، و0.17، -0.83، -1.00 خلال 1976، 1977، 1978، 1979 على التوالي.

فيما يخص معدل التغطية، والذي يفسر مدى تغطية الواردات بالصادرات، حيث نعتبر أفضل نسبة في المعاملات التجارية التي تتراوح بين 80 % و 120%، واعتمادا على ذلك وبملاحظة المعدلات الواردة في الجدول أعلاه فإننا نسجل:

كبر نسبة التغطية طوال فترة السبعينات، حيث نسجل أقل قيمة بمعدل التغطية 82.21% سنة 1978 وأكبر قيمة هذا المعدل سنة 1972 بـ 186.7%، وهو ما يعني التغطية الكلية للواردات بالصادرات، والصادرات أكبر من تدفق الواردات. إلا أن هذا التذبذب في معدل التغطية، يمكن تفسيره بارتفاع الصادرات تارة وانخفاضها تارة أخرى بالمقارنة مع الواردات.

الأرقام المسجلة في الجدول التالي، توضح تطور سعر الصرف.

جدول رقم(22): يبين تطور سعر الصرف خلال فترة السبعينات.

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
سعر الصرف	38,7	51,1	100	83,2	86,8	76,8	98	138,7	163	157

Source : www.these .org, Rente et l'endettement,29/04/2005, p149

2-3- نسبة الاستيراد من الناتج الداخلي الخام :

يمكن قياس مدى اعتماد البلد على الاستيراد من العالم الخارجي، بمؤشر ميل الاستيراد [1] كما يبين نسبة الاستيراد من الناتج الداخلي الخام.

نستعرض تطور هذا المتوسط، وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (23): يبين متوسط الاستيراد خلال 1970-1979.

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
متوسط الاستيراد	25,28	25,39	23,57	28,66	35,22	38,73	33,81	38,51	38,05	32,43

المصدر:مستنتج من الجدول رقم (18).

من خلال المعطيات المسجلة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن نسبة الاستيراد من الناتج الداخلي الخام خلال فترة السبعينات تقدر بـ 31.97%، وهي نسبة مرتفعة من الدخل الوطني ؛ إلا أن هذه النسبة تختلف من سنة إلى أخرى، وهذا وفقا لسياسة الواردات المتبعة آنذاك وكذا قيمة الدخل الوطني في تلك الفترة. حيث نلاحظ انخفاض سنة 1973 بمعدل 7.1%، وهذا راجع إلى انخفاض في قيمة PIB من جراء الأزمة البترولية التي كان لها تأثير سلبي على إجمالي الصادرات، ثم عرف متوسط الاستيراد تطورا ملحوظا، وهذا لارتفاع إجمالي الناتج الداخلي الخام تلك الفترات، ثم تراجع سنة 1979 بمقدار 32.43% وهذا راجع إلى السياسة المنتهجة آنذاك.

الفرع الثاني : تقويم مساهمة الواردات في الناتج الداخلي الهام خلال فترة 1980-1993

تميزت هذه الفترة في تجسيد استراتيجية النمو المتوازن، الذي يرتكز أساسا على توازن أكثر للاستثمارات بين مختلف القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية، وهذا من خلال المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، والمخطط الخماسي الثاني (1985 - 1989) في سنة 1986 حدثت الصدمة البترولية، حيث شهدت انهيار أسعار البترول، مما أدى إلى انخفاض حصيلة الصادرات، وقد ترجم هذا الانخفاض بتقليص حجم الواردات.

وفيما يلي سنحاول التطرق لأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال هذه الفترة، من أجل تقييم مساهمة التجارة الخارجية، وبصفة خاصة الاستيراد في النمو الاقتصادي.

[1] انظر الصفحة رقم 04.

1- تحليل تطور الواردات بالمقارنة مع PIB، الاستثمارات خلال فترة الثمانينات وبداية التسعينات:

الأرقام المسجلة في الجدول التالي، تبين تطور PIB، الـ PIBخارج المحروقات، حجم الاستثمارات خلال المخطط الخماسي الأول بالمقارنة مع المخطط الرباعي الثاني والفترة 1978-1979.

جدول رقم(24): يبين تطورPIB، الـ PIB خارج المحروقات، حجم الاستثمار بالمليون دينار

السنوات	1974-1977	1978-1979	1980	1981	1982	1983	1984	1980-1984
PIB	247048,2	154596,3	82743	86912,9	90357,8	95448,6	100855,9	456318,2
PIB خارج المحروقات	172817,6	111848,	62955,1	68703,4	72151,7	76246,3	81533,4	361589,9
حجم الاستثمارات	998110,3	67259,6	33148,6	34220,2	36362,2	39292,6	39850,8	182874

Source : www.these .org, Rente et l'endettement,29/04/2005, p112

يمكن تمثيل الجدول أعلاه، في البيان التالي :

الشكل رقم (31): يوضح تطورPIB، الPIB خارج المحروقات، حجم الاستثمار بالمليون دينار

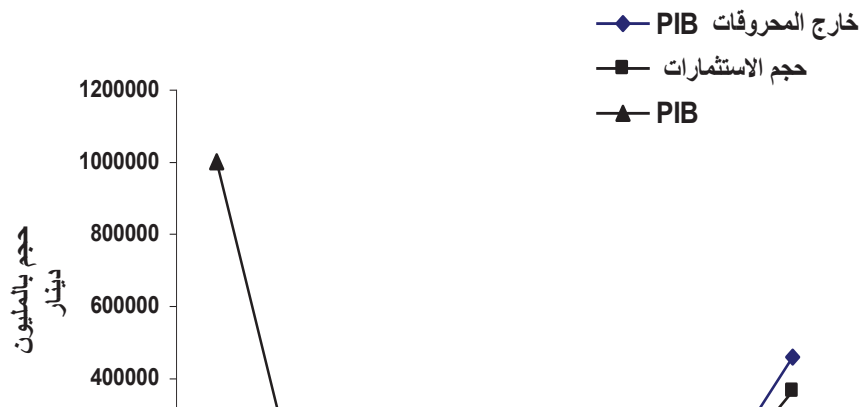

المصدر: مستنتج من الجدول رقم (22).

من خلال التمثيل البياني، نلاحظ أن حجم الاستثمارات انخفضت سنة 1980، بالمقارنة مع متوسط سنة 1978-1979 ولقد عرف حجمه تدهورا إلى غاية سنة 1984.

في حين نجد قيمة الناتج الداخلي الخام يشهد تطورا من سنة 1980 بداية المخطط الخماسي الأول، ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 1984 بـ 100855.9 مليون دينار بالمقابل زيادته بنسب معتبرة خارج المحروقات، وهذا ما يعكس استراتيجية التصنيع المتبعة آنذاك.

والجدول التالي، يوضح نسبة الواردات من الناتج الداخلي الخام خلال سنوات المخطط الخماسي الأول (1980-1984).

جدول رقم (25): يبين نسبة الاستيراد من الناتج الداخلي الخام.

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984
الواردات/ PIB %	32.5	34.4	33.4	31.4	30.3

Source : www.these .org, Rente et l'endettement,29/04/2005, p.115

الأرقام المسجلة في الجدول، تبين نسبة الاستيراد من الناتج الداخلي الخام، ومعدل نسبة الاستيراد من الناتج الداخلي الخام خلال هذه السنوات يقدر بـ 32.4% وهي نسبة مرتفعة من الدخل الوطني، إلا أنها لا تختلف عن القيمة المسجلة خلال فترة السبعينات التي قدرت بـ 31.97%.

– تطور PIB خلال فترة المخطط الخماسي الثاني وبداية التسعينات:

الجدول أدناه يبين تطور PIB من سنة 1985 إلى غاية سنة 1993.

الجدول (26):تطور الناتج الداخلي الخام بالدولار كالسنة أساس 1985

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
PIB	100	102.1	108.8	102.9	99.8	99.1	72.5	82.0	86.3

Source :Souak Arezki, Revue des sciences commerciales , institue national de commerce, N° 02 Algérie un commerce sans développement, 2003, p85

الناتج الداخلي الخام المعبر عنه بالدولار الحالي، عرف تدهورا ملحوظا خلال نهاية الثمانينات و بداية التسعينات، وهذا راجع إلى الأزمة البترولية سنة 1986؛ فانهيار أسعار البترول سنة 1986، أدى إلى انخفاض الصادرات (40% بين 1985-1986)، مما أدى إلى تقليص حجم الواردات الذي كان له أثار سلبية على الجهاز الإنتاجي، مما أدى إلى انخفاض كبير في حجم الإنتاج الإجمالي.

الجدول رقم (27) :يبين نمو الناتج الداخلي الخام مقدرة بالنسبة المئوية (1985-1990)

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990
الزراعة	23،8	1،9-	17،3	9،8-	18،4	9،3-
المحروقات	5،7	1،2	7،7	1،9-	8	4،3
الصناعة	3،5	5،2	0،8-	1،4-	4،4-	0،6
البناء والأشغال العمومية	0،5-	0،3	9،2-	8،3-	1،5	1-
الخدمات	5،1	4،6-	3،5-	1،4	3،1	5-
الإدارة العمومية	7،2	5،5	4،2	3،7	3،4	3،5
إجمالي الناتج الداخلي	5،6	0،2-	0،7-	1،9-	4،9	1،3-
إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات، الإدارة و الزراعة	2،8	2-	7،2-	1،8-	1	2،6-
إجمالي الناتج الداخلي لكل نسمة	2،3	3-	3،5-	4،5-	2،3	3،8

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص 17.

يلاحظ أن قيمة نمو الناتج الداخلي الخام شهد تدهور ملحوظ، باستثناء سنة 1989 سجل تطورا ملحوظا، ويبين ظاهرة الركود في القطاعات خاصة كل من قطاعي الصناعي و الأشغال العمومية، إذا أخذنا في الحسبان الخدمات. ويعتبر هذان القطاعان أكثر القطاعات استهلاكا للمدخلات ومواد التجهيز، التي عرفت انخفاضا كبيرا في حجم وارداتها كما سبق ذكره. وتبرز العلاقة الوثيقة التي تربط بين نمو هذين القطاعين وزيادة حجم الواردات.

وبأجراء مقارنة بين إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات والفلاحة و الإدارة، يمكن أن نلاحظ أن النمو ظل يخضع لعوامل خارجية إلى حد كبير، و يرتبط النمو الصناعي ارتباطا وثيق بالقدرة الشرائية للمحروقات التي تؤثر تقلبات أسعارها مباشرة على حجم المدخلات ومواد التجهيز المستوردة. وقد أضيف تدريجيا إلى هذه العاملين الأساسيين خدمة المديونية التي تشكل نسبتها البالغة في عائدات الصادرات عائقا في تموين الصناعة بصفة منتظمة.[1]

2- تطور رصيد الميزان التجاري، معدل التغطية ودرجة الانفتاح :

يعتمد رصيد الميزان التجاري للبضائع أساسا على تغير سعر البترول الخام، ويبين الجدول التالي تطور رصيد الميزان التجاري منذ 1980 إلى سنة 1993.

الجدول رقم (28) : يبين تطور رصيد الميزان التجاري بالمليون دولار

السنوات	رصيد الميزان التجاري
1980	4056
1981	1،52-
1982	512،2-
1983	3226
1984	3557
1985	4223
1986	460-
1987	2030
1988	70-
1989	1288
1990	3110
1991	4670
1992	3210
1993	2420

Source : Souak Arezki, Algérie un commerce sans développement, Op.Cit, 2003, p96

سجل الميزان التجاري فائضا قدر بـ 4056 مليون دولار سنة 1980، لكن حقق عجزا خلال السنتين 1981-1982، ثم عرف فائض إلى غاية سنة 1986 حيث شهد خلال هذه السنة عجزاً قدر بـ - 460 ،وهذا لانخفاض حصيلة الصادرات بسبب انهيار أسعار البترول، هذا التذبذب الحاصل في الميزان راجع إلى العلاقة بين سعر البترول والمستوى الذي بلغته الصادرات. علما أن العجز استمر خلال السنة 1988 لكن اقل حدة، إذا ما استثنينا سنة

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص ص17-18.

1987 التي سجل فيها الميزان التجاري فائضا طفيفا نتج عن تقليص كبير للواردات، بغية الحد من تدهور ميزان المدفوعات، وقد الحق هذا التقليص ضررا بالغا بجهاز الإنتاج.

الأرقام المسجلة في الجدول التالي، توضح تطور سعر الصرف.

الجدول رقم (29): يبين تطور سعر الصرف خلال 1985-1993.

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
سعر الصرف	5	4،7	4،8	5،9	7،6	9	18،5	21،8	24،1

Source : www.these .org, Rente et l'endettement,29/04/2005, p221

من خلال الجدول، نلاحظ هبوط شديد لقيمة الدينار حتى سنة 1991 الناجمة عن انزلاقه و خفض قيمته.و في الواقع يرجع هذا إلى التحديد الإداري للدينار قبل الاصلاحات الاقتصادية، و الذي لا تنسجم كلية مع تدهور القيمة الداخلية لهه، و أدى السعر المرتفع و غير الحقيقي للدينار لعجز الحساب الجاري الخارجي للدولة . كما ساعد على ظهور السوق الموازية للعملات الأجنبية .

و لقد عرفت إصلاح سوق الصرف، عدة تطورات بداية من إنشاء الميزانيات بالعملة الصعبة 1990 ، إلى تجسيد برنامج التثبيت عام 1991 التي تهدف إلى توحيد سعر الصرف بين السعر الرسمي و الموازي.

الأرقام المسجلة في الجدول التالي، توضح نسبة الانفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي.

الجدول رقم (30): يبين تطور نسبة الانفتاح على العالم الخارجي.

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
E	19.54	14.54	13.63	12.83	15.83	20.44	24.95	21.61	19.08

Source : Souak Arezki ,Algérie un commerce sans développement, Op.Cit, 2003, p99

الجدول يبين تطور نسبة الانفتاح منذ 1985، و يظهر أن الاقتصاد الوطني جد منفتح على العالم الخارجي، وهذا للاعتماد الكبير على الخارج سواء من حيث التصدير أو الاستيراد.

الجدول التالي يوضح معدل التغطية، منذ سنة 1985 إلى غاية سنة 1993.

الجدول رقم (31): يوضح نسبة التغطية خلال 1985 – 1993

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
معدل التغطية	147.93	94.61	127.92	99.09	115.73	131.83	160.10	138.29	130.29

Source : Souak Arezki, Algérie un commerce sans développement, Op.Cit, 2003, p99

نسبة تغطية الواردات من طرف الصادرات محققة منذ 1985، ماعدا سنوات الأزمات البترولية 1986، وهذا بفعل وزن المحروقات في الصادرات الكلية و في المدخول الوطني.

الفرع الثالث : تقويم مساهمة الواردات في الناتج الداخلي الخام بداية سنة 1994

لقد أظهرت الجزائر سجلا قويا من التطورات لبرنامج تحقيق الاستقرار، والتكيف الهيكلي التي بدأت عام 1994، بدعم الصندوق النقد الدولي في إطار اتفاقية ساندباي، واتفاقية التسهيل التمويل الموسع. وقد أرسى الاستقرار الناتج على مواجهة أسعار البترول المتقلبة، وتحقيق بعض التقدم في مجال الإصلاحات الهيكلية الأساسية للنمو الاقتصادي.

إن محاولة التقييم التي أعقبت تنفيذ مخطط التعديل الهيكلي PAS [1]، أظهرت آثار هذه الأخيرة على التوازنات الماكرو – اقتصادية (Equilibre macro économique)، ومدى قدرته على خلق الشروط الضرورية من أجل بعث وتيرة النمو الاقتصادي من جديد.

1- إعادة التوازنات الماكرو-اقتصادية :

كانت النتائج الإيجابية في مجملها على مستوى إعادة التوازنات الماكرو-اقتصادية، حيث تجاوزت إلى حد بعيد المعايير التي تم الاتفاق عليها من بنود الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي، حيث تم تسجيل عدد من النتائج الإيجابية تمثلت خاصة في تحقيق على مستوى الميزانية المالي، فائض تجاري، إعادة تكوين احتياطات الصرف، الحد من نسبة التضخم، حيث تراجعت نسبة التضخم تدريجيا منذ 1995 لينتقل من 30% إلى أقل من 20% سنة 1996، ثم 10% سنة 1997، لتستقر في أقل من 5% منذ سنة 1998.[2]

القيم المسجلة في الجدول التالي (31) المرفقة بالتمثيل البياني، تبين أهم التطورات على مستوى PIB الصادرات، الواردات منذ 1994.

الجدول رقم (32): تطور PIB، واردات السلع والخدمات صادرات السلع والخدمات بالمليون دولار.

السنوات	الناتج الداخلي الخام	واردات السلع والخدمات	صادرات السلع والخدمات

[1] PAS: plan d'ajustement structurel

[2] بوغزالة محمد نجلاء،**"الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2000"**، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002/2001)، ص 28.

		PIB	
9,59	11,09	42,4	**1994**
10,94	12,39	42,0	**1995**
13,96	11,24	46,9	**1996**
14,81	10,28	48,2	**1997**
10,90	10,94	48,2	**1998**
13,05	11,52	48,7	**1999**
22,56	11,71	54,4	**2000**
18,53	12,22	54,8	**2001**

Source : www. finance- Algérie.org, (Algérie économie finance statistique,)10/01/2005

الشكل رقم (32) : يبين منحني تطور الناتج الداخلي الخام، الصادرات و الواردات.

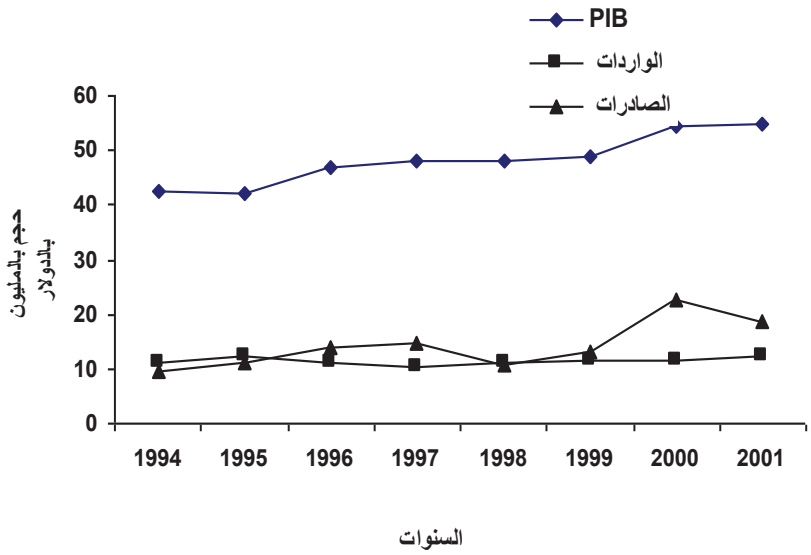

المصدر: مستنتج من الجدول رقم (30).

من خلال البيان أعلاه، نلاحظ ما يلي:

- زيادة قيمة الصادرات منذ سنة 1995 إلى غاية سنة 2001، مكنت من تحقيق فائض في الميزان التجاري، أين أرتفع الرصيد الذي كان سلبيا سنة 1994، 1995 ومقدر بـ -0.9% إلى 4.1% في سنة 1996.

أما نسبة النمو الاقتصادي التي كانت إما ضعيفة أو سلبية أصبحت إيجابية من سنة 1995، والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (33): تطور نسبة نمو PIB خلال الفترة 1993-2001.

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001

نسبة نمو PIB	-2.1%	-0.7%	3.9%	4.3%	1.1%	5.1%	3.2%	2.4%	2.1%

Source : www. finance- Algérie.org, (Algérie économie finance statistique,)10/01/2005

فبعد تسجيل نسبتين سلبيتين سنة 1993، -2.2% و-0.7% سنة 1994، عرفت تطور إيجابي لتحقيق نسبة نمو قدرها 3.9% في سنة 1995 و4.6% سنة 1996.

غير أن عودة التوازنات الماكرو- اقتصادية بفعل سياسة التثبيت الاقتصادي، المنتهجة منذ سنة 1994 كانت هشة وظرفية، ويعدو ذلك إلى المساهمة على وجه الخصوص ارتفاع من الناتج الداخلي الخام، ارتفاع سعر المحروقات التي تمثل ما يقارب 95% من عائدات الصادرات، و30% من الناتج الداخلي الخام، ارتفاع حجم الإنتاج الفلاحي، نظرا لوجود ظروف مناخية ملائمة، وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقارنة مع بقية العملات الأجنبية.

2- تحليل مساهمة الواردات في الناتج الداخلي الخام:

2-1- درجة الانفتاح الاقتصاد الوطني :

نسبة الانكشاف على العالم الخارجي منذ 1994، موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (34): يبين تطور نسبة الانفتاح الاقتصاد الوطني خلال 1994-2001.

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
E	37,46	42,52	38,85	36,69	34,00	37,05	42,26	39,75

Source : www. finance- Algérie.org, (Algérie économie finance statistique,)10/01/2005

تدل النسب أعلاه على درجة تأثير التجارة الخارجية في الناتج الداخلي الخام، وفي هذا الإطار يمكن أن نلاحظ أن مؤشر الانفتاح على العالم الخارجي منخفض بالمقارنة مع العشريات السابقة، فنمو الانفتاح يقدر بـ 38.57% إلا أن هناك تباين في هذا المؤشر خلال سنوات 1994-2001. فنلاحظ زيادة المؤشر بمعدل 13.50% بين سنتين 1994 و 1995، يمكن تفسير هذا بتجسيد إجراءات تحديد التجارة الخارجية وذلك بتخفيض التعريفات الجمركية، وعلى العموم درجة تباعية الاقتصاد الوطني للعالم الخارجي منخفضة.

2-2- تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية :

يبين الجدول التالي رصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية خلال سنوات 1994-2001.

جدول رقم(35): يبين تطور رصيد الميزان التجاري و معدل التغطية خلال فترة 1994-2001.

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الصادرات	9693	10789	9098	8687	9820	9730	9635	10424

الواردات	8907	10260	13476	13723	10054	12502	21718	19177
رصيد الميزان التجاري	786-	529-	4378	5036	234	2772	12083	8753
معدل التغطية	91,89	95,10	148,12	157,97	102,38	128,49	225,41	183,97

Source : www. finance- Algérie.org, (Algérie économie finance statistique,)10/01/2005

من خلال الأرقام المسجلة في الجدول، يمكن ملاحظة ما يلي:

يوضح تطور رصيد الميزان التجاري أن الجزائر حققت فائض منذ سنة 1996 ماعدا سنة 1994 وسنة 1995 حيث كان هناك عجز في الميزان التجاري.

معدل تغطية الواردات بالصادرات قوية بداية من سنة 1994، وتسجل أكبر قيمة بهذا المعدل سنة 2000 و 225.41%، وهذا يعني أن التغطية الكلية للواردات مفسرة بالصادرات، والصادرات اكبر من تدفق الواردات.

3- نسبة مساهمة الاستيراد من الناتج الداخلي الخام:

الجدول التالي يوضح مؤشر الاستيراد، أي نسبة الاستيراد من الناتج الداخلي الخام منذ 1994.

الجدول رقم (36): يبين متوسط الاستيراد خلال 1994-2001.

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
متوسط الاستيراد	26,16	29,50	23,97	21,33	22,70	23,66	21,53	21,86

المصدر: مستنتج من الجدول رقم (30)

من خلال الأرقام المسجلة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن نسبة الاستيراد من الناتج الداخلي الخام تتراوح بين (20% و 30%) وهي نسبة معتبرة، وهي تبين مدى اعتماد الاقتصاد الجزائري على الخارج لسد الحاجيات.

الجدول رقم (37): يبين تطور أسعار الصرف (1993- 2001) دولار/ دينار

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
سعر الصرف	35.09	47.68	54.77	55.73	58.74	66.64	75.29	77.22

Source : www. finance- Algérie.org, (Algérie économie finance statistique,)10/01/2005

منذ 1994، و خلال السنة الأولى من بداية استعمال البرنامج التعديل الهيكلي تم حدوث إنخفاض لقيمة الدينار الذي انتقل من 35.09 دينار إلى 47.68 دينار، و ذلك بهدف إيجاد التوازن الخارجي الذي يؤدي إلى تحضير الشروط الضرورية لتحرير التجارة الخارجية.

و لقد كانت البداية الفعلية لقابلية تحويل الدينار نتيجة لتحرير مدفوعات الإستيراد خلال سنة (1994) و قابلية تحويل الدينار له أثر محسوس في تثبيت و تحديد سعر الصرف على ضوء العرض و الطلب.

هذه العملية ساعدت على ترقية محيط ملائم للاستثمار الأجنبي في جو مستقر لسعر الصرف الفعلي

و الحقيقي، بالإضافة إلى وصول المستثمرين الأجانب على ضمانات لتحويل اموالهم و أرباحهم إلى الخارج .[1]

المطلب الثاني: قياس أثر نمو الواردات على النمو الاقتصادي.

تحت هذا العنوان، سنحاول معرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي بطريقة كمية و قياسية، وهذا باستخدام طرق وأساليب القياس الاقتصادي لتحليل العلاقة الكمية بين هذه المتغيرات.

يتم تحليل العلاقة الكمية بين المتغيرات الاقتصادية عادة على ثلاث مراحل أساسية هي صياغة النموذج، وتقدير معالمه، ثم تقييم واختبار التقديرات.

إن قياس اثر نمو الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر، يتم من خلال دراسة العلاقة السببية بين الواردات وعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية. كذا بين مختلف أصناف السلع المستوردة وعلاقتها بالناتج الداخلي الخام، باعتباره احد أهم المقاييس النمو الاقتصادي. وهذا بغرض الوصول إلى معرفة طبيعة هذه العلاقة (أحادية الاتجاه، عكسية، تبادلية)، وبالتالي تحديد الاستراتيجية الإنمائية التي يجب إتباعها.

الفرع الأول : دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات

يقصد بالعلاقة السببية بمدى نمو متغير معين في نمو متغير آخر أم لا، أو العكس، أو هناك تأثير متبادل. وتهدف الدراسة إلى معرفة اتجاه العلاقة السببية بين الواردات ونمو الناتج الداخلي الخام، وهي أنها عكسية أو تبادلية، أو ليس هناك علاقة على الإطلاق، وهذا باستخدام طريق **Granger**. فإذا أثبتت الدراسة أن العلاقة السببية أحادية الاتجاه بين الواردات والناتج الداخلي الخام، فان ذالك يؤكد أهمية تشجيع السياسة المنتهجة في الاستيراد لاستراتيجية

[1] بطاهر علي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،(**سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر**)، مجلة علمية فصلية، العدد 00، 2004،ص ص 188-191.

التنمية، حيث أن زيادة الواردات لن تؤدي فقط إلى نمو الدخل الوطني، ولكن ستؤدي إلى تحول جوهري في البناء الاقتصادي للدولة.

أما إذا كان اتجاه العلاقة السببية عكسي، فان هذا يدل على نمو الناتج يؤدي إلى نمو الواردات. أما إذا كانت العلاقة بين الواردات والناتج علاقة تبادلية، فان ذلك يعني كلا منهما يؤدي إلى زيادة الآخر. وفي حالة ما أثبتت النتائج عدم وجود أي علاقة تأثيرية بين الواردات والناتج الداخلي الخام، فلا بد من تبني استراتيجية أخرى مختلفة عن سياسة تنمية، وتشجيع الواردات لإحداث تغييرات هيكلية ي الاقتصاد.

1- السببية لدى Granger :

نعتمد في بحثنا هذا، على طريقة **Granger** لدراسة العلاقة السببية بين المتغيرات، وطبقا لهذه الطريقة، يقال أن متغير **م**ا يسبب، وليكن **x** يسبب متغيرا آخر وليكن **y**.

من الناحية النظرية، [1] التركيز على العلاقة السببية بين مختلف المتغيرات الاقتصادية، تعمل على فهم أفضل للظواهر الاقتصادية. وبصورة تطبيقية، المعرفة السببية تعد ضرورية لتشكيلة صحيحة لسياسة الاقتصادية.

اقترح **Granger**(1969) مفاهيم السببية، بين متغير Y_{2t} ، Y_{1t} .الاختبار المناسب لدراسة السببية هو اختبار فيشرFisher، حسب الفرضيات التالية:

H_0 : Y_{2t} لا يسبب Y_{1t} .

H_1 : Y_{2t} يسبب Y_{1t} .

$$F_c = \frac{SCE\ /\ k}{SCR/(n-2k)}$$

$$SCE = \Sigma\left(\hat{Y}_t - \overline{Y}\ \right)^2$$

$$SCR = \Sigma e_t^2$$

إذا $F_t < F_c$ ، فان نرفض فرض العدم ونقبل فرض البديل، أي انه توجد علاقة سببية بين المتغيرين.

2- العلاقة بين إجمالي الواردات ونمو الناتج الداخلي الخام:

[1] Regis Bourbonnai, **"économétrie"**,(5 édition ,paris , Dunod ,2003), p p 273-275

لتحديد العلاقة بين نمو الواردات السلع والخدمات والناتج الداخلي الخام، اعتمدنا على معطيات الملحق رقم (03)، وباستخدام برنامج **Eviews**[1] عند درجات حرية $d_1 = 1$ $d_1 = 30$ ، المرفق باحتمال $\alpha = 5\%$ ، تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (38): نتائج اختبار السببية بين M و PIB باستخدام إحصائية فيشر F خلال الفترة 1970-2001.

نمو الواردات الإجمالية يسبب نمو الناتج الداخلي الخام **PIB ◄——— M**		**نمو الناتج الداخلي الخام يسبب نمو الواردات الإجمالية** **M ◄——— PIB**	
نتائج إحصائية F	**الاحتمالية**	**نتائج إحصائية F**	**الاحتمالية**
5،715	**0،0090**	**0،4452**	**0،6456**

المصدر: مستخلص من نتائج الدراسة التطبيقية لاختبارات F باستخدام برنامج Eviews .

بالنظر إلى حالة "**نمو الواردات الإجمالية يسبب نمو الناتج الداخلي الخام**"، فإننا نجد إحصائية فيشر **F** المحسوبة تساوي **5.715**، بينما **F** المجدولة عند مستوى معنوية **5%** تساوي **4.17** (أي أن **F** المجدولة اكبر من **F** المحسوبة) ، وبالنسبة لحالة " **نمو الناتج الداخلي الخام يسبب نمو الواردات الإجمالية** "، فإننا نسجل أن إحصائية فيشر المحسوبة تساوي **0.4452**، وهي اصغر من قيمة **F** المجدولة. وهو ما يعني أن العلاقة بين المتغيرين معنوية، فيما يتعلق بتأثير نمو الواردات الإجمالية على نمو الناتج الداخلي الخام. أما فيما يتعلق بنمو الناتج الداخلي الخام يسبب نمو الواردات الإجمالية، فان العلاقة بينهما غير معنوية. وهذا يدل على وجود علاقة سببية أحادية الاتجا ه بين إجمالي الواردات والناتج الداخلي الخام **M** **PIB►** يمكن التعبير عنها بنموذج قياسي .

3- العلاقة بين مختلف أصناف الواردات ونمو الناتج الداخلي الخام:

لتحديد العلاقة بين مختلف أصناف الواردات من السلع والخدمات والناتج الداخلي الخام، اعتمدنا على معطيات الملحق (01)، وباستخدام برنامج **Eviews**.

3-1- العلاقة بين واردات المواد الغذائية ونمو الناتج الداخلي الخام:

النتائج المسجلة في الجدول أدناه، تبين طبيعة العلاقة بين وردات المواد الغذائية والناتج الداخلي الخام.

[1] برنامج لمعالجة المعطيات الإحصائية.

الجدول رقم (39): نتائج اختبار السببية بين P.A.B وPIB باستخدام إحصائية فيشر F في الفترة 1970-2001.

نمو الواردات المواد الغذائية يسبب نمو الناتج الداخلي الخام PIB ⟵ P.A.B		نمو الناتج الداخلي الخام يسبب نمو الواردات المواد الغذائية PIB ⟵ P.A.B	
نتائج إحصائية F	الاحتمالية	نتائج إحصائية F	الاحتمالية
1،1190	0،3424	11،574	0،00028

المصدر: مستخلص من نتائج الدراسة التطبيقية لاختبارات F باستخدام برنامج Eviews.

بالنظر إلى حالة "**نمو الواردات المواد الغذائية يسبب نمو الناتج الداخلي الخام** "، فإننا نجد إحصائية فيشر**F** المحسوبة تساوي **1.1190**، بينما **F** المجدولة عند مستوى معنوية **5%** تساوي **4.17** (أي أن **F** المجدولة اقل من**F** المحسوبة) ، وهذا يعني أن العلاقة بينهما غير معنوية. و بالنسبة لحالة "**نمو الناتج الداخلي الخام يسبب نمو الواردات المواد الغذائية** "، فإننا نسجل أن إحصائية فيشر المحسوبة تساوي **11.574**، وهي اكبر من قيمة **F** المجدولة . وهو ما يعني أن العلاقة بين المتغيرين معنوية، وهذا يعني أن نمو واردات المواد الغذائية يتأثر بنمو الناتج الداخلي الخام. أي وجود علاقة أحادية الاتجاه بين إجمالي الواردات المواد الغذائية والناتج الداخلي الخام **PIB** ⟵ **P.A.B**، ويمكن التعبير عنها بنموذج قياسي.

3-2- العلاقة بين واردات تموينات الصناعية ونمو الناتج الداخلي الخام:

طبيعة العلاقة بين واردات تموينات الصناعية والناتج الداخلي الخام، مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (40): نتائج اختبار السببية بين A.I وPIB باستخدام إحصائية فيشر F خلال الفترة 1970-2001.

نمو الواردات تموينات الصناعية يسبب نمو الناتج الداخلي الخام PIB ⟵ A.I		نمو الناتج الداخلي الخام يسبب نمو الواردات تموينات الصناعية PIB ⟵ A.I	
نتائج إحصائية F	الاحتمالية	نتائج إحصائية F	الاحتمالية
27،384	0،00075	1،2460	0،3049

المصدر: مستخلص من نتائج الدراسة التطبيقية لاختبارات F باستخدام برنامج Eviews.

بالنظر إلى حالة "**نمو الواردات تموينات الصناعية يسبب نمو الناتج الداخلي الخام**"، فإننا نجد إحصائية فيشر **F** المحسوبة تساوي **27،384** ، بينما **F** المجدولة عند مستوى معنوية **5%** تساوي **4،17** (أي أن **F** المجدولة

اقل من **F** المحسوبة) ، وبالنسبة لحالة " **نمو الناتج الداخلي الخام يسبب نمو الواردات الإجمالية** " ، فإننا نسجل أن إحصائية فيشر المحسوبة تساوي **1،2460** ،وهي اصغر من قيمة **F** المجدولة . وهو ما يعني أن العلاقة بين المتغيرين معنوية، فيما يتعلق بتأثير نمو الواردات تموينات الصناعية على نمو الناتج الداخلي الخام. أما فيما يتعلق بنمو الناتج الداخلي الخام يسبب نمو الواردات تموينات الصناعية، فان العلاقة بينهما غير معنوية. وهذا يدل على وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين واردات التموين الصناعي والناتج الداخلي الخام **A.I** **PIB**، ويمكن التعبير عنها بنموذج قياسي.

3-3- العلاقة بين واردات الوقود و مواد التشحيم ونمو الناتج الداخلي الخام :

النتائج المسجلة في الجدول أدناه، تبين طبيعة العلاقة بين وردات الوقود و مواد التشحيم والناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم (41): نتائج اختبار السببية بين F.Iu و PIB باستخدام إحصائية فيشر F خلال الفترة 1970-2001.

نمو الواردات الوقود و مواد التشحيم يسبب نمو الناتج الداخلي الخام. **F.Iu ⟵ PIB**		**نمو الناتج الداخلي الخام يسبب نمو الواردات الوقود و مواد التشحيم.** **PIB ⟵ F.Iu**	
نتائج إحصائية F	**الاحتمالية**	**نتائج إحصائية F**	**الاحتمالية**
5،1452	**0،0134**	**549،10**	**0،00048**

المصدر: مستخلص من نتائج الدراسة التطبيقية لاختبارات F باستخدام برنامج Eviews.

بالنظر إلى حالة " **نمو الواردات الوقود و مواد التشحيم يسبب نمو الناتج الداخلي الخام** "، فإننا نجد إحصائية فيشر **F** المحسوبة تساوي **1452،5** ، بينما **F** المجدولة عند مستوى معنوية **5%** تساوي **4،17** (أي أن **F** المجدولة اقل من **F** المحسوبة) ، وهذا يعني أن العلاقة بينهما معنوية. وبالنسبة لحالة "**نمو الناتج الداخلي الخام يسبب نمو الواردات الوقود و مواد التشحيم** "، فإننا نسجل أن إحصائية فيشر المحسوبة تساوي **10،549** ، وهي اكبر من قيمة **F** المجدولة . وهو ما يعني أن العلاقة بين المتغيرين معنوية، وهذا يعني أن نمو واردات الوقود و مواد التشحيم يتأثر و يؤثر في نمو الناتج الداخلي الخام. أي وجود علاقة تبادلية بين إجمالي واردات الوقود و مواد التشحيم والناتج الداخلي الخام **F.Iu** **PIB**، ويمكن التعبير عنها بنموذج قياسي.

3-4- العلاقة بين واردات الآلات ومواد التجهيز ونمو الناتج الداخلي الخام:

طبيعة العلاقة بين واردات الآلات ومواد التجهيز ونمو الناتج الداخلي الخام، مبينة في الجدول التالي

الجدول رقم (42): نتائج اختبار السببية بين M.B.E و PIB باستخدام إحصائية فيشر F خلال الفترة 1970-2001.

نمو الواردات الآلات ومواد التجهيز يسبب نمو الناتج الداخلي الخام PIB ← M.B.E		نمو الناتج الداخلي الخام يسبب نمو الواردات الآلات ومواد التجهيز M.B.E ← PIB	
نتائج إحصائية F	الاحتمالية	نتائج إحصائية F	الاحتمالية
0،8993	0،4195	2،9637	0،0699

المصدر: مستخلص من نتائج الدراسة التطبيقية لاختبارات F باستخدام برنامج Eviews.

من خلال الأرقام المسجلة نلاحظ أن **F** المجدولة اقل من **F** المحسوبة، وهذا يدل على عدم وجود علاقة بين واردات الآلات ومواد التجهيز ونمو الناتج الداخلي الخام.

3-5- العلاقة بين واردات عتاد النقل ونمو الناتج الداخلي الخام :

الجدول رقم (43): نتائج اختبار السببية بين M.T.A وPIB باستخدام إحصائية فيشر F خلال الفترة 1970-2001.

نمو الواردات عتاد النقل يسبب نمو الناتج الداخلي الخام PIB ← M.T.A		نمو الناتج الداخلي الخام يسبب نمو الواردات عتاد النقل M.T.A ← PIB	
نتائج إحصائية F	الاحتمالية	نتائج إحصائية F	الاحتمالية
11،347	0،00031	11،3347	0،00031

المصدر: مستخلص من نتائج الدراسة التطبيقية لاختبارات F باستخدام برنامج Eviews.

بالنظر إلى حالة "**نمو الواردات عتاد النقل يسبب نمو الناتج الداخلي الخام** "، فإننا نجد إحصائية فيشر **F** المحسوبة تساوي **11،347** ، بينما **F** المجدولة عند مستوى معنوية **5%** تساوي **4،17** (أي أن **F** المجدولة اقل من **F** المحسوبة) ، وهذا يعني أن العلاقة بينهما معنوية. وبالنسبة لحالة " **نمو الناتج الداخلي الخام يسبب نمو الواردات عتاد النقل** "، فإننا نسجل أن إحصائية فيشر المحسوبة تساوي **11،3347** ، وهي اكبر من قيمة **F** المجدولة . وهو ما يعني أن العلاقة بين المتغيرين معنوية، وهذا يعني أن نمو واردات عتاد النقل يتأثر و يؤثر في

نمو الناتج الداخلي الخام. أي وجود علاقة تبادلية بين إجمالي واردات عتاد النقل والناتج الداخلي الخام **PIB** **M.T.A** ويمكن التعبير عنها بنموذج قياسي.

3-6- العلاقة بين واردات مواد استهلاكية صناعية ونمو الناتج الداخلي الخام :

النتائج المسجلة في الجدول أدناه، تبين طبيعة العلاقة السببية واردات مواد استهلاكية صناعية بين والناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم (44): نتائج اختبار السببية بين B.IC و PIB باستخدام إحصائية فيشر F خلال الفترة 1970-2001.

نمو الواردات مواد استهلاكية صناعية يسبب نمو الناتج الداخلي الخام PIB ← B.I.C		نمو الناتج الداخلي الخام يسبب نمو الواردات مواد استهلاكية صناعية PIB → B.IC	
نتائج إحصائية F	الاحتمالية	نتائج إحصائية F	الاحتمالية
11،525	0،0028	1،7027	0،2026

المصدر: مستخلص من نتائج الدراسة التطبيقية لاختبارات F باستخدام برنامج Eviews.

حسب الأرقام المسجلة في الجدول، نلاحظ في حالة "**نمو الواردات مواد استهلاكية صناعية يسبب نمو الناتج الداخلي الخام**" أن **F** المحسوبة اكبر من **F** المجدولة، وهذا يعني وجود علاقة بينهما، في حين نجد في حالة "**نمو الناتج الداخلي الخام يسبب نمو الواردات مواد استهلاكية صناعية**" أن **F** المجدولة اقل من **F** المحسوبة، وهذا يدل أي نمو في الناتج الداخلي لا يسبب نمو في الواردات مواد الاستهلاكية صناعية.

3-7- العلاقة بين واردات مواد مختلفة ونمو الناتج الداخلي الخام:

الجدول التالي، يبين نتائج اختبار فيشر لتوضيح العلاقة السببية بين واردات مواد مختلفة ونمو الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم (45): نتائج اختبار السببية بين B.D و PIB باستخدام إحصائية فيشر F خلال الفترة 1970-2001.

نمو الواردات مواد مختلفة يسبب نمو الناتج الداخلي الخام B.D ⟵ PIB		نمو الناتج الداخلي الخام يسبب نمو الواردات مواد مختلفة PIB ⟵ B.D	
نتائج إحصائية F	الاحتمالية	نتائج إحصائية F	الاحتمالية
5،5142	0،0103	0،0316	0،9688

المصدر: مستخلص من نتائج الدراسة التطبيقية لاختبارات F باستخدام برنامج Eviews.

حسب الأرقام المسجلة في الجدول، نلاحظ في حالة "**نمو الواردات مواد مختلفة يسبب نمو الناتج الداخلي الخام**" أن **F** المحسوبة اكبر من **F** المجدولة، وهذا يعني وجود علاقة بينهما، في حين نجد في حالة "**نمو الناتج الداخلي الخام يسبب نمو الواردات مواد مختلفة** " أن **F** المجدولة اقل من **F** المحسوبة، وهذا يدل على أن أي نمو في الناتج الداخلي لا يسبب نمو في الواردات مواد مختلفة.

الفرع الثاني : تقدير النماذج المتعلقة بنمو الواردات

بعد تحديد العلاقة السببية، سنحاول صياغة العلاقات المتوصل إليها إلى نماذج قياسية، انطلاقا من تقدير معالم النماذج بطريقة المربعات الصغرى العادية والنتائج المتوصل إليها نتحصل عليها بالاستعانة ببرنامج **spss** .

1- تقدير العلاقة بين نمو إجمالي الواردات ونمو الناتج الداخلي الخام:

كما بينا سابقا، فقد توصلنا إلى تحديد العلاقة الرابطة بين إجمالي الواردات والناتج الداخلي الخام، ويمكننا صياغة نموذج الناتج الداخلي الخام بدلالة إجمالي الواردات بعلاقة بسيطة خطية.وهذا بعد إدخال اللوغريتم على المتغيرات.

لتحديد العلاقة القياسية بين المتغير التابع والمتغير المفسر له، فمن الضروري تقدير قيم المعالم باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (LS)، والنتائج الإحصائية المتحصل عليها موضحة فيما يلي:

الجدول رقم (46): يبين نتائج الدراسة القياسية بين إجمالي الواردات و نمو الناتج الداخلي.

LS // Dependent Variable is PIB

				Included observations: 32
	Prob	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
	0.0000	271.5357	0.004253	1.154712	**IMP**
12896.81	**Mean dependent var**		0.973482	**R-square**
1662.782	**S.D. dependent var**		0.973482	**Adjusted R-squared**
11.23333	**Akaike info criterion**		270.7747	**S.E. of regression**
11.27913	**Schwarz criterion**		.2272887	**Sum squared resid**
1.616168	**Durbin-Watson stat**		224.1392-	**Log likelihood**

المصدر: مستخلص من نتائج الدراسة التطبيقية باستخدام برنامج Eviews.

1-1-اختبار المعنوية الإحصائية للنموذج : عند القيم باختبار المعنوية الإحصائية للنموذج المقترح، نستعين بجملة من الاختبارات الشهيرة [1]، والتي نعني بها اختبار **ستودنت** T الذي يقيس معنوية كل مقدرة على حدى (مدى تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع) ، واختبار **فيشر** F الذي يعرف باختبار المعنوية الكلية للنموذج ، و أخيرا اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء، والذي يعرف باختبار **دربين- واتسن**DW.

أولا: معامل التحديد R^2 : تدل القيمة **0،97** على أن نسبة **97%** من التغير الإجمالي في الناتج الداخلي الخام نفسها مفسرة بدلالة إجمالي الواردات ، أما النسبة المتبقية **3%** فمفسرة من قبل الخطأ العشوائي.

ثانيا: اختبار معنوية المقدرة: يقيس اختبار ستودنت كما ذكرنا مدى تأثير كل متغير مفسر على المتغير التابع(كل متغير على حدى). ويكون شكل الاختبار التالي:

$$H_0 : a_i = 0$$

$$H_1 : a_i \neq 0$$

يقوم هذا الاختبار بمقارنة القيمة المطلقة المحسوبة والمتحصل عليها من خلال الانحدار T_c مع القيمة المأخوذة من جدول ستودنت T_t ، بمستوى معنوية α ، وعند درجة حريةn-k، حيث n عدد المشاهدات وk عدد المقدرات.

[1] أموري هادي كاظم حسناوي، **طرق لقياس الاقتصادي**،(عمان، دار وائل للنشر، 2002)، ص ص 29-53.

-إذا كانت $T_t > T_c$ نرفض فرضية العدم H_0 ، وهذا يستلزم أن a_i معنوي، والمتغير المفسر المرتبط به يفسر المتغير التابع تفسيرا جيدا.

-إذا كانت $T_t < T_c$ نقبل فرضية العدم H_0 ، وهذا يستلزم أن a_i غير معنوي، والمتغير المفسر المرتبط به لا يفسر المتغير التابع تفسيرا جيدا.

في هذه الحالة نأخذ $\alpha = 5\%$ ، ولدينا عدد المشاهدات n= 32، وعدد المقدرات k =1 ، وبالتالي يكون لدينا $T_t = T_{\alpha/2(n-k)}$ ، أي أن $T_t = 271.53$ ، وهي اكبر من $T_c = \pm 1,97$ ، وبالتالي نستنتج أن القيم المقدرة من العينة ذات معنوية إحصائية، ويمكن أن نثق بها كأساس جيد للوصول لمعلمات المجتمع.وهذا ما يؤكد أن المتغير المستقلة (الواردات الإجمالية) لها تأثير جيد على المتغيرة التابعة (الناتج الداخلي الخام).

ثالثا: اختبار المعنوية الكلية للنموذج: يتمثل هذا الاختبار في مقارنة قيمة فيشر المتحصل عليها من الانحدار F_c مع القيمة المجدولة المأخوذة من جدول فيشر F_t، بحيث تدل فرضية العدم H_0 على أن المتغيرات المفسرة مجملا ليس لها تأثير جيد على المتغير التابع، مقابل الفرضية البديلة H_1 التي نعني انه يوجد على الأقل متغير مستقل له تأثير جيد على المتغير التابع، حيث:

$$\begin{cases} H_0 : a_1 = a_2 = 0 \\ H_1 : a_1 \neq a_2 \neq 0 \end{cases}$$

حيث:

$F_t = F_{\alpha(n-k,k')}$ ، n تمثل دائما عدد المشاهدات وk عدد المقدرات، k' عدد المتغيرات المفسرة.

1-2-اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء : يقيس اختبار DW وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء من عدمه، حيث فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء فرضية أساسية لجعل التقدير بطريقة المربعات العادية أفضل ما يمكن، حيث يعبر عنه رياضيا بما يلي :

$$DW = \frac{\sum_{t=1}^{n-1}(e_t - e_{t-1})}{\sum_{t=1}^{n} e_t^2}$$

وتكون المقارن كما يلي:

ارتباط ذاتي سالب	شك	انعدام الارتباط	شك	ارتباط ذاتي موجب

0 d_l d_u 2 $4-d_u$ $4-d_l$ 4

في دراستنا هذه، لدينا n =32، وعدد المقدرات k =1، وعليه تكون $d_l = 1{,}37$ و $d_u = 1{,}50$ حيث نلاحظ أن DW المحسوبة والمتحصل عليها من الانحدار تساوي 1.616168 تنتمي إلى مجال انعدام الارتباط $[1.50,2.50]$.

مما تقدم، يمكن أن نحكم على أن النموذج بأنه مقبول إحصائيا وقياسيا.

2- تقدير العلاقة بين واردات التموين الصناعي ومواد استهلاكية صناعية ونمو الناتج الداخلي الخام:

لتحديد العلاقة القياسية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسر له، فمن الضروري تقدير قيم المعالم باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (LS)، والنتائج الإحصائية المتحصل عليها موضحة فيما يلي:

الجدول رقم (47): يبين نتائج الدراسة القياسية بين واردات التموين الصناعي ومواد استهلاكية صناعية و نمو الناتج الداخلي.

LS // Dependent Variable is PIB

Sample: 1970 2001
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
AI	11.98870	0.609415	19.67246	0.0000
BIC	41.97460	4.164485	10.07918	0.0000

R-squared	0.976120	**Mean dependent var**	E+081.18
Adjusted R-squared	0.975324	**S.D. dependent var**	E+081.59
S.E. of regression	25019892	**Akaike info criterion**	34.13082
Sum squared resid	E+161.88	**Schwarz criterion**	34.22243
Log likelihood	589.4992-	**F-statistic**	1226.263
Durbin-Watson stat	1.658132	**Prob(F-statistic)**	0.000000

المصدر: مستخلص من نتائج الدراسة التطبيقية باستخدام برنامج Eviews.

2-1- اختبار المعنوية الإحصائية للنموذج :

أولا: معامل التحديد R^2 : تدل القيمة **0،97** على أن نسبة **97%** من التغير الإجمالي في الناتج الداخلي الخام نفسها مفسرة بدلالة واردات التموين الصناعي و واردات المواد الاستهلاكية الصناعية ، أما النسبة المتبقية **3%** فمفسرة من قبل الخطأ العشوائي.

ثانيا: اختبار معنوية المقدرة:

في هذه الحالة نأخذ $\alpha = 5\%$ ، ولدينا عدد المشاهدات n= 32، وعدد المقدرات k = 2 ، وبالتالي يكون لدينا $T_t = T_{\alpha/2(n-k)}$ ، أي أن في حالة المعلمة المقدرة لواردات التموين الصناعي $T_t = 19.672$ ، وهي اكبر من $T_c = \pm 1,97$ ، وبالتالي نستنتج أن القيم المقدرة من العينة ذات معنوية إحصائية، ويمكن أن نثق بها كأساس جيد للوصول لمعلمات المجتمع. أما في حالة المعلمة المقدرة لواردات المواد الاستهلاكية الصناعية $T_t = 10.079$ وبالتالي نستنتج أنها ذات معنوية إحصائية، وهذا ما يؤكد أن المتغيرات المستقلة لها تأثير جيد على المتغيرة التابعة (الناتج الداخلي الخام).

ثالثا: اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

$F_t = F_{\alpha(n-k,k')}$ ، n تمثل دائما عدد المشاهدات وk عدد المقدرات، k' عدد المتغيرات المفسرة.

$F_t = F_{0,05(30,2)} = 3,32$ ، في المقابل القيمة المحسوبة المتحصل عليها من الانحدار F_c =1226.263، وكما نلاحظ فإنها اكبر من القيمة الجدولية، وهذا يدل على المعنوية الكلية للنموذج.

2-2- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء :

ارتباط ذاتي موجب	شك	انعدام الارتباط	شك	ارتباط ذاتي سالب
4 2،69	2،43	2	1،57	1،31 0

في دراستنا هذه، لدينا n=32، وعدد المقدرات k = 2، وعليه تكون $d_l = 1,31$ و $d_u = 1,57$ حيث نلاحظ أن DW المحسوبة والمتحصل عليها من الانحدار تساوي 1.658132تنتمي إلى مجال انعدام الارتباط.

مما تقدم، يمكن أن نحكم على أن النموذج بأنه مقبول إحصائيا وقياسيا.

3- تقدير العلاقة بين واردات المواد الغذائية ونمو الناتج الداخلي الخام : من خلال اختبار العلاقة السببية بين الناتج الداخلي الخام وواردات المواد الغذائية،خلصنا إلى أن نمو واردات المواد الغذائية يتأثر بنمو الناتج الداخلي الخام. أي وجود علاقة أحادية الاتجاه بين إجمالي الواردات المواد الغذائية والناتج الداخلي الخام.

لتحديد العلاقة القياسية بينهما ، فمن الضروري تقدير قيم المعالم باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (LS)، والنتائج الإحصائية المتحصل عليها موضحة فيما يلي:

الجدول رقم (48): يبين نتائج الدراسة القياسية بين واردات المواد الغذائية و نمو الناتج الداخلي.

LS // Dependent Variable is PAB **Sample**: 1970 2001 **Included observations:** 32				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
PIB	0.037653	0.001151	32.70519	0.0000
R-squared	0.956236	**Mean dependent var**		.4471812
Adjusted R-squared	0.956236	**S.D. dependent var**		.6105187
S.E. of regression	.1277196	**Akaike info criterion**		28.15111
Sum squared resid	E+135.06	**Schwarz criterion**		28.19691
- Log likelihood	494.8237	**Durbin-Watson stat**		1.762029

المصدر: مستخلص من نتائج الدراسة التطبيقية باستخدام برنامج Eviews.

3-1-اختبار المعنوية الإحصائية للنموذج :

أولا: معامل التحديد R^2 : تدل القيمة **0،95** على أن نسبة **95%** من التغير الإجمالي في واردات المواد الغذائية نفسها مفسرة بدلالة الناتج الداخلي الخام ، أما النسبة المتبقية **5 %** فمفسرة من قبل الخطأ العشوائي.

ثانيا: اختبار معنوية المقدرة: يقيس اختبار ستودنت كما ذكرنا مدى تأثير كل متغير مفسر على المتغير التابع(كل متغير على حدى).

في هذه الحالة لدينا $T_t = 32.70519$ ، وهي اكبر من $T_c = \pm 1،97$ ، وبالتالي نستنتج أن القيم المقدرة من العينة ذات معنوية إحصائية، ويمكن أن نثق بها كأساس جيد للوصول لمعلمات المجتمع. إحصائية، وهذا ما يؤكد أن المتغيرات المستقلة لها تأثير جيد على المتغيرة التابعة (واردات المواد الغذائية).

3-2-اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء :

ارتباط ذاتي موجب	شك	انعدام الارتباط	شك	ارتباط ذاتي سالب

0	1،31	1،57	2	2،43	2،69	4

في دراستنا هذه، لدينا n =32، وعدد المقدرات k = 2، وعليه تكون $d_l = 1{,}31$ و $d_u = 1{,}57$ حيث نلاحظ أن DW المحسوبة والمتحصل عليها من الانحدار تساوي 1.762029تنتمي إلى مجال انعدام الارتباط.

مما تقدم، يمكن أن نحكم على أن النموذج بأنه مقبول إحصائيا وقياسيا.

4- تقدير العلاقة التبادلية بين واردات المازوت و وقود تشحيم و واردات عتاد النقل ونمو الناتج الداخلي الخام : قمنا بتقدير هذا النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين **TSLS**، وهذا بناءا على العلاقة التبادلية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أي أن هناك على الأقل عدد من المتغيرات تتحدد آنيا، تؤثر وتتأثر ببعضها البعض.

والنتائج الإحصائية المتحصل عليها موضحة فيما يلي:

الجدول رقم (49): يبين نتائج الدراسة القياسية بين واردات المازوت و وقود تشحيم و واردات عتاد النقل و نمو الناتج الداخلي.

TSLS // Dependent Variable is PIB
Sample: 1970 2001
Included observations: 32
Instrument list: PIB FIu MTA

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FIu	252.4874	30.06786	8.397253	0.0000
MTA	33.55280	4.079255	8.225226	0.0000

R-squared	0.987889	**Mean dependent var**	E+081.18
Adjusted R-squared	0.987486	**S.D. dependent var**	E+081.59
S.E. of regression	17817487	**Akaike info criterion**	33.45184
Sum squared resid	E+159.52	**Schwarz criterion**	33.54345
F-statistic	2447.185	**Durbin-Watson stat**	0.948375
Prob (F-statistic)	0.000000		

المصدر: مستخلص من نتائج الدراسة التطبيقية باستخدام برنامج Eviews.

4-1-اختبار المعنوية الإحصائية للنموذج :

أولا: معامل التحديد R^2 : تدل القيمة **0،99** على أن نسبة **99%** يمكن على أساسها الحكم على وجود علاقة التي نريد إثباتها. أما النسبة المتبقية **1%** فمفسرة من قبل الخطأ العشوائي.

ثانيا: اختبار معنوية المقدرة: من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن المعالم المقدرة لها مدلولية إحصائية، وهذا من خلال مقارنة القيمة الجدولية لستودنت بالقيمة المحسوبة، حيث هذه الأخير اكبر من المجدولة، وبالتالي هذه المعالم مقبولة؛ ويمكن أن نثق بها كأساس جيد للوصول لمعلمات المجتمع.

ثالثا: اختبار المعنوية الكلية للنموذج: من خلال الجدول، يمكننا اختبار المعنوية الكلية للنموذج وهذا بالاعتماد على اختبار فيشر حيث لدينا:

$F_t = F_{0,05(30,2)} = 3,32$ ، في المقابل القيمة المحسوبة المتحصل عليها من الانحدار 2447.185= F_c ، وكما نلاحظ فإنها اكبر من القيمة الجدولية، وهذا يدل على المعنوية الكلية للنموذج.

4-2-اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء :

ارتباط ذاتي موجب	شك	انعدام الارتباط	شك	ارتباط ذاتي سالب
4 2،69	2،43	2	1،57	1،31 0

في دراستنا هذه، لدينا n =32، وعدد المقدرات k = 2، وعليه تكون $d_l = 1,31$ و $d_u = 1,57$ حيث نلاحظ أنDW المحسوبة والمتحصل عليها من الانحدار تساوي 0.948 تنتمي إلى مجال وجود ارتباط ذاتي سالب.

في الحقيقة، أن الارتباط الذاتي يؤثر على نوعية المقدرات، ولا يؤثر على نوعية العلاقة. حيث انه في حالة وجود ارتباط ذاتي، طريقة المربعات الصغرى تؤدي إلى مقدرات متحيزة متسقة.وبما أن هدفنا هو وجود علاقة فانه يمكننا قبول النموذج بالرغم من وجود ارتباط في هذه المعادلات.

خلاصة الفصل:

سعت العديد من الدول النامية إلى تصنيع اقتصادياتها، و تغيير هياكلها لإحداث النمو الاقتصادي و التوسع في تكوين رأس المال؛ و في سبيل ذلك اختارت العديد من استراتيجيات النمو ذات التوجه الداخلي، أو ما يسمى بإحلال محل الواردات. و التي ترمي إلى تحفيز و توسيع الإنتاج المحلي و تشييد المشاريع الصناعية، قصد إنتاج المواد التي كانت تستورد من قبل. و هذا باعتماد بالدرجة الأولى على وسيلتين هما الحماية الجمركية و حصص الواردات، إلا أن هذه الاستراتيجية واجهت عدة مشاكل كالنقص الكمي و النوعي لعوامل الإنتاج و ضيق السوق المحلية، و ضعف حركة التصدير بسبب الحماية الخارجية. بالإضافة إلى زيادة ضغط الواردات نتيجة اتجاه

السياسة الاقتصادية إلى التركيز على إنتاج السلع التي تحل محل الواردات، و إهمال الإنتاج من أجل التصدير. و بالتالي ضعف الاستيراد و القدرة الاستيرادية.

لعل التجربة الجزائرية فشلها في تطبيق هذه الاستراتيجية، و هذا نضراً للصعوبات و الظروف الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الوطني و التي انعكست سلباً على أدائها.

من خلال تحليل دور و أثر الواردات على النمو الاقتصادي، لاحظنا أن الواردات لعبت دوراً كبيراً في تشكيل و تأسيس البنية التحتية للاقتصاد، خاصة خلال فترة السبعينات و الثمانينات؛ و ساهمت بدرجة كبيرة في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي. إلا أن بعد الأزمة البترولية الحادة سنة 1986، شهد الاقتصاد الوطني عدة اختلالات، مما ادى الى انخفاض الصادرات، و بالتالي تقليص حجم الواردات الذي كان له آثار سلبية على الجهاز الإنتاجي مما أدى إلى إنخفاظ كبير في حجم الإنتاج الإجمالي.

من خلال الدراسة القياسية، قمنا بإثبات العلاقة بين الواردات و مختلف أصنافه و بين النمو الاقتصادي و تحديد طبيعة هذه العلاقة، و بالتالي تحديد الاستراتيجية الإنمائية التي يجب إتباعها.

قائمة الأشكال

الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01): يوضح مسار دورة المنتج	16
الشكل رقم (02): يوضح منحنى الإنتاجية الحدية.	79
الشكل رقم (03): يوضح معدل العائد.	80
الشكل رقم (04): العلاقة بين الناتج بالنسبة للفرد ورأس المال.	81
الشكل رقم (05): النمو المنتظم ومرونة معامل رأس المال	81
الشكل رقم (06): يبين منحنى دالة الاستيراد.	103
الشكل رقم (07): اشتقاق منحنى الطلب على الواردات D_M.	104
الشكل رقم (08): يوضح التدفق الدائري للدخل القومي في ظروف التجارة الخارجية.	106
الشكل رقم (09): التحليل الجزئي لضرائب الاستيراد (حالة الدولة الصغيرة).	111
الشكل رقم (10): التحليل الجزئي لضرائب الاستيراد في حالة الدولة المستوردة الكبيرة A .	113
الشكل رقم (11): يوضح التحليل الكلي لضرائب الاستيراد في حالة دولة كبيرة .	115
الشكل رقم(12): يوضح التحليل الكلي لضرائب الاستيراد.	116
الشكل رقم (13): يوضح منحنى عرض وطلب السلعة.	117
الشكل رقم (14): يوضح الآثار الجزئية لسياسة تحديد (تحصيص) المستوردات.	119
الشكل رقم (15) : اتحاد الجمركي المنشئ للتجارة .	121
الشكل رقم (16): اتحاد الجمركي محول للتجارة .	122
الشكل رقم (17): يبين تطور نسب واردات المواد الغذائية والحاجيات من إجمالي الواردات.	142
الشكل رقم (18): يوضح تطور نسب واردات التموينات الصناعية من إجمالي الواردات.	143
الشكل رقم (19): يبين تطور نسب مازوت و زيوت التشحيم إلى إجمالي الواردات	145
الشكل رقم (20): يبين تطور نسب الآلات والتجهيزات إلى إجمالي الواردات	146
الشكل رقم (21): يوضح تطور نسب وإرادات عتاد النقل من إجمالي الواردات.	147
الشكل رقم (22): يوضح تطور نسب وإرادات مواد صناعية للاستهلاك من إجمالي الواردات.	148
الشكل رقم (23): يوضح تطور نسب وإرادات مواد مختلفة من إجمالي الواردات.	149
الشكل (24): تمثيل نظرية ذات العاملين.	151

الشكل رقم (25): يمثل منحنى تناقص القيم الذاتية.	157
الشكل رقم (26): يوضح دائرة الارتباطات في المستويات العاملية	160
الشكل رقم (27):يبين منحنى عملية إحلال الواردات.	174
الشكل رقم (28): يبين عملية إحلال الواردات.	175
الشكل رقم (29): إحلال الواردات لفترة الثانية يصاحبه نمؤ بطئ.	176
الشكل رقم (30): يبين تطور PIB، الاستثمارات، واردات وصادرات السلع والخدمات خلال فترة السبعينات.	183
الشكل رقم (31): يوضح تطورPIB، الPIB خارج المحروقات، حجم الاستثمار بالمليون دينار	188
الشكل رقم (32) : يبين منحني تطور الناتج الداخلي الخام، الصادرات و الواردات.	193

قائمة الملاحق

الملحق	الصفحة
الملحق رقم (1): يوضح معطيات الدراسة الإحصائية.	**223**
الملحق رقم (02): يوضح التسلسل الزمني لإصلاحات نظام التجارة الخارجية الجزائرية	**224**

الملحق رقم(01)

السنوات	اجمالي الواردات	مواد مختلفة	مواد استهلاكية صناعية	عتاد نقل	الالات ومواد تجهيز	وقود ومواد تشحيم	تموينات صناعية	مواد غذائية	اجمالي المحلي الخام
1970	6205	**3**	**484**	**691**	**1813**	**112**	**2422**	**680**	21210,20
1971	6028	**3**	**341**	**551**	**1849**	**180**	**2256**	**1848**	21628,20
1972	6694	**4**	**400**	**650**	**1927**	**125**	**2449**	**1139**	26521,80
1973	8876	**5**	**678**	**1155**	**2377**	**118**	**3325**	**1218**	30532,60
1974	17754	**11**	**1117**	**1730**	**4036**	**196**	**7120**	**3544**	69623,40
1975	23755	**17**	**1457**	**2831**	**6922**	**347**	**7548**	**4633**	80216,60
1976	22227	**21**	**1114**	**3919**	**6670**	**381**	**6527**	**3595**	98193,80
1977	29475	**4**	**1601**	**4434**	**9442**	**335**	**9170**	**4488**	112284,7
1978	34449	**8**	**1798**	**5026**	**11501**	**422**	**10655**	**5029**	133095,7
1979	32378	**10**	**1778**	**3371**	**10660**	**550**	**10835**	**5174**	166939,4
1980	40519	**6**	**2697**	**4176**	**11324**	**854**	**13680**	**7872**	207112,0
1981	48780	**7**	**3193**	**7034**	**11831**	**847**	**17469**	**8399**	245601,9
1982	49384	**10**	**3759**	**7314**	**11983**	**317**	**17256**	**8745**	254516,9
1983	49782	**124**	**3959**	**5062**	**12854**	**881**	**17693**	**9209**	294824,8
1984	51257	**45**	**3203**	**5626**	**12029**	**894**	**21627**	**7833**	326099,9
1985	49491	**78**	**2714**	**5250**	**12492**	**712**	**18517**	**9728**	354199,5
1986	43494	**50**	**2854**	**4842**	**10970**	**619**	**16798**	**7261**	360815,7
1987	34153	**96**	**1821**	**3136**	**7631**	**643**	**13730**	**7096**	385196,1
1988	43427	**47**	**2327**	**3272**	**10043**	**668**	**17774**	**9296**	413106,7
1989	70072	**151**	**4191**	**4075**	**15786**	**707**	**25197**	**19965**	504267,7
1990	87018	**301**	**3980**	**11707**	**26415**	**840**	**26867**	**16907**	663601,6
1991	139241,3	**7,4**	**5572,1**	**9887,6**	**38966**	**3392,8**	**50555**	**30860,4**	1024807
1992	188547.1	**217,4**	**5567,1**	**12715,6**	**34178,4**	**2379,5**	**82793**	**50695,6**	1277393
1993	205034,6	**309,8**	**3535,4**	**12235,4**	**40366,4**	**2679**	**98353**	**47555,3**	1485327
1994	340142,4	**1005,4**	**4881,5**	**24428,5**	**49551,5**	**1761,8**	**164998**	**93515,3**	1885383
1995	513192,7	**404,4**	**13001,8**	**34397,3**	**90344,9**	**5137,6**	**236944**	**132963**	2446686
1996	498325,5	**209,3**	**12693,5**	**48757,5**	**78819,2**	**5529,3**	**215457**	**136859.8**	3154350
1997	501579,9	**43,2**	**14172**	**45057,9**	**81032**	**7366,2**	**214485**	**139424**	3412983
1998	552358,5	**0**	**20160,7**	**52631,4**	**104797,8**	**7256,7**	**218713**	**148799**	3579683
1999	610673.0	**26,5**	**11443,5**	**47619,2**	**119188,7**	**10248**	**252504**	**169643**	4172838
2000	690425.7	**95.5**	**57500.5**	**90502.5**	**163997.0**	**9427.5**	**201889.6**	**167013.1**	5158193
2001	764862.4	**58.3**	**64855.6**	**82050,5**	**193536.0**	**10271.4**	**244098.4**	**169992.2**	5338172

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الملحق رقم(01):

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01): يبين المتعاملون الخواص والعموميين في عمليات التجارة الخارجية في نهاية 1995.	39
جدول رقم (02):يوضح توزيع استثمارات المخطط الرباعي الأول من 1970-1973 بالأسعار الجارية.	61
جدول رقم(03): يوضح توزيع استثمارات المخطط الرباعي الثاني من 1974-1977 بالأسعار الجارية.	62
جدول رقم (04): يوضح تطور بعض المؤشرات 1980-1986 بالمليار دينار بالأسعار الجارية.	66
الجدول رقم (05): يوضح الاستثمارات.	67
جدول رقم (06): يوضح تطور الصادرات من سنة 1985 إلى .1988	68
جدول رقم(07): تطور بعض المتغيرات الكلية من 1985-1989 بالمليا ر الدينار بالأسعار الجارية	69
الجدول رقم(08): يمثل جدول بيانات الدراسة.	140
الجدول رقم(09): يمثل الخصائص الإحصائية للمتغيرات.	141
الجدول رقم (10): اختبار بارتل(Test de Bartlet)	154
الجدول رقم (11): يمثل مصفوفة الارتباط.	155
الجدول رقم (12): القيم الذاتية و نسب التشتت .	156
الجدول رقم (13): يمثل الأشعة الذاتية	157
الجدول رقم (14) يمثل إحداثيات المركبات الأساسية.	158
الجدول رقم(15): يبين جودة التمثيل.	161
الجدول رقم(16): يوضح إحداثيات وجودة تمثيل السنوات على المستوي العاملي.	162
جدول رقم (17) : تغيير هيكلة الاستثمارات بالنسبة المئوية في القطاعات المنتجة.	181
الجدول رقم (18): تطور PIB، الاستثمار، واردات و صادرات السلع والخدمات بالمليون دينار بالأسعار الثابتة لـ .1974	182
الجدول رقم (19): تطور متوسط السنوي لـ PIB، الاستثمارات، واردات وصادرات السلع والخدمات.	182

الجدول رقم (20): يبين تطور نسبة الانفتاح الاقتصاد الوطني خلال 1970-.1979	184
جدول رقم(21): يبين تطور رصيد الميزان التجاري و معدل التغطية خلال فترة السبعينات.	185
جدول رقم(22): يبين تطور سعر الصرف خلال فترة السبعينات.	186
الجدول رقم (23): يبين متوسط الاستيراد خلال 1970-.1979	186
جدول رقم(24): يبين تطورPIB، الـ PIB خارج المحروقات، حجم الاستثمار بالمليون دينار	187
الجدول رقم (25): يبين نسبة الاستيراد من الناتج الداخلي الخام.	188
الجدول (26):تطور الناتج الداخلي الخام بالدولار كالسنة أساس 1985	189
الجدول رقم (27) :يبين نمو الناتج الداخلي الخام مقدرة بالنسبة المئوية (1985-1990)	189
الجدول رقم (28) : يبين تطور رصيد الميزان التجاري بالمليون دولار	190
الجدول رقم (29): يبين تطور سعر الصرف خلال 1985-.1993	191
الجدول رقم (30): يبين تطور نسبة الانفتاح على العالم الخارجي.	191
الجدول رقم (31): يوضح نسبة التغطية خلال 1985 – 1993	192
الجدول رقم (32): تطور PIB، واردات السلع والخدمات صادرات السلع والخدمات بالمليار دولار.	193
الجدول رقم (33): تطور نسبة نمو PIB خلال الفترة 1993-.2001	194
الجدول رقم (34): يبين تطور نسبة الانفتاح الاقتصاد الوطني خلال 1994-.2001	194
جدول رقم(35): يبين تطور رصيد الميزان التجاري و معدل التغطية خلال فترة 1994-.2001	195
الجدول رقم (36): يبين متوسط الاستيراد خلال 1994-2001.	195
الجدول رقم (37): يبين تطور أسعار الصرف (1993- 2001) دولار/ دينار	196
الجدول رقم (38): نتائج اختبار السببية بين M و PIB باستخدام إحصائية فيشر F خلال الفترة 1970-.2001	198
الجدول رقم (39): نتائج اختبار السببية بين P.A.B وPIB باستخدام إحصائية فيشر F في الفترة 1970-.2001	199
الجدول رقم (40): نتائج اختبار السببية بين A.Iو PIB باستخدام إحصائية فيشر F خلال الفترة 1970-2001.	199
الجدول رقم (41): نتائج اختبار السببية بين F.Iu و PIB باستخدام إحصائية فيشر F خلال الفترة 1970-2001.	200

الجدول رقم (42): نتائج اختبار السببية بين M.B.E و PIB باستخدام إحصائية فيشر F خلال الفترة 1970-2001.	201
الجدول رقم (43): نتائج اختبار السببية بين M.T.A وPIB باستخدام إحصائية فيشر F خلال الفترة 1970-2001.	201
الجدول رقم (44): نتائج اختبار السببية بين B.IC و PIB باستخدام إحصائية فيشر F خلال الفترة 1970-2001.	202
الجدول رقم (45): نتائج اختبار السببية بين B.D و PIB باستخدام إحصائية فيشر F خلال الفترة 1970-2001.	203
الجدول رقم (46): يبين نتائج الدراسة القياسية بين إجمالي الواردات و نمو الناتج الداخلي.	204
الجدول رقم (47): يبين نتائج الدراسة القياسية بين واردات التموين الصناعي ومواد استهلاكية صناعية و نمو الناتج الداخلي.	206
الجدول رقم (48): يبين نتائج الدراسة القياسية بين واردات المواد الغذائية و نمو الناتج الداخلي.	208
الجدول رقم (49): يبين نتائج الدراسة القياسية بين واردات المازوت و وقود تشحيم و واردات عتاد النقل و نمو الناتج الداخلي.	209

تبذل الجزائر جهودا كبيرة للخروج من دائرة التخلف، الذي تبلور تاريخيا من خلال عدة عوامل وأسباب داخلية وخارجية، ولتحقيق هذا الهدف تبنت نموذج تنمية فرضته التوجهات الايديولويجية المتبناة عقب الاستقلال وهو التوجه الاشتراكي، وتبعا لذلك تبنت استراتيجية الإحلال محل الواردات، وكذلك إستراتيجية الصناعات المصنعة.

في ظل هذه الظروف تبرز إشكالية صياغة الإستراتيجية، والأسلوب الأمثل للتعامل في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، لخدمة أهداف التنمية وخاصة من خلال التجارة الخارجية التي لا يخفى على الدولة دورها الكبير في تمويل وتموين التنمية، وكذلك وزنها الحساس على الاقتصاد لما تحمله من منافسة شديدة على الإنتاج المحلي.

هذا الدور الحرج للتجارة الخارجية يتطلب إعطاء أهمية بالغة لإنجاح إستراتيجية التنمية المتبناة، وتحقيق الأهداف في ظل التحرير الاقتصادي والانتقال إلى اقتصاد السوق. وهنا تظهر لنا أهمية الواردات وسياستها ونوعية المنتجات المستوردة وأثر الواردات على النمو الاقتصادي.

من خلال البحث، حاولنا تبين اثر ودور سياسة الواردات في النمو الاقتصاد الداخلي الوطني. وهذا من خلال إبراز العلاقة المتبادلة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي. ودور الانسجام والتوافق بين السياسة الاستيرادية والسياسة التنموية. لتحديد السلع المستوردة التي تعمل على دفع عجلة التنمية من خلال رفع معدلات النمو و استمراره . وقياس العلاقة التبادلية بين الواردات ومختلف أصنافها و بين النمو الاقتصادي.

هذه الدراسة مكنتنا من استخلاص النتائج التالية:

1- التجارة الخارجية لها اثر كبير على التنمية، نظرا لدورها من حيث كونها وسيلة مهمة لتمويل التنمية والتحفيز أو التهديد من خلال المنافسة الأجنبية....، ولهذا لابد من اعتماد سياسة تجارية، تتناسب وخدمة أهداف التنمية، وتوفير البيئة المساعدة للانتقال بالاقتصاد إلى مرحلة قد يكون اكتسب فيها قوة ذاتية.

2 – هذه الدراسة كانت عبارة عن محاولة الإحاطة بمختلف العوامل التي تلعب دورا أساسيا في تحديد التداخل بين النمو الاقتصادي و التجارة الخارجية، وتوضيح العلاقة التكاملية بين استرا تيجيّ التنمية والسياسة التجارية التي تعكس بدورها مسعى و أهداف التنمية الاقتصادية. من خلال حصر المتغيرات التي تدل على النمو الاقتصادي والمتغيرات المعبرة عن التجارة الخارجية. كما تم تبيان العلاقة الوطيدة بين مختلف السلع المستوردة من حيث الكمية والنوعية في تمويل و تموين التنمية.

3- أما النتائج المتحصل عليها من التحليل الإحصائي من خلال المعلومات المتحصل عليها عن الواردات، ووتيرة تطورها من سنة إلى أخرى، واختلاف نسبة من سنة إلى أخرى، أبرز أن نسبة الواردات الجزائرية تتشكل أساسا من المنتجات الغذائية، المواد الأولية، والطاقة، التجهيزات، مواد نصف المصنعة ومواد الاستهلاك الصناعية، كذلك الاعتماد على الخارج من حيث تحقيق احتياجات المستهلك بالنسبة للتجهيزات، حيث تشكل نسبة كبيرة (حوالي ثلث الواردات).

4- تم تصنيف أصناف الواردات في مجموعات متجانسة، تعكس نسب الاستيراد، وفق السياسة التنموية المتبعة كما يلي:

المجموعة الأولى: تتكون من واردات المواد الغذائية والتموين الصناعي و السنوات التي ساهمت بشكل كبير في هذا الارتباط السنوات الممتدة بين 1992- 1999 حيث تعكس اتجاه الدولة إلى نفس السياسة في استيراد المواد الغذائية و التموينات الصناعية، فلقد تم تقييم الواردات وفق تصنيف السلع الأولية التي تتضمن المواد الغذائية و التموينات الصناعية التي تشمل مواد التشييد و البناء ، المنتوجات الضرورية في قطاع المحروقات. و هذا من خلال حصص ضمنية ووجود سياسة سعرية تضمن تطبيق أسعار محلية محددة .

المجموعة الثانية: تتكون من واردات الآلات ومواد التجهيز، مواد استهلاكية صناعية، عتاد النقل. السنوات التي ساهمت بشكل كبير في تكوين هذا الإرتباط هي الفترة الممتدة بين 1974-1988 و هو ما يعكس استراتيجية الصناعات المصنعة التي تميزت باستثمارات ضخمة و التي لعبت فيها التجارة الخارجية دوراً مهماً خاصة من ناحية الواردات التي تكونت أساساً من سلع التجهيز و المنتوجات نصف المصنعة، عتاد النقل و مواد استهلاكية صناعية.

المجموعة الثالثة: تتكون من واردات المازوت و وقود التشحيم .

المجموعة الرابعة: تتكون من واردات المواد المختلفة.

5- أن العلاقات و التأثيرات المتبادلة التي لاحظناها وقمنا بتحليلها خلال هذه الدراسة تبين مدى الترابط والتداخل بين النمو الاقتصادي ومختلف أصناف الواردات المستوردة، بالرغم من صعوبة وتعقيد هذه الظاهرة، خاصة المتعلقة بالنمو الاقتصادي. الشيء الذي يمكن قوله في الأخير هو أننا قد توصلنا إلى إثبات العلاقة الموجودة بين نمو الناتج الداخلي الخام و إجمالي الواردات ومختلف أصناف السلع المستوردة، وقياسها بطريقة كمية، رغم أن هذه الدراسة تبقى مجرد محاولة تنقصها الكثير من الدقة والشمولية.

بناء على النتائج المتحصل عليها يمكن اقتراح جملة من التوصيات:

1 - لابد من إتباع سياسة تجارية تهدف وتترجم مسار التنمية على المدى البعيد.

2 -البحث عن السبل الكفيلة بتنويع الموارد المستوردة (سلع، رؤوس أموال)، التي تعمل على التموين والتمويل، والحقن الراشد لتكوين قاعدة أساسية في الاقتصاد، وبالتالي دفع عجلة التنمية.

3 -ضرورة ترشيد الاستيراد، وتوجيهه بكيفية تضمن تحقيق الأهداف المنشودة بأكبر قدر ممكن.

4 -ضرورة الاسترشاد بطرق التحليل الإحصائي و النماذج الاقتصادية القياسية في بناء السياسة التجارية والاقتصادية.

في الختام، ومن بحثنا تمكنا من استنباط أفاق البحث، وجوانب أخرى تحتاج إلى الدراسة، لم يسع البحث مناقشتها و التعمق فيها ،كالقيام بدراسة تفصيلية توضح أثر نمو الواردات على كل قطاع من القطاعات الاقتصادية(قطاع الصناعة، الزراعة، الخدمات...)، نطرحها في النقاط التالية:

1 -إشكالية أثار التحرير في التجارة الخارجية على المؤسسات الإنتاجية و الخدماتية بشكل معمق، لتبيان جوانب القصور في المؤسسات وجوانب القوة فيها، وهذا لمواجهة المنافسة الناجمة عن هذا التحرير.

2 -استقصاء اثر سياسة الواردات على ميزان المدفوعات.

3 -مستقبل السياسة التجارية، في ظل قواعد وآليات المنظمة العالمية للتجارة، والجوانب الأخرى التي تدخل في اختصاصها (المالية، الخدمات، الاستثمار..).

المراجـع

– المراجع بالغة العربية:

أولا– الكتب:

1– محمد خليل برعي ، "**مقدمة في الاقتصاد الدولي**"، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1990

2– كامل بكري، " **الاقتصاد الدولي**"، الاسكندرية، الدار الجامعية،2003.

3–محمد بالقاسم حسن بهلول ، "**الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي**"، الجزائر ،المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990

4–محمد بالقاسم حسن بهلول،" **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر**"، ج(1)، الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية، .1999

5-عبد المجيد بوزيدي،" **تسعينات الاقتصاد الجزائري**" . الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

6– أدريس التل، **''محددات النمو الاقتصادي''** ، دراسة التجريدية، (ط(1) ، عمان، دار الكتاب الحديث للنشر و التوزيع ، 1998

7– عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولى، " **أساسيات الاقتصاد الدولي**"، (الإسكندرية، دار الجامعية الجديدة للنشر، 1998.

8–حسام علي داود، أيمن أبو خضير ، " **اقتصاديات التجارة الخارجية**"، ط (1)، عمان، دراسة المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، 2002

9–العشري حسين درويش، **'' التنمية الاقتصادية''**، بيروت، دار النهضة للطباعة و النشر، 1979.

10– السيد فؤاد الدهي، "**علم النفس الإحصائي و قياس العقل البشري**"، القاهرة، الدار الجامعية، 1984.

11–جون أدلمان سبيرو، "**سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية**"، الأردن، مركز الكتاب الأردني، 1992

12– إسماعيل شعباني، **''مقدمة في اقتصاد التنمية''**، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع 1997

13–مجدي محمود شهاب، "**الاقتصاد الدولي**"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1996.

14–مجدي محمود شهاب، " **الاقتصاد الدولي**"، (بيروت، الدار الجامعية، 1988.

15–عمر صخري، "**التحليل الاقتصاد الكلي**"، ط (2)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.

16–سيد محمد عابد، **''التجارة الدولية''**، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 1999.

17– عبد الحميد عبد المطلب، " **السياسات الاقتصادية**"، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 1997.

18– محمد عبد العزيز عجمية، اليمان عطية ناصف، **''التنمية الاقتصادية''** ، الإسكندرية، الناشر قسم الاقتصاد، 2000 .

19–محمد عبد العزيز عجمية، " **الاقتصاد الدولي** "، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1978.

20–دادي ناصر عدون، " اقتصاد مؤسسة"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.

21–رشاد العصار، عليان الشريف، " **التجارة الخارجية**"، ط (1)، عمان، دار المسيرة للنشر، 2000.

22–حاتم سامي عفيفي، " **التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظيم**"، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1991.

23–حاتم سامي عفيفي، " **دراسات في الاقتصاد الدولي**"، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1989

24 – جمال الدين لعويسات ،"**العلاقة الاقتصادية الدولية و التنمية**"، الجزائر، دار هومة للطباعة، 2000.

25–موري هادي كاظم المنساوي، "**طرق القياس الاقتصادي**"، عمان، دار وائل لنشر، 2002.

26–طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفي، **''اقتصاديات التنمية''**، دار المراجع للنشر، الرياض، 1995

27–علي حافظ منصور، " **اقتصاديات التجارة الدولية**"، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1990

28–علي حافظ منصور، "**سياسة التجارة الخارجية**"، القاهرة، دار الكتاب المصري، 1988

29– أحمد ناشد، " **التجارة الخارجية و الداخلية: ماهية و تخطيط**"، دمشق، دار الطبع مجهولة، 1997

30–كريم نشاشيبي، "**تقرير صندوق النقد الدولي**"، **'**، الجزائر: تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، 1998.

31– م. س أبو النيل، **الإحصاء النفسي و الاجتماعي و التربوي**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1984.

32– عبد الرحمان احمد يسري، "**الاقتصاديات الدولية**"، القاهرة، الدار الجامعية للطبع و النشر، 2001.

ثانيا– الاطروحات والرسائل:

1– وصاف سعيدي، "**اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية** "، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي، 2004.

2– عبد العال بورويس ، " **دور النظام الجمركي في تحرير التجارة الخارجية (حالة الجزائر)**"، رسالة الماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1997.

3– محمد نجلاء بوغزالة، "**الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990–2000**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002/2001.

4–جمال تواتي، " **دراسة تحليلية و اقتصادية قياسية للتداخل بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي**"، تطبيق حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، .1998

5– محمد زوري، "**استراتيجية التنمية و اشكالية التشغيل** "، دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة باتنة ، 1998.

6– محمد فوزي شعوبي، "**النسب المالية من منظور التحليل العاملي** "، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1997- 1998

7– لأمين محمد كماسي، " **دراسة و تحليل الإنفاق العام في الجزائر لفترة 1970–2000 باستخدام طرق التحليل العاملي**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، **2001–2002**.

8– عبد الله موساوي، "**مكانة التجارة الخارجية في استراتيجية التنمية، عرض حالة الجزائر**"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002 .

ثالثا– المجلات و الدوريات:

1- عبد المنعم محمد الطيب،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، " **أفاق التعاون الاقتصادي في ظل المتغيرات العالمية**"، سطيف، مجلة محكمة متخصصة في الدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد2003/2.

2- الجزائر : **الدليل الاقتصادي والاجتماعي**، المؤسسة الوطنية لنشر والاشهار ، الجزائر ، 1990.

3- دورية مختصة في العلوم الاقتصادية، دراسات اقتصادية ، العدد الاول ، دارالنشر، الجزائر،.1999

4-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي:"**تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**"، 1998.

5- ناصر دادي عدون،مجلة الباحث، "**انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**"، جامعة ورقلة ،العدد 03/2004-2005.

6- بطاهر علي،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،" **سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر**"، مجلة علمية فصلية، العدد 00، 2004.

رابعا-المراسيم والقوانين:

1- الجريدة الرسمية رقم 36 لسنة 1988، المرسوم 88-167 المؤرخ في 1988/09/06.

2-الجريدة الرسمية 16، القانون المؤرخ في 1990/04/14.

3-الجريدة الرسمية بتاريخ 13 فيفري 1995 المتعلقة بالتصريح المسبق للاستيراد.

4- القرار الوزاري الصادر بتاريخ 14 ديسمبر 1994، المحدد لطرق ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع النيجر ومالي.

5- القرار رقم 16 بتاريخ 25 ديسمبر 1994، المؤسس لتصريح المسبق للبضائع القادمة من بعض الدول،

6-القرار الوزاري الصادر بتاريخ 14 ديسمبر 1994، المحدد لطرق ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع النيجر ومالي.

7- المنشور التطبيقي الصادر بتاريخ 24 جانفي 1995، الخاص بالقرار الصادر بتاريخ 25 ديسمبر 1994

8-المنشور رقم 12 في 1995/01/12.

9-لقرار 26 مارس 1995 التابع لوزارة التجارة الخارجية 30 ماي 1994 و 26 مارس 1995، استيراد هذه المنتجات كان خاضعاً لمعايير مهنية وتقنية.

10- التعليمة رقم 94-22 الصادرة بتاريخ 12 افريل 1994، المحددة لنسب إيرادات التصدير خارج نطاق المحروقات و المنتوجات المنجمية.

- المراجع بالغة الاجنبية :

1- Nachida.Bouzidi M'hamsadji**, "le Monopole de l atat le commerce Exterieur algérienne l'expérience algérienne 1974-1984 m"**, Alger, OPUP,1988.

2- Nachida.Bouzidi M'hamsadji, **"5 Essais sur l'ouverture de l'economie Algerienne"**, ENAG,Alger,1998

3- sid Amed Abdelkqder **, "croissance et développement , Tome 2"**,Alger,office des publication universitaires,1981

4- Ben Achenhou, **"Réformes économiques"**, Alger, Ed. IARJ, 1992

5- A. Benbitour," **l'expérience Algérienne de développement**: **1962-1991**", Alger, T.E/ISGP éditions, 1992.

6-H Bennissad.," **la réforme économique Algérie"**, édition O.P.U, Algar, 1991.

7-F. Benzècri & Collaborateurs," **pratique l'analyse des données en économie"**, Bordas, Paris, 1986.

8-Guerrien Bernard،**"Dictionnaire d'analyse économique"**, Paris, Editions la découverte, 2000

9-H. Binssad," "**Algérie Restaurations et Reformes Economiques",** Alger, UPU,1994

10-Eric Bosserelle,**" croissance et fluctuations"**، Paris, éditions Dalloz، 1994

11-Regis Bourbonnai**, "économétrie"**,paris,5 édition, Dunod,2003

12-Chiten Henri, et Gererd Bromoulle,**" Economie politique"**, France, Dalloz éd, 1984.

13-Armand Colin**," l'organisation Mondiale du commerce"**, Paris, Département de édition Nathan, 1999.

14-B . Escofier et Pagés J **; "Analyse factorielle simple et multiple"**, 2 cd, Paris, Dunod, 1991

15-H. Fennetau Et Bales C**. "Analyse statistique des données"**, Paris, PUF, 1980

16-Jean,Francois ," **Les importation"**, Paris, Universitaire de France ,1982

17-Abraham frois**," eléments de dynamique économique : (Flucturation et croissance)",** "Paris Dalloz، 1986"

18-John Gchban**, "Etude sur le système d'inatatrons et de protection effective de la production en algérie"**, 2001

19-C. Goujet et C. Nicolas,"**Mathématiques appliquées à la gestion Masson**", Paris 1989

20-H. Guitten et G.Bramoulle " **,"Economie politique",** Paris, Dalloz, 1984

21-G. HABERLER, **"L'echange international et développement économique"**, IDE. BIRD, Paris,1963.

22-Phartin .J, " **histoire et analyse économique de la révolution industrielle au système de l'économique monde",** paris ,ed.Ellipse, 1992، .

23-brémond Janine , Marie- salort,**" Initiation à l'économie"**, Paris, Hatier,1989

24-H. JOHNSON**. "Money trade and économie Growth "** , oxford University Pess, London, 1964,

25-J.DE MELO, **"commerce internationale: théories et Application"**, Belgique, ED De Boeck, 1999

26-Obradovic Mileta **," Industrialisation commerce extérieur et leur interaction"**, le cas des pays semi- industrielle Paris, économica, 1984.

27-Phartin J., "**histoire et analyse économique de la révolution industrielle au système de l'économique monde"**, paris : ed.Ellipse-1992.

28-Chibani Rabah, Le vade-Mecum de l'import export, **",** Alger, ENAG, 1997

29-Michel Zerbato, **"Macroéconomie élémentaire",** paris, Armand colin, 1996

30- Groupe de développement économique et social, **"stratégie macro économique A moyen Terme pour l'Algérie**", Bonque Mondiale , volume I I: Mai 2003

31- Revue des sciences commerciales, Institut national de commerce, n°02, 2003

المراسيم والقوانين:-

1.Décret n°84/390 du 22/12/1984 portant l'application du monopole de l'état sur le commerce extérieur.

2. Journal Officiel, ON, 18 du 25/02/1969, P 138 ordonnance NG , 96, 8 du 21/02/1969.

3. J.O .NG du 30/03/1971 P 311, Ordonnance NO, 71, 13 du 17/03/1971.

4.Instruction N°55-95 du 6 septembre 1994, rendent applicables aux artisans les dispositions de

5.l'instruction N°20-94 du 12 avril 1994 financières de opération d'importation.

6.Instruction N°222 du 6 mai 1995, Ministère du commerce.

7.Instruction interminidtérielle N° 162 du 23 avril 1986 relative aux opérations d'échange produit ou d'échange technique.

مواقع الانترنات: -

1.www**. Approches cycliques de la croissance**.com

2.www. **Croissance et fluctations de l'activité économique**.com\

3.www. **DEPweb Au Delà de la Croissance Economique.**com\

4.www. **L'Economie mondiale**.com\

5.www.insa.com **,(UV statistiques projet Analyse en composantes principales**); 22/12/2004

6.www.jalby. Unilim.fr **,(spss: Analyse en composantes principales)**; 08/04/2003

7.www.these .org**, Rente et l'endettement**,29/04/2005

8.www. finance, com, **(Algérie économie finance statistique)**,10/01/2005